

مختصر

مختصر الزاوية الحجازية

للمحافظة المنيرة

ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي

و

تفسير الأمام ابن القيم الجوزية

الجزء الرابع

بتحقيق

محمد منيف

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

١٤٠٠ ١٩٨٠
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في الأسير يكره على الكفر [٣ : ١]

٢٥٣٤ - عن خَبَّابٍ ، قال « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ - فَشَكُونَا إِلَيْهِ ، فَقُلْنَا : أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا ؟ أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لَنَا ؟ جَلَسَ مُحَمَّرًا وَجْهَهُ . فَقَالَ : قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ ، فَيُحْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ ، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْمِنْشَارِ ، فَيُجْعَلُ عَلَى رَأْسِهِ ، فَيُجْعَلُ فِرْقَتَيْنِ ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ ، وَيُمَشِّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ عَظْمِهِ مِنْ لَحْمٍ وَعَصَبٍ . مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ ، وَاللَّهُ كَيْتَمَنَّ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ ، حَتَّى يَسِيرَ الرَّابِكُ مَا بَيْنَ صَفْعَاءَ وَحَضْرَمَوْتَ . مَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى وَالذُّنْبَ عَلَى غَنَمِهِ ، وَلَكِنَّكُمْ تَعْجَلُونَ » .
وأخرجه البخارى والنسائى .

باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلماً [٣ : ١]

٢٥٣٥ - عن عبيد الله بن أبي رافع - [وكان كاتباً لعلى بن أبي طالب] - قال : سمعت علياً يقول « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنا والزبيرُ والمقداد . فقال : انطلقوا حتى تأتوا رَوْضَةَ خَاحٍ ، فإن بها ظعينة معها كتابٌ ، فخذوه منها . فانطلقنا تتعادي بنا خيلنا . حتى أتينا الروضة . فإذا نحن بالظعينة . فقلنا : هَلُمِّي الْكِتَابَ . قالت : ما عندي من كتاب . فقلت : لتخرجنَّ الكتاب . أو لَنَأُقِيمَنَّ الثِيَابَ . فأخرجته من عِقَاصِهَا . فأتينا

٢٥٣٥ - قلت : في هذا الحديث من الفقه : أن الحكم المتأول في استباحة المحظور عليه خلاف حكم المتعمد لاستحلاله من غير تأويل .

وفيه أنه إذا تعاطى شيئاً من المحظور، وادّعى أمراً مما يحتمله التأويل، كان القول قوله في ذلك . وإن كان غالب الظن بخلافه . ألا ترى أن الأمر لما احتمل وأمكن أن يكون كما

به النبي صلى الله عليه وسلم . فإذا هو من حاطب بن أبي بلتعة إلى ناس من المشركين ، يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : ما هذا يا حاطب ؟ فقال : يا رسول الله ، لا تمجّل عليّ ، فإنني كنت امرأةً مُلصقةً في قريش . ولم أكن من أنفسها . وإن قريشاً لهم بها قراباتٌ ، يحمون بها أهليهم بمكة . فأحييت - إذ فاتني ذلك - أن ألتجئ فيهم يداً يحمون قرابتي بها . والله ما كان بي كفر ولا ارتدادٌ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدّقكم . فقال عمر : دعني أضرب عنق هذا المنافق . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد شهد

قال حاطبٌ ، وأمكن أن يكون كما قاله عمر رضي الله عنهما . استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن الظن في أمره ، وقبل ما ادعاه في قوله ؟ وفيه دليل على أن الجاسوس إذا كان مسلماً لم يقتل .

واختلفوا فيما يفعل به من العقوبة . فقال أصحاب الرأي ، في المسلم إذا كتب إلى العدو ودلّه على عورات المسلمين : يُوجّع عقوبةً ، ويُطال حبسه . وقال الأوزاعي : إن كان مسلماً عاقبه الإمام عقوبةً مُنكّلةً ، وعَرَبَةً إلى بعض الآفاق في وثاق . وإن كان ذمياً فقد نقض عهده .

وقال مالك : لم أسمع فيه شيئاً . وأرى فيه اجتهاد الإمام وقال الشافعي : إذا كان هذا من الرجل - ذى الهيئة - بجالة ، كما كان من حاطب بجالة . وكان غير متهم أحبت أن يُتجافى عنه . وإن كان من غير ذى الهيئة كان للإمام تعزيره .

وفي الحديث من الفقه أيضاً : جواز النظر إلى ما ينكشف من النساء لإقامة حدٍّ ، أو إقامة شهادة في إثبات حق ، إلى ما أشبه ذلك من الأمور . وفيه دليل على أن من كفر مسلماً ، أو نفقه على سبيل التأويل ، وكان من أهل الاجتهاد ، لم تلزمه عقوبة .

ألا ترى أن عمر رضي الله عنه قال « دعني أضرب عنق هذا المنافق » وهو مؤمن ، قد صدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ادعاه من ذلك ، ثم لم يعنف عمر فيما قاله ؟

بدرًا ، وما يدريك ؟ أن الله أَطَّلَعَ على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

٢٥٣٦ - وعن أبى عبد الرحمن السُّلَمَى ، عن على - بهذه القصة - قال « انطلق حاطبٌ ، فكتب إلى أهل مكة : أن محمداً صلى الله عليه وسلم قد سارَ إليكم - وقال فيه : قالت : ما معي كتاب ، فانتخبناها ^(١) فما وجدنا معها كتاباً ، فقال على : والله الذى يُخَلِّفُ به ، لأقتلَنَّكِ ، أو أمتُخْرِجَنَّ الكتاب - وساق الحديث » .

أبو عبد الرحمن السُّلَمَى : هو عبد الله بن حبيب ، كوفى من كبار التابعين . حكى عطاء عنه أنه قال : صمت ثمانين رمضاناً .

باب فى الجاسوس الذى [٣ : ٣]

٢٥٣٧ - عن فُرَاتِ بْنِ حَيَّانٍ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتله ، وكان عَيْنًا لأبى سفيان ، وحليفاً لرجل من الأنصار ، فمرَّ بِحَلْفَةٍ من الأنصار . فقال : إني مسلم . فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، إنه يقول : إني مسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنْ مِنْكُمْ رَجُلًا نَسِكَهُمْ إِلَى إِيْمَانِهِمْ ، مِنْهُمْ فُرَاتُ بْنُ حَيَّانٍ » .

فى إسناده أبو همام الدلال ، محمد بن مُحَبَّب ، ولا يحتج بحديثه . وهو راويه عن سفيان الثورى .

وقد روى هذا الحديث عن الثورى بشر بن السري البصرى . وهو من اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثه .

وذلك : أن عمر لم يكن منه عدوان فى هذا القول على ظاهر حكم الدين إذ كان المنافق هو الذى يُظْهَرُ نُصْرَةُ الدين فى الظاهر ، ويُبْطِنُ نصرة الكفار . وكان هذا الصنيع من حاطب شبيهاً بأفعال المنافقين ، إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخبر أن الله تعالى قد غفر له ما كان منه من ذلك الصنيع ، وعفا عنه . فزال عنه اسم النفاق . والله أعلم .

(١) انتجاف الشيء : استخراجه . قاله الجوهري . وفى رواية « فأنتخبناها » وفى رواية « فانتخبناها »

ورواه عن الثوري : عبّاد بن موسى الأزرق العباداني . وكان ثقة .
وفرات : بضم الفاء ، وراء مهملة مفتوحة . وبعد الألف تاء ثالث الحروف .
وحيان بفتح الحاء المهملة ، وياء آخر الحروف مشددة مفتوحة ، وبعد الألف نون .
وفرات - هذا - له صحبة ، وهو عجلى سكن الكوفة ، وهاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يزل يغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن قبض فتحول ، فنزل الكوفة

باب في الجاسوس المستأمن [٣ : ٣]

٢٥٣٨ - عن ابن سلمة بن الأكوع . عن أبيه ، قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم عَيْنُ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، وهو في سَرَرٍ ، فجلس عند أصحابه ، ثم انسلَّ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
اطلبوه ، فاقبلوه . قال : فسَبَقَتْهُمْ إِلَيْهِ فقتلته ، وأخذتُ سَلْبَهُ ، فنَفَلَنِي إِيَّاهُ » .
وأخرجه البخاري والنسائي . وفيه : عن إياس عن أبيه .

٢٥٣٩ - وعن إياس بن سلمة ، قال : حدثني أبي ، قال : « غَزَوْتُ مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم هَوَازِينَ ، قال : فبينما نحن نَتَضَحَّى ، وَعَامَتْنَا مُشَاةٌ ، وفينا ضَعْفَةٌ ، إذ جاء رجلٌ
على جملٍ أحمر ، فانزعَ طَلْقًا من حَقْوِ البعير ^(١) ، فقيّد به جَمَلَهُ ، ثم جاء يَتَغَدَّى مع القوم
فلَمَّا رَأَى ضَعْفَتَهُمْ وَرِقَّةَ ظَهْرِهِمْ ، خرج يَعدُّو إلى جَمَلِهِ ، فاطْلَقَهُ ، ثم أَنَاخَهُ ، فقعده عليه ،
ثم خرج يَرْكُضُهُ ، واتبعه رجل من أسلم على ناقة وَرَقَاءَ ، هي أَمَثَلُ ظَهْرِ القوم ، قال :
فخرجت أَعْدُو ، فأدركتهُ ، ورأس الناقة عند وَرَكِ الجمل ، وكنت عند وَرَكِ الناقة ، ثم
تقدمتُ ، حتى كنتُ عند وَرَكِ الجمل ، ثم تقدمتُ ، حتى أخذت بِخَطَامِ الجمل . فَأَنَخْتُهُ ،

٢٥٣٩ - قوله « نتضحى » معناه : نتغدى . والضحاء - ممدود - الغداء .

و « الطلق » سير يقيد به البعير ، و « حقوه » مؤخره .

وقوله « ندر » معناه : بان منه وسقط .

وفيه إثبات السلب للقاتل ، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يخمسه .

(١) « طلقا » بفتح الطاء واللام وبالغاف المثناة ، وهو قيد من جلد أحمر . والطلق أيضا : الجبل
الشديد ، و « حقو البعير » كسحه أو مؤخره ، وحجزته وحزامه . اه من هامش المنذرى .

فلما وضع ركبته بالأرض اختَرَطْتُ سيفي ، فأضربُ رأسه ، فَنَدَرَ ، فحُتَّتْ براحتاه وما عليها أقودها ، فاستقبلني رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس مُقبِلًا . فقال : من قتل الرجل ؟ فقالوا : ابن الأَكوع ، فقال : له سَلْبُهُ أجمع .
وأخرجه مسلم .

باب في أى وقت يستحب اللقاء ؟ [٣ : ٣]

٢٥٤٠ - عن النعمان - يعنى ابن مُقرِّن - قال « شهدتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا لم يُقاتل من أوّل النهار ، أخر القتال حتى تزول الشمس ، وَتَهَبُّ الرياح ، وينزل النَّصرُ »
وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

باب فيما يؤمر من الصمت عند اللقاء [٣ : ٤]

٢٥٤١ - عن قيس بن عبادٍ ، قال « كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يكرهون الصوت عند القتال » .

عباد : بضم العين المهملة ، وبعدها باء موحدة مخففة ، وبعد الألف دال مهملة .

٢٥٤٢ - وعن أبى بُردة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بمثل ذلك .
الصوت عند القتال : هو أن ينادى بعضهم بعضاً ، أو يفعل أحدهم فعلاً له أثر ، فيصيح ويعرف نفسه على طريق الفخر والعجب .

باب في الرجل يترجل عند اللقاء [٣ : ٤]

٢٥٤٣ - عن البراء بن عازب قال « لما لقي النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم حُنين نزل عن بغلته ، فَتَرَجَّلَ »

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى أتم منه فى أثناء الحديث الطويل .

باب فى الخيلاء فى الحرب [٣ : ٤]

٢٥٤٤ - عن جابر بن عتيك « أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : مِنَ الْغَيْرَةِ

٢٥٤٤ - قلت : معنى الاختيال فى الصدقة : أن يَهْزَهُ أَرِيحِيَّةُ السخاء ، فيعطىها طيبة نفسه

ما يُحِبُّ اللهَ ، وَمِنْهَا ما يُبْغِضُ اللهَ . فَأَمَّا التي يُحِبُّها اللهُ : فَالْفِئْرَةُ في الرِّيْبَةِ ، وَأما الفِئْرَةُ التي يَبْغِضُها اللهُ : فَالْفِئْرَةُ في غَيْرِ رِيْبَةٍ ، وَإِنَّ مِنَ الْخِيَلَاءِ : ما يَبْغِضُ اللهَ ، وَمِنْها : ما يُحِبُّ اللهَ . فَأما الْخِيَلَاءُ التي يُحِبُّها اللهُ : فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ نَفْسَهُ عِنْدَ اللَّقَاءِ ، وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ ، وَأما التي يَبْغِضُها اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : فَاخْتِيَالُهُ في الْبَنَى - قال موسى - وهو ابن إسماعيل - : وَالْفَخْرُ . وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

باب في الرجل يُسْتَأْسَرُ [٣ : ٤]

٢٥٤٥ - عن أبي هريرة ^(١) قال « بعث رسول الله عليه وسلم عَشْرَةَ عَيْنًا ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ ، فَفَرَّقُوا لَهُمْ هُدَيْلُ بَقْرِيٍّ مِنْ مِائَةِ رَجُلٍ رَامٍ ، فَلَمَّا حَسَّ بِهِمْ ^(٢) عاصِمٌ لَجَأُوا إِلَى قَرْدَدٍ ، فَقَالُوا لَهُمْ : انْزِلُوا ، فَأَعْطُونَا بِأَيْدِيكُمْ ، وَلَكُمْ الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ : أَنْ لَا نَقْتُلَ مِنْكُمْ أَحَدًا ، فَقَالَ عاصِمٌ : أَمَّا أَنَا فَلَا أَنْزِلُ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ ، فَرَمَوْهُمْ بِالنَّبْلِ ، فَهَتَلُوا عاصِمًا فِي سَبْعَةِ ، وَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ عَلَى الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ ، مِنْهُمْ خَبِيبٌ ، وَزَيْدُ بْنُ الدَّثَنَةِ ، وَرَجُلٌ آخَرٌ ، فَلَمَّا اسْتَمْتَكَنُوا مِنْهُمْ أَطْلَقُوا أَوْ تَارَ قَسِيَّهُمْ ، فَرَبَطُوهُمْ بِهَا ، قَالَ الرَّجُلُ الثَّلَاثُ : هَذَا أَوَّلُ الْغَدْرِ ، وَاللَّهُ لَا أَصْحَبُكُمْ ، إِنَّ لِي بِهِمْ لَأَسُوءَ ، فَجَرَّاهُ ، فَأَبَى أَنْ يَصْحَبَهُمْ ، فَهَتَلُوهُ ، فَلَبِثَ خَبِيبٌ أَسِيرًا حَتَّى أَجْمَعُوا قَتْلَهُ ، فَاسْتَعَارَ مُوسَى يَسْتَحِدُّ بِهَا ، فَلَمَّا خَرَجُوا بِهِ لِيَقْتُلُوهُ ، قَالَ لَهُمْ خَبِيبٌ : دَعُونِي أَرْكُعُ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَحْسَبُوا مَا بِي جَزَعًا لَزِدْتُ » .

بِهَا ، مِنْ غَيْرِ مَنْ وَلَا تَصْرِيْدٌ ^(٣) .

وَاخْتِيَالُ الْحَرْبِ : أَنْ يَتَقَدَّمَ فِيهَا بِنَشَاطِ نَفْسٍ ، وَقُوَّةِ جَنَانٍ وَلَا يَكْتَبُ ^(٤) وَلَا يَجْبُنُ .

٢٥٤٥ - « الْقَرْدَدُ » رَايَةُ مُشْرِفَةٍ عَلَى وَهْدَةٍ . قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى مَا تَزُرُّنَا آخِرَ الدَّهْرِ تَلَقَّنَا بِقَرْقَرَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَتْ بِقَرْدَدٍ

(١) الَّذِي فِي السَّنَنِ « عَنْ عَمْرِو بْنِ مَجَارِيَةَ التَّقْفِي - حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ - عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

(٢) يُقَالُ : حَسَّ بِالْخَيْرِ وَأَحْسَ بِهِ : أَقْبَنَ بِهِ أَوْ مِنْ هَامِشِ النَّفَرِ .

(٣) الصَّرْدُ - يَفْتَحُ الصَّادَ وَسُكُونُ الرَّاءِ - الْمَسْكَنُ الْمَرْفُوعُ وَالْجَبَلُ . فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالتَّصْرِيدِ عَلَى هَذَا

التَّعَاظُمِ وَالتَّرَفُّعِ عَلَى الْفَقْرِ

(٤) الْكِبُوعُ : الذِّلُّ وَالْخُضُوعُ . وَقِيلَ : كَبَعَ - كَنَعَ وَقَطَعَ - وَزَنَا وَمَعْنَى

وأخرجه البخارى والنسائى .

خبيب : بضم الخاء المعجمة ، وفتح الباء الموحدة ، وسكون الياء آخر الحروف . وبعدها باء بواحدة .

والدثنة : بفتح الدال المهملة ، وكسر التاء المثلثة . وفتح النون وبعدها تاء تأنيث . ويقال الدثنة : بفتح الدال وسكون التاء .

وخبيب : هو ابن عدى الأنصارى الأوسى .

وابن الدثنة : أنصارى بياضى .

وعاصم بن ثابت بن أبي الأفلح - بالقاف والحاء المهملة - أنصارى ، شهد بدرًا . وهو الذى حمته دَبَر النحل من المشركين . كنيته أبو سليمان ^(١)

وكان ذلك يوم الرجيع سنة ثلاث من الهجرة .

والاستحداد : مأخوذ من الحديد . وهو حلق العانة بالحديد ؛ لأن لا يُطَاع منه على عورة . واستعملها متجهزاً للموت .

وفيه : أنه جائز أن يستأمن المسلم . وقال بعضهم : لا بأس أن يأبى ، كما فعل عاصم .

وفيه : استئان الركعتين لكل من قُتل صَبْرًا

وفيه : التورع عن قتل أولاد المشركين

وقوله « يستحدُّ بها » أى يخلق شعر عانته . والاستحداد : مأخوذ من الحديد .

وفيه من العلم : أن المسلم يجالد العدو إذا أُرْهِقَ ، ولا يستأسر له ما قدر على الامتناع منه .

وإنما استحدَّ خبيب خوفًا أن تظهر عورته إذا صلبوه ، ثم إنه من السنة . فاستعمله متجهزاً للموت .

(١) وعاصم : كان قتل يوم بدر عقبة بن أبي معيط ومسافع بن طلحة وأخاه . فنذرت أمهما سلافة : لأن أمكنها الله من رأس عاصم لتفترق بن الحمر فيه ، فحماء الله منهم بمنال الظلة من الدبر فلم يقدروا منه على شيء .

باب في الكُمناء [٣ : ٥]

٢٥٤٦ - عن البراء قال : « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرِّمَّةِ يوم أُحُدٍ — وكانوا خمسين رجلاً — عَبْدَ اللَّهِ بن جُبَيْر ، وقال : إن رأيتُمونا تَحْطِفُنا الطير فلا تَبْرَحُوا مِن مكانكم هذا ، حتَّى أُرْسِلَ إليكم ، وإن رأيتُمونا هَزَمْنَا القومَ وأوطأناهم ، فلا تَبْرَحُوا حتَّى أُرْسِلَ إليكم . قال : فَهَزَمَهُمُ اللهُ ، قال : فأنَا والله ، رأيتُ النِّساءَ يَشْتَدِدْنَ ^(١) على الجبل ، فقال أصحاب عبد الله بن جُبَيْر : الغَنِيمةُ ، أَيْ قَوْمُ الغَنِيمةِ ، [ظَهَرَ أصحابكم] فقال عبد الله بن جُبَيْر : أنَسِيتُمْ ما قال لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا : والله ، لَنَّا تَبَيَّنَ الناسُ ، فَانْصَبِينَا مِنَ الغَنِيمةِ ، فَأَتَوْهُمْ ، فَصُرِفَتْ وجوههم ، وأقبلوا مُنْهَزِمِينَ » وأخرجه البخارى والنسائى .

باب في الصفوف [٣ : ٥]

٢٥٤٧ - عن حمزة بن أبى أسيد ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم — حين اصْطَفَفتنا يوم بدر — « إِذَا أَكْثَبُوكُمْ — يعنى إِذَا غَشَوْكُمْ — فَأَرْمُوهُمْ بِالنَّبْلِ ، وَاسْتَبَقُوا نَبْلَكُمْ » . وأخرجه البخارى .

٢٥٤٦ - قوله « تَحْطِفُنا الطير » معناه الهزيمة . يقول : إن رأيتُمونا وقد أسرعنا مُولِينَ ، فاثبتوا أنتم ، ولا تَبْرَحُوا ، والعرب تقول : فلان ساكن الطير : إِذَا كَانَ رَكِينًا ، ثابت الجأش . وقد طار طيرُ فلان : إِذَا طَاشَ وَخَفَّ . قال لقيط الأيادى :

هو الجلاء الذى يَجْتَدُّ أَصْلَكُمْ إن طار طيركم يوماً ، وإن وقعا

وقوله « يسندن على الجبل » معناه : يصعدن فيه . يقال : سَدَّ الرجلُ فى الجبل : إِذَا صَعَّدَ فيه ، والسند : ما ارتفع من الأرض ، والسِّندُ : الطويلة من النوق .

٢٥٤٧ - قوله « أَكْثَبُوكُمْ » معناه غَشَوْكُمْ . وأصله من الكَثَب : وهو القرب . يقول : إِذَا دنوا منكم فارموم ، ولا ترموم على بعد .

(١) « يشتدْنَ » أى : يسرعن فى الصعود ، يقال : اشتد فى مشيه ، إِذَا أَسْرَعَ ، وفى نسخة : « يسندن » أى : يصعدن ؛ وهى الرواية التى شرح عليها الخطابى . وفى المنذرى « على الحيل » وهو خطأ

باب في سلّ السيوف عند اللقاء [٥ : ٣]

٢٥٤٨ - عن مالك بن حمزة بن أبي أسيد الساعدي ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر « إذا أكتبوكم فارمؤهم بالنبل ، ولا تسلّوا السيوف حتى يفسؤوكم » .

وقد تقدم

باب في المبارزة [٥ : ٣]

٢٥٤٩ - عن علي ، قال « تقدّم - يعني عتبة ابن ربيعة - وتبعه ابنه وأخوه ، فنادى : من يبارز ؟ فانتدب له شباب من الأنصار ، فقال : من أتم ؟ فأخبروه ، فقال : لا حاجة لنا فيكم ، إنما أردنا بني عمنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قم يا حمزة ، قم يا علي ،

٢٥٤٩ - قلت : فيه من الفقه إباحة المبارزة في جهاد الكفار . ولا أعلم اختلافاً في جوازها إذا أذن الإمام فيها . وإنما اختلفوا فيها إذا لم تكن عن إذن من الإمام ، فكره سفيان الثوري وأحمد وإسحق : أن يفعل ذلك إلا بإذن الإمام . وحكى ذلك أيضاً عن الأوزاعي . وقال مالك والشافعي : لا بأس بها ، كانت بإذن الإمام أو بغير إذنه . وقد روى ذلك أيضاً عن الأوزاعي .

قلت : قد جمع هذا الحديث معنى جوازها بإذن الإمام ، وبغير إذنه ، وذلك أن مبارزة حمزة وعلي رضي الله عنهما كانت بإذن النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يذكر فيه إذن من النبي صلى الله عليه وسلم للأنصارين الذين خرجوا إلى عتبة وشيبة قبل علي وحمزة ولا إنكار من النبي صلى الله عليه وسلم عليهما في ذلك .

وفي الحديث من الفقه أيضاً : أن معونة المبارز جائزة إذا ضعف أو عجز عن قرنه . ألا ترى أن عبيدة لما أئمن أمانه علي وحمزة في قتل الوليد ؟

واختلفوا في ذلك . فرخص فيه الشافعي وأحمد وإسحق .

وقال الأوزاعي : لا يعينونه عليه ، لأن المبارزة إنما تكون هكذا .

قم يا عُبَيْدَةُ بن الحرث . فأقبل حمزة إلى عتبة ، وأقبلتُ إلى شيبَةَ ، واختلف بين عُبَيْدَةَ والوليد ضربتان ، فأُتِخَنَ كُلُّ واحد منهما صاحبه ، ثم ملنا على الوليد ، فقتلناه ، واحتملنا عُبَيْدَةَ .

باب في النهي عن المِثْلَةِ [٣ : ٦]

٢٥٥٠ - عن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَعَفَّ الناس قِتْلَةَ أهلُ الإيمان » .

وأخرجه ابن ماجة .

٢٥٥١ - وعن الهَيَّاج بن عمران « أن عمران - وهو ابن حصين - أبقَ له غلام ، فجعل لله عليه : لئن قَدَّرَ عليه لَيَقْطَعَنَّ يده ، فأرسلني لأسأل ، فأتيت سَمْرَةَ بنَ جُندَبٍ فسألته ، فقال : كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يَحْمُنُنَا على الصدقة ، وينهانا عن المِثْلَةِ ، فأتيت عمران بن حُصَيْن ، فسألته ، فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَحْمُنُنَا على الصدقة وينهانا عن المِثْلَةِ » .

باب في قتل النساء [٣ : ٦]

٢٥٥٢ - عن عبد الله - وهو ابن عمر - « أن امرأة وَجِدَتْ في بعض مَغَازِي رسول الله صلى الله عليه وسلم مَقْتُولَةً ، فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

٢٥٥١ - قلت « المِثْلَةُ » تعذيب المقتول بقطع أعضائه ، وتشويه خَلْقِهِ قبل أن يقتل ، أو بعده . وذلك مثل أن يُجَدَّعَ أنفه أو أذنه ، أو يَفْقَأَ عينه ، أو ما أشبه ذلك من أعضائه . قلت : وهذا إذا لم يكن الكافر فعل مثل ذلك بالمقتول المسلم . فإن مَثَلَ بالمقتول جاز أن يمثل به . ولذلك قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أيدي العُرَيْنِيِّينَ وأرجلهم ، وسَمَرَ أعينهم وكانوا فعلوا ذلك برعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك هذا في القصاص بين المسلمين إذا كان القتال قطع أعضاء المقتول وعذبه قبل القتل ، فإنه يعاقب بمثله ، وقد قال تعالى (٢ : ١٩٤) فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

٢٥٥٣ - وعن رباح بن ربيع ، قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة . فرأى الناس مجتمعين على شيء ، فبعث رجلاً : فقال : انظر ، علامَ اجتمع هؤلاء ؟ فجاء فقال : امرأة قتيل ، فقال : ما كانت هذه لتقاتل . وعلى المقدمة خالد بن الوليد ، فبعث رجلاً ، فقال : قل لخالد : لا يقتلنَّ امرأة ولا عسيفاً » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

ورباح هذا - يقال فيه : رباح : بالباء الموحدة . ويقال فيه : رباح - بالياء آخر الحروف وقال الدارقطني : ليس في الصحابة أحد يقال له : رباح ، إلا هذا . على اختلاف فيه أيضاً .
٢٥٥٤ - وعن سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اقْتُلُوا شِيُوخَ الْمُشْرِكِينَ ، وَاسْتَبْقُوا شَرَّخَهُمْ » .

٢٥٥٣ - قلت : فيه دليل على أن المرأة إذا قاتلت قتلت . ألا ترى أنه جعل العلة في تحريم قتلها : أنها لا تقاتل . فإذا قاتلت دل على جواز قتلها ؟
و « العسيف » الأجير والتابع .

واختلفوا في جواز قتله .
فقال الثوري : لا يقتل العسيف وهو التابع .
وقال الأوزاعي نحوه منه .
وقال : لا يقتل الحرّاث إذا علم أنه ليس من المقاتلة .
قال : وكذلك لا يقتل صاحب القومعة ، ولا شيخاً فانياً ، ولا صغيراً .

قال : ويقتل الشاب المريض ، ويكف عن الأعمى
وقال الشافعي : يقتل الفلاحون والشيوخ والأجراء ، حتى يسلموا ، أو يؤدوا الجزية
٢٥٥٤ - قلت « الشرخ » ههنا جمع شارخ ، وهو الحديث السن ، يقال : شارخ وشرخ ، كما قالوا : راكب وركب ، وصاحب وصحب ، يريد بهم الصبيان ومن لم يبلغ مبلغ الرجال .

و « الشيوخ » ههنا : المسان ، فإذا قيل : شرخ الشباب : كان معناه أول الشباب ، قال حسان :

إنَّ شَرخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسَدِ وَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جَنُونًا

وأخرجه الترمذى وقال : حسن صحيح غريب . وقد تقدم أن حديث الحسن عن سمرة كتاب ، إلا حديث العقيقة على المشهور .

٢٥٥٥ - وعن عائشة ، قالت : « لم يُقْتَلْ من نِسائِهِم - تعنى بنى قُرَيْظَةَ - إلا امرأة ، إنها لعِنْدِي تَحَدَّثُ ، تَضَحَكُ ظَهْرًا وَبَطْنًا ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل رجالهم بالسُّوقِ ، إِذْ هَتَفَ هَاتِفٌ بِاسْمِهَا : أَيْنَ فُلَانَةُ ؟ قالت : أنا ، قلت : وما شأنك ؟ قالت : حَدَّثْتُ أَحَدَهُ ، قالت : فانطَلِقِي بها . فضربت عنقها ، فما أنسى عَجَبًا منها : أنها تَضَحَكُ ظَهْرًا وَبَطْنًا . وقد علمت أنها تقتل » .

٢٥٥٦ - وعن الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الدار من المشرَكين : يُبَيِّتُونَ ، فَيَصَابُ مِنْ ذَرَائِرِهِمْ ونِسَائِهِمْ ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

٢٥٥٥ - قلت : يقال : إنها كان شتمت النبي صلى الله عليه وسلم . وهو الحدث الذى أحدثته .

وفى ذلك دلالة على وجوب قتل من فعل ذلك . ويحكى عن مالك : أنه كان لا يرى لمن سَبَّ النبي صلى الله عليه وسلم توبة ، ويقبل توبة من ذكر الله سبحانه بسبِّ أو شتم ويكف عنه .

وأخبرنى بعض أهل العلم من أهل الأندلس : أن هذه القضية جارية فيما بينهم ، وأن أمراءهم والقضاة يحكمون بها على من فعل ذلك ، وربما بقى أسراء الروم فى أيديهم ، فيطول مقامهم بينهم ، فيطلبون الخلاص بالموت ، فيجاهرون بشتم النبي صلى الله عليه وسلم . فعند ذلك لا يُنْهَوْنَ أن يُقْتَلُوا ، والغالب على بلاد الأندلس ونواحي المغرب : رأى مالك ^(١) .

٢٥٥٦ - يريد : أنهم منهم فى حكم الدين وإباحة الدم .

وفيه بيان أن قتلهم فى البيات وفى الحرب إذا لم يتميزوا من آبائهم ، وإذا لم يتوصل

(١) قد ألف شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فى هذه المسألة كتاباً ضخماً سماه « الصارم السلول على شاتم الرسول » حقق فيه عدم صحة توبة ساب النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة ، وحكى فى ذلك أقوال السلف .

هم منهم - وكان عمرو - يعنى ابن دينار - يقول : هم من آبائهم »
قال الزهرى « ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عن قتل النساء والولدان »
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .
والدار — ههنا — القبيلة . ومعنى « يبيتون » أى يصابون ليلا ، وتبيت العدو : هو
أن يقصد فى الليل بحرب من غير أن يعلم ، فيؤخذ بقتله . وهو البيات .

باب فى كراهية حرق العدو بالنار [٣ : ٨]

٢٥٥٧ - عن محمد بن حمزة الأسلمى ، عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على
مريّة ، قال : فخرجت فيها ، وقال : إن وجدتم فلاناً فأحرقوه بالنار ، فولّيتُ ، فنادانى ،
فرجعت إليه ، فقال : إن وجدتم فلاناً فاقتلوه ، ولا تحرقوه ، فإنه لا يُعذبُ بالنار إلا
ربُّ النار » .

٢٥٥٨ - وعن أبى هريرة ، قال : « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعثٍ ، فقال :
إن وجدتم فلاناً وفلاناً - فذكرا معناه » .
وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

إلى الكبار إلا بالإنيان عليهم جائز . وأن النهى عن قتلهم منصرف إلى حال التميز والتفرق .
فإن الإبقاء عليهم إنما هو من أجل أنهم فى المسلمين . لا من جهة أنهم على حكم
الإسلام .

٢٥٥٩ - قلت : هذا إنما يكره إذا كان الكافر أسيراً قد ظفر به ، وحصل فى الكف ،
وقد أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تُضرم النار على الكفار فى الحرب . وقال لأسامة
« اغز على أبنى صباحاً ، وحرّق » .

ورخص سفيان الثورى والشافعى فى أن يرمى أهل الحصون بالنيران ، إلا أنه
يستحب أن لا يُرموا بالنار ما داموا يطلقون ، إلا أن يخافوا من ناحيتهم الغلبة . فيجوز
حينئذ أن يقذفوا بالنار .

٢٥٥٩ - وعن عبد الرحمن بن عبد الله ، عن أبيه - وهو عبد الله بن مسعود - قال « كُنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، فانطلق لحاجته ، فرأينا حُمْرَةً مَعَها فَرَحَان فأخذنا فَرَحَيْهَا ، فجاءت الحمرة ، فجعلت تَقْرُشُ ، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال : مَنْ فَجَعَ هَذِهِ بولدها ؟ رُدُّوا وَلَدَهَا إِلَيْهَا . ورأى قَرْيَةً تَمْلِي قد حَرَقْنَاهَا . فقال : من حرق هذه ؟ قلنا : نحن ، قال : إنه لا ينبغي أن يُعَذَّبَ بالنار إلا رَبُّ النار » .

ذكر البخاري وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي : أن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود سمع من أبيه . وصحح الترمذي : حديث عبد الرحمن عن أبيه في جامعه .

باب الرجل يَكْرى دابته على النصف أو السهم [٣ : ٨]

٢٥٦٠ - عن واثلة بن الأسقع ، قال « نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فخرجت إلى أهلي ، فأقبلت ، وقد خرج أول صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فطفقت

٢٥٥٩ - « الْحُمْرَةُ » طائر . قوله « تفرش ، أو تعرش » معناه : ترفرف . والتفريش . مأخوذ من فَرَشَ الجناح و بَسَطَهُ . والتعريش : أن ترتفع فوقهما ويظل عليهما ، ومنه أخذ العريش يقال : عَرَشْتُ عَرِيشًا أَعْرُشُهُ وَأَعْرِشُهُ .

وفيه دلالة على أن تحريق بيوت الزنابير مكروه . وأما النمل فالعذر فيه أقل . وذلك : أن ضرره قد يمكن أن يزال من غير إحراق .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن نبياً من الأنبياء نزل على قرية تمل ، فقرصته نملة ، فأمر بالنمل فأحرق . فأوحى إليه : ألا نملة واحدة ؟ » .

قلت : والنمل على ضربين .

أحدهما : مؤذٍ ضَرَّار . فدفع عاديته جائز .

والضرب الآخر : لا ضرر فيه . وهو الطوال الأرجل . لا يجوز قتله .

٢٥٦٠ - قلت : يختلف الناس في هذا :

فقال أحمد بن حنبل - فيمن يعطى فرسه على النصف مما يغنمه في غزاته - : أرجو أن

لا يكون به بأس .

في المدينة أنادى : مَنْ يَحْمِلُ رَجُلًا لَهُ سَهْمُهُ ، فنادى شيخ من الأنصار : قال : لنا سهمه على أن نحمله عُقْبَةً ^(١) ، وطعامه معنا ؟ قلت : نعم ، قال : فسير على بركة الله ، قال : فخرجت مع خير صاحب ، حتى أفاء الله علينا ، فأصابني قَلَائِصٌ ، فسُقْتُهِنَّ ، حتى أتيته فخرج ، فقعده على حَقِيْبَةٍ من حقائب إبله ، ثم قال : سُقْتُهِنَّ مُدْرَاتٍ ، ثم قال : سقهن مُقْبَلَاتٍ ، فقال : ما أرى قلائصك إلا كراما ، قلت : إنما هي غنيمتك التي شرطت لك ، قال : خُذْ قلائصك يا ابن أخي ، فغَيْرَ سهمك أردنا .

قيل : يشبه أن يكون معناه : إني لم أرد سهمك من المغنم ، إنما أردت مشاركتك في الأجر والثواب . والله أعلم .

قال الإمام أحمد : في مثله : أرجو أن لا يكون به بأس .
وقال الأوزاعي نحوه .
وقال الشافعي : له مثل أجر ركوبه .

باب في الأسير يوثق [٣ : ٩]

٢٥٦١ - عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « عَجِبَ رَبُّنَا من قوم يُقَادُونَ إلى الجنة في السلاسل .
وأخرجه البخاري .

قال الحرابي : يعنى الأسرى ، يقادون إلى الإسلام مكرهين ، فيكون ذلك سبب دخولهم الجنة ، ليس أن تَمَّ سلسلة
وقال غيره : ويدخل فيه كل من حُمِلَ على عمل من أعمال الخير .

وقال الأوزاعي : ما أراه إلا جائزاً . وكان مالك بن أنس يكرهه . وفي مذهب الشافعي : لا يجوز أن يعطيه فرساً على سهم من الغنيمة . فإن فعل فله أجر مثل ركوبه .
وقوله « فغير سهمك أردنا » يشبه أن يكون معناه : أنى لم أرد سهمك من المغنم . إنما أردت مشاركتك في الأجر والثواب . والله أعلم .

(١) العقبه : الراكبان يتناوبان ركوب بعير واحد ، يركب هذا بعض الطريق ؛ وهذا بعض الطريق

وقال المهلب : سعى الإسلام باسم الجنة لأنه سببها . ومن دخله فقد دخل الجنة . وأشار إلى الحديث الذى أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث أبى حازم - وهو سلمان - عن أبى هريرة قال « كنتم خير أمة أخرجت للناس » .

قال : خير الناس للناس - تأتون بهم فى السلاسل فى أعناقهم ، حتى يدخلوا فى الإسلام .

وقوله « عجب ربنا » قيل : عظم ذلك عنده . وقيل : عظم جزاؤه . فسمى الجزاء مجباً . وقال ابن قورك : والعجب المضاف إلى الله تعالى : يرجع إلى معنى الرضى والتعظيم . وأن الله يعظم من أخبر عنه بأنه يعجب منه ويرضى عنه .

٢٥٦٢ - وعن جندب بن مكيث ، قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن غالب الليثى فى سرية ، وكنت فيهم ، وأمرهم أن يشنوا الغارة على بنى الملوخ بالكديد ، فخرجنا ، حتى إذا كنّا بالكديد ، لقينا الحارث بن البرصاء الليثى ، فأخذناه ، فقال : إنما جئت أريد الإسلام ، وإنما خرجت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلنا : إن تكن مسلماً لم يضرك رباطنا يوماً وليلة ، وإن تكن غير ذلك نستوثق منك ، فشددناه وثاقاً » والصواب : غالب بن عبد الله .

٢٥٦٣ - وعن أبى هريرة قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة ، يقال له : ثمامة بن أثال ، سيد أهل اليمامة ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ماذا عندك يا ثمامة ؟ فقال : عندى يا محمد خير ، إن تقتل تقتل ذا ديم ، وإن تدع تدع على شاكر ، وإن كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت ، فتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى كان الغد ، ثم قال له : ما عندك يا ثمامة ؟ فأعاد مثل هذا الكلام ، فتركه ، حتى كان بعد الغد .

٢٥٦٢ - قوله « فشنوا الغارة » معناه : بشوها من كل وجه ، وأصل الشن : الصب ، يقال : شنت الماء : إذا صببته صباً متفرقاً ، والشنان : ما تفرق من الماء .

وفيه دلالة على جواز الاستيثاق من الأسير الكافر بالرباط والقيد والغل ، وما يدخل فى معناها ، إن خيف اثلاته ، ولم يؤمن شره ، إن ترك مطلقاً .

فذكر مثل هذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أطلِّقُوا ثَمَامَةَ . فانطلق إلى نَحْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ ، فاغتسل ، ثم دخل المسجد . فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٥٦٤ - وفي رواية لأبى داود « ذا ذِمَّ » ^(١) .

٢٥٦٥ - وعن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زُرَّارَةَ ، قال قَدِمَ بِالْأَسَارَى حِينَ قُدِمَ بِهِمْ ، وَسَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ عِنْدَ آلِ عَفْرَاءَ ، فِي مَنَاجِيهِمْ : عَلَى عَوْفٍ وَمُعَوِذِ ابْنِ عَفْرَاءَ ، قَالَ : وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُضْرَبَ عَلَيْهِنَ الْحِجَابُ ، قَالَ : تَقُولُ سَوْدَةُ : وَاللَّهِ إِنِّي لَعِنْدَهُمْ إِذَا تَيْتَ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى ، قَدَأْتِي بِهِمْ ، فَرَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ ، وَإِذَا أَبُو يَزِيدَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي نَاحِيَةِ الْحَجْرَةِ مَجْمُوعَةً يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ بِحَبْلٍ - ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ .

[قال أبو داود : وهما قتلا أبا جهل بن هشام ، وكانا انتدبا له ولم يعرفاه ، وقتلا يوم بدر] ^(٢) .

باب فِي الْأَسِيرِ يُنَالُ مِنْهُ وَيُضْرَبُ [٣ : ١٠]

٢٥٦٦ - عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نَدَبَ أَصْحَابَهُ ، فَانْطَلَقُوا إِلَى بَدْرٍ ، وَإِذَا هُمْ بِرَوَايَا قُرَيْشٍ ، فِيهَا عَبْدُ أَسْوَدُ ابْنُ الْحَجَّاجِ ، فَأَخَذَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

٢٥٦٦ - « السحب » الجرُّ العنيف .

« والقلب » البئر التي لم تُطَوَّ . وإِنَّمَا هِيَ حَفِيرَةٌ قَلْبَ تَرَابِهَا . فسميت قلبيا .

و « الروايا » الإبل التي يستبقى عليها . واحدها : راوية . وأصل الراوية : المزادة .

ف قيل للبعير : راوية ، لحمله المزادة .

وفيه دليل على جواز ضرب الأسير الكافر ، إذا كان في ضربه طائل .

(١) « ذا ذم » أى : ذا ذمام وحرمة ، وهو بكسر الذال المعجمة وتشديد الميم .

(٢) زيادة من السنن . والضير « هما » يعود على ابني عفرَاء

عليه وسلم ، فجعلوا يسألونه : أين أبوسفيان ؟ فيقول : والله مالى بشيء من أمره علم ، ولكن هذه قريش ، قد جاءت ، فيهم أبو جهل ، وعُتْبَةُ وشيبة ابنا ربيعة ، وأُمَيَّةُ بن خلف ، فإذا قال لهم ذلك ضربوه ، فيقول : دعونى ، دعونى أخبركم ، فإذا تركوه قال : والله مالى بأبى سفيان علم ، ولكن هذه قريش قد أقبلت ، فيهم أبو جهل وعُتْبَةُ ، وشيبة ابنا ربيعة ، وأُمَيَّةُ بن خلف قد أقبلوا ، والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى ، وهو يسمع ذلك ، فلما انصرف قال : والذى نفسى بيده ، إنكم لتضربونه إذا صدقكم ، وتدعونه إذا كذبكم ، هذه قريش قد أقبلت لتَمْنَعَ أباسفيان - قال أنس : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا مَضْرَعُ فلان غداً - ووضع يده على الأرض - وهذا مَضْرَعُ فلان غداً - ووضع يده على الأرض - وهذا مَضْرَعُ فلان غداً - ووضع يده على الأرض - فقال : والذى نفسى بيده ، ما جاوز أحدٌ منهم عن موضع يد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأمر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بأرجلهم ، فسحبوا ، فَأَلْقُوا فى قَلْبِ بَدْرٍ . وأخرجه مسلم أتم منه .

باب فى الأسير يُكره على الاسلام [١١ : ٣]

٢٥٦٧ - عن ابن عباس ، قال « كانت المرأة تكون مِقلّة ، فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد : أن تُهوِّدَه ، فلما أُجْلِيَتْ بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار ، فقالوا : لا ندعُ أبناءنا ، فأنزل الله عز وجل (٢ : ٢٥٦) لا إكراه فى الدين . قد تبين الرشد من الغي)

٢٥٦٧ - قلت « المقلّة » هى المرأة التى لا يعيش لها ولد . وأصله من القلت . وهو الهلاك . قال الشاعر :

بُغَاث الطير أَكْثَرُها فِرَاحاً وأم الصَّقر مِقلّةٌ نَزور

وفيه دليل : على أن من انتقل من كفر وشرك إلى يهودية ، أو نصرانية ، قبل مجئ دين الإسلام . فإنه يُقرُّ على ما كان انتقل إليه . وكان سبيله سبيل أهل الكتاب فى أخذ الجزية منه ، وجواز مناحته واستباحة ذبيحته .

فأما من انتقل عن شرك إلى يهودية أو نصرانية ، بعد وقوع نسخ اليهودية ، وتبديل ملة النصرانية . فإنه لا يُقرُّ على ذلك .

قال أبو داود : المقلّة : التي لا يعيش لها ولد .

وأخرجه النسائي .

وأصله : من القلّت - بالتحريك - وهو الهلاك .

وقال بعضهم : الآية منسوخة ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أكره العرب على دين الإسلام ، وقتلهم ، ولم يرض منهم إلا الإسلام .

وقال أبو جعفر النحاس : قول ابن عباس في هذه الآية أولى الأقوال ، لصحة إسناده . وأن مثله لا يؤخذ بالرأى . فلما أخبر أن الآية نزلت في كذا ، وجب أن يكون أولى الأقوال وأن تكون الآية مخصوصة نزلت في هذا . وحكم أهل الكتاب بحكمهم .

فأما دخول الألف واللام : فللتعريف ، لأن المعنى لا إكراه في الإسلام .

وقال غيره : فيه دليل على أن من انتقل من كفر وشرك إلى يهودية أو نصرانية قبل مجيء الإسلام ، فإنه يُقرّ على ما كان انتقل إليه . فكان سبيله سبيل أهل الكتاب في أخذ الجزية منه . وجواز مناحته ، واستباحة ذبيحته . فأما من انتقل عن شرك إلى يهودية أو نصرانية ، بعد وقوع نسخ اليهودية ، وتبديل ملة النصرانية - فإنه لا يقر على ذلك .

باب في قتل الأسير ، ولا يعرض عليه الاسلام [٣ : ١١]

٢٥٦٨ - عن سعد ، - وهو ابن أبي وقاص - قال « لما كان يوم فتح مكة أمّن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إلا أربعة نفر ، وامرأتين ، وسماهم ، وابن أبي سرح - فذكر الحديث -

وأما قوله سبحانه (٢ : ٢٥٦) لا إكراه في الدين) فإن حكم الآية مقصور على ما نزلت فيه من قصة اليهود ^(١) ، فأما إكراه الكفار على دين الحق فواجب . ولهذا قاتلناهم على أن يسلموا أو يؤدوا الجزية ، ويرضوا بحكم الدين عليهم .

٢٥٦٨ - قلت : معنى « خائنة الأعين » أن يضمر بقلبه غير ما يظهره للناس . فإذا كَفَّ بلسانه

(١) الآية عامة . ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أمراء السرايا : أن لا يدؤا بقتال حتى يدعوا الناس إلى الاسلام . فإن قبلوا وإلا طلبوا منهم الجزية . وإلا قاتلوهم لكف شرهم وإزالتهم من طريق الدين ، حتى لا يصدوا غيرهم عنه . ولقد كان أبناء الأنصار المتهودون ضعفاء أذلة لا شوكة لهم ولا يخشى شرهم ؛ فلذلك تركوا . ولم يعاب بهم شيئاً . وإلزام العرب الاسلام لتطهير مركز الدعوة ، ولذلك أجلى عمر اليهود من الجزيرة .

قال : وأما ابن أبي سرح فإنه اختبأ عند عثمان بن عفان ، فلما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إلى البيعة جاء به ، حتى أوقفه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا نبي الله ، بايع عبد الله ، فرفع رأسه ، فنظر إليه ، ثلاثاً ، كل ذلك يأبى ، فبايعه بعد ثلاث ، ثم أقبل على أصحابه ، فقال : أما كان فيكم رجلٌ رشيدٌ ، يقوم إلى هذا ، حين رآني كَفَفْتُ يدي عن بيعته فيقتله ؟ فقالوا : ماندرى يا رسول الله ما في نفسك ، ألاَّ أومأتَ بعينك ؟ قال : إنه لا ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين .

وأخرجه النسائي . وفي إسناده : إسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، وقد احتج به مسلم . وتكلم فيه غير واحد .

وفي إسناده أيضاً أسباط بن نصر . وقد احتج به مسلم في صحيحه . وتكلم فيه غير واحد .

٢٥٦٩ - وعن عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد الخزومي ، قال : حدثني جدِّي ، عن أبيه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - يوم الفتح - « أربعة لا أؤمنهم في حلٍّ ولا حرم - فسأهم - قال : وقينتين كانتا لمقيس . فقتلت إحداهما ، وأفلتت الأخرى . وأسملت » .

بو جده : هو سعيد بن يربوع الخزومي . كان اسمه : الضرم . فسماه النبي صلى الله عليه وسلم : سعيداً ، وهو بضم الصاد المهملة ، وبعدها راء مهملة ساكنة وميم .

وأوماً بعينه إلى خلاف ذلك فقد خان . وكان ظهور تلك الخيانة من قبل عينيه ، فسميت خائنة الأعين ، ومعنى الرشد ههنا : الفطنة لصواب الحكم في قتله .

وفيه دليل على أن ظاهر السكوت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء يراه يُصنَع بحضرته : يحمل محل الرضا به ، والتقرير له .

قلت : عبد الله بن أبي السرح كان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فارتد عن الدين فلذلك غلظ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر مما غلظ على غيره من المشركين .

٢٥٧٠ - وعن أنس بن مالك « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح ، وعلى رأسه المغفر ، فلما نزع جاءه رجل ، فقال : ابنُ خطلٍ متعلِّقٌ بأستار الكعبة ، فقال : اقتلوه »

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة .

باب في قتل الأسير صبراً [٣ : ١٢]

٢٥٧١ - عن إبراهيم - وهو النخعي - قال « أراد الضحاك بن قيس أن يستعمل مسروقاً ، فقال له عمارة بن عُقبة : أنتعمل رجلاً من بقايا قتلة عثمان ؟ فقال له مسروق : حدثنا عبد الله بن مسعود - وكان في أنفسنا مؤثوق الحديث - أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد قتل أبيك ، قال : مَنْ لِلصَّبِيَّةِ ؟ قال : النار . فقد رضيتُ لك ماضى لك رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

باب في قتل الأسير بالنبل [٢ : ١٣]

٢٥٧٢ - عن ابنِ تَعْلِيٍّ ^(١) - وهو عبيد بن تَعْلَى الفلسطيني - قال « غزونا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد . فَأَتَى بِأَرْبَعَةِ أَعْلَاجٍ مِنَ الْعَدُوِّ ، فَأَمَرَ بِهِمْ فُقِتِلُوا صَبْرًا » .

٢٥٧٠ - قلت : في كَوْنِ المغفر على رأسه : دليل على جواز ترك الإحرام للخائف على نفسه إذا دخل مكة ، وعلى أن صاحب الحاجة إذا أراد دخول الحرم لم يلزمه الإحرام ، إذا لم يرد حجاً أو عمرة ؛ وكان ابن خطلٍ بعثه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في وجْهِهِ مع رجل من الأنصار ، وأمر الأنصارى عليه ، فلما كان ببعض الطريق وثب على الأنصارى فقتله ، بوزهب ماله . فلم ينفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم له الأمان ، وقتله بحق ماجنائه في الإسلام .

وفيه دليل على أن الحرم لا يعصم من إقامة حكم واجب ، ولا يؤخره عن وقته .

(١) في أصل النذرى وضع على اللام فتحة . وفي الغلظة ضبطه بكسر اللام .

قال أبو داود : قال لنا غير سعيد عن ابن وهب في هذا الحديث - قال « بالنبل صبراً ، فبلغ ذلك أبا أيوب الأنصاري ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصَّبر ، فوالذي نفسي بيده ، لو كانت دُجاجة ما صَبَرْتُهَا ، فبلغ ذلك عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، فأعتق أربع رقابٍ » .

تعلي : بكسر التاء ثالث الحروف وسكون العين المهملة .

باب في المن على الأسير بغير فداء [٣ : ١٣]

٢٥٧٣ - عن أنس « أن ثمانين رجلاً من أهل مكة هَبَطُوا على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من جبالِ التَّعِيم ، عند صلاة الفجر ، ليقتلوه . فأخذهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم سَلَمًا ، فأعتقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل (٢٤:٤٨) وهو الذي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ) إلى آخر الآية » وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

٢٥٧٤ - وعن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم ، عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأُسَارَى بَذَر « لَوْ كَانَ مُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَنِ لَأُطْلِقَهُمْ لَهُ » . وأخرجه البخاري ومسلم .

٢٥٧٣ - قوله « سَلَمًا » يعني أسراء ، يقال : رجل سَلَمٌ ، أي أسيرٌ ، وقوم سَلَمٌ ، الواحد والجماعة سواء . قال الشاعر :

فَاتَّقِنِ مَرْوَانَ فِي الْقَوْمِ السَّلَمِ

٢٥٧٤ - « النَّتْنَى » جمع النَّتَنِ وهو المتنن ، يقال : نَتَنَ الشَّيْءُ يَنْتَنُ ، فهو نَتْنٌ . ويجمع على النَّتَنِ ، كما يقال : زَمِنَ الرَّجُلُ يَزْمَنُ ، فهو زَمْنٌ ، ويجمع على الزَّمَنِ . وفيه دليل على جواز إطلاق الأسير والمن عليه من غير فداء .

باب في فداء الأسير بالمال [٣ : ١٣]

٢٥٧٥ - عن عمر بن الخطاب ، قال « لما كان يوم بدر ، فأخذ - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم - الفداء أنزل الله عز وجل (٨ : ٦٧ ، ٦٨) ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض - إلى قوله - لمسكم فيما أخذتم) من الفداء ، ثم أحل لهم الغنائم .
وأخرجه مسلم بنحوه ، في أثناء الحديث الطويل .

٢٥٧٦ - وعن ابن عباس ، « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر : أربعائة » .
وأخرجه النسائي .

٢٥٧٦ - قلت : في هذه الأحاديث الثلاثة : حديث جبير بن مطعم ، وحديث ابن عباس ، وحديث عبد الله بن مسعود : دليل على أن الإمام مخير في الأسارى البالغين : إن شاء من عليهم ، وأطلقهم من غير فداء ، وإن شاء فاداهم بمال معلوم ، وإن شاء قتلهم . أى ذلك كان أصح ، ومن أمر الدين وإعزاز الإسلام أوقع .
وإلى هذا ذهب الشافعي وأحمد . وهو قول الأوزاعي وسفيان الثوري .
وقال أصحاب الرأي : إن شاء قتلهم ، وإن شاء فاداهم ، وإن شاء استرقهم . ولا يمن عليهم ، فيطلقهم بغير عوض ، فيكون فيه تقوية للكفار ، وزيادة في عددهم .
وزعم بعضهم أن المن كان خاصاً للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره .

قلت : التخصيص في أحكام الشريعة لا يكون إلا بدليل . والنبي صلى الله عليه وسلم إذا حكم بحكم في زمانه كان ذلك سنة وشريعة في سائر الأزمان . وقد قال سبحانه (٤٧ : ٤) فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ، حتى إذا اثخنتموهم فشذوا الوثاق ، فإما مناً بعد ، وإما فداء - الآية) وهذا خطاب لجماعة الأمة كلها ، ليس فيه تخصيص للنبي صلى الله عليه وسلم . وإنما كان فعله امثالاً للآية .

وأما الذي اعتلوا به من تقوية الكفر : فإن الإمام إذا رأى أن يعطى كافراً عطية

٢٥٧٧- وعن عائشة قالت « لما بعث أهل مكة ، في فداء أسراهم ، بعثت زينب في فداء أبي العاص بمال ، وبعثت فيه بقلادة لها ، كانت عند خديجة ، أدخلتها بها على أبي العاص ، قالت : فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم رقى لها رقة شديدة ، وقال : إن رأيتم أن تطلقوها لها أسيرها ، وتردوا عليها الذي لها ؟ قالوا : نعم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ عليه ، ووعدته ، أن يُخَلِّي سبيل زينب إليه ، وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة ورجلاً من الأنصار ، فقال : كونا بيطن يأجج ، حتى تمر بكما زينب فتصحباهما حتى تأتيا بها . »

في إسناده محمد بن إسحق . وقد تقدم الكلام عليه .

ويأجج : بفتح الياء آخر الحروف ، وبعدها همزة وجيمين ، الأولى مكسورة - موضع على ثمانية أميال من مكة . كان ينزله عبد الله بن الزبير . فلما قتله الحجاج أزاله المحدثين ، وبنواحي مكة موضع آخر يقال له : يأجج . وهو أبعدهما ، بينه وبين مسجد التنعيم ميلان .

٢٥٧٨- وعن مروان - وهو ابن الحكم - والنسور بن خزيمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - حين جاءه وقد هوازن مسلمين - فسألوه أن يرُدَّ إليهم أموالهم ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَعِيَ مَنْ تَرَوْنَ ، وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَى أَصْدَقِهِ ،

يستميله بها إلى الإسلام كان ذلك جائزاً ، وإن كان في ذلك تقوية لهم ، فكذلك هذا . وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الكفار غنائم بين جبلين .

حدثناه ابن الأعرابي حدثنا عبد الرحمن بن منصور الحارثي حدثنا عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد العذري عن مالك بن أنس عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ، قال « جاء رجل من العرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله شيئاً بين جبلين ، فكتب له بها ، فأسلم ، ثم أتى قومه فقال لهم : أسلموا ، فقد جئكم من عند رجل يعطي عطاء من لا يخاف الفاقة . »

وفي أخذه في الفداء المال دليل على فساد قول من يقول : إنه يفادي بالرجال ولا يفادي بالمال . ويحكى نحو هذا القول عن مالك بن أنس .

فأختاروا : إما السَّيِّءَ ، وإما المال . فقالوا : نختار سَيِّئَنَا ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم خائتي على الله ، ثم قال : أما بعد ، فإن إخوانكم هؤلاء جاءوا تائبين ، وإني قد رأيتُ أن أَرُدَّ إليهم سَبِيَّهم ، فمن أحبَّ منكم أن يُطَيَّبَ ذلك ، فليفعل ، ومن أحبَّ منكم أن يكون على حَظِّه حتى نعطيه إياه من أول ما يَبْقَى الله علينا فليفعل ؟ فقال الناس : قد طَيَّبْنَا لك يا رسول الله ، فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا لا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ ، فارجعوا حتى يَرَفَعَ إلينا عُرْفَاؤُكُمْ أَمْرُكُمْ . فرجع الناس ، فكلَّمهم عُرْفَاؤُهُمْ فأخبروهم أنهم قد طَيَّبُوا وأَذَنُوا .

وأخرجه البخارى والنسائى مختصراً ومطولاً .

٢٥٧٩ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده - في هذه القصة - قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رُدُّوا عليهم نساءهم وأبناءهم . فمن مَسَّكَ شَيْءٌ من هذا النَّفَى فَإِنْ لَهْ بِهِ عَلَيْنَا سِتٌّ فرائضٌ من أول شَيْءٍ يُفِيئُهُ اللهُ عَلَيْنَا ، ثم دنا - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم - من بعير ، فأخَذَ وَبَرَةً من سَنَامِهِ ، ثم قال : يا أيها الناس ، إنه ليس لى

٢٥٧٩ - قوله « من مَسَّكَ » يريد : أمسك ، يقال : مَسَّكَ بالشَّيْءِ وأمسكته ، بمعنى واحد .

وفيه إضمار ، وهو الرد ، كأنه قال : من أصاب شيئاً من هذا النَّفَى فأمسكه ثم رده .

وقوله : « من أول شَيْءٍ يُفِيئُهُ اللهُ عَلَيْنَا » فإنه يريد الخمس الذى جعله الله له من النَّفَى ، وكان الخمس من النَّفَى لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ، ينفق منه على أهله ، ويجعل الباقي فى مصالح الدين ، وسدَّ حاجة المسلمين ، وذلك معنى قوله « إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم » .

وقد استدل بعض أهل العلم بهذا على أن سَهْمَ النبي صلى الله عليه وسلم ساقط بعد موته ، ومردود على شركائه المذكورين معه فى الآية ، وكذلك سهم ذى القُرْبَى . وإلى هذا ذهب أصحاب الرأى .

من هذا الشيء شيء ، ولا هذا - ورفع إصبعيه - إلا الخمس ، والخمس مَرْدُودٌ عليكم ، فأدوا الخياط والخياط ، فقام رجل في يده كُبةٌ من شعر ، فقال : أخذت هذه لأصلح بها بَرْدَةً لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لك . فقال : أما إذ بلغت ما أرى ، فلا أرب لي فيها ، ونبذها .
وأخرجه النسائي .

باب في الامام يقيم عند الظهور على العدو بعرضتهم [١٦ : ٣]

٢٥٨٠ - عن أبي طلحة ، قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غلب على قوم أقام بِالْعَرَصَةِ ثَلَاثًا ، قال ابن المثنى : إذا غلب قومًا أحب أن يقيم بعرضتهم ثَلَاثًا » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .
وابن المثنى : هو محمد بن المثنى شيخ أبي داود .

وقال بعضهم : هو للخليفة بعده ، يصرفه فيما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرفه فيه أيام حياته .

وقال الشافعي : هو موضوع في كل أمر حُصِّن به الإسلام وأهله : من سدّ ثغر ، وإعداد كُرَاع ، وسلاح ، وما دعا إلى مصلحة فيه .

وفي قوله « أدوا الخياط والخياط » دليل على أن قليل ما يغنم وكثيره مقسوم بين من شهد الواقعة : ليس لأحد أن يستبد بشيء منه ، وإن قل ، إلا الطعام الذي قد وردت فيه الرخصة ، وهذا قول الشافعي .

وقال مالك : إذا كان شيئًا خفيفًا فلا أرى به بأسًا أن يرتفق به آخذة دون أصحابه .

باب في التفريق بين السبي [٣ : ١٦]

٢٥٨١ - عن ميمون بن أبي شبيب ^(١) عن علي « أنه فَرَّقَ بين جارية وولدها . فهما

النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وردَّ البيع »

قال أبو داود : ميمون لم يدرك علياً .

[قُتِلَ بالجمام ، والجمام سنة ثلاثة وثمانين .

قال أبو داود : والحرة سنة ثلاث وستين ، وقتل ابن الزبير سنة ثلاث

وسبعين ^(٢)] .

وذکر الخطابي : أن إسناده غير متصل ، كما ذكره أبو داود .

قال بعضهم : لم يختلف أهل العلم : أن التفريق بين الولد الصغير وبين والدته غير

جائز ، إلا أنهم اختلفوا في الحد الذي يجوز معه التفريق .

٢٥٨١ - قلت : لم يختلف أهل العلم في أن التفريق بين الولد الصغير وبين والدته غير جائز ،

إلا أنهم اختلفوا في الحد بين الصغر الذي لا يجوز معه التفريق ، وبين الكبر الذي يجوز

معه . فقال أصحاب الرأي : الحد في ذلك : الاحتلام .

وقال الشافعي : إذا بلغ سبعا أو ثمانياً .

وقال الأوزاعي : إذا استغنى عن أمه فقد خرج من الصغر .

وقال مالك : إذا أُنْثِرَ ^(٣) .

٢٥٨١ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله : وروى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال :

« قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بسبي ، فأمرني ببيع أخوين ، فبعتهما وفرقت بينهما . ثم

أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرته . فقال : أدركهما وارتجمهما ، وبهما جميعاً ، ولا تفرق

بينهما » أخرجه الحاكم ، وقال : هو صحيح على شرطهما ولم يخرجاه . وفي جامع الترمذي من

(١) في المنذرى « ابن شبيب » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من السنن . ويقصد بذلك أبو داود أن يقيم الدليل على أن ميمونا لم يدرك

(٣) أُنْثِرَ الصبي وانثَر - بتشديد التاء - أصله : افتعل : نبئت أسنانه : اه من القاموس

قال الإمام أحمد : لا يفرّق بينهما بوجه ، وإن كبر الولد واحتلم .
ويشبه أن يكون المعنى عنده فيه : قطيعة الرحم ، وصلة الرحم واجبة مع الصغر
والكبر . وفي حديث سلمة بن الأكوع - الذي بعد هذا - ما يدل على جواز التفريق
بين الأمة وولدها الكبير .

وقال أحمد : لا يفرق بينهما بوجه ، وإن كبر الولد واحتلم .
قلت : ويشبه أن يكون المعنى في التفريق عند أحمد : قطيعة الرحم . وصلة الرحم
واجبة مع الصغر والكبر .
ولا يجوز عند أصحاب الرأي التفريق بين الأخوين إذا كان أحدهما صغيراً والآخر
كبيراً ، فإن كانا صغيرين جاز .
وأما الشافعي : فإنه يرى التفريق بين المحارم في البيع . ويجعل المنع في ذلك مقصوراً
على الولد .

ولا تختلف مذاهب العلماء في كراهة التفريق بين الجارية وولدها الصغير ، سواء كانت
مسيبة من بلاد الكفر ، أو كان الولد من زنا ، أو كان زوجاً أهلها في الإسلام
لجاءت بولد .

ولا أعلمهم يختلفون في أن التفارقة بينهما في العتق جائزة . وذلك أن العتق لا يمنع من
الحضانة كما يمنع منها البيع ، والرهن في ذلك بمعنى البيع .
واختلفوا في البيع إذا وقع على التفريق : فقال أبو حنيفة : هو ماض ، وإن
كرهناه .

حديث أبي أيوب الأنصاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من فرق بين
الجارية وولدها ، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » قال الترمذي : حسن غريب .
وأخرجه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجه ، وليس كما قاله . فإن في إسناده حسين
بن عبد الله ، ولم يخرج له في الصحيحين . وقال أحمد : في حديثه مناكير . وقال البخاري :
فيه نظر . ولفظ الترمذي فيه « من فرق بين والدته وولدها » .

باب الرخصة في المدركين يفرق بينهم [٣ : ١٧]

٢٥٨٢ - عن إياس بن سلمة ، قال : حدثني أبي ، قال « خرجنا مع أبي بكر ، وأمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففزونا فزارة ، فسننا الغارة ، ثم نظرتُ إلى عُنُقٍ من الناس فيه الذُّرية والنساء ، فرميت بسهم ، فوقع بينهم وبين الجبل ، فقاموا ، فجئتُ بهم إلى أبي بكر ، فيهم امرأة من فزارة ، عليها قِشْعٌ ^(١) من أديم ، معها بنت لها من أحسن العرب ، فنفلني أبو بكر ابنتها ، فقدمتُ المدينة . فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لى : يا سلمة هب لى المرأة . فقلت : والله لقد أعجبني ، وما كشفت لها ثوبا ، فسكت ، حتى إذا كان من

وغالب مذهب الشافعى : أن البيع مردود .

وقال أبو يوسف : البيع مردود .

واحتجوا بنحبر على رضى الله عنه هذا ، إلا أن إسناده غير متصل ، كما ذكره .
أبو داود .

٢٥٨٢ - قوله « عنق من الناس » يريد جماعة منهم . ومن هذا قوله تعالى (٢٦ : ٤) فظلت أعناقهم لها خاضعين) أى جماعاتهم . ولو كان المراد به الرقاب ل قيل « خاضعات » والله أعلم .

« والقشع » الجلد ، وفيه لغتان ، يقال : قَشَع ، وقَشَع . ومنه قولك : قشعت الشيء . إذا أخذت قشره . والقشاعة : ما أخذته من جلدة وجه الأرض .
وفى قوله « نفلى أبو بكر ابنتها » دليل على أن النفل قبل الخمس .

٢٥٨٢ - قال ابن القيم رحمه الله : وفى صحيح الحاكم من حديث عبادة بن الصامت قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرق بين الأم وولدها ، فقيل : يا رسول الله ، إلى متى ؟ قال : حتى يبلغ الغلام ، وتحيض الجارية » وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

الغد لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم في السوق . فقال : يا سلمة ، هَبْ لِي المرأة ، لله أبوك . فقلت : يا رسول الله ، والله ما كشفت لها [ثوباً] وهى لك ، فبعث بها إلى أهل مكة وفي أيديهم أسري . فقدم بتلك المرأة » .
وأخرجه مسلم .

باب المال يصيبه العدو من المسلمين ، ثم يدركه صاحبه في الغنيمة [٣ : ١٧]
٢٥٨٣ - عن ابن عمر « أن غلاما لابن عمر أبقَ إلى العدو . فظهر عليه المسلمون ، فردّه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابن عمر ، ولم يُقسَم » .
٢٥٨٤ - وعنه قال « ذهب فرسٌ له ، فأخذها العدو ، فظهر عليهم المسلمون ، فردّه عليه في

وفيه دليل : على جواز التفريق بين الأم وولدها الكبير ، خلاف ما ذهب إليه أحمد بن حنبل .

وفي قوله « ما كشفت لها ثوباً » وسكوت النبي صلى الله عليه وسلم وتركه الإنكار عليه : دليل على أنهم كانوا يستبيحون إذ ذاك وطء الوثنيات . وذلك قبل نزوله من الحديدية . ولولا إقامة هذه الجارية على كفرها لما ردت إلى أهل مكة ، وهم كفار إذ ذاك .
٢٥٨٣ - قلت : في هذا دليل على أن المشركين لا يُحززون على مسلم مالا بوجه ، وأن المسلمين إذا استنقذوا من أيديهم شيئا كان للعسلم ، وكان عليهم رده عليه ، ولا يغمونه .

واختلفوا في هذا : فقال الشافعي : صاحب الشيء أحق به ، قسم أو لم يقسم . وقال الأوزاعي والثوري : إن أدركه صاحبه قبل أن يقسم فهو له ، وإن لم يدركه حتى قسم كان أحق به ، وكذلك قال أبو حنيفة ، إلا أنه فرق بين المال يغلب عليه العدو وبين العبد يأبق ، فيأسره العدو : فقال في المال مثل قول الأوزاعي ، وقال في العبد مثل قول الشافعي .

زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبقَ عبدُ له ، فلحقَ بأرض الروم ، فظهر عليهم المسلمون فردَّه عليهم خالد بن الوليد ، بعد النبي صلى الله عليه وسلم »
وأخرجه البخاري وابن ماجة .

باب في عبيد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون [٣ : ١٧]

٢٥٨٥ - عن علي بن أبي طالب قال « خرج عِيدَانُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعنى يوم الحديبية - قبل الصلح . فكتب إليه مواليهم ، فقالوا : يا محمد ، والله ما خرجوا إليك رغبةً في دينك ، وإنما خرجوا هرباً من الرق . فقال ناس : صدقوا يا رسول الله ، ردَّهم إليهم ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : ما أراكم تنتهون يامعشر قريش ، حتى يبعث الله عليكم من يضربُ رقابكم على هذا ، وأبى أن يردهم . وقال : هم عتقاء الله عز وجل . »

وأخرجه الترمذى أتم منه . وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، من حديث رِبعي بن خراش عن علي .
وقال أبو بكر البزار : ولا نعلمه يروى عن علي إلا من حديث ربيع عنه .

٢٥٨٥ - قلت : هذا أصل في أن من خرج من دار الكفر مسلماً ، وليس لأحد عليه يد قدرة ، فإنه حرٌّ . وإنما يعتبر أمره بوقت الخروج منها إلى دار الإسلام .

فأما الحالة المتقدمة : فلا عبرة بها ، وحكمها مهدوم بما تجدد له من الملكة في الاسلام ، فلو أن رجلاً من الكفار خرج إلينا وفي يده عبد له ، فأسلمنا جميعاً ، قبل أن يقدر عليهما كان الحر منهما حرّاً ، والعبد عبداً ، وملك السيد مستقر عليه كما كان .

فلو أن العبد غلب على سيده في دار الحرب ثم خرجا إلينا مسلمين ، ويد العبد ثابتة على السيد ، كان السيد مملوكاً . والمملوك مالكاً . وعلى هذا القياس .

باب في إباحة الطعام في أرض العدو [١٨ : ٣]

٢٥٨٦ - عن ابن عمر « أن جيشاً غنموا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً وعَسَلًا . فلم يؤخذ منهم الخمس » .

٢٥٨٧ - وعن عبد الله بن مُغَفَّل قال « دُلِّي جِراب من شَحَم يوم خيبر . قال : فأتيته فالتزمته ، ثم قلت : لا أعطي من هذا أحداً اليوم شيئاً . قال : فالتفت ، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبسم إليَّ » .
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

باب في النهي عن النهب إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو [١٨ : ٣]

٢٥٨٨ - عن أبي لبيد - واسمه مُسَاوَة بن زَبَّار - قال « كنا مع عبد الرحمن بن سُمُرَة بكابل

٢٥٨٦ - قلت : لا أعلم خلافاً بين الفقهاء في أن الطعام لا يَخْمَس في جملة ما يَخْمَس من الغنيمة ، وأن لواجده أكله ، ما دام الطعام في حَدِّ الْقِلَّة ، وعلى قدر الحاجة . ومادام صاحبه مقيماً في دار الحرب . وهو مخصوص من عموم الآية ببيان النبي صلى الله عليه وسلم ، كما خص منها السلب وسهم النبي صلى الله عليه وسلم والصَّوْفِيَّ

ورخص أكثر العلماء في علف الدواب ، ورأوه في معنى الطعام . للحاجة إليه .
وقال الشافعى : فإن أكل فوق الحاجة أدّى ثمنه في المغنم ، وكذلك إن شرب شيئاً من الأشربة والأدوية التي لا تجرى مجرى الأقوات ؛ أو أطمع صقوره أو بزاته لحماً منه : أدى قيمته في المغنم ، وإنما يحل له قدر الحاجة حسب . وليست يده على الطعام في دار الحرب يد ملك حقيقة . وإنما له يد الارتفاق والانتفاع به قدر الحاجة . وهذا على أحد قولي .
الشافعى .

٢٥٨٨ - قلت « النهب » اسم مبنى على فُعِلَى : من النهب ، كالرَّغْبَى من الرَّغْبَةِ .
وإنما نهى عن النهب ، لأن الناهب إنما يأخذ ما يأخذه على قدر قوته ، لا على قدر استحقاقه ، فيؤدى ذلك إلى أن يأخذ بعضهم فوق حظه ، وأن يُبَخَس بعضهم حقه .

فَأَصَابَ النَّاسُ غَنِيمَةً فَانْتَبَهُوْهَا ، فَقَامَ خَطِيْبًا ، فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ النَّهْبِ . فَرُدُّوْا مَا أَخَذْتُمْ ، فَقَسَمَهُ بَيْنَهُمْ » .

ليد : بفتح اللام وكسر الباء الموحدة ، وسكون الياء آخر الحروف ، وبعدها دال مهملة .
ولمازة : بضم اللام وفتح الميم ، وبعد الألف زاي مفتوحة ، وتاء تأنيث . وزبار :
بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة وفتحها ، وبعد الألف راء مهملة . وبالخفص .

٢٥٨٩ - وعن محمد بن أبي مجالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال : « قلت : هل تخمسون
- يعنى الطعام - فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أصبنا طعاماً يوم خيبر ،
فكان الرجل يحىء ، فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ، ثم ينصرف » .

٢٥٩٠ - وعن رجل من الأنصار قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى
سفر فأصاب الناس حاجة شديدة وجهد ، وأصابوا غنائم ، فانتبهوها ، فإن قدرونا لتغلبى إذ
جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى على قوسه ، فأكفأ قدورنا بقوسه ، ثم جعل
يرمى اللحم بالتراب ، ثم قال : إن النهبة ليست بأحل من الميتة ، أو إن الميتة ليست بأحل
من النهبة » الشك من هناد ، وهو ابن السرى .

باب فى حمل الطعام من أرض العدو [٣ : ١٩]

٢٥٩١ - عن القاسم - مولى عبد الرحمن - عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم

وإنما لهم سهام معلومة : للفارس سهمان ، وللراجل سهم ، فإذا انتهبوا الغنيمة بطلت القسمة
وعدمت التسوية .

٢٥٩١ - واختلفوا فيما يخرج به المرء من الطعام من دار الحرب .
فقال سفيان : يرد ما أخذ منه إلى الإمام ، وكذا قال أبو حنيفة . وهو أحد قولى الشافعى
وقال فى موضع آخر : له أن يحمله . لأنه إذا ملكه فى دار الحرب فقد صار له ،
فلا معنى لمنعه من الخروج به .

وإلى هذا ذهب الأوزاعى ، إلا أنه قال : لا يجوز له أن يبيعه . إنما له الأكل فقط .
فإن باعه وضع ثمنه فى مغنم المسلمين .

قال « كُنَّا نَأْكُلُ الْجَزْرَ فِي الْغَزْوِ ، وَلَا نَقْسِمُهُ ، حَتَّى إِنْ كُنَّا نَرْجِعُ إِلَى رِحَالِنَا ، وَأَخْرَجْتَنَا مِنْهُ مُنْلَأَةً » .

القاسمُ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .

باب في بيع الطعام إذا فضل عن الناس في أرض العدو [٣ : ١٩]

٢٥٩٢ — عن عبد الرحمن بن غنم قال « رَابَطْنَا مَدِينَةَ قَنْسَرِينَ مَعَ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمْطِ ، فَلَمَّا فَتَحَهَا أَصَابَ فِيهَا غَنَمًا وَبَقَرًا ، فَقَسَمَ فِينَا طَائِفَةً مِنْهَا ، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا فِي الْمَغْنَمِ ، فَلَقِيتُ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ، فَخَدَّثْتُهُ ، فَقَالَ مَعَاذُ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ ، فَأَصْبْنَا فِيهَا غَنَمًا ، فَقَسَمَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَائِفَةً ، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا فِي الْمَغْنَمِ » .

قوله « قَسَمَ فِينَا طَائِفَةً » أَي قَدَرَ الْحَاجَةَ لِلطَّعَامِ . وَقَسَمَ الْبَقِيَّةَ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّهَامِ ، وَالْأَصْلُ : أَنَّ الْغَنِيمَةَ تُنَحَّمَسُ وَالْبَاقِي مَقْسُومٌ ، إِلَّا أَنْ الضَّرُورَةَ لِمَا أَبَاحَتِ الطَّعَامُ لِلجَيْشِ وَالْعَلْفِ لِدَوَابِهِمْ صَارَ قَدْرُ الْكِفَايَةِ مِنْهَا مُسْتَثْنًى بَيَانُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مُرَدُّهُ إِلَى الْمَغْنَمِ ، لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِأَخْذِهِ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ بِشَمْنِهِ .

وَكَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَرْخُصُ فِي الْقَلِيلِ مِنْهُ ، كَاللَّحْمِ وَالْخُبْزِ وَنَحْوِهَا . قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَهُ فِي أَهْلِهِ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ .

٢٥٩٢ — قوله « قَسَمَ فِينَا طَائِفَةً » أَي قَدَرَ الْحَاجَةَ لِلطَّعَامِ ، وَقَسَمَ الْبَقِيَّةَ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّهَامِ . وَالْأَصْلُ : أَنَّ الْغَنِيمَةَ نَحْمُسُهُ ، ثُمَّ الْبَاقِي بَعْدَ ذَلِكَ مَقْسُومٌ ، إِلَّا أَنْ الضَّرُورَةَ لِمَا دَعَتْ إِلَى إِبَاحَةِ الطَّعَامِ لِلجَيْشِ ، وَالْعَلْفِ لِدَوَابِهِمْ ، صَارَ قَدْرُ الْكِفَايَةِ مِنْهَا مُسْتَثْنًى ، بَيَانُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مُرَدُّهُ إِلَى الْمَغْنَمِ . لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِأَخْذِهِ وَالِاسْتِثْنَاءُ بِشَمْنِهِ .

باب في الرجل ينتفع من الغنيمة بالشئ [٣ : ١٩]

٢٥٩٣ - عن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا أُعْجِفَهَا بِرِدْهَا فِيهِ . وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ » .
في إسناده محمد بن إسحاق . وقد تقدم الكلام عليه .

باب الرخصة في السلاح يقاتل به في المعركة [٣ : ٢٠]

٢٥٩٤ - عن أَبِي عُبَيْدَةَ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ « مَرَرْتُ ، فَإِذَا أَبُو جَهْلٍ صَرِيحٌ ، قَدْ ضُرِبَتْ رِجْلُهُ ، فَقُلْتُ : يَا عَدُوَّ اللَّهِ ، يَا أَبَا جَهْلٍ ، قَدْ أَخْزَى اللَّهُ

٢٥٩٣ - قلت : أما في حال الضرورة وقيام الحرب . فلا أعلم بين أهل العلم اختلافًا في جواز استعمال سلاح العدو ودوابهم ، فأما إذا انقضت الحرب : فإن الواجب ردها في الغنم .

فَأَمَّا الثِّيَابُ وَالْخُرُجِيُّ^(١) وَالْأَدَوَاتُ : فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ شَيْءًا مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : الثِّيَابُ : إِنَّهُ إِذَا احتاج إلى شيء منها حاجة ضرورة كان له أن يستعمله ، مثل أن يشتد البرد فيستدفي بثوب ، ويتقوى به على المقام في بلاد العدو مرصداً لقتالهم .

وسئل الأوزاعي عن ذلك ؟ فقال : لا يلبس الثوب للبرد ، إلا أن يخاف الموت .

٢٥٩٤ - قوله « أبعد من رجل » هكذا رواه أبو داود . وهو غلط ، إنما هو « أعمد من رجل » بالميم بعد العين . وهي كلمة للعرب ، معناها : كأنه يقول : هل زاد على رجل قتله قومه ، يُهَوِّنُ عَلَى نَفْسِهِ مَا حَلَّ بِهِ مِنَ الْهَلَاكِ . حكاه أبو عبيد عن أبي عبيدة معمر بن المثنى .
وَأَنشُدْ لَابْنِ مَيْيَادَةَ :

وَأَعْمَدُ مِنْ قَوْمٍ كَفَـمِ أَخُوهُمْ صِدَامُ الْأَعَادَى ، حِينَ قُلْتُ : يَنْوِبُهَا
يَقُولُ : هَلْ زَادَنَا عَلَى أَنْ كَفَانَا إِخْوَانَنَا ؟

(١) خرئى التناع : أثاث البيت ومتاعه المستعمل فيه لحاجة أهل البيت ، كالقدور وأشباهاها

الأخر ، قال : ولا أهابه عند ذلك . فقال : أبعُدْ من رجل قتله قوه ؟ فضرَبته بسيفٍ غير طائل ، فلم يُغنِ شيئاً ، حتى سقط سيفه من يده ، فضرَبته حتى برَدَ .
وأخرجه النسائي مختصراً . وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه .

باب في تعظيم الغلول [٣ : ٢٠] .

٢٥٩٥ - عن زيد بن خالد الجهني « أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تُوِفِّي يوم خيبر ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : صلوا على صاحبكم ، فتغيَّرت وجوه الناس لذلك . فقال : إن صاحبكم غلَّ في سبيل الله . ففَتَنَّا متاعه ، فوجدنا خرزاً من خرز يهود ، لا تساوي درهمين .
وأخرجه ابن ماجه .

٢٥٩٦ - عن أبي هريرة : أنه قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر ، فلم نَقْنَمْ ذهباً ولا وِزْقاً ، إلا الثيابَ والمتاع ، والأموال . قال : فوجَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو وادي القرى - وقد أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم عبد أسود ، يقال له : مدغم - حتى إذا كانوا بوادي القرى ، فبينما مدغم يحطَّ رَحْلُ رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذ جاءه سهم فقتله ، فقال الناس : هنيئاً له الجنة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلا ، والذي نفسي بيده إن السَّمْلَةَ التي أخذها يوم خيبر من المغانم لم تُصِبْها المقاسم لتَشْتَمِلْ عليه ناراً . فلما سمعوا ذلك جاء رجل بشِراكٍ ، أو شراكين ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : شِراك من نار ، أو قال : شراكان من نار . »

وقوله « برد » يريد مات . وأصل الكلمة من الثبوت . يريد سكون الموت ، وعدم حركة الحياة ، ومن ذلك قولهم : برَدَ لي على فلان حق ، أي ثبت .
وقوله « غير طائل » أي غير ماض ، وأصل الطائل : النفع والعائدة ، يقال : أتيت فلاناً فلم أر عنده طائلاً .
وفيه أنه قد استعمل سلاحه في قتله ، وانتفع به قبل القسم .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

باب فى الغلول إذا كان يسيراً يتركه الامام ، ولا يحرق رحله [٣ : ٢١]

٢٥٩٧ - عن عبد الله بن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصاب غنيمة أمر بلالاً ، فنادى فى الناس . فيجيئون بفنائمهم ، فيُخَمِّسه ويقسمه . فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر ، فقال : يا رسول الله ، هذا فيما كنا أصبنا من الغنيمة ، فقال : أسمعت بلالاً نادى ثلاثاً ؟ قال : نعم . قال : فما منعك أن تجيء به ؟ فاعتذر ، فقال : كُنْ أنت تجيء به يوم القيامة ، فلن أقبله عنك » .

[كان هذا فى اليسير ، فما الظن بما فوقه ؟ ^(١)] .

باب فى عقوبة الغال [٣ : ٢١]

٢٥٩٨ - عن صالح بن محمد بن زائدة قال « دخلت مع مسلمة أرض الروم ، فأتي برجل قد غلّ ، فسأل سالماً عنه ؟ فقال : سمعت أبى يحدث عن عمر بن الخطاب عن النبى صلى الله

٢٥٩٨ - قلت : أما تأديبه عقوبته فى نفسه على سوء فعله : فلا أعلم بين أهل العلم فيه خلافاً .
وأما عقوبته فى ماله : فقد اختلف العلماء فى ذلك .

فقال الحسن البصرى : يحرق ماله إلا أن يكون حيواناً أو مصحفاً .

وقال الأوزاعى : يحرق متاعه ، وكذلك قال أحمد وإسحق ، قالوا : ولا يحرق ما غلّ :
لأنه حق الغانمين يردّ عليهم . فإن استهلكه غرم قيمته .

٢٥٩٨ - قال الشيخ شمس الدين رحمه الله : وقد ذكر أبو عمر بن عبد البر هذا الحديث ، وزاد فيه « واضربوا عنقه » بدل « واضربوه » قال عبد الحق : هذا حديث يدور على صالح بن مجاهد ، وهو منكر الحديث ضعيفه . لا يحتج به ، ضعفه البخارى وغيره . انتهى .

عليه وسلم ، قال : إذا وجدتم الرجل قد غلَّ فأحرقوا متاعه ، واضربوه . قال : فوجدنا في متاعه مصحفًا ، فسأل سالمًا عنه ؟ فقال : بَعُهُ ، وتصدق بثمنه .

وأخرجه الترمذى ، وقال : غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقال : سألت محمدًا - يعنى البخارى - عن هذا الحديث ؟ فقال : إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة ، وهو أبو واقد الليثى ، وهو منكر الحديث . قال محمد - يعنى البخارى - وقد روى في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغلِّ ، فلم يأمر فيه بحرق متاعه . هذا آخر كلامه .

وصالح بن محمد بن زائدة : تكلم فيه غير واحد من الأئمة . وقد قيل : إنه تفرد به . وقال البخارى : وعامة أصحابه يحتجون بهذا في الغلول . وهذا باطل ليس بشيء . وقال الدارقطنى : أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد . قال : وهذا حديث لم يتابع عليه . ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢٥٩٩ - وعن صالح بن محمد ، قال « غزونا مع الوليد بن هشام ، ومعنا سالم بن عبد الله بن عمر ، وعمر بن عبد العزيز ، فغلَّ رجل متاعاً ؟ فأمر الوليدُ بمتاعه فأحرق . فطيف به ، ولم يعطه سهمه » .

قال أبو داود : وهذا أصح الحديثين ، رواه غير واحد : أن الوليد بن هشام حرَّق رَحْلَ زياد بن سعد ، وكان قد غلَّ وضر به .

وقال الأوزاعى : يحرق متاعه ، الذى غزا به وسرجه وإكافه . ولا يحرق دابته ولا نفقته ، إن كانت معه ، ولا سلاحه ، ولا ثيابه التى عليه .

وقال الشافعى : لا يحرق رَحْلَه ، ولا يُعاقبُ الرجلُ فى ماله . إنما يعاقب فى بدنه . جعل الله الحدود على الأبدان . لا على الأموال .

وإلى هذا ذهب مالك . ولا أراه إلا قول أصحاب الرأى .

ويشبه أن يكون الحديث عندهم معناه الزجر والوعيد ، لا الإيجاب . والله أعلم .

٢٦٠٠ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه » .

قال أبو داود : وزاد فيه على بن بَحر عن الوليد ، ولم أسمع منه « ومنعوه سهمه »

٢٦٠١ - وعن سمرة بن جندب قال « أما بعد ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من كتم غلاً فإنه مثله »

وأخرجه من حديث عمرو بن شعيب : قوله

باب في السلب يعطى القتال [٣ : ٢٢]

٢٦٠٢ - عن أبي قتادة الأنصاري قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عام حنين ، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ، قال : فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين ، قال : فاستدرت له ، حتى أتيت من ورائه ، فضربته بالسيف على حبل عاتقه فأقبل على ، فضممت ضمة وجدت منها ربح الموت ، ثم أدركه الموت ، فأرسلني ، فلحقته

٢٦٠٢ - قلت « حبل العاتق » وصلة ما بين العنق والكاهل .

وقوله « لاها الله إذاً » هكذا يروى والصواب « لاها الله ذا » بغير ألف قبل الذال ،

ومعناه في كلامهم : لا والله ، يجعلون الماء مكان الواو . ومعناه : لا والله لا يكون ذا :

« والحرف » بفتح الميم : البستان ، يريد حائط نخل يُخترَف منه الثمر ، فأما الحرف

- بكسر الميم - فالوعاء الذي يُخترَف فيه الثمر .

وقوله « تأثلته » معناه : تملكته ، فجعلته أصل مال . وأثالة كل شيء : أصله ويقال :

تأثل ملك فلان : إذا كثر .

وفيه من الفقه : أن السلب لا ينجس ، وأنه يجعل للقاتل قبل أن يقسم الغنيمة . وسواء

كان الإمام قاله ونادى به قبل الوقعة ، أو لم يفعل ذلك ، وسواء بارز القاتل المقتول أو لم

٢٦٠٠ - قال ابن القيم رحمه الله ، وعلة هذا الحديث : أنه من رواية زهير بن جند عن عمرو بن

شعيب ، وزهير هذا ضعيف : قال البيهقي : وزهير هذا يقال : هو مجهول ، وليس بالمسكي .

وقد رواه أيضاً مرسلًا .

عمر بن الخطاب ، فقلت : ما بال الناس ؟ قال : أمرُ الله ، ثم إن الناس رجعوا ، وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : من قتل قتيلاً له عليه بَيِّنَةٌ فله سَلْبُهُ . قال : فقامت . ثم قلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال : من قتل قتيلاً له عليه بَيِّنَةٌ فله سلبه . قال : فقامت ، ثم قلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست . ثم قال ذلك الثالثة ، فقامت . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَالَكْ يَا أَبَا قَتَادَةَ ؟ فاقْتَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ . فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله ، وسلبُ القتيل عندي ، فأرضِهِ منه . فقال أبو بكر الصديق : لاها الله إذن ، نَعْمُدُ إِلَى أُسْدٍ مِنْ أُسْدِ اللَّهِ ، يقاتل عن الله وعن رسوله فنعطيك

يبارزه . لأن هذا القول من رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم شرع ، كقوله « للفراس سهمان وللراجل سهم » فسواء قاله الإمام يوم الحرب أو لم يقله . فإن الحكم به ماض ، والعمل به واجب .

وقد اختلف الناس في السلب .

فقال قوم : السلب للقاتل ، سواء قتل القتيل مقبلاً أو مدبراً ، بارزه أو لم يبارزه ، نادى به الإمام أو لم يناد . كانت الحرب قائمة أولاً . وعلى أى جهة قتل فالسلب لقاتله ، على ظاهر الحديث . وهو قول جماعة من أصحاب الحديث ، وإليه ذهب أبو ثور .

وقال الشافعى : إنما يكون السلب للقاتل إذا قتل والحرب قائمة ، والمشارك مقبل غير مدبر . لأنه عطية أعطاه إياه لبلائه في الحرب . فأما من أجهز على جريح : فلامعنى لتخصيصه بالعطاء من غير بلاء كان منه ، وسواء عنده بارز أو لم يبارز ، نادى الإمام به أو لم يناد .

وقال أحمد : إنما يعطى السلب من بارز فقتل قرنه ، دون من لم يبارز .

وقال مالك : لا يكون السلب له إلا بإذن الإمام . ولا يكون ذلك من الإمام إلا على وجه الاجتهاد .

وعن أبي حنيفة أنه قال : إذا قتل الرجل وأخذ سلبه فإنه لا ينبغي للإمام أن يُنْقَلَهُ إِيَّاهُ لأنه صار في الغنيمة .

وعن يعقوب : أنه قال : إذا قال الإمام : من قتل قتيلاً فله سَلْبُهُ . ومن أسر أسيراً فله سلبه : فهو جائز . وهذا هو النفل . فأما إذا لم ينقله الإمام فلا نفل .

سَلَبَهُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صَدَقَ ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ . قال أبو قتادة : فَأَعْطَانِيهِ فَبِعْتُ الدَّرْعَ ، فَابْتَعْتُ خَجَرًا فِي بَنِي سَلِمة . فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ مَالٍ تَأْتَلَّتُهُ فِي الْإِسْلَامِ » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه .

٢٦٠٣ وعن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ - يعني يومَ حنين - « مَنْ قَتَلَ كَافِرًا فَلَهُ سَلَبُهُ . فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ يَوْمَئِذٍ عَشْرِينَ رَجُلًا ، وَأَخَذَ أَسْلَابَهُمْ وَلَقِيَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ ، وَمَعَهَا خِنْجَرٌ ، فَقَالَ : يَا أُمَّ سُلَيْمٍ ، مَا هَذَا مَعَكَ ؟ قَالَتْ : أَرَدْتُ وَاللَّهِ إِنْ دَنَا مِنِّي بَعْضُهُمْ أَنْبَعَجُ بِهِ بَطْنَهُ ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ أَبُو طَلْحَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

وأخرج مسلم قصة أم سليم في الخنجر بنحوه .

واختلفوا فيما يستحقه القاتل من السلب .

فقال الأوزاعي : له فرسه الذي قاتل عليه ، وسلاحه ، وسرجه ، ومنطقته وخاتمه ، وما كان في سرجه وسلاحه من حلية . ولا يكون له الهِميان . فإن كان مع العِلَجِ دراهم أو دنانير ليس مما يترين به لحر به . فلا شئ له من ذلك . وهو مغنم للجيش .

وقال الشافعي : للقاتل كل ثوب عليه . وكل سلاح ، ومنطقته ، وفرسه الذي هورا كبه أو ممسكه . فأما التاج والأسوار من الذهب والفضة وما ليس من آلة الحرب : فقد علق القول فيها ، وقال : إن ذهب ذاهب إلى أنها من سلبه ، كان مذهباً . وإن ذهب إلى خلافه كان وجهاً .

وقال أحمد بن حنبل في المنطقة ، فيها الذهب والفضة . هي من السلب . وقال في الفرس ليس من سلبه ، وسئل عن السيف ؟ فقال : لا أدرى .

وقيل للأوزاعي : يسلبون حتى يتركوا عراة ؟ فقال : أبعد الله عورتهم . وكره الثوري أن يتركوا عراة .

(١) يفرى - بالبناء للمجهول - من الإغراء ، أى يولع بهم . وفي رواية « يفرى » بالفاء . وهى التى شرح عليها الخطاى

عوف : فاجتمعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقصصتُ عليه قصّة المددى ، وما فعل خالدٌ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا خالد ، ما حملك على ما صنعت ؟ قال : يا رسول الله ، استكثرته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا خالد ، رُدَّ عليه ما أخذتَ منه . قال عوف : فقلت : دونك يا خالد ، ألم أفِ لك ؟ فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : وما ذلك ؟ قال : فأخبرته ، قال : فغضبَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم . فقال : يا خالد ، لا تردَّ عليه ، هل أنتم تاركوا لى أمرائى ؟ لكم صِفوةُ أمرهم ، وعليهم كدَرُهُ . وأخرجه مسلم .

باب فى السلب لا يَخْمَسُ [٢٤ : ٣]

٢٦٠٥ - عن عوف بن مالك الأشجعى وخالد بن الوليد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ، ولم يَخْمَسَ السلب »
فى إسناده اسماعيل بن عياش . وقد تقدّم الكلام عليه .

باب من أجاز على جريحٍ مُثخنٍ يُنفلُ من سلبه [٢٤ : ٣]

٢٦٠٦ - عن أبى عبيدة ، عن عبد الله بن مسعود ، قال « نَفَلْنى رسول الله صلى الله عليه وسلم يَوْمَ بَدْرٍ سَيْفَ أبى جهل ، كان قتله » .
وقد تقدم أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه .

فإنه للقاتل ، لا يَخْمَسُ ، ألا ترى أنه أمر خالداً برده عليه مع استكثراره إياه ، وإنما كان رده إلى خالد بعد الأمر الأول بإعطائه القاتل نوعاً من التكبر على معروف ، وردعاً له وزجراً ، لئلا يتجرأ الناس على الأئمة ، ولئلا يتسرعوا إلى الوقعة فيهم ، وكان خالد مجتهداً فى صنيعه ذلك ، إذ كان قد استكثر السلب ، فأمضى له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتهاده ، لما رأى فى ذلك من المصلحة العامة ، بعد أن كان خَطْأه فى رأيه الأول . والأمر الخاص مغمور بالعام . واليسير من الضرر محتمل للكثير من النفع والصلاح .

ويشبه أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم قد عوض المددَى من الخمس الذى هو له ، وترضى خالداً بالصفح عنه ، وتسليم الحكم له فى السلب .

باب فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له [٣ : ٢٤]

٢٦٠٧ - عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا بن سعيد ابن العاص على سرية من المدينة قبل نجد ، فقدم أبا بن سعيد وأصحابه على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ، بعد فتحها ، وإن حُزِمَ خيلهم ليف ، فقال أبا بن : أقسم لنا يا رسول الله ، قال أبو هريرة : فقلت : لا تقسم لهم يا رسول الله ، فقال أبا بن : أنت بها يا وبرة تحذر علينا من رأس ضال ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اجلس يا أبا بن . ولم يقسم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . »
وأخرجه البخاري تعليقا .

٢٦٠٨ - وعنه قال « قدمت المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ، حين افتتحها ،

وفيه دليل على أن نسخ الشيء قبل الفعل جائز . ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بإمساكه قبل أن يرده ، فكان في ذلك نسخ لحكمه الأول ؟
و« الصفوة » مكسورة الصاد : خلاصة الشيء ، وما صفا منه . إذا أثبت الهاء قلت : صفوة - بكسر الصاد - وإذا حذفها قلت : صفو ، بفتحها .

٢٦٠٧ - قوله « أنت بها » فيه اختصار وإضمار . ومعناه : أنت المتكلم بهذه الكلمة . وكان ابن عمر يرمى ، فإذا أصاب الخصل قال « أنا بها » أى أنا الفائز بالإصابة .
« والوبر » دويبة في قَدِّ السَّنور أو نحوه .

« وضال » يقال : إنه جبل . أو موضع . يريد بهذا الكلام تصغير شأنه ، وتوهين أمره .

وفيه من الفقه : أن الغنيمة لمن شهد الوقعة ، دون من لحقهم بعد إحرازها .
وقال أبو حنيفة : من لحق الجيش بعد أخذ الغنيمة قبل قسمها في دار الحرب فهو شريك الغانمين .

وقال الشافعي : الغنيمة لمن حضر الوقعة ، أو كان رِدءاً لهم . فأما من لم يحضرها فلا شيء له منها . وهو قول مالك وأحمد .

فَسَأَلَتْهُ أَنْ يُسَهِّمَ لِي ، فَتَكَلَّمَ بَعْضُ وَلَدِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ ، فَقَالَ : لَا تُسَهِّمُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ
قَالَ : فَقُلْتُ : هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ : يَا عَجَباً لَوْ بَرَّ تَدَلَّى عَلَيْنَا مِنْ
قَدُومِ ضَالٍ ، يُعَيِّرُنِي بِقَتْلِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، أَكْرَمَهُ اللَّهُ عَلَى يَدَيَّ ، وَلَمْ يَهْتِنِ عَلَى يَدَيْهِ »
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ . وَقَالَ فِيهِ « فَقَالَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ » وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ : هَكَذَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَامِدِ بْنِ يَحْيَى ، وَقَالَ
فِيهِ « فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ » وَإِنَّمَا هُوَ « ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ » وَاسْمُهُ أَبَانُ . وَهُوَ
الَّذِي قَالَ « لَا تُسَهِّمُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ » هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ .

وَوَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ « أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُسَهِّمَ لَهُ ،
وَأَنْ ابْنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تُسَهِّمُ لَهُ » .

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ « أَنْ أَبَانُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ الَّذِي سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يُقَسِّمَ لَهُ . وَأَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ الْقَاتِلَ : لَا تُقَسِّمُ لَهُ » .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ : أَنَّ الصَّحِيحَ « أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ هُوَ السَّائِلُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

٢٦٠٩ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى - وَهُوَ الْأَشْعَرِيُّ - قَالَ « قَدِمْنَا ، فَوَاقَفَنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ ، فَاسْهَمَ لَنَا - أَوْ قَالَ : فَأَعْطَانَا مِنْهَا - وَمَا قَسَمَ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ
خَيْبَرَ مِنْهَا شَيْئاً إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ ، إِلَّا أَصْحَابَ سَفِينَتِنَا جَفَرًا وَأَصْحَابَهُ . فَاسْهَمَ لَهُمْ مَعَهُمْ »
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ مُخْتَصَرًا وَمُطَوَّلًا .

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ : إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقِتَالِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلَا لَوَرَّثَهُ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ
الْقِتَالِ وَقَبْلَ الْقَسَمِ كَانَ سَهْمُهُ لَوَرَّثَهُ .

وَكَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَقُولُ : إِذَا أُدْرِبَ قَاصِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَسْهَمَ لَهُ ، شَهِدَ الْقِتَالِ أَوْ لَمْ يَشْهَدْ
وَقَوْلُهُ « أُدْرِبَ » يَرِيدُ دَخَلَ الدَّرْبَ .

٢٦٠٩ - قُلْتُ : يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَعْطَاهُمْ مِنَ الْخُمْسِ الَّذِي هُوَ حَقُّهُ
دُونَ حَقِّهِ مِنْ شَهِدِ الْوَقْعَةِ

٢٦١٠ - وعن ابن عمر ، قال « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام - يعنى يوم بدر - فقال : إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنى أبايع له . فغضب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهم ، ولم يضرب لأحدٍ غاب غيره » .

قال بعضهم : هذا خاص لعثمان رضى الله عنه . لأنه كان يُمرّض ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم « حاجة الله وحاجة رسوله » يريد بذلك حاجة عثمان في حق الله . وحق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كقوله سبحانه (٢٧ : ٣٦) إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون) وإنما هو رسول الله إليهم .

باب فى المرأة والعبد يُحذيان من الغنيمة [٣ : ٢٦]

٢٦١١ - عن يزيد بن هرمز ، قال : « كتب نَجْدَة إلى ابن عباس ، يسأله عن كذا . وعن أشياء ، وعن المملوك : أله في الفى شيء ؟ وعن النساء : هل كنَّ يُخرجن مع النبى صلى الله عليه وسلم ؟ وهل لهنَّ نصيب ؟ فقال ابن عباس : لولا أن يأتى أُنحُوقة ، ما كتبتُ إليه ، أما المملوك : فكان يُحذَى . وأما النساء : فقد كنَّ يداوين الجرحى ويسقين المال »

وقد روى « أن النبى صلى الله عليه وسلم أعطى أبا موسى وأصحابه بإذن أهل الحديبية . ولم يتخلف عن خير أحد من أهل الحديبية » .

٢٦١٠ - قلت : هذا خاص لعثمان رضى الله عنه . لأنه كان يُمرّض ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو معنى قوله « حاجة الله وحاجة رسوله » يريد بذلك حاجة عثمان في حق الله وحق رسوله . وهذا كقوله سبحانه (٢٧ : ٣٦) إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون) وإنما هو رسول الله إليهم .

ومن احتج بهذا فى وجوب القسم لمن لحق الجيش قبل القسم ، فهو غير مصيب . وذلك أن عثمان رضى الله عنه كان بالمدينة . وهذا القائل لا يقسم لمن كان فى المصر . فلا موضع لاستدلاله فيه .

٢٦١٢ وعنه قال « كتب نجدة الحرورى إلى ابن عباس ، يسأله عن النساء : هل كنَّ يشهدن الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهل كان يضربُ لهنَّ بسهمٍ ؟ قال : فأنا كتبتُ كتابَ ابن عباس إلى نجدة : فقد كنَّ يحضرن الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما أن يضربَ لهنَّ بسهمٍ فلا ، وقد كان يُرضخُ لهنَّ . »
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى مختصراً ومطولاً .

ونجدة : بفتح النون ، وسكون الجيم ، وبعدها دال مهملة وتاء تأنيث .
والحرورية : نسبة إلى مذهب الحرورية . ونُسبوا لذلك لأنهم اجتمعوا بحروراء الموضع المشهور على ميلين من الكوفة ، كان أول اجتماع الخوارج به فنسبوا إليه . وهو يمدُّ ويقصر وهو بفتح الحاء المهملة وبعدها راء مضمومة مهملة ، وواو ساكنة ، وبعدها راء مهملة أيضاً مفتوحة .

٢٦١٣ - وعن حشرج بن زياد ، عن جدته أم أبيه « أنها خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر ، سادسَ ستِّ نسوةٍ . فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث إلينا ، فجئنا ، فرأينا فيه الغضب ، فقال : معَ مَنْ خَرَجْتُنَّ ؟ وبِإِذْنِ مَنْ خَرَجْتُنَّ ؟ فقلنا : يا رسول الله ، خرجنا نَفْزِلُ الشَّعْرَ ، ونُعِينُ في سبيلِ الله ، ومعنا دواءٌ للجرحى ، ونناولُ السهامَ ، ونَسْقِي السَّوِيقَ ، فقال : فَمَنْ ، حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهمَ لنا ، كما أسهم للرجال ، قال : فقلتُ لها : يا جدَّةُ ، وما كان ذلك ؟ قالت : تمرّاً »

٢٦١٣ - قلت : قد ذهب أكثر الفقهاء إلى أن النساء والعبيد والصبيان لا يسهم لهم . وإنما يرضخ لهم ، إلا أن الأوزاعى قال : يسهم لهن . وأحسنه ذهب إلى هذا الحديث . وإسناده ضعيف ، لا تقوم الحجة بمثله . وقد قيل أيضاً : إن المرأة إذا كانت تقاتل أسهم لها ، وكذلك المراهق إذا قوى على القتال أسهم له .

٢٦١٣ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : ويحتمل قولها « أسهم لنا كما أسهم للرجال » أنها تعنى به أنه أشرك بينهم في أصل العطاء ، لا في قدره . فأرادت أنه أعطانا مثل ما أعطى الرجال ، لا أنه أعطانهم بقدرهم سواء . والله أعلم .

وأخرجه النسائي .

وجدة حشرج : هي أم زياد الأشجعية . وليس لها في كتابيهما سوى هذا الحديث .
وذكر الخطابي : أن الأوزاعي قال : يسهم لمن . قال : وأحسبه ذهب إلى هذا
الحديث . وإسناده ضعيف . لا تقوم الحجة بمثله . هذا آخر كلامه .

وحشرج : بفتح الهاء المهملة ، وسكون الشين المعجمة ، وبعدها راء مهملة مفتوحة وجيم
٢٦١٤ - وعن عمير مولى أبي الأحزم قال « شهدت خبير مع سادتي ، فكلموا في رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فأمر بي ، فقلدت سيفاً ، فإذا أنا أجُرُّه ، فأخبر أني مملوك ، فأمر لي
من خُرُنيِّ المتاع^(١) » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح . قد تقدم الكلام على
أبي اللحم .

٢٦١٥ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله - قال « كنت أُمِيحُ أصحابي الماء يوم بدر »

وذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يرضخ للنساء من الغنيمة ، وإنما يرضخ لمن من خمس
الخمس سهم النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روى في هذا الحديث أنها قالت « أسهم لنا تمراً » .
والتمر طعام . وليس الطعام كسائر الأموال .

وقال مالك بن أنس : لا يسهم للنساء ، ولا يرضخ لمن شيئاً .
٢٦١٥ - « المايح » هو الذي ينزل إلى أسفل البئر ، فيملاً للدلو ، ويرفعها إلى المايح . وهو الذي
ينزع الدلو .

٢٦١٥ - قال ابن القيم رحمه الله : الأعلى للأعلى ، والأسفل للأسفل . ونظيره في ذلك : الجنازة
بالكسر للسير ، والجنازة بالفتح للبيت . قال بعضهم : من ذلك الدجاج بالفتح للديكة والدجاج
بالكسر للإناث .

(١) خرثي — بضم الخاء وسكون الراء المهملة وثاء مثناة وياء نسبة — متاع البيت وسقطه كالقدور
والفرش ونحوها . وبهامش النذري : قال الطحاوي : يشبه أن يكون استعطاب أنفس أهل الغنيمة .
وقال غيره : يشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إنما أعطاهن من الخمس الذي هو حقه دون حقوق من
شهد الواقعة . والله أعلم . وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أبا موسى وأصحابه باذن أهل الحديبية .
ولم يتخلف عن خير أحد من أهل الحديبية .

للأيم : بالياء آخر الحروف : هو الذى يكون أسفل البئر يملأ الدلو . وذلك إذا قلَّ ماؤها . والماتح : بالتاء ثالث الحروف : هو المستقى من أعلى البئر . وكلاهما بالخاء المهملة .

باب فى المشرك يُسهم له [٢٧ : ٣]

٢٦١٦ - عن عائشة - قال يحيى - وهو ابن معين - « إن رجلاً من المشركين لحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ليقاتل معه ، فقال : ارجع ، ثم انفقا - يعنى مسدداً ويحيى ابن معين - فقال : إنا لا نستعينُ بمشركٍ » .
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة بنحوه .

باب فى سهمان الخليل [٢٧ : ٣]

٢٦١٧ - عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهمَ لرجل ولقرسه ثلاثة أسهمٍ : سهماً له ، وسهمين لقرسه » .
وأخرجه البخارى ومسلم الترمذى وابن ماجة .
ولفظ مسلم والترمذى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم فى النفل للفرس سهمين . وللراجل سهماً » .
ولفظ البخارى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً » .
وفى لفظ آخر « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين ، وللراجل سهماً » .

٢٦١٧ - قلت : قوله « سهماً له » اللام فى هذه الإضافة لام التملك .
وقوله « وسهمين لقرسه » عطف على الكلام الأول ، إلا أن اللام فيه لام التسييب .

وتحرير الكلام : أنه أعطى الفارس ثلاثة أسهم : سهماً له ، وسهمين لأجل فرسه . أى لغنائهم فى الحرب ، ولما يلزمه من مؤنته ، إذ كان معلوماً أن مؤنة الفرس متضاعفة على مؤنة صاحبه ، فضوعف له العرض من أجله ، وهذا قول عامة العلماء ، إلا أن أبا حنيفة

قال : فسرّه نافع فقال : إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن له فرس ، فله سهم .

ولفظ ابن ماجه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم : للفارس سهمان . وللراجل سهم » .

٢٦١٨ - وعن أبي عمرة ، عن أبيه ، قال « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة نفرٍ ومعنا فرسٌ ، فأعطى كلَّ إنسانٍ مِنّا سهماً . وأعطى الفرس سهمين » .

في إسناده : المسعودى . وهو عبد الرحمن بن عتبة بن عبد الله بن مسعود . وفيه مقال . وقد استشهد به البخارى .

٢٦١٩ - وعن رجل من آل أبي عمرة ، عن أبي عمرة - بمعناه - إلا أنه قال « ثلاثة نفر ، زاد : فكان للفارس ثلاثة أسهم » .

باب من أسهم له سهماً [٣ : ٢٨]

٢٦٢٠ - عن مُجمّع بن جارية الأنصارى - وكان أحد القراء الذين قرأوا القرآن - قال « شهدنا الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما انصرفنا عنها إذا الناس يهزؤون الأباغر فقال بعضُ الناس لبعض : ما للناس ؟ قالوا : أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرجنا مع الناس نُوجِفُ ، فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم واقفاً على راحلته ، عند كُرَاعِ الْعَمِيمِ ، فلما اجتمع عليه الناس قرأ عليهم (٤٨ : ١) إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا) فقال رجل :

قال : للفارس سهمان ، وحكى أنه قال : لا أفضل بهيمة على مسلم . وخالفه صاحبه ، فكانا مع جماعة العلماء

قلت : وقد روى هذا الحديث من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فقال فيه « للفارس سهمان ، وللراجل سهم » وعبيد الله أحفظ من عبد الله ، وأثبت باتفاق أهل الحديث كلهم .

٢٦٢٠ - قوله « يهزون » أى يحركون رواحلهم ، والهز : كالضبط للشئ ؛ وشدة الاعتماد عليه . والإيجاف : الركض والإسراع . يقال : وجف البعير وجيفاً ، وأوجفه راكبه إيجافاً .

يا رسول الله ، أفتَحَّ هو ؟ قال : نعم ، والذي نفسُ مُحَمَّدٍ بيده ، إِنَّهُ لَفَتَحَ . فقسِمتْ خَيْبَرُ على أهلِ الحديبية ، فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر سهماً ، وكان الجيشُ ألفاً وخمسمائة ، فيهم ثلاثمائة فارس ، فأعطى الفارسَ سهمين ، وأعطى الرجلَ سهماً » قال أبو داود : وحديث أبي معاوية أصح . والعمل عليه ، وأرى الوهم في حديث مُجَمَّعٍ من قال « ثلاثمائة فارس » وكانوا مائتي فارس .

وحديث أبي معاوية - الذي أشار إليه - هو حديث ابن عمر الذي ذكره في أول الباب الذي قبله .

وقال الامام الشافعي : مجمع بن يعقوب - يعنى راوى هذا الحديث - شيخ لا يعرف . وقال البيهقي : والذي رواه مجمع بن يعقوب باسناده - في عدد الجيش وعدد القرسان - قد خولف فيه .

ففي رواية جابر وأهل المغازي : « أنهم كانوا ألفاً وأربعمائة . وهم أهل الحديبية » وفي رواية ابن عباس وصالح بن كيسان ويسير بن يسار « أن الخليل مائتا فارس . وكان للقرس سهمان ، ولصاحبه سهم . ولكل راجل سهم »

باب في النفل [٣ : ٢٩]

٢٦٢١ - عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر « مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا وَكَذَا - قال : فتقدم الفتيان ، ولزم المشيخة الرايات ، فلم يبرحوها ، فلما فتح الله عليهم قال المشيخة : كُنَّا رِذَاءَ لَكُمْ ، لو انهزمت لَفِئْتُمْ إِلَيْنَا ، فلا تذهبوا بِالْمَغْنَمِ وَتَبْقَى ، فأبى الفتيان ، وقالوا : جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا ،

٢٦٢١ - قلت : « النفل » مازاد من العطاء على القدر المستحق منه بالقسمة . ومنه النافلة ، وهى الزيادة من الطاعة بعد الفرض . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفل الجيوش والسرايا ، تحريضاً على القتال ، وتعويضاً لهم عما يصيبهم من المشقة والسكابة . ويجعلهم أسوة الجماعة في سهمان الغنيمة . فيكون ما يخصهم به من النفل كالصلة والعطية المستأفة . ولا يفعل ذلك إلا بأهل الفناء في الحروب ، وأصحاب البلاء في الجهاد .

فأنزل الله (٨: ١) - ٥ يسألونك عن الأنفال؟ قل الأنفال لله - إلى قوله - كما أخرجك ربك من بيتك بالحق، وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون (يقول : فكان ذلك خيراً لهم ، فكذلك أيضاً فأطيعوني ، فإني أعلم بعاقبة هذا منكم) وأخرجه النسائي .

٢٦٢٢ - وفي رواية : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ كَذَا وَكَذَا ، وَمَنْ أَسَرَ أَسِيرًا فَلَهُ كَذَا وَكَذَا » .

٢٦٢٣ - وفي رواية « فقسما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسواء »

٢٦٢٤ - وعن مُصْعَب بن سعد - وهو ابن أبي وقاص - عن أبيه ، قال « جُئْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بَدْرٍ بِسَيْفٍ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ اللَّهُ قَدْ شَقَى صَدْرِي الْيَوْمَ مِنَ الْعَدُوِّ . فَهَبْ لِي هَذَا السَّيْفَ ، قَالَ : إِنْ هَذَا السَّيْفَ لَيْسَ لِي وَلَا لَكَ . فَذَهَبْتُ ، وَأَنَا أَقُولُ : يُعْطَاهُ الْيَوْمَ مَنْ كَمْ يُبَلِّ بِلَائِي ، فَبَيْنَا أَنَا ، إِذْ جَاءَنِي الرَّسُولُ . فَقَالَ : أَجِبْ ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ نَزَلَ فِي شَيْءٍ بَكَلَامِي ، فَجُئْتُ ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ سَأَلْتَنِي هَذَا السَّيْفَ ، وَلَيْسَ هُوَ لِي ، وَلَا لَكَ ، وَإِنْ اللَّهُ قَدْ جَعَلَهُ لِي ، فَهُوَ لَكَ . ثُمَّ قَرَأَ (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ؟ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ - إِلَى آخِرِ الْآيَةِ) .

قال أبو داود : قراءة ابن مسعود (يَسْأَلُونَكَ عَنِ النَّفْلِ) .

وأخرجه مسلم مطولاً بنحوه وأخرجه الترمذي والنسائي .

وقد اختلفت مذاهب العلماء في هذا الباب ، وفي تأويل ما روى فيه من الأخبار . فكان مالك بن أنس لا يرى النفل ، ويكره أن يقول الإمام : من قاتل في موضع كذا ، أو قتل من العدو عدداً فله كذا ، أو يبعث سرية في وجه من الوجوه فيقول : ما غنمتم من شيء فلكم نصفه ، ويكره أن يقاتل الرجل ويسفك دم نفسه في مثل هذا .

وأثبت الشافعي النفل ، وقال به الأوزاعي وأحمد بن حنبل .

وقال الثوري : إذا قال الإمام : من جاء برأس فله كذا ، ومن أخذ شيئاً فهو له . ومن

جاء بأسير فله كذا - جاز .

باب في نقل السرية تخرج من العسكر [٣ : ٣١]

٢٦٢٥ - عن ابن عمر ، قال « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش قِيلَ نَجْدٌ ، وابْتُعِثَتْ سَرِيَّةٌ مِنَ الْجَيْشِ ، فَكَانَ سُهْمَانُ الْجَيْشِ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَقَلَ أَهْلَ السَّرِيَّةِ بَعِيرًا بَعِيرًا ، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

٢٦٢٦ - وعنه قال « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ ، فَخَرَجَتْ مَعَهَا ، فَأَصْبَنَا نَعَمًا كَثِيرًا ، فَفَعَلْنَا أَمِيرُنَا بَعِيرًا بَعِيرًا لِكُلِّ إِنْسَانٍ ، ثُمَّ قَدَمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

٢٦٢٥ - قلت : في هذا من الفقه : أن السرية إذا انفصلت من الجيش فجاءت بغنيمة . فإنها تكون مشتركة بينهم وبين الجيش . لأنهم رَدُّوا لَهَا .

واختلفوا في هذه الزيادة التي هي النفل ، من أين أعطاهم إياها ؟ .

فكان ابن المسيب يقول : إنما ينفل الإمام من الخمس ، يعني سهم النبي صلى الله عليه وسلم . وهو خمس الخمس من الغنيمة . وإلى هذا ذهب الشافعي وأبو عبيد .

وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه حيث أراه الله عز وجل في مصالح أمر الدين ومعاون المسلمين .

قال الشافعي : فإذا كثر العدو ، واشتدت شوكتهم ، وقُلَّ من يَازِئُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَقَلَ مِنْهُ الْإِمَامُ ، اتِّبَاعًا لِلسَّيَةِ . وإذا لم يكن ذلك لم ينقل .

وقال أبو عبيد : الخمس مفوض إلى الإمام ، ينفل منه إن شاء ، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ ، وَالْخُمْسُ مُرَدُّدٌ عَلَيْكُمْ » .

وقال غيره : إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفلهم من الغنيمة التي يَغْنِمُونَهَا ، كما ينفل القاتل السلب من جملة الغنيمة .

قلت : وعلى هذا دل أكثر ما روى من الأخبار في هذا الباب .

٢٦٢٦ - قلت : في هذا بيان واضح أن النفل إنما أعطاهم إياه من جملة الغنيمة ، لا من الخمس الذي هو سهمه ونصيبه .

صلى الله عليه وسلم ، قسم بيننا غنيمتنا . فأصاب كل رجل منا اثنا عشر بعيراً ، بعد الخمس ، وما حاسبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذى أعطانا صاحبنا ، ولا عاب عليه ما صنع ، فكان لكل رجل منا ثلاثة عشر بَنَفْلَه »

٢٦٢٧ - وعنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية ، فيها عبد الله بن عمر ، قبّل نجد ، فغنموا إبلاً كثيرة ، فكانت سُهْمَانُهُم اثني عشر بعيراً ، ونفلوا بعيراً بعيراً ، فلم يُغَيِّرْهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه البخارى ومسلم بنحوه .

٢٦٢٨ - وعنه ، قال « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سرية ، فبلغت سُهْمَانُنَا اثني عشر بعيراً ، ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيراً بعيراً » .

٢٦٢٩ - وفى رواية « ونفلنا بعيراً بعيراً - لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم » . وأخرجه مسلم .

٢٦٣٠ - وعنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان يُنْفَلُ بَعْضَ من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصّة النفل سوى قَسَمِ عامّة الجيش ، والخمس فى ذلك واجب كله »

٢٦٣١ - وعن عبد الله بن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر فى ثلاثمائة وخمسة عشر ^(١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ خُفَاءٌ ، فَأَحْلِهِمْ

وظاهر حديث ابن عمر : أنه أعطاهم هذا النفل قبل الخمس ، كما نفلهم السلب قبل الخمس ، وإلى هذا ذهب أبو ثور .

(١) هكذا قال ههنا « فى ثلاثمائة وخمسة عشر » وقال ابن اسحق — بعد تسمية البدرين — فجيع من شهد بدرًا من المسلمين من المهاجرين والأنصار ، من شهدا ومن ضرب له بسهمه وأجره : ثلاثمائة رجل وأربعة عشر رجلاً : من المهاجرين ثلاثة وثمانون رجلاً . ومن الأوس واحد وستون رجلاً . ومن الخزرج : مائة وسبعون رجلاً . وذكر موسى بن عقبة فى مغازيه : أنهم كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً من قريش والأنصار . وحكى أيضاً عن موسى بن عقبة : أنهم كانوا ثلاثمائة وستة عشر . وأخرج البخارى فى صحيحه عن البراء بن عازب قال « كنا نتحدث أن أصحاب بدر ثلاثمائة وبضعة عشر ، بعد أصحاب طلوت الذين جاوزوا معه النهر . وما جاوزوه معه إلا مؤمن » وقال قتادة : كانوا ثلاثمائة وتسعة عشر . وكانت وقعة بدر فى السنة الثانية من الهجرة فى يوم الجمعة السابع عشر من رمضان . وفرغ منها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عقب شهر رمضان . و « بدر » اسم ماء سمى بإسم صاحبه بدر بن جحشد بن النضر بن كنانة . وقيل : بل هو رجل من بني ضمرة ، سكن هذا الموضع فنسب إليه . وقيل « بدر » اسم بئر حفرها بدر الفجارى . اه من هامش المنذرى

اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ عُرَاةٌ ، فَأَكْسُهُمْ ، اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ جِيَاعٌ ، فَأَشْبِعِهِمْ . ففتح الله له يوم بدر ، فانقلبوا ، حين انقلبوا ، ومانهم رجل إلا قدر جمع يحمل أو جملين ، واكتسوا ، وشبعوا »

باب فيمن قال : الخمس قبل النفل [٣ : ٣٣]

٢٦٣٢ - عن حبيب بن مَسْلَمَةَ الْفِهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْقَلُ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ » .

وأخرجه ابن ماجة .

٢٦٣٣ - وعنه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْفُلُ الرَّابِعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَالثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، إِذَا قَفَلَ »

٢٦٣٤ - وعن مكحول - وهو أبو عبد الله الشامي - قال « كُنْتُ عَبْدًا بِمِصْرَ لَامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي هُذَيْلٍ ، فَأَعْتَقْتَنِي ، فَمَا خَرَجْتُ مِنْ مِصْرَ وَبِهَا عِلْمٌ إِلَّا حَوَيْتُ عَلَيْهِ فِيمَا أَرَى ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْحِجَازَ ، فَمَا خَرَجْتُ مِنْهَا وَبِهَا عِلْمٌ إِلَّا حَوَيْتُ عَلَيْهِ فِيمَا أَرَى ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْعِرَاقَ ، فَمَا خَرَجْتُ مِنْهَا وَبِهَا عِلْمٌ إِلَّا حَوَيْتُ عَلَيْهِ فِيمَا أَرَى ، ثُمَّ أَتَيْتُ الشَّامَ فَفَرَّ بَلْتَهَا ، كُلُّ ذَلِكَ أَسْأَلُ عَنِ النَّفْلِ ، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يُخْبِرُنِي فِيهِ شَيْءٌ ، حَتَّى لَقِيتُ شَيْخًا يَقُولُ لَهُ : زِيَادُ

٢٦٣٢ - قلت : وفي هذا الحديث : أَنَّهُ أَعْطَاهُمْ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ خَمَسَ الْغَنِيمَةَ . فيشبهه - والله أعلم - أَنْ يَكُونَ الْأَمْرَانِ مَعًا جَائِزَيْنِ ، وَفِيهِ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ بِالنَّفْلِ الثَّلَاثَ .

وقد اختلف العلماء في ذلك .

فقال مكحول والأوزاعي : لَا يَجَاوِزُ بِالنَّفْلِ الثَّلَاثَ .

وقال الشافعي : لَيْسَ فِي النَّفْلِ حَدٌّ لَا يَجَاوِزُ . وَإِنَّمَا هُوَ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ .

٢٦٣٤ - قلت : أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ - وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ - ثُمَّ قَالَ قَدْ قِيلَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ الْبَدَاةِ وَالْقَفُولِ ، حَتَّى فَضَّلَ إِحْدَى الْعَطِيئَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى ، لِقُوَّةِ الظَّاهِرِ عِنْدَ دُخُولِهِمْ ، وَضَعْفِهِ عِنْدَ خُرُوجِهِمْ . لِأَنَّهُمْ - وَهُمْ دَاخِلُونَ - أُنْشِطُوا وَأَشْهَى لِلْسَّيْرِ ، وَالْإِمْعَانِ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ وَأَجْمَ ، وَهُمْ عِنْدَ الْقَفُولِ تَضَعِفُ دَوَابُّهُمْ . وَهُمْ

ابن جارية التيمي ، فقلت له : هل سمعت في النفل شيئاً ؟ قال : نعم ، سمعت حبيب بن مسلمة القهري يقول : شهدت النبي صلى الله عليه وسلم نفلَ الربع في البُدْءَةِ ، وَالثُّلْثَ في الرَّجْمَةِ .

وأخرجه ابن ماجة بمعناه .

أنكر بعضهم أن تكون لحبيب هذا صحبة . وأثبتها له غير واحد . وقد قال في حديثه هذا « شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم » كنيته : أبو عبد الرحمن ، وكان يسمى حبيب الروم ، لكثرة مجاهدته الروم .

باب في السرية [٣ : ٣٤]

٢٦٣٥ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ : يَسْمَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ ، وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ، يَرُدُّ مُشِدُّهُمْ عَلَى مُضَفِّهِمْ ، وَمُتَسَرِّعُهُمْ عَلَى قَاعِدِهِمْ ، لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ^(١) ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ .

أشهى للرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم ، اطول عهدهم بهم ، وحبهم للرجوع إليهم . فنرى أنه زادهم في القفول لهذه العلل .

قلت : كلام ابن المنذر في هذا ليس بالبين . لأن خواه : يومهم أن معنى الرجعة : هو القفول إلى أوطانهم ، وليس هو معنى الحديث .

« والبدأة » إنما هي ابتداء سفر الغزو ، إذا نهضت سرية من جملة العسكر ، فأوقعت بطائفة العدو . فاغنموا كان لهم منه الربع ، ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه . فإن قفلوا من الغزاة ثم رجعوا ، فأوقعوا بالعدو ثانية ، كان لهم مما غنموا الثلث . لأن نهوضهم بعد القفل أشق ، والخطر فيه أعظم .

٢٦٣٥ - قلت : قوله « تتكافأ دماؤهم » معناه : أن أحرار المسلمين دماؤهم متكافئة في وجوب القصاص والقود لبعضهم من بعض ، لا يفضل منهم شريف على وضيع . فإذا كان

(١) بهامش المنذري : قوله « لا يقتل مؤمن بكافر » قد أخرجه البخاري في صحيحه من حديث علي

وأخرجه ابن ماجة . قد تقدم الكلام على الاختلاف في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .

المقتول وضيعاً وجب القصاص على قاتله . وإن كان شريفاً لم يُسقط القود عنه شرفه ، وإن كان القاتل شريفاً لم يُقتَصَّ له إلا من قاتله حَسَبُ .

وكان أهل الجاهلية لا يرضون في دم الرجل الشريف بالاستقادة من قاتله ، ولا يرونه بؤاء به حتى يقتصوا من عِدَّة من قبيلة القاتل . فأبطل الإسلام حكم الجاهلية ، وجعل المسلمين على التكافؤ في دمائهم ، وإن كان بينهم تفاضل وتفاوت في معنى آخر .

وقوله « يسمى بذمتهم أذناهم » يريد أن العبد - ومن كان في معناه من الطبقة الدنيا كالنساء والضعفاء الذين لا جهاد عليهم - إذا أجازوا كافراً أمضى جوارهم ولم تخف ذمتهم . وقوله « ويحجر عليهم أقصاهم » معناه : أن بعض المسلمين ، وإن كان قاصي الدار ، إذا عقد للكافر عقداً لم يكن لأحد منهم أن ينقضه ، وإن كان أقرب داراً من العقود له .

قلت : وهذا إذا كان العقد والذمة منه لبعض الكفار دون عامتهم . فإنه لا يجوز له عقد الأمان لجماعتهم ، وإنما الأمر في بذل الأمان وعقد الذمة للكافة منهم إلى الامام على سبيل الاجتهاد ، وتحريم المصلحة فيه ، دون غيره . ولو جعل لأفناء الناس ولأحاديهم أن يعقدوا لعامة الكفار كَلِّماً شاءوا صار ذلك ذريعة إلى إبطال الجهاد . وذلك غير جائز .

وقوله « وهم يدٌ على من سواهم » فإن معنى اليد : المعاونة والمظاهرة : إذا استنصروا وجب عليهم النفير . وإذا استنجدوا أنجدوا ، ولم يتخلفوا ، ولم يتخاذلوا . و « المُشدُّ » القوى . و « المُضعِفُ » من كانت دوابه ضعافاً .

وجاء في بعض الحديث « المضعف أمير الرقعة » يريد أن الناس يسرون بسير الضعيف لا يتقدمونه . فيتخلف عنهم ، ويبقى بمضيعة .

« والمتسرى » هو الذي يخرج في السرية ، ومعناه : أن يخرج الجيش فينخروا بقرب دار العدو ، ثم ينفصل منهم سرية ، فيمنعوا . فإنهم يردون ما غنموه على الذين هم رده لهم لا ينفردون به ، فأما إذا كان خروج السرية من البلد ، فإنهم لا يردون على المقيمين في أوطانهم شيئاً .

٢٦٣٦ - وعن إياس بن سلمة ، عن أبيه ، قال « أغار عبد الرحمن بن عيينة على إبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتل راعيها ، وخرج يَطْرُدُها هو وأناس معه في خيل . فجعلت وجهي قِبَلَ المدينة ، ثم ناديت ثلاث مرات : يَا صَبَاحَاهُ ، ثم اتَّبعت القوم ، فجعلت أرمي ، وأَعْقِرُهُمْ . فإذا رجع إلى فارسُ جلست في أصل شجرة ، حتى ما خلق الله شيئاً من ظَهْرِ النبي صلى الله عليه وسلم إلا جعلته وراء ظهري ، وحتى أَلْقَوْا أكثر من

وقوله « لا يقتل مؤمن بكافر » فإنه قد دخل فيه كل كافر ، له عهد وذمة ، أو لا عهد له ولا ذمة .

وقوله « ولا ذو عهد في عهده » فإن العهد للكفار على ضربين . أحدهما : عهد متأبد ، كن حقن دمه للجزية .

والآخر : من كان له عهد إلى مدة . فإذا انقضت تلك المدة عاد مباح الدم ، كما كان . وقد تأوله من ذهب من الفقهاء إلى أن المسلم يقتل بالذمي ، على أن قوله « ولا ذو عهد في عهده » معطوف على قوله « لا يقتل مؤمن بكافر » ويقع في الكلام على مذهبه تقديم وتأخير . فيصير كأنه قال : لا يقتل مؤمن ، ولا ذو عهد في عهده بكافر ، وإلى هذا ذهب أصحاب الرأي .

وقال الشافعي : لا يقتل مسلم بوجه من الوجوه بأحد من الكفار ، على ظاهر الحديث وعمومه . قال : وقوله « لا يقتل مسلم بكافر » كلام تام بنفسه ، ثم قال على أثره « ولا ذو عهد في عهده » أي لا يقتل معاهد ما دام في عهده ، قال : وإنما احتيج إلى أن يجري ذكر المعاهد ، ويؤكد تحريم دمه ههنا . لأن قوله « لا يقتل مؤمن بكافر » قد يوهم ضعفاً وتوهيناً لشأنه . وقع شبهة في دمه . فلا يؤمن أن يُسْتَبَاح ، إذا علم أن لا قود على قاتله . فوكّد تحريمه بإعادة البيان ، لئلا يَعرِضَ الإشكال في ذلك .

٢٦٣٦ قوله « حلائم » عنه معناه : طردتهم عنه . وأصله الهمز ، يقال : حَلَّات الرجل عن الماء إذا منعه الورود ، ورجل مُحَلَّلٌ : أي مَذود عن الماء ، مصدود عن وروده ، ومنه قول الشاعر :

لِحائِمٍ حام حتى لا حِرَاك به مُحَلَّلًا عن سبيل الماء مطرود

ثلاثين رُحماً وثلاثين بُرْدَةً ! يستخفون منها ، ثم أتاهم عِيْنَةٌ مَدَدًا . فقال : لِيَقُمْ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْكُمْ ، فقام إلى أربعة منهم ، فصعدوا الجبل . فلما أسمعهم قلت : أتعرفوني ؟ قالوا : ومن أنت ؟ قلت : أنا ابن الأَكوع ، والذي كَرَّم وجهَ محمد صلى الله عليه وسلم ، لا يطلبني رجل منكم فيَدْرِكُنِي ، ولا أدركه فيفوتني ، فما برحتُ حتى نظرت إلى فوارس رسول الله صلى الله عليه وسلم يتَخَلَّلون الشجر ، أولهم الأَخْرَمُ الأَسَدِيُّ ، فيلحق بعبد الرحمن بن عيينة ويعطفُ عليه عبد الرحمن ، فاختلفا طعنتين ، فقهر الأَخْرَمُ عبدَ الرحمن ، وطعنه عبدُ الرحمن فقتله . فَتَحَوَّلَ عبدُ الرحمن على فرس الأَخْرَمِ ، فيلحقُ أبو قتادة بعبد الرحمن ، فاختلفا طعنتين ، فقهرَ أبى قتادة ، وقتله أبو قتادة ، فَتَحَوَّلَ أبو قتادة على فرس الأَخْرَمِ ، ثم جئتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو على الماء الذي جَلَّيْتُهُمْ عنه : ذو قَرَدٍ ، فإذا نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم في خمسمائة ، فأعطاني سهم الفارس والراجل .
وأخرجه مسلم أتم من هذا .

باب في النفل من الذهب والفضة من أول مغنم [٣ : ٣٦]

٢٦٣٧ - عن أبي الجَوَيْريَّة الجَرْمِي ، قال « أصبتُ بأرض الروم جرَّةً حمراء فيها دنانير ، في إمرة معاوية ، وعلينا رجلٌ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من بني سُليم ، يقال له : مَعْن بن يزيد ، فأتيته بها . فقسمها بين المسلمين ، وأعطاني منها مثل ما أعطى رجلاً منهم ثم قال : لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تَقْل إلا بعد الخمس ، لأعطيتك . ثم أخذ يعرض عليَّ من نصيبه فأبيت »

في إسناده عاصم بن كليب ، وقد قال علي بن المديني : لا يُحتج به إذا انفرد ، وقال الإمام أحمد : لا بأس بحديثه . وقال أبو حاتم الرازي : صالح . وقال النسائي : ثقة . واحتج به مسلم .

وقوله « أعطاني سهم الفارس والراجل » فإنه يشبه أن يكون إنما أعطاه من الغنيمة سهم الراجل حسب . لأن سلمة كان راجلاً في ذلك اليوم ، وأعطاه الزيادة نفلاً ، لما كان من حسن بلائه .

باب الإمام يستأثر بشيء من الفداء لنفسه [٣ : ٣٦]

٢٦٣٨ - عن عمرو بن عَبَسَةَ قَالَ « صَلَّى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بَعِيرٍ مِنَ الْمَغَمِّ فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَّةً مِنْ جَنْبِ الْبَعِيرِ ، ثُمَّ قَالَ : وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِكُمْ مِثْلُ هَذَا ، إِلَّا الْخُمْسُ ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ » .

وأخرجه النسائي وابن ماجه من حديث عباد بن الصامت بنحوه .
وروى أيضاً من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية .

باب في الوفاء بالعهد [٣ : ٣٧]

٢٦٣٩ - عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوْلَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فَيَقَالُ : هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ » .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

باب يُسْتَجَنُّ بِالْإِمَامِ فِي الْعَهْدِ [٣ : ٣٧]

٢٦٤٠ - عن أبي هريرة قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ بِهِ » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي

٢٦٤١ - وعن أبي رافع - وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم - قَالَ « بَعَثَنِي

٢٦٤٠ - قلت : معناه : أن الإمام هو الذي يمقد العهد والهدنة بين المسلمين ، وبين أهل الشرك . فإذا رأى ذلك صلاحاً وهاذتهم ، فقد وجب على المسلمين أن يُجيزوا أمانه ، وأن لا يعرضوا لمن عقد لهم في نفسٍ أو مال .

ومعنى اللجنة : العصمة والوقاية . وليس لغير الإمام أن يجعل الأمة بأسرها من الكفار أماناً ، وإنما معنى قوله صلى الله عليه وسلم « يسعى بذمتهم أدناهم » أن يكون ذلك في الأفراد والآحاد ، أو في أهل حصنٍ أو قلعة ونحوها . فأما أن يجوز ذلك في جيل وأمة منهم فلا يجوز . وقد ذكرنا هذا فيما مضى .

٢٦٤١ - قلت : قوله « لا أخيس بالعهد » معناه : لا أنقض العهد ، ولا أفسده ، من قولك : خاس الشيء في الوعاء : إذا فسد .

قريش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ألقى في قلبي الإسلام ، فقلت : يا رسول الله ، إني والله لا أرجع إليهم أبداً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني لا أخيسُ بالعهد ، ولا أحبسُ البردَ ، ولكن أرجعْ ، فإن كان في نفسك الذي في نفسك الآن فارجع . قال : فذهبتُ ، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأسلمتُ »

قال بكير - وهو ابن الأشج - وأخبرني أن أبا رافع كان قبطياً .
وأخرجه النسائي .

قال أبو داود : هذا كان في ذلك الزمان ، فأما اليوم فلا يصلح . هذا آخر كلامه .
وأبو رافع : اسمه إبراهيم . ويقال : أسلم . ويقال : ثابت ويقال : هرمز .

باب الإمام يكون بينه وبين العدو عهد فيسير إليه [٣ : ٣٨]

٢٦٤٢ - عن سليم بن عامر - رجل من حمير - قال « كان بين معاوية وبين الروم عهد ، وكان يسير نحو بلادهم ، حتى إذا انقضى العهد غزاهم ، فجاء رجل على فرس ، أو برذونٍ

وفيه من الفقه : أن العقد يُرعى مع الكافر ، كما يُرعى مع المسلم ، وأن الكافر إذا عقد لك عقد أمان فقد وجب عليك أن تؤمنه ، وأن لا تقتاله في دم ، ولا مال ، ولا منفعة .
وقوله « لا أحبس البرد » فقد يشبه أن يكون المعنى في ذلك : أن الرسالة تقتضي جواباً والجواب لا يصل إلى المرسل إلا على لسان الرسول بعد انصرافه . فصار كأنه عقد له العهد مدة مجيئه ورجوعه . والله أعلم .

٢٦٤٣ - « الأمد » الغاية ، قال النابغة :

سَبَقَ الجواد إذا استولى على الأمدِ

ومعنى قوله « ينبذ إليهم على سواء » أى يعلمهم أنه يريد أن يفزوهم ، وأن الصلح الذي كان بينه وبينهم قد ارتفع . فيكون الفريقان في ذلك على سواء .

وهو يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، وفاء لا غدر ، فنظروا . فإذا عمرو بن عَبَسَة ، فأرسل إليه معاوية ، فسأله ؟ فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وبين قوم عهد ، فلا يَشُدُّ عَقْدَهُ ولا يَحُلُّهَا حتى يَنْقُضِيَ أَمْدُهَا ، أو يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ على سَوَاءٍ فرجع معاوية .

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن صحيح .

باب فى الوفاء للمعاهد وحرمة ذمته [٣ : ٣٨]

٢٦٤٣ - عن أبى بكره ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فى غير كُنْهٍ حَرَّمَ الله عليه الجنة » .
وأخرجه النسائى .

باب فى الرسل [٣ : ٣٨]

٢٦٤٤ - عن نعيم - وهو ابن مسعود الأشجعى - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهما ، حين قرأ كتاب مسيلة : « مَا تَقُولَانِ أَنْتُمَا ؟ قَالَا : نَقُولُ كَمَا قَالَ ، قَالَ : أَمَّا وَاللَّهِ لَوْلا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تَقْتُلُ لَضَرَبْتَ أَعْنَاقَكُمَا » .

وفيه دليل على أن العهد الذى يقع بين المسلمين وبين العدو ليس بعقد لازم لا يجوز القتال قبل انقضاء مدته ، ولكن لا يجوز أن يفعل ذلك إلا بعد الإعلام به والإنذار فيه . ويشبه أن يكون عمرو إنما كره مسير معاوية إلى ما يُتَاحَمُ بلاد العدو ، والإقامة بقرب دارهم من أجل أنه إذا هادنهم إلى مدة ، وهو مقيم فى وطنه ، فقد صارت مدة مسيره بعد انقضاء المدة كالمشروط مع المدة المضروبة : فى أن لا يغزوه فيها ، فيأمنونه على أنفسهم . فإذا كان مسيره إليهم فى أيام الهدنة حتى يُنْبَخَ بقرب دارهم كان إيقاعه بهم قبل الوقت الذى يتوقعونه . فكان ذلك داخلاً عند عمرو فى معنى القدر .

٢٦٤٥ - وعن حارثة بن مُضَرَّب أنه « أتى عبد الله - يعنى ابن مسعود - فقال : ما بينى وبين أحد من العرب حِنةٌ ^(١) ، وإني مررتُ بمسجد لبني حَنِيفَةَ ، فإذا هم يؤمنون بمسيمة فأرسل إليهم عبدُ الله ، فحجى بهم ، فاستتابهم ، غير ابنِ النَّوَاحَةِ . قال له : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لولا أنك رسول لضربت عنقك . وأنت اليوم لست

٢٦٤٥ - قوله « حِنة » يريد الوتر والضَّغْن . واللغة الفصيحة : إحنة بالهمزة . قال الشاعر :

إذا كان في نفس ابن عمك إحنة فلا تستثرها ، سوف يبدو دَفينها

ويقال : فلان مواحن لفلان : إذا كان مُضمرًا له على عداوة .

ويشبه أن يكون مذهب ابن مسعود في قتله من غير استتابة : أنه رأى قول النبي صلى الله عليه وسلم « لولا أنك رسول لضربت عنقك » حكمًا منه بقتله لولا عِلَّة الرسالة ، فلما ظفر به ، وقد ارتفعت العلة أمضاه فيه ، ولم يستأنف له حكم سائر المرتدين .

وفيه حجة لمذهب مالك في قتل المستسِرِّ بالكفر ، وترك استتابته .

ومعلوم أن هؤلاء لا يمكنهم إظهار الكفر بالكوفة في مسجدهم ، وهى دار الإسلام ، وإنما كانوا يستبطنون الكفر ويُسرُّون الإيمان بمسيمة ، فاطَّلَعَ على ذلك منهم حارثة ، فرفعهم إلى عبد الله ، وهو والٍ عليها ، فاستتاب قومًا منهم ، وحقن بالتوبة دماءهم . ولعلمهم قد كانت داخلتهم شبهة في أمر مسيمة ، ثم تبينوا الحق ، فراجعوا الدين . فكانت توبتهم مقبولة عند عبد الله ، ورأى أن أمر ابن النواحة بخلاف ذلك . لأنه كان داعية إلى مذهب مسيمة . فلم يَعْرِض عليه التوبة ، ورأى الصلاح في قتله .

وإلى نحو من هذا ذهب بعض العلماء في أمر هؤلاء القرامطة الذين يلقبون بالباطنية وأما قوله « لولا أنك رسول لضربت عنقك » فالمعنى في الكف عن دمه : أن الله سبحانه قال (٩ : ٦) وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه

(١) « حنة » بكسر الحاء المهملة على وزن عدة - الحقد والغضب . ويقال : إنما هى الإحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء

برسول ، فأمر قرظة بن كعب فصرَبَ عنقه في السوق ، ثم قال : من أراد أن ينظر إلى ابن النواحة قتيلاً بالسوق ؟
وأخرجه النسائي .

باب في أمان المرأة [٣ : ٣٩]

٢٦٤٦ - عن أم هانئ بنت أبي طالب « أنها أجارت رجلاً من المشركين يوم الفتح ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقال : قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ ، وَأَمَّا مَنْ أَمَّنْتَ . »

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي بنحوه .

٢٦٤٧ - وعن عائشة قالت « إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ لَتَجِيرَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، فَيَجُوزُ »
وأخرجه النسائي .

باب في صلح العدو [٣ : ٣٩]

٢٦٤٨ - عن المسور بن مخرمة ، قال « خرج النبي صلى الله عليه وسلم زَمَنَ الْخُدَيْيَّةِ فِي

مأمنه) فحقن له دمه ، حتى يبلغ مأمنه ، ويعود بجواب ما أرسل به ، فتقوم به الحجة على مرسله .

٢٦٤٦ - قلت : في هذا حجة لمن ذهب إلى أن مكة فتحت عنوة . لأنه لو كان صلحاً لوقع به الأمان العام ، فلم يحتج إلى إجازة أمان أم هانئ ، ولا إلى تجديد الأمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأجمع عوام أهل العلم أن أمان المرأة جائز . وكذلك قال أكثر الفقهاء في أمان العبد غير أن أصحاب الرأي فرقوا بين العبد الذي يقاتل والذي لا يقاتل ، فأجازوا أمانه إن كان ممن يقاتل ، ولم يميزوا أمانه إن كان لم يقاتل ، فأما أمان الصبي فإنه لا ينعقد . لأن القلم مرفوع عنه .

٢٦٤٧ - قلت : اختصر أبو داود هذا الحديث اختصاراً ذهب فيه شطر من فوائد هذا

بِضْعَ عَشْرَةَ مِائَةً مِنْ أَصْحَابِهِ ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحُلَيْفَةِ قَلَدَ الْهُدَى ، وَأَشْعَرَهُ ، وَأَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ - وَسَاقَ الْحَدِيثَ - قَالَ : وَسَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبِطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا ، بَرَكَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، فَقَالَ النَّاسُ : حَلْ ، حَلْ ، خَلَّتْ

الْحَدِيثَ . فَرَأَيْتَ أَنْ أَذْكَرَ الْحَدِيثَ وَالْقِصَّةَ عَلَى وَجْهِهَا ، وَأَبِينَ مَا فِيهَا مِنَ السَّنَنِ وَالْمَعَانِي . لِيَسْتَفَادَ عَلَيْهِ ، وَيُحْصِرَ نَفْعَهُ . وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لَهُ .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ حَدَّثَنَا الدَّبَرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ أَخْبَرَنِي الزَّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَحْرَمَةَ وَمُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ - يَصْدُقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ - قَالَا « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَنَ الْحَدِيثِ فِي بِضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحُلَيْفَةِ قَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهُدَى وَأَشْعَرَ ، وَأَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ . وَبَعَثَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَيْنًا لَهُ مِنْ خُزَاعَةَ يَخْبِرُهُ عَنْ قُرَيْشٍ . وَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِغَدِيرِ الْأَشْطَاطِ - قَرِيبًا مِنْ عُسْفَانَ - أَتَاهُ عَيْنَةُ الْخُزَاعِيِّ ، فَقَالَ : إِنَّ كَعْبَ بْنَ لُؤَيٍّ وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيٍّ قَدْ جَمَعُوا لَكَ الْأَحَابِيشَ ، وَجَمَعُوا لَكَ جَمْعًا كَثِيرًا . وَهُمْ مُقَاتِلُونَكَ وَصَادُونَكَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَشِيرُوا عَلَيَّ ، أَتَرُونَ أَنْ نَمِيلَ إِلَى ذُرَارَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَعَانُوهُمْ فَنُصِيبَهُمْ ، فَإِنْ قَعَدُوا قَعَدُوا مَوْتُورِينَ مَحْرُوبِينَ ، وَإِنْ نَجَّوْا يَكُنْ عُنُقًا قَطَعَهَا اللَّهُ ، أَمْ تَرُونَ أَنْ نَوُْمَّ الْبَيْتَ ، فَمَنْ صَدَّنَا عَنْهُ قَاتَلْنَاهُ ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنَّمَا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ ، وَلَمْ نَجِءْ لِقِتَالِ أَحَدٍ ، وَلَكِنْ مِنْ حَالِ بَيْنِنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ قَاتَلْنَاهُ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَرُوحُوا إِذَا .

قَالَ مَعْمَرٌ قَالَ الزَّهْرِيُّ : وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ كَانَ أَكْثَرَ مَشُورَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَ الزَّهْرِيُّ فِي حَدِيثِ الْمُسَوَّرِ وَمُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ : فَرَاخُوا - وَسَاقَ الْحَدِيثَ - قَالَ : وَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبِطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا بَرَكَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، فَقَالَ النَّاسُ حَلْ حَلْ . فَقَالَ : خَلَّتْ الْقَصُوءُ ، وَمَا كَانَ لَهَا بِمُخْتَلِقٍ ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْقِيلِ . ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتُ اللَّهِ

الْقَصَوَاءَ - مرتين - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مَا خَلَّاتُ ، وَلَا ذَلِكَ لَهَا بِخُلُقِي ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْقَيْلِ . ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يَسْأَلُونِي خُطْبَةَ يُعَظِّمُونَ بِهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ إِيَّاهَا . ثُمَّ زَجَرَهَا فَوُثِّبَتْ ، فَعَدَلَ عَنْهُمْ ، حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الْحَدِيدِيَّةِ عَلَى

إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ إِيَّاهَا . ثُمَّ زَجَرَهَا فَوُثِّبَتْ بِهِ . قَالَ : فَعَدَلَ عَنْهُمْ ، حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الْحَدِيدِيَّةِ عَلَى كَمَدٍ قَلِيلِ الْمَاءِ ، إِنَّمَا يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا . فَلَمْ يَلْبَثِ النَّاسُ أَنْ نَزَحُوهُ . فَشَكِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَطَشُ ، فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ . ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ . فَوَاللَّهِ مَا زَالَ يَجِيشُ لَهُمْ بِالرِّى حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ . فَبَيْنَاهُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الْخَزَاعِي فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خَزَاعَةَ ، وَكَانُوا عَيْبَةً نُصَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ تِهَامَةٍ - فَقَالَ : إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ لُؤَيٍّ وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيٍّ أَعْدَادَ مِيَاهِ الْحَدِيدِيَّةِ مَعَهُمُ الْعَوْدُ الْمُطَافِيلُ ، وَهُمْ مَقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ الْبَيْتِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّا لَمْ نَجِئْ لِقِتَالِ أَحَدٍ ، وَلَكِنْ جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ ، وَإِنْ قَرِيشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ ، وَأَضْرَبَتْ بِهِمْ . فَإِنْ شَاءُوا هَادَتْهُمْ مَدَّةٌ طَوِيلَةٌ ، وَيُخْلَوُا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ ، فَإِنْ أَظْهَرُوا ، فَإِنْ شَاءُوا أَنْ يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ فَعَلُوا ، وَإِلَّا قَدْ جَعَلُوا ، وَإِنْ أَبَوْا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا فَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَسْرَى هَذَا حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِقَتِي ، أَوْ لِيُنْفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ ، فَقَالَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ : سَأُبَلِّغُهُمْ مَا تَقُولُ . فَاَنْطَلَقَ ، حَتَّى أَتَى قَرِيشًا - وَسَاقَ الْحَدِيثَ ، إِلَى أَنْ ذَكَرَ بِحُجَى عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : لَجَعَلُ يَكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَنْ قَالَ لَهُ : قَدْ وَاللَّهِ أَرَى وَجْهًا وَأَوْشَابًا مِنَ النَّاسِ ، خَلِيقًا أَنْ يَقْرُوا وَيَدْعَوْكَ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : امْصُصْ بِيَطْرَ اللَّاتِ ، أَنْحَنُ نَفَرٌ مِنْهُ وَنَدَعُهُ ؟ فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟ فَقَالُوا أَبُو بَكْرٍ ، فَقَالَ : أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا يَدُكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبَتِكَ ، قَالَ : وَجَعَلَ يَكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَلَّمَا كَلِمَةً أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ ، وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَائِمًا عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ السِّيفُ ، وَعَلَيْهِ الْمَغْفَرُ - فَكَلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةَ بِيَدِهِ إِلَى لَحْيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرْبَ يَدِهِ بِنَعْلِ السِّيفِ ، وَقَالَ : آخِرُ يَدِكَ عَنْ لَحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَرَفَعَ عُرْوَةَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ .

ثُمَّ قَلِيلٌ الْمَاءَ ، فَجَاءَهُ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الْخَزَاعِي ، ثُمَّ أَتَاهُ - يَعْنِي عُرْوَةَ بْنَ مَسْعُودٍ - فَجَعَلَ يَكَلِّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَلَّمَا كَلَّمَهُ أَخَذَ بِلَحِيَّتِهِ ، وَالْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ قَائِمًا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعَهُ السِّيفُ وَعَلَيْهِ الْمَغْفَرُ ، فَضَرَبَ يَدَهُ بِنَعْلِ السِّيفِ ، وَقَالَ :

فَقَالَ : أَيَّ غُدْرَةٍ أَوْلَسْتُ أَسْعَى فِي غُدْرَتِكَ ؟ - وَكَانَ الْمَغِيرَةُ قَدْ صَحَبَ قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَقَتَلَهُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ، ثُمَّ جَاءَ فَأَسْلَمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا الْإِسْلَامُ فَأَقْبِلْ ، وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ - ثُمَّ إِنْ عُرْوَةُ جَعَلَ يَرْمُقُ صَحَابَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَيْنِيهِ . قَالَ : فَوَاللَّهِ مَا تَنَحَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعْتُ فِي يَدِ رَجُلٍ مِنْهُمْ . فَذَلَّكَ بِهَا وَجْهٌ وَجِلْدُهُ ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا إِلَى أَمْرِهِ ، وَإِذَا تَوَضَّأُوا كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوءِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ ، وَمَا يُحَدِّثُونَ النَّظَرَ إِلَيْهِ ، تَعْظِيمًا لَهُ ، قَالَ : فَارْجِعْ عُرْوَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ . فَقَالَ : أَيُّ قَوْمٍ - وَذَكَرَ الْقِصَّةَ إِلَى أَنْ قَالَ لَهُمْ - : إِنَّهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدْ عَرَّضَ عَلَيْكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ ، فَاقْبَلُوهَا مِنْهُ - وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ - فَبَيْنَا بِمَكْرَزِ بْنِ حَفْصٍ يُكَلِّمُهُ إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو - وَقَالَ مَعْمَرٌ : قَالَ أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ : إِنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلٌ - قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ سَهَّلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ ، قَالَ مَعْمَرٌ : قُلِ الزَّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ : فَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو - فَقَالَ : هَاتِ اكِتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا . فَدَعَا الْكَاتِبَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اكِتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . فَقَالَ سُهَيْلٌ : أَمَّا الرَّحْمَنُ فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا هُوَ ؟ وَلَكِنْ اكِتُبْ : بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ ، كَمَا كُنْتُ تَكْتُبُ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : وَاللَّهِ لَا نَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اكِتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ . ثُمَّ قَالَ : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . فَقَالَ سُهَيْلٌ : وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ ، وَلَكِنْ اكِتُبْ : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْ تَحْلُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَتُطَوَّفَ بِهِ . فَقَالَ سُهَيْلٌ : وَاللَّهِ لَا تَتَحَدَّثُ الْعَرَبُ أَنَا أَخَذْنَا ضَغْطَةً ، وَلَكِنْ لَكَ مِنَ الْعَامِ الْمَقْبَلِ . فَكَتَبَ . قَالَ سُهَيْلٌ : وَعَلَى أَنْ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ ، إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا . فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا ؟ فَبَيْنَا هُوَ إِذْ جَاءَ أَبُو جَنْدَلُ بْنُ سُهَيْلٍ

أَخْرُيدك عن لحيته ، فرفع عروة رأسه ، وقال : من هذا ؟ قالوا : المغيرة بن شعبه ، قال : أى غُدْرُ ، أَوَلَسْتُ أَسْعَى فِي غُدْرَتِكَ ؟ - وكان المغيرة صحبَ قومًا في الجاهلية قتلهم ، وأخذ أموالهم ، ثم جاء فأسلم - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما الإسلامُ فقد قبلنا ، وأما المال

بن عمرو يَرَسُفُ في قيوده ، قد خرج من أسفل مكة ، حتى رَمَى بنفسه بين أظهر المسلمين ، فقال سهيل : هذا أول ما نُقَاضِيكَ عليه أن ترده إلى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنا لم نقض الكتابَ بعدُ . قال : فوالله إذا لا أصالحك على شيء أبداً . قال النبي صلى الله عليه وسلم : فأَجِرْه لى . قال : ما أنا بمجيره لك . قال : بلى ، قال : فافعل ، قال : ما أنا بفاعل . فقال مكرز : بلى قد أجرتاه لك . فقال أبو جندل : أى معاشر المسلمين أَرَدْتُ إلى المشركين وقد جئتُ مسلماً ، ألا ترون مالقيت ؟ - وكان قد عذب عذاباً شديداً في الله - فقال عمر بن الخطاب : والله ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ . فأُتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له : أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا ؟ قال : بلى . قلت : أَسْأَلُ عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ ؟ قال : بلى : قلت : فَلَمْ نُعْطِ الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَا ؟ قال : إني رسول الله ، ولست أعصيه . وهو ناصرى . قلت : أَوَلَسْتَ كُنْتَ تَحْدِثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي الْبَيْتَ فَنَطُوفُ بِهِ ؟ قال : بلى ، أفأخبرتكَ أنك تأتية العام ؟ قلت : لا . قال : فانك آتية ومطوف به . قال : فأُتيت أبا بكر - يعنى فقلت له مثل مقالتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم - فقال : أيها الرجل ، إنه رسول الله ، وليس يعصى ربه ، وهو ناصره ، فاستمسك بفرزه ، حتى تموت . فوالله إنه لعلى الحق - وساق الحديث إلى أن قال - فلما فرغ من قضية الكتاب ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوموا فانحروا ، ثم احلّقوا . قال : فوالله ما قام منهم رجل ، حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يَقُمْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَامَ ، فدخل على أم سلمة ، فذكر لها ما لقي من الناس . فقالت أم سلمة : يا نبي الله ، أُنحِبُ ذَلِكَ ؟ أخرج ثم لا تَكْلُمُ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً ، حتى تَنْحَرَ بُدْنَكَ ، وتدعو بحالِقك فيحلقك . فقام ، فخرج ، فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك : نحر بُدْنَه ودعا حالقه . فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا ، وجعل بعضهم يحلق بعضا ، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غمًا ، ثم جاءه نسوة مؤمنات . فأنزل الله تعالى (٦٠ : ١٠) يَأْيِيهَا

فانه مالٌ غَدَرٌ ، لا حاجة لنا فيه - فذكر الحديث - فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
اكتب : هذا ما قاضى عليه عليه محمدٌ رسول الله - وقصَّ الخبر - فقال سهيل : وعلى أنه

الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات - حتى بلغ - بعصم الكوافر (فطلق عمر يومئذ
امراتين كانتا له في الشرك . فتزوج إحداها معاوية بن أبي سفيان ، والأخرى صفوان
بن أمية ، ثم رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، فجاء أبو بصير - رجلٌ من
قريش - وهو مسلم ، فأرسلوا في طلبه رجلين . فقالوا : العهد الذي جعلت لنا . فدفعه النبي
صلى الله عليه وسلم إلى الرجلين ، فخرجا به ، حتى بلغا ذا الحليفة . فنزلوا يأكلون من تمر
لهم ، فأخذ أبو بصير سيف أحدهما ، فضربه ، حتى برد ، وفرَّ الآخر حتى أتى المدينة ، فدخل
المسجد يعدو . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - حين رآه - لقد رأى هذا ذُعراً ، فلما
انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : قُتل والله صاحبي ، وإني لمقتول ، فجاء أبو بصير ،
فقال : يانبي الله ، قد والله أوفى الله ذمتك ، قد رددتني إليهم ، ثم أنجاني الله منهم ، فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : وَيْلُ امه مُسْعِرَ حَرْبٍ ، لو كان له أحد . فلما سمع ذلك عرف
أنه سيرده إليهم ، فخرج حتى أتى سيف البحر . قال : وينفلت منهم أبو جندل بن سهيل ،
فلحق بأبي بصير : فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبي بصير ، حتى
اجتمعت منهم عصابة ، قال : فوالله ما يسمعون بعيرٍ لقريش إلا الشام إلا اعتراضوا لها
فقتلوه وأخذوا أموالهم ، وأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم يناشدونه الله والرحم
إلا أرسل إليهم ، فمن أتاه فهو آمن . فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إليهم فأنزل الله تعالى
(٤٨ : ٢٤) وهو الذي كَفَّ أيديهم عنكم وأيديكم عنهم - حتى بلغ - حمية الجاهلية) وكانت
حميتهم : أنهم لم يَقْرُوا بأنه نبي الله ، ولم يَقْرُوا بيسم الله الرحمن الرحيم ، وحالوا بينه وبين
البيت » .

قلت : جمع هذا الحديث أنواعاً من السنن والآداب ، وضروباً من الفقه والأحكام .
وقد تكلم عليها بعض أهل العلم ، ففسر بعضها وترك بعضها . ونحن نقول في ذلك بمبلغ
علمنا . ومن الله التوفيق .

لَا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ ، إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ : قَوْمُوا فَأَمْحَرُوا ، ثُمَّ احْلِقُوا . ثُمَّ جَاءَ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ

قوله « حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلد الهدى ، وأشعر ، وأحرم بالعمرة » فيه بيان أن ذاك الحليفة ميقات أهل المدينة لمن أراد أن يحج أو يعتمر .

وفيه بيان أن تقليد الهدى سنة ، سواء كان عن واجب أو عن نفل وفيه أن الإشعار سنة ، وأنه ليس من باب مانهى عنه من المثلة . وقد تكلمنا فى هذا فى كتاب المناسك .

وقوله « وبعث بين يديه عيناً له من خزاعة » فيه استحباب تقديم الطلائع ، وبعث العيون بين يدى الجيوش ، والأخذ بالحزم والاحتياط فى أمر العدو ، لئلا ينالوا فرصة ، فيهبجوا على المسلمين فى حال غرّة وأوان غفلة

وفيه أن النبى صلى الله عليه وسلم أرسل الخزاعى وبعثه عيناً ، ثم صدقه فى قوله ، وقبل خبره وهو كافر . وذلك لأن خزاعة كانوا عيّنة نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم : مؤمنهم ، وكافرهم ، لحلف كانت بينهم فى الجاهلية . ولعله أيضاً لم يجد من المسلمين من ينوب عنه فى تعرف الخبر والتجسس والبحث عن أمر العدو . ثم إن ذلك أمر لا يكاد يتحققه إلا من لابس العدو وداخلهم ، واستبطن سرهم . وهذا المعنى متعذر وجوده غالباً فى المسلمين .

وفيه دليل على جواز قبول قول المتطبيب الكافر فيما يخبر به عن صفة العلة ، ووجه العلاج إذا كان غير متهم فيما يصفه . وكان غير مظنون به الريبة فى ذلك .

وقوله « وجمعوا لك الأحايش » فإن الأحايش يقال : إنهم أحياء من القارة انضموا إلى بنى ليث فى محاربتهم قريشاً . والتحبش : التجمع .

وفى قوله لأصحابه « أشيروا على » دليل على استحباب استشارة ذوى رأى والنصح فى الأمور المهمة ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يستعملها كثيراً فيما لم ينزل عليه فيه وحى .

وقد يحتمل أن يكون ذلك ليستتن به من بعده فى حوادث الأمر ، فينالوا بركتها ، وينكشف لهم وجه رأى اللبس فيها .

مهاجرات - الآية ، فهام الله أن يردوهن ، وأمرهم أن يردوا الصّداق ، ثم رجع إلى المدينة ، فجاهه أبو بصير ، رجل من قریش - يعنى فأرسلوا فى طلبه - فدفعه إلى الرجلين ، فخرجا به ،

وفى قوله « أترون أن نميل إلى ذرارى هؤلاء الذين أعانوهم فنصيبهم » دليل على جواز سبى ذرارى المشركين قبل قتال الرجال .

وفى قوله « أم ترون أن نؤم البيت فن صدنا عنه قاتلناه » دليل على جواز قتال المحرم من صدّه عن البيت ، ومنعه عن بلوغ النسك .

وفى القصة أيضاً دليل على أن العدو الذى يريد أن يصدك عن الحج إذا كان كافراً فإنه يجوز ترك الاشتغال بقتاله ، وطلب الخلاص من يده .

فأما إذا كان الصاد لك مسلماً ، فقد قال بعض العلماء : يجوز قتاله ، وتركه أولى .

وقوله « برکت به راحلته ، فقال الناس : حَلَّ حَلَّ » فإنها كلمة معناها : الزجر ، يقال فى زجر البعير : حل ، بالتخفيف ، ويقال : حَمَلْتُ الإبل : إذا زجرتها لتنبعث .

وفى قوله « فألحت » يريد أنها ألزمت المكان ، فلم تنبعث ، ويقال : تلحح الرجل بالمكان إذا لزمه ، فلم يبرح . وتحلحل عنه إذا زال وفارقه

وأما قوله « خلأت القصواء » فإن الخلأ فى الإبل كالحران فى الخيل ، ومنه قول زهير :

بارزة الفقارة لم يمنحها قطاف فى الركاب ولا خلاء

« والقصواء » اسم ناقته . وكانت مقصّوة الأذن ، وهو أن يقطع طرفاً من الأذن .

يقال : ناقه قصواء ، ولم يقولوا : جل أقصى ، ومعناه المقصّوة ، جاء بلفظ فاعل ، ومعناه مفعول .

وقوله « ماخلأت ، ولكن حبسها حابس الفيل » يريد أن الخلاء لم يكن لها بخلق فيما مضى ، ولكن الله حبسها عن دخول مكة ، كما حبس الفيل حين جاء به أبرهة الحبشى . يريد هدم الكعبة واستباحة الحرم .

ويشبه أن يكون المعنى فى ذلك وفى التمثيل بحبس الفيل : أن أصحابه لو دخلوا مكة لوقع بينهم وبين قریش قتال فى الحرم ، وأريق فيه دماء ، وكان منه الفساد والفناء ، ولعل

حتى إذا بلغ ذا الحليفة نزلوا يأكلون من تمر لهم ، فقال أبو بصير لأحد الرجلين : والله إني لأرى سيفك هذا يافلان جيداً ، فاستلّه الآخر ، فقال : أجل ، قد جَرَّبْتُ به ، فقال أبو بصير :

الله سبحانه قد سبق في علمه ، ومضى في قضائه أنه سيسلم جماعة من أولئك الكفار في غابر الزمان ، وسيخرج من أصلاهم قوم مؤمنون يعبدون الله ويوحّدونه . فلو استبيحت مكة وأتى القتل عليهم لا نقطع ذلك النسل ، ولبطلت تلك العواقب .

وقوله « والذي نفسى بيده لا يسألونى خطة يعظمون فيها حرّمات الله إلا أعطيتهم إياها » يريد - والله أعلم - المصالحة ، والجنوح إلى المسالمة ، وترك القتال في الحرم ، والكف عن إراقة الدم فيه . وهو معنى تعظيم حرّمات الله .

وقوله « حتى نزل على نمد » فالتّمّد : الماء القليل ، ويقال : ماء مشمود ، إذا كثّر عليه الشفاه حتى يفنى وينزف .

وقوله « نتبرضه تبرضاً » معناه : نأخذه قليلاً قليلاً ، والبرّض : السير من العطاء .

وقوله « مازال يحيش لهم بالرى » معناه : يفور ماؤه ويرتفع ، كما يحيش الرجل بما فيه .

قوله « وكان عيبة نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم » يريد أنه موضع سرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم والثقة الذى يستنصحه ويأتمنه على أمره ، وذلك أن الرجل إنما يودع عيبته حرّ المتاع ، ومَصُون الثياب ، ونحو ذلك . فوقع التشبيه له بالعبية من أجل ذلك .

وقوله « العوذ المطافيل » فإن معنى « العوذ » الحديثات النتاج ، يقال لواحدتها : عائذ و « المطافيل » الأمهات التى معها أطفالها ، يريد أن هذه القبائل قد احتشدت لحربك ومقارعتك ، فسأقت أموالها مع أنفسها .

وقوله « نهكتهم الحرب » أى أبلّغت فيهم وأضرّت بهم . ومن ذلك قولهم « نهكته الحى » إذا هزلته وأنجلته .

وقوله « جئوا » يريد الجمام والاستراحة

وقوله « حتى تنفرد سالتقى » معناه : حتى تبين رقبتى ، والسالفة : مقدمة العنق ، وسالف كل شيء : أوله . ومنه سلافة الحجر . وهى ما يُعَصَّر أولاً منها .

أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْهِ ، فَأَمَكَنَهُ مِنْهُ ، فَضَرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ ، وَفَرَّ الْآخِرَ حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْدُو ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَقَدْ رَأَى هَذَا ذُعْرًا ، فَقَالَ : قُتِلَ وَاللَّهِ صَاحِبِي ،

وقوله « إني أرى وجوهاً وأوشاباً من الناس » فإن الأوشاب : الأخطا من الناس يقال : هم أوشاب وأشابات : إذا كانوا من قبائل شتى مختلفين

وفي قول أبي بكر رضي الله عنه حين ذكر اللات وسبها : ما يدل على أن التصريح باسم الأعضاء التي هي عورات ، وذكرها عند الحاجة إليه ، ليس من الفحش ، ولا قائله خارج عن حد العدالة والمروءة ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من تعرَّعَ بعزاء الجاهلية فأعضوه ، ولا تَكْنُؤا ^(١) »

وأما مس عروة بن مسعود لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم في أثناء مخاطبته وتناوله إياها بيده : فإن ذلك شكل من أشكال العرب ، وعادة من عاداتهم ، يفعل الرجل ذلك بصاحبه إذا حدثه ، ويجرى ذلك مجرى الملاطفة من بعضهم ، وكان صلى الله عليه وسلم لا يدفعه عن ذلك استمالة لقلبه ، ولما كان يرجوه من إسلامه ، ثم هداه الله بعد ، فحسن إسلامه وكان رئيساً في ثقيف . وكان المغيرة بن شعبة يمنعه من ذلك الفعل تعظيماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوقيراً له ، وإحلالاً لقدره . وإنما يفعل الرجل ذلك بنظيره وخليطه المساوي له في الدرجة والمنزلة .

قال أبو سليمان : وفي قيام المغيرة على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أن إقامة الرئيس الرجال على رأسه في مقام الخوف ومواطن الحروب جائز ، وأن الذي نهى عنه وتوعد فيه من قوله صلى الله عليه وسلم « من أراد أن يَمُثَلَ له الرجال صفوفًا فليتبوأ مقعده من النار » إنما هو فيمن فعل ذلك قاصداً به الكبر ، وذاهباً فيه مذاهب النخوة والجبورية . وقوله « أَى غُدْرُ » فهو نعت ، ينعت الرجل به عند المبالغة في الغدر .

وفي قوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة « أما الإسلام فأقبل ، وأما المال فلست منه في شيء » دليل على أن أموال أهل الشرك ، وإن كانت مباحة للمسلمين مغنومة إذا أخذوها منهم قهراً — فإنها ممنوعة بالأمان لهم ، مردودة إلى أربابها إذا أخذت في حال المسألة والأمان

(١) أى قولوا له : عض يبذل اللات — مثلاً ، ولا تَكْنُؤا ، أى صرحوا

وإني لمقتول ، فجاء أبو بصير ، فقال : قد أوفى الله ذمتك ، قد رددتني إليهم ، ثم نجاني الله منهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرٌ حَرْبٍ ، لو كان له أحدٌ ، فلما

وذلك أن المغيرة إنما صحبهم صحبة الرفقاء في الأسفار . والرفيق في السفر يأمن رفيقه على نفسه وماله . فكان ما أتاه المغيرة من سفك دمائهم وأخذ أموالهم غدرًا منه ، والغدر محظور غير جائز ، والأمانة مؤداة إلى البرِّ والفاجر .

وفي قوله « ما يتنخم نخامة إلا وقعت في يد رجل » دليل على طهارة النخامة وابتزاق وفيه دليل على طهارة الماء الذي يتطهر به ، وهو الماء المستعمل .

وفي قوله حين جاء سهيل « قد سهل لكم من أمركم » دليل على استحباب التفاؤل بالاسم الحسن ، وإنما المكروه من ذلك : الطيرة وهو التشاؤم .

وفي امتناع سهيل بن عمرو على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصدر كتاب الصلح بسم الله الرحمن الرحيم ومطالبته إياه أن يكتب : باسمك اللهم ، ومساعدة رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه على ذلك : باب من العلم فيما يجب من استعمال الرِّقِّ في الأمور . ومدارة الناس فيما لا يلحق دين المسلم به ضرر ، ولا يبطل معه لله سبحانه حق ، وذلك أن معنى « باسمك اللهم » هو معنى « بسم الله الرحمن الرحيم » وإن كان فيها زيادة ثناء .

قال النحويون « اللهم » يجمع نداء ودعاء ، كأنه يقول : يا الله أمَّ بنا خيرًا . أو أمنا بخير . وما أشبه ذلك ، فحذف بعض الحروف لما كثر استعماله في كلامهم إرادة التخفيف واختصارًا للكلام .

وكذلك المعنى في تركه أن يكتب « محمد رسول الله » واقتصاره على أن يكتب « محمد بن عبد الله » لأن انتسابه إلى أبيه عبد الله لا ينفي نبوته ، ولا يسقط رسالته

وفي إجابته صلى الله عليه وسلم إياهم إلى ذلك أن يرد إلى الكفار من جاءه منهم مسلمًا دليل على جواز أن يقرَّ الإمام فيما يصلح عليه العدو ببعض ما فيه الضيم على أهل الدين إذا كان يرجو لذلك فيما يستقبله عاقبة حميدة ، سيما إذا وافق ذلك زمان ضعف المسلمين عن مقاومة الكفار ، وخوفهم الغلبة منهم .

سمع ذلك عرف أنه سيرده إليهم ، فخرج ، حتى أتى سيف البحر ، وينفلت أبو جندل ، فخلق بأبي بصير ، حتى اجتمعت منهم عصاة .
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى مطولاً ومختصراً .

وقد تكلم العلماء فى هذا الباب وتأولوا ما كان من رده أبا جندل بن سهيل إليهم على وجهين .

أحدهما : أن الله تعالى قد أباح التقية للمسلم إذا خاف الهلاك على نفسه ، ورخص له أن يتكلم بالكفر مع التورية ، وإضمار الإيمان فى رده إليهم : إسلاماً له للهلاك مع وجود السبيل إلى الخلاص منه بما رخص له فيه من التقية .

والوجه الآخر : أنه إنما رده إلى أبيه . ومعلوم أن أباه لا يقتله ، ولكن يستبقه ، وينتظر به الرجعى . وفى ذلك أمان له ، وصلاح لعامة المسلمين ، ودرك لما راموه فى عقد الصلح ، وقصدوه من البغية فيه . وكذلك الأمر فى ردّ أبى بصير إليهم . وذلك أنه كان يأوى إلى عشيرة يذبون عنه ، وموال يحامون عليه ، فأما ما يخاف عليه من الفتنة فإن ذلك امتحان يبتلى الله به صبر عباده ، ليثيب المجتهدين ، ويمحص بذلك ما فى صدور المسلمين . وهو أعلم بالسرائر . والله عاقبة الأمور .

وفى مراجعة عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحاكمته إياه فى رده أبا جندل بن سهيل - وقد جاء مسلماً - وتعجبه من ذلك الصنيع ، وضيق صدره بما خفى عليه من حكمته ، ولم يدركه من علم مغيبه ، وفيما كان من جواب أبى بكر إياه ، وخروج قوله فى ذلك مطابقاً لجواب رسول الله صلى الله عليه وسلم - دليل واضح على أن أبا بكر أعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأعرفهم بمعانى أموره ، وأشدّهم اطلاعاً على ما فى نفسه . وإنما كانت تلك الحاجة والمساءلة من عمر على وجه الكشف عن الشبهة ، وعلى سبيل الاستبانة لوجه الحكمة فيما شاهده من ذلك الصنيع . ولم يكن ذلك منه اعتراضاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا اتهاماً له فى شيء كان منه ، وإنما حرك عمر على ذلك القول شدة حرصه على قوة أمر الدين ، وغلبة محبته أن يكون الظهور والغلبة للمسلمين

وفى قوله صلى الله عليه وسلم لعمر « أفخبرتك أنك تأتية العام ، وجوابه عنه بلا »

وقوله « فانك آتية ومطوف به » دليل على أن من حلف بالله ليفعلن كذا ، أوليطلقن امرأته من غير تحديد له بوقت معلوم : أنه لا يحنث مدى عمره ما عاش .

وفي قوله « هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله » دليل على إغفال من زعم أنه لا يصح أن يكتب في كتب الشروط : هذا ما اشترى فلان بن فلان ، وهذا ما شهد عليه الشهود ، لزعمه أن « ما » ههنا بمعنى الجحد . وهو يبطل العقد .

قلت : وهذا شيء قاله بعض الفقهاء من المتأخرين . وليس الأمر كما توهمه . وجل ما في هذا الموضع محل الإخبار . لا محل الجحد .

ومعنى قوله « قاضى » أى فصل الأمر بالقضاء والأحكام له ، ووزنه فاعل : من قضيت الشيء .

وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه بعد فراغه من الكتاب أن ينحروا ويحلّقوا رؤسهم - دليل على أن من أحرم بحج أو عمرة : فأحصر بعدو ، فانه ينحر الهدى مكانه ويحل ، وإن لم يكن بلغ هديه الحرم . والموضع الذى نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه فيه بالحديبية حل ، إذ كان مصدوداً عن دخول الحرم . والدليل على ذلك قوله تعالى (٤٨ : ٢٥) والهدى معكوفاً أن يبلغ محله)

وقال الشافعى : الشجرة التى بايع الناس تحتها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحل ، وبنى المسجد فى موضعها ، وموضعها باقى

وكان سبب البيعة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عثمان إلى أهل مكة ، فجاء الخبر بأنهم قتلوه ، فعزم حينئذ على قتالهم ، وبايعه أصحابه على ذلك تحت تلك الشجرة ، وهى بيعة الرضوان ، وهم أصحاب الشجرة . وكانوا أئماً وأربعائة

وفى قبول رسول الله صلى الله عليه وسلم إشارة أم سلمة عليه بأن يبدأ بنحر هديه وحلق رأسه : دليل على جواز مشاورة النساء ، وقبول قولهن إذا كنَّ مصيبات فيما يشرن به . وإنما كان توقف الصحابة عن أمره الأول فلم ينفذوا له : انتظاراً أن يحدث الله سبحانه لرسوله صلى الله عليه وسلم أمراً خلاف أمره الأول ، فقيم لهم حُرْمهم ، وقضاء نسكهم . إذ كان لا ينكر فى زمانه أن يؤمروا بالشيء ثم يتعقبه النسخ ، فلما رأوه قد فعل النحر

والخلاق في أمر نفسه علموا أنه ليس وراء ذلك عاقبة تنتظر . فبادروا إلى الائتثار لقوله ،
والايتساء بفعله .

وقوله في قصة أبي بصير « فضر به بالسيف حتى برد » معناه حتى مات وسكنت منه
حرارة الحياة : وأصل البرد : السكون والثبوت .

وقوله « ويل امه مسعر حرب » كلمة تعجب ، يصنفه بالمبالغة في الحروب ، وجودة
معالجتها ومسرعة النهوض فيها ، يقال : فلان مسعر حرب : إذا كان أول من يوقد نارها
ويصلى حرَّها ، من قولك : سَعَرَت النار إذا أوقدتها ، ومنه السعير . وهو النار الموقدة .

وفي ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رد أبي بصير إليهم - وهو بناحية سيف البحر -
دليل على أن من جاء منهم إلى غير دار الامام فليس عليه رده إليهم ، وإنما عقدوا الصلح
على أن من جاءه منهم رده إليهم ، فكان في ذلك دليل على الموضع الذي هو فيه مقيم .

وأما قوله « ثم جاءت نسوة مؤمنات » فأنزل الله سبحانه فيهن (٦٠ : ١٠) يا أيها
الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات - الآية) فقد اختلف العلماء في هذا على قولين .
أحدهما : أن النساء لم يدخلن في الصلح ، وإنما وقع بينهم على رد الرجال . وهذا
أشبه القولين بالصواب . ويدل على صحة ذلك : قوله في هذه الرواية « وعلى أنه لا يأتيك
منا رجل ، وإن كان على دينك إلا رددته » .

والقول الآخر : أن الصلح كان معقوداً بينهم على رد الرجال والنساء معاً . لأن في
بعض الروايات « ولا يأتيك منا أحد إلا رددته » فاشتمل عمومهم على الرجال والنساء ،
إلا أن الله نسخ ذلك بالآية . ومن ذهب إلى هذا الوجه أجاز نسخ السنة بالكتاب

وفيه دليل على أن الإمام إذا شرط في العقد ما لا يجوز فعله في حكم الدين فإن ذلك
الشرط باطل ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل »
وفيه - على هذا التأويل - دليل على جواز وقوع الخطأ من رسول الله صلى الله عليه
وسلم في بعض الأمور ، ولكن لا يجوز تقريره عليه .

واختلف في تأويل قوله تعالى (٦٠ : ١٠) وأسألوا ما أنفقتم ، وليسألوا ما أنفقوا) فقال
أكثر أهل التفسير : معنى النفقة : الصدقة .

٢٦٤٩ - وعن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم : « أنهم اصطلحوا على وضع الحرب

واختلفوا : هل يجب العمل به اليوم أم لا ، إذا شرطه في معاهدة المشركين ؟
فقال قوم : لا يجب شيء من ذلك ، وزعموا أن الآية منسوخة . وإذا سقط هذا الحكم
من أصله سقط ما تعلق به من العوض .

قال الزهري : انقطع ذلك يوم الفتح ، لا يُعاض زوجها منها شيئاً ، وكذلك قال
عطاء وقتادة .

وقال الثوري : لا يعمل به اليوم ، وقال قوم : الآية غير منسوخة . وروى ذلك عن
مجاهد ، ويعوضون .

وقال الشافعي : فيه قولان . أحدهما : سقوط العوض ، كقول من تقدم ، والقول
الآخر : أن المرأة الحرة من أهل المدينة إذا جاءت مسلمة مهاجرة من دار الحرب فمن طلبها
من ولّي سوى زوجها منع منها بلا عوض ، وإذا طلبها زوجها منعها وأعطى العوض ، وهو
الصداق . وذلك إذا كان الزوج قد دفع إليها صداقها . ولا يعطى شيئاً إن كان لم يدفعه إليها
واختلفوا في مقدار المدة التي يجوز أن يهادن إليها الكفار

فقال الشافعي : أقصاها عشر سنين ، لا يزداد عليها ، وما وراءها محظور . لأن الله
مبجّاه أمر بقتال الكفار ، فاستثنينا ما أباحه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة الحديبية
وما وراء ذلك محظور .

وقال قوم : لا يجوز ذلك أكثر من أربع سنين .

وقال قوم : ثلاث سنين . لأن الصلح لم يبق فيما بينهم أكثر من ثلاث سنين . ثم
إن المشركين نقضوا العهد ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ، وكان الفتح .
وقال بعضهم : ليس لذلك حد معلوم . وهو إلى الإمام يفعل ذلك على حسب ما يرى
من المصلحة فيه .

قلت : كان سبب نقض العهد : أن خزاعة كانت حلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقاتلهم بنو بكر ، فأعانت قريش بنى بكر على خزاعة ، فنقضوا بذلك العهد .

٢٦٤٨ - قال الشيخ « عيبة مكفوفة المشرجة » وهي المشدودة بشرجها . والعيبة ههنا مثل .

عَشْرَ سَنِينَ ، يَأْمَنُ فِيهِمُ النَّاسُ ، وَعَلَى أَنْ يَبْنِئَا عَيْبَةً مَكْفُوفَةً ، وَأَنَّهُ لَا إِسْلَالَ وَلَا إِغْلَالَ »
 ٢٦٥٠ - وعن خالد بن معدان قال : قال جبير - يعنى ابن نفير - « انْطَلِقْ بِنَا إِلَى
 ذِي مَخْبَرٍ ^(١) - رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَتَيْنَاهُ ، فَسَأَلَهُ جُبَيْرُ عَنِ الْمَدَنَةِ ؟
 فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : سَتَصَالِحُونَ الرُّومَ صَلَاحًا آمِنًا ، وَتَغْزُونَ
 أَتَمَ وَهُمْ عَدُوًّا مِنْ وَرَائِكُمْ .
 وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ .

باب فِي الْعَدُوِّ يُوْتَى عَلَى غِرَّةٍ وَيَتَشَبَّهُ بِهِمْ [٤٢ : ٣]

٢٦٥١ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ
 لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ ، فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ : أَنَا

والمعنى : أن بيننا صدوراً سليمة ، وعقائد صحيحة في المحافظة على العهد الذي عقدناه بيننا ،
 وقد يشبه صدر الإنسان الذي هو مستودع سره ، وموضع مكنون أمره بالعيبية : التي يودعها
 حُرّاً متاعه ، ومصون ثيابه . قال الشاعر :

وكادت عياب الودّ منا ومنكم وإن قيل أبناء العمومة : تصفر
 وقوله « لا إسلال ولا إغلل » فإن « الإسلال » من السَّلَّة ، وهي السَّرَقَةُ « والإغلل »
 الخيانة ، يقال : أغل الرجل إذا خان إغللاً . وغل في الغنيمة غلواً .
 يقول : إن بعضنا يأمن بعضاً في نفسه وماله . فلا يتعرض لدمه ولا لماله سراً ولا جهرًا
 ولا يخونه في شيء من ذلك .

وقال بعضهم : معنى « الإغلل » لبس الدرع للحرب و « الإسلال » سَلَّ السيف .
 وزَيْفٌ أبو عبيد هذا القول ولم يرتضه .

٢٦٥٢ - قلت : في هذا من الفقه إسقاط الحرج عن تأول الكلام ، فأخبر عن الشيء بما لم
 يكن إذا كان يريد بذلك استصلاح أمر دينه أو الذبّ عن نفسه وذويه . ومثل هذا
 الصنيع جائز في الكافر الذي لا عهد له ، كما جاز البيات والإغارة عليهم في أوقات الغرة وأوان

(١) ذو مخبر - بكسر الميم واسكان الحاء المعجمة - وفتح الباء الموحدة : الحبشي الصحابي . هو
 ابن أخي النجاشي ، نزل الشام . له خمسة أحاديث

يا رسول الله ، أُنَحِّبُ أَنْ أَقْتَلَهُ ؟ قال : نعم . قال : فائذن لي أن أقول شيئاً ، قال : نعم ، فأتاه ، فقال : إن هذا الرجل قد سألنا الصدقة ، وقد عَنَّا نَا ، قال : وأيضاً لَتَمَلُّنَهُ ، قال : أَتَبْعُنَاهُ ، ففحن نكره أن ندعه ، حتى ننظرَ إلى أى شيء يصير أمره ، وقد أردنا أن تُسَلِّفَنَا وَسَقًا أو وسقين ، قال كعب : أى شيء ترهنوني ؟ قال : وما تريد منا ؟ قال : نساءكم ، قالوا : سبحان الله ! أنت أجل العرب نرهنك نساءنا ؟ فيكون ذلك عاراً علينا ، قال : فترهنوني أولادكم ، قالوا : سبحان الله ! يُسَبُّ ابن أحدنا ، فيقال : رُهِنتَ بوسقٍ أو وسقين ، قالوا : نرهنك اللَّأَمَةَ - يعنى السلاح - قال : نعم ، فلما أتاه ناداه ، فخرج إليه وهو متطيب ينضح رأسه ، فلما أن جلس إليه - وقد كان جاء معه بنفر ثلاثة أو أربعة - فذكروا له ، قال : عندى فلانة ، وهى أعطر نساء الناس . قال : تأذن لي فأشتم ؟ قال : نعم ، فأدخل يده فى رأسه فشَمَّهُ ، قال : أعود ؟ قال : نعم ، فأدخل يده فى رأسه ، فلما استمكن منه ، قال : دونكم ، فضر بوه حتى قتله . »

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى

٢٦٥٢ - وعن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الْإِيمَانُ قَيْدُ الْفِتَنِ ، لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ » .

الغفلة . وكان كعب هذا قد لهج بسبب النبى صلى الله عليه وسلم وهجائه فاستحق القتل مع كفره بسبه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد ذهب معنى ذلك على قوم فتوهموا أن ذلك الصنيع من قتله كان غدرًا أو فتكًا ، وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتك .

٢٦٥٢ - قلت : الفتك إنما هو فجأة قتل من له أمان . وكان كعب بن الأشرف ممن خلع الأمان ونقض العهد . وقد روى لنا فى أمره قصة عن بعض من داخلته الشبهة فتوهم أن قتله كان غدرًا .

حدثنا الأصم حدثنا بحر بن نصر الخولانى حدثنا ابن وهب أخبرنى سفيان ابن عيينة عن محمد بن سعيد أخى سفيان بن سعيد الثورى عن أبيه عن عباية ، قال « ذكر قتل كعب بن الأشرف عند معاوية . فقال ابن يامين : كان قتله غدرًا . فقال محمد بن مسلمة : يامعاوية

في إسناده أسباط بن نصر الهمداني ، واسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي . وقد أخرج
لها مسلم . وتكلم فيهما غير واحد من الأئمة .

و « الفتك » أن يأتي الرجلُ الرجلَ ، وهو غارٌّ غافل ، فيشد عليه فيقتله .
والغيلة : أن يخدعه ثم يقتله في موضع خفي .

و « الإيمان قيد الفتك » أي أن الإيمان يمنع من القتل ، كما يمنع القيدُ عن التصرف .
فكانه جعل الفتك مقيداً . ومنه في صفة الفرس : قيدُ الأوابد . يريد أنه يلحقها بسرعه ،
فكانها مقيدة به لا تعدوه

باب في التكبير على كل شرفٍ في المسير [٣ : ٤٣]

٣٦٥٣ - عن عبد الله بن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قفلَ من غزوٍ

أُيقَدَّ عندك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لا تنكر ؟ والله لا يظلني وإياك سقف بيت
أبداً . ولا يخلو إلى دم هذا إلا قتلته »

قال الشيخ : أبعد الله ابن يامين ، وقبح رأيه هذا . كان كعب بن الأشرف - لعنه الله -
يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرض عليه . فعاهده أن لا يعين عليه ، ولحق بمكة
ثم نقض العهد ، وجاء معلناً بمعاداة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستحق القتلَ لغدره ،
ولنقضه العهد مع كفره .

حدثنا أحمد بن إبراهيم بن مالك حدثنا الحسن بن علي بن زياد السَّري حدثنا
ابن أبي أويس حدثنا إبراهيم بن جعفر بن محمود عن أبيه عن جابر بن عبد الله « أن كعب
بن الأشرف عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يعين عليه ، ولا يقاتله . ولحق بمكة
ثم قدم المدينة معلناً بمعاداة النبي صلى الله عليه وسلم . فكان أول ما خزع منه قوله :
أذهب أنت لم تحلل بمركبة وتارك أنت أمَّ الفضل بالحرم ؟
في أبيات يهجو بها . فعند ذلك ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قتله .
قال الشيخ : قوله « خزع » معناه قطع عهده . وقد فسرته في كتاب غريب الحديث .

أَوْ حَجَّ أَوْ عُمَرَةَ : يَكْبَرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ ، وَيَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، آثِبُونَ ، تَائِبُونَ ، عَابِدُونَ ، سَاجِدُونَ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

باب فِي الْإِذْنِ فِي الْقَفُولِ بَعْدَ النَّهْيِ [٤٣ : ٣]

٢٦٥٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : (٩ : ٤٤) لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) الْآيَةُ ، نَبَخْتَهَا الَّتِي فِي النُّورِ : (٢٤ : ٦٣) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ - إِلَى قَوْلِهِ - غُفُورٌ رَحِيمٌ .
فِي إِسْنَادِهِ : عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ . وَفِيهِ مَقَالٌ .

باب فِي بَشْعَةِ السَّرَايَا [٤٤ : ٣]

٢٦٥٥ - عَنْ جَرِيرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ - قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَلَا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ ؟ فَأَتَاهَا ، فَحَزَقَهَا ، ثُمَّ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ أَحْمَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَشِّرُهُ ، يُسَكِّنِي أَبَا أَرْطَاةَ » .
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .
وَأَبُو أَرْطَاةَ : إِسْمُهُ الْحَصِينُ بْنُ رَبِيعَةَ . لَهُ صَحْبَةٌ .

وَفِيهِ الْبَشَارَةُ فِي الْفَتْوحِ ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ مَا فِيهِ ظُهُورُ الْإِسْلَامِ .

وَالْخَلَصَةُ - بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، وَبَعْدَهَا لَامٌ مَفْتُوحَةٌ ، وَصَادٌ مَهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ . وَيُقَالُ بَضْمَهُمَا . وَقِيلَ : بَفَتْحِ الْخَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ . وَهُوَ بَيْتُ ضَمٍّ بِلَادِ دَوْسَ . وَقِيلَ : ذُو الْخَلَصَةِ : اسْمُ الضَّمْنِ ، لَا اسْمُ بَيْتِهِ .

باب في إعطاء البشير [٤٤ : ٣]

٢٦٥٦ - عن كعب بن مالك قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد ، فركع فيه ركعتين ، ثم جلس للناس - وقصَّ ابنُ السَّرح ، يعني أبا الطاهر ^(١) الحديث - قال : ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة ، حتى إذا طالَ على تَسَوَّرَت حائطَ أبي قتادة ، وهو ابن عمي ، فبليتُ عليه . فوالله ما رَدَّ علىَّ السلام ، ثم صليتُ الصبح صباحَ خمسين ليلةً على ظهر بيتٍ من بيوتنا ، فسمعت صَارِحًا : يا كَعْبُ بن مالك أبشِرْ ، فلما جاءني الذي سمعتُ صوته يبشرني نَزَعْتُ له ثوبِي فكسوتهما إياه ، فانطلقتُ حتى دخلت المسجد ، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسٌ فقام إلى طلحةُ بن عبيد الله يهرولُ حتى صالَني ، وهَنَانِي .
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي مختصرًا ومطولًا .

باب في سجود الشكر [٤٤ : ٣]

٢٦٥٧ - عن أبي بكره ، عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا جاءه أمرٌ سرورٍ - أو يسرٍّ به - خرَّ ساجدًا شكرًا لله »
وأخرجه الترمذي وابن ماجة . وقال الترمذي : حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكار بن عبد العزيز . هذا آخر كلامه .

٢٦٥٧ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد روى الإمام أحمد في مسنده عن أبي بكره « أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أنه يبشره بظفر جند له على عدوهم ، ورأسه في حجر عائشة . فقام فخر ساجدًا »

وفي المسند أيضًا عن عبد الرحمن بن عوف قال : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم . فتوجه نحو صدقته . فدخل فاستقبل القبلة ، فخر ساجدًا ، فأطال السجود ، ثم رفع رأسه ، وقال : إن جبريل أتاني ، فبشرني فقال : إن الله عز وجل يقول لك : من صلي عليك صليت عليه ، ومن سلم عليك سلمت عليه . فسجدت لله شكرًا »

وفي مسند الإمام أحمد أيضًا « أن عليًا سجد حين وجد ذا الشدية في الخوارج مقتولًا »
وفي سنن سعيد بن منصور « أن أبا بكر الصديق سجد حين جاءه قتل مسيلة الكذاب »

(١) أبو الطاهر : أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح الأموي ، مولاهم المصري ، الفقيه ، شيخ أبي داود . وقد روى عنه مسلم في صحيحه .

وبكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة : فيه مقال .

وقد جاء حديث سجدة الشكر من حديث البراء بن عازب بإسناد صحيح ، ومن حديث كعب بن مالك وغير ذلك .

٢٦٥٨ - وعن عامر بن سعد - وهو ابن أبي وقاص - عن أبيه قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة نريد المدينة ، فلما كنّا قريباً من عَزُورَا ^(١) نزل ، ثم رفع يديه ، فدعا الله ساعة ، ثم خرّ ساجداً ، فكث طويلاً ، ثم قام ، فرفع يديه ، فدعا الله ساعة ، ثم خر ساجداً ، فكث طويلاً ، ثم قام ، فرفع يديه ساعة ، ثم خر ساجداً . ذكره أحمد - يعني ابن صالح - ثلاثاً . قال : إني سألتُ ربي ، وشَفَعْتُ لأمّتي . فأعطاني ثلث أمّتي . فخررت ساجداً لربي ، ثم رفعت رأسي ، فسألتُ ربي لأمّتي ، فأعطاني ثلث أمّتي فخررت ساجداً لربي شكراً ، ثم رفعت رأسي ، فسألتُ ربي لأمّتي ، فأعطاني الثلث الآخر ، فخررت ساجداً لربي »

في إسناد موسى بن يعقوب الزمعي . وفيه مقال .

باب الطُّرُوق [٤٥ : ٣]

٢٦٥٩ - عن جابر بن عبد الله ، قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره أن يأتي الرجلُ أهله طُروقاً »

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي بنحوه .

٢٦٦٠ - وعنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إِنَّ أَحْسَنَ مَا دَخَلَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ إِذَا تَقَدَّمَ مِنْ سَفَرٍ : أَوَّلُ اللَّيْلِ » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي بنحوه .

٢٦٥٩ - قوله « طُروقاً » أي ليلاً . يقال لكل ما أتاك ليلاً : طارق ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَالسَّيِّئُ مِنَ الطَّارِقِ ﴾ أي النجم . لأنه يطرق بطلوعه ليلاً .

(١) « عَزُورَا » بفتح فسكون فتفتح ، مقصور ؛ ويقال : عزور ، مثل قسور ، هي ثنية بالجحفة عليها الطريق من المدينة إلى مكة .

٢٦٦١ - وعنه ، قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ، فلما ذهبنا لندخل ، قال : أمهلوا حتى ندخل ليلا ، لكي تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةَ ، وَتَسْتَحِدَّ الْمَغِيْبَةَ .
وأخرجه النسائي ، وفي البخاري ومسلم معناه .

قال أبو داود : قال الزهري : « الطريق » بعد العشاء .

وقال غيره : الطروق ، بالضم : المجيء إليهم بالليل من سفر أو غيره على غفلة ليستغفلهم . ويطلب عَثَرَاتِهِمْ ، كما فسره الحديث الآخر « يتخونهم بذلك »
ويقال لكل آت بالليل : طارق . ولا يكون بالتهار إلا مجازا . ومنه قوله تبارك وتعالى (٨٦ : ١ والسماء والطارق) أى النجم ، لأنه يطرُق بطلوعه ليلا : ومنه طَرَفُهُ وقاطمه ^(١) .
وقال أبو موسى : أصل الطرق : الدق والضرب . ومنه سمي الطريق . لأن المارة تَدُقُّه بأرجلها . والمِطْرَقَةُ من هذا . فسمى الآتى بالليل طارقا لحاجته في الوقت الذى يأتى به إلى دق الباب الذى يقصده . لأن العادة فى الأبواب أن تفتح بالنهار وتغلق بالليل .
وقيل : الطرق : السكون . ومنه الحديث « أنه أطرق رأسه » أى أمسك عن الكلام وسكن . ولما كان الليل يُسَكِّن فيه ، ومن يأتى فيه يأتى بسكون . قيل : طارق .

باب فى التلقى [٤٥ : ٣]

٢٦٦٢ - عن السائب بن يزيد ، قال « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة من غزوة تبوك تلقاه الناس ، فَلَقِيْتَهُ مع الصبيان على ثَنِيَّةِ الْوَدَّاعِ .
وأخرجه البخاري والترمذي .
فيه تمرين الصبيان على مكارم الأخلاق ، واستجلاب الدعاء لهم .

٢٦٦١ - قال الشيخ « وتستحد » أى تُصلح من شأن نفسها . والاستحداد : مشتق من الحديد . ومعناه : الاحتلاق بالموسى ، يقال : استحد الرجل إذا احتلق بالحديد . واستعان بمعناه إذا حلق عاتقه .

قال المهلب : التلق للمساافرين والقادمين من الجهاد والحج بالبشر والسرور : أمر معروف ، ووجه من وجوه البر .

باب فيما يستحب من إنفاق الزاد في الغزو إذا قفل [٤٦ : ٣]

٢٦٦٣ - عن أنس بن مالك « أن فتى من أسلم قال : يا رسول الله ، إني أريد الجهاد ، وليس لي مال أتجهز به ، قال : اذهب إلى فلان الأنصاري ، فانه قد تجهز ، فرض . فقل له : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقرئك السلام ، وقل له : ادفع إلي ما تجهزت به . فأتاه ، وقال له ذلك ، فقال : يا فلانة ، ادفعي إليه ما جهزتني به ، ولا تجبسي منه شيئاً [فوالله لا تجبسين منه شيئاً ^(١)] فيبارك لك فيه »

وأخرجه مسلم

إما لأنه كان أخرجه الله . ليتجهز به ففعله المرض . أو لأمر النبي صلى الله عليه وسلم له في الحديث « بدفعه اليه » وترغيه في ذلك

باب في الصلاة عند القدوم من السفر [٤٦ : ٣]

٢٦٦٤ - عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حين أقبل من حجته ، دخل المدينة ، فأناخ على باب مسجده ، ثم دخله ، فركع فيه ركعتين ، ثم انصرف إلى بيته - قال نافع : فكان ابن عمر كذلك يصنع »

في إسناده محمد بن إسحاق ، وقد تقدم اختلاف الأئمة في الاحتجاج بحديثه . وقد جاءت هذه السنة في أحاديث ثابتة

باب في كراء المقاسم [٤٦ : ٣]

٢٦٦٥ - عن أبي سعيد - وهو الخدرى - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يا كم والنسامة . قال : فقلنا : وما النسامة ؟ قال : الشيء يكون بين الناس فينتقص منه »

٢٦٦٥ - قال الشيخ « القسامة » مضمومة القاف : اسم لما يأخذه القسام لنفسه في القسمة كالنشارة لما ينشر ، والفصالة لما يفصل ، والعجالة لما يعجل للضيف من الطعام .

في إسناده موسى بن يعقوب الزمعي ، وفيه مقال .
القسامة - بضم القاف - اسم لما يأخذه القَسَامُ لنفسه في القسمة ، كاللُّشَارَة . لما ينشر ،
والفُضَالَة : لما يفضل ، والمُجَالَة : لما يُعَجَّل للضيف من الطعام .

وقال أبو سليمان : وليس في هذا تحريم لأجرة القسام إذا أخذها بإذن المقسوم لهم .
وإنما جاء هذا فيمن ولي أمر قوم . وكان عريفاً لهم أو نقيباً . فاذا قسم بينهم سهامهم أمسك
منها شيئاً لنفسه . يستأثر به عليهم . وقد جاء بيان ذلك في الحديث الآخر - وذَكَرَ المرسل
الذي بعده -

٢٦٦٦ - وعن عطاء بن يسار ، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، قال « الرجل يكون
على الغنائم ^(١) بين الناس ، فيأخذ من حظِّ هذا ، وحظ هذا » .
هذا مرسل .

باب في التجارة في الغزو [٤٧ : ٣]

٢٦٦٧ - عن عبد الله بن سلمان « أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حدثه قال .
لما فَتَحْنَا خير ، أخرجوا غنائمهم من المتاع والسَّبْي ، فجعل الناسُ يبتاعون غنائمهم ، فجاء
رجل فقال : يا رسول الله ، لقد ربحْتُ ربِحاً ما رِبِحَ اليوم مثله أحدٌ من أهل هذا الوادي ،
قال : ويحك ، وما ربحْتُ ؟ قال : ما زلتُ أبيع وأبتاع حتى ربحْتُ ثلاثمائة أوقية ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا أنبئُكَ بخير رَجُلٍ رزح . قال : ما هو يا رسول الله ؟ قال .
ركعتين بعد الصلاة »

وليس في هذا تحريم لأجرة القسام إذا أخذها بإذن المقسوم لهم ، وإنما جاء هذا فيمن
ولى أمر قوم فكان عريفاً عليهم ، أو نقيباً . فاذا قسم بينهم سهامهم أمسك منها شيئاً
لنفسه يستأثر به عليهم . وقد جاء بيان ذلك في الحديث الآخر .

٢٦٦٦ - قال الشيخ : القِثام الجماعات . قال الفرزدق : قِثام ينهضون إلى قِثام .

(١) وفي المتن : « القِثام من الناس » وممّن التي شرح عليها الخطابي ، والقِثام - بكسر أوله - الجماعات .

باب في حمل السلاح إلى أرض العدو [٣ : ٤٧]

٢٦٦٨ - عن أبي إسحاق ، - وهو السَّيْبِيُّ - عن ذِي الْجَوْشَنِ رجلٍ من الضَّبَّابِ : قَالَ « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنْ أَهْلِ بَدْرَ ، بَابِنَ فَرَسٍ لِي يَقَالَ لَهَا : الْقَرْحَاءُ ، فَقُلْتُ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنِّي قَدْ جِئْتُكَ بِابْنِ الْقَرْحَاءِ لَتَتَّخِذَهُ . قَالَ : لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ أَقْبِضَكَ بِهِ الْمُخْتَارَةَ مِنْ دُرُوعِ بَدْرَ فَقُلْتُ . قُلْتُ : مَا كُنْتُ أَقْبِضُهُ الْيَوْمَ بَغْرَةً ، قَالَ : فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهِ »

ذو الجوشن : اسمه أوس ، وقيل : شرحبيل . وقيل : عثمان . وسمى ذا الجوشن : من أجل أن صدره كان ناتئاً . وكنيته : أبو شَمِيرٍ .

وقيل : إن أبا إسحاق لم يسمع منه . وإنما سمع من ابنه شمر .

وقال أبو القاسم البغوي : ولا أعلم لذي الجوشن غير هذا الحديث . ويقال : إن أبا إسحاق سمعه من شمر بن ذِي الجوشن عن أبيه . والله أعلم . هذا آخر كلامه .

والحديث لا يثبت . فانه دائر بين الانقطاع ، أو رواية من لا يعتمد على روايته . والمقايضة في البيوع : المعاوضة . وهي أن يعطى الرجل متاعاً ، ويأخذ متاعاً آخر لا نقد فيه .

و « أَقْبِضَكَ بِهِ » معناه : أَبْدَلَكَ بِهِ ، وَأَعْوَضَكَ مِنْهُ .

وسمى الفرس غُرَّةً ، وأكثر ما يستعمل في العبد والأمة . وأبو عمرو بن العلاء يقول : لا تكون الغرة إلا عبداً أبيضاً أو جارية بيضاء .

وقد أشار بعضهم إلى حديث أبي هريرة . قَالَ « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

٢٦٦٨ - قوله « أَقْبِضَكَ بِهِ » معناه أَبْدَلَكَ بِهِ ، وَأَعْوَضَكَ مِنْهُ ، والمقايضة في البيوع المعاوضة أن يعطى متاعاً ويأخذ آخر لا نقد فيه .

وفيه أنه سمي الفرس غُرَّةً . وأكثر ما جاء ذكر الغرة في الحديث إنما يراد بها النسيئة

في الجنين بغرة : عبدٍ أو أمة ، أو فرس . أو بغل «
قال : فجعل الفرس والبغل غرة ، غير أن هذا اللفظ غير محفوظ .
وسياتى الكلام على هذا الحديث في موضعه إن شاء الله تعالى .

باب في الإقامة بأرض الشرك [٤٧ : ٣]

٢٦٦٩ - عن سمرة بن جندب قال « أما بعد ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ
جَامَعَ الْمُشْرِكَ ، وَسَكَنَ مَعَهُ ، فَإِنَّهُ مِثْلُهُ » .
قد تقدم نحوه ، والكلام عليه في حديث جرير بن عبد الله .
آخر الجزء السادس عشر ، آخر كتاب الجهاد .

من أولاد آدم عليه السلام عبدٍ أو أمة وعلى ذلك تفسير قوله في الجنين وقضائه فيه بغرة
عبدٍ أو أمة .

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : لاتكون الغرة إلا عبداً أبيض أو جارية بيضاء .
أخبرني به أبو محمد الكراني حدثنا عبد الله بن شبيب حدثنا زكريا المنقري حدثنا الأصمعي
عن أبي عمرو

وقد روى حديث الجنين عيسى بن يونس ، فجاء بزيادة تفرد بها لم يذكرها غيره من
رواة الحديث ، فقال « عبد أو فرس أو بغل » فجعل الفرس والبغل غرة .

أول كتاب الضحايا

باب ماجاء في إيجاب الأضاحي [٤٩ : ٣]

٢٦٧٠ عن مَخْنَفِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ - وَنَحْنُ وَقُوفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَفَاتٍ - قَالَ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةً وَعَتِيرَةً ، أَتَذَرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ ؟ هَذِهِ الَّتِي يَقُولُ النَّاسُ الرَّجَبِيَّةُ » .
وأخرجه الترمذی والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذی : حسن غريب . ولا نعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من هذا الوجه من حديث ابن عوف . هذا آخر كلامه .

٢٦٧٠ - قلت « العتيرة » تفسيرها في الحديث : أنها شاة تذبح في رجب . وهذا هو الذي يشبه معنى الحديث ، ويليق بحكم التدين .
فأما العتيرة التي كان يَغْتَرُّهَا أَهْلُ الجاهلية : فهي الذبيحة تذبح للصنم . فَيَصُبُّ دَمَهَا عَلَى رَأْسِهِ ، وَالْعَتَرُ : بمعنى الذبح . ومنه قول الحارث بن حِلْزَةَ :

٢٦٧٠ - قال ابن القيم رحمه الله : وقال عبد الحق : إسناده هذا الحديث ضعيف . وقال ابن القطان : يرويه حبيب بن مخنف ^(١) ، وهو مجهول عن أبيه . وفيه أبو رملة عامر بن أبي رملة لا يعرف إلا به . انتهى .

وقد روى أحمد في مسنده عن أبي رزین العقيلي أنه قال « يا رسول الله ، إنا كنا نذبح في رجب ذبائح ، فنأكل منها ونطعم من جاءنا . فقال : لا بأس بذلك »
وفي المسند أيضاً ، وسنن النسائي عن الحرث بن عمرو « أنه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . قال : فقال رجل : يا رسول الله ، الفرائع والعنائر ؟ قال : من شاء فرع ومن شاء لم يفرع ، ومن شاء عتر ومن شاء لم يعتر . في الغنم أضحية »
وسياتي بعد هذا في باب العتيرة قول النبي صلى الله عليه وسلم « في كل سائمة من الغنم فرع » فهذه الأحاديث تدل على مشروعيته .

وقال ابن المنذر : ثبت أن عائشة قالت « أمر النبي صلى الله عليه وسلم في الفرعة من كل

(١) في هذا نظر فإنني لم أجِد في كتب الرجال لمخنف بن سليم ولداً اسمه حبيب ، وإنما ذكر ابن الأثير في أسد الغابة في ترجمة مخنف : يروى عنه أبو رملة .

وقد قيل : إن هذا الحديث منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم « لا فرع ولا عتيرة »
 وقيل : لا فرع واجبا . ولا عتيرة واجبة ، ليسكون جمعا بين الأحاديث .
 وقال الخطابي : هذا الحديث ضعيف الخرج . وأبورملة مجهول .
 وقال أبو بكر المغافري : وحديث مخنف بن سليم ضعيف ، ولا يحتاج به . هذا آخر كلامه
 وأبورملة اسمه عامر . وهو بفتح الراء المهذلة ، وبعدها ميم ساكنة ، ولام مفتوحة ،
 وتاء تأنيث .

عَنَّا باطلا وظلماً ، كما ته ترغن حُجرة الربيض الظباء^(١)
 أى تذبج . واختلفوا في وجوب الأضحية
 فقال أكثر أهل العلم : إنها ليست بواجبة ، ولكنها مندوب إليها .

خمسين بواحدة » قال : وروينا عن نبيشة الهذلي قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ، إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية في رجب ، فما تأمرنا ؟ فقال : في كل سائمة فرع » اختصر الحديث . وسيأتي لفظه . قال : وخبر عائشة وخبر نبيشة ثابتان . قال : وقد كانت العرب تفعل ذلك في الجاهلية ، وفعله بعض أهل الإسلام . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بهما ، ثم نهى عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال « لا فرع ولا عتيرة » فاتمى الناس عنهما لنهي إياهم عنهما . ومعلوم أن النهي لا يكون إلا عن شيء قد كان يفعل ، ولا نعلم أن أحداً من أهل العلم يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان نهام عنهما ثم أذن فيهما ، والدليل على أن الفعل كان قبل النهي : قوله في حديث نبيشة « إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية ، وإنا كنا نفرع فرعاً في الجاهلية » وفي إجماع عوام علماء الأمصار على عدم استتمامهم ذلك وقوف عن الأمر بهما مع ثبوت النهي عن ذلك بيان لما قلنا . وقد كان ابن سيرين من بين أهل العلم يذبج العتيرة في شهر رجب ، وكان يروى فيها شيئاً . وكان الزهري يقول « الفرعة أول نتاج ، والعتيرة شاة كانوا يذبجونها في رجب » آخر كلام ابن المنذر .

(١) البيت في قصيدته في المعلقات ، قال شارحها الزوزني « العن » الاعتراض . والفعل عن يعن . والعتيرة ذبج العتيرة ، وهي ذبيحة كانت تذبج للأضنام في رجب و « الحجرة » الناحية والجمع : الحجرات ، وقد كان الرجل يذبح : إن بلغ الله غنمه مائة ذبج منها واحدة للأضنام . ثم ربما ضنت نفسه بها . فأخذ ظلياً وذبحه مكان الشاة الواجبة عليه . يقول : ألزمتونا ذنب غيرنا عتنا باطلا ، كما يذبج الطي لحق وجب في الغنم

وقال للبيهقي : في حديث مخنف بن سليم : وهذا - إن صح - فالمراد به على طريق الاستحباب . وقد جمع بينها وبين العتيرة . والعتيرة غير واجبة بالإجماع . هذا آخر كلامه .
وقد قال الخطابي : وكان ابن سيرين من بين أهل العلم يذبح العتيرة في شهر رجب ، وكازر يروى فيها شيئاً ، ولم يره منسوخاً .
وقال اليحصبي : وقال بعض السلف ببقاء حكمها .

وقال أبو حنيفة : هي واجبة . وحكاها عن إبراهيم
وقال محمد بن الحسن : هي واجبة على المياسير .
قلت : هذا الحديث ضعيف المخرج ، وأبورملة مجهول .

وقال أبو عبيد : هذا منسوخ . وكان إسحق بن راهويه يحمل قوله « لا فرع ولا عتيرة » أى لا يجب ذلك . ويحمل هذه الأحاديث على الإذن فيها . قال الحازمي : وهذا أولى مما سلكه ابن المنذر .

وقال الشافعي : الفرعة شيء كان أهل الجاهلية يطلبون به البركة في أموالهم ، فكان أحدهم يذبح بكر ناقته ، لا يعدوه ، رجاء البركة فيما يأتي بعده ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال « افرعوا إن شئتم » أى اذبحوا إن شئتم . وكانوا يسألونه عما يصنعونه في الجاهلية ، خوفاً أن يكون ذلك مكروهاً في الإسلام ، فأعلمهم أنه لا بركة لهم فيه ، وأمرهم أن يعدوه ، ثم يحملون عليه في سبيل الله .
قال البيهقي : أو يذبحونه ويطعمونه ، كما في حديث نبیة .

قال الشافعي : وقوله « الفرعة حق » أى ليست يبطل ، ولكنه كلام عربي يخرج على جواب السائل . قال الشافعي : وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا فرع ولا عتيرة » وليس باختلاف من الرواة ، إنما هو : لا فرعة ولا عتيرة واجبة . والحديث الآخر في الفرعة والعتيرة يدل على معنى هذا أنه أباح الذبح ، واختار له أن يعطيه أرملة ، أو يحمل عليه في سبيل الله . والعتيرة : هي الرجبية . وهي ذبيحة كان أهل الجاهلية يتبررون بها في رجب . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا عتيرة » على معنى : لا عتيرة لازمة .

وقوله - حين سئل عن العتيرة - « اذبحوا لله في أى شهر كان ، وبروا لله وأطعموا » أى اذبحوا إن شئتم واجعلوا الذبح لله لا لغيره في أى شهر كان ، لا أنها في رجب دون ما سواه من الشهور . آخر كلامه .

٢٦٧١ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أمرت بيوم الأضحى عيداً ، جعله الله عز وجل لهذه الأمة - قال الرجل : أرأيت إن لم أجد إلا مَنِحَةً ^(١) أنى ، أفأضحى بها ؟ قال : لا ، ولكن تأخذ من شعرك وأظفارك ، وتقص شاربك ، وتحلق عاتك ، فتلك تمام أضحيتك عند الله عز وجل » وأخرجه النسائي . قيل : سميت الضحية ، وسمى بذلك اليوم : لأن وقتها وقت كسح النهار ، وهو ارتفاعه .

باب الأضحية عن الميت [٥٠ : ٣]

٢٦٧٢ - عن حَنَس - وهو أبو المعتمر الكنازي الصنعاني - قال « رأيت علياً يضحى بكبشين ، فقلت : ما هذا ؟ فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصانى أن أضحي عنه ، فانا أضحي عنه » .

وأخرجه الترمذى وقال : غريب ، لا نعرفه إلا من حديث شريك . هذا آخر كلامه . وحسن تكلم فيه غير واحد . وقال ابن حبان البستي : كان كثير الوهم في الأخبار ، ينفرد عن على بأشياء لاتشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج به . وشريك : هو ابن عبد الله القاضى . وفيه مقال . فقد أخرج له مسلم في المتابعات .

وقال أصحاب أحمد : لا يسن شيء من ذلك . وهذه الأحاديث منسوخة .

قال الشيخ أبو محمد : ودليل النسخ أمران .

أحدهما : أن أبا هريرة هو الذى روى حديث « لا فرع ولا عتيرة » وهو متفق عليه . وأبو هريرة متأخر الإسلام ، أسلم فى السنة السابعة من الهجرة .

والثانى : أن الفرع والعتيرة كان فعلهما أمراً متقدماً على الإسلام . فالظاهر بقاؤهم عليه إلى حين نسخه واستمرار النسخ من غير رفع له . قال : ولو قدرنا تقدم النهى على الأمر بها لكانت قد نسخت ثم نسخ ناسخها . وهذا خلاف الظاهر .

فإذا ثبت هذا ، فإن المراد بالخبر : نفي كونها سنة ، لاتحریم فعلها ، ولا كراهته . فلو ذبح إنسان ذبيحة فى رجب ، أو ذبح ولد الناقة لحاجته إلى ذلك أو للصدقة به أو لإطعامه ، لم يكن ذلك مكروهاً .

(١) المنية - بفتح الميم ثم نون - شاة اللبن ونحوها تعطى للفقير ليحلب ويوشر بلبنها ، ثم يردھا

باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحي [٤ : ٥١]

٢٦٧٣ - عن أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان له ذبيحٌ يذبحه فإذا أهلَّ هلالُ ذي الحجة فلا يأخذَنَّ من شعره ولا من أظفاره شيئاً ، حتى يُضحي » وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة بمعناه .

٢٦٧٣ - قلت « الذبيح » بكسر الهمزة : الضحية التي يذبحها المضحي .

واختلف العلماء في القول بظاهر هذا الخبر

فكان سعيد بن المسيب يقول به . ويمنع المضحي من أخذ أظفاره وشعره أيام العشر من ذي الحجة

٢٦٧٣ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقد اختلف الناس في هذا الحديث ، وفي حكمه . فقالت طائفة : لا يصح لرفعه ، وإنما هو موقوف . قال الدارقطني في كتاب اللعل : ووقفه عبد الله بن عامر الأسلمي ويحيى القطان وأبو ضمرة عن عبد الرحمن بن حميد عن سعيد ووقفه عقيل على سعيد قوله . ووقفه يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد عن أم سلمة : قولها . ووقفه ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن أم سلمة . قولها : ووقفه عبد الرحمن بن حرملة وقتادة وصالح بن حسان عن سعيد : قوله . والمحفوظ عن مالك موقوف . قال الدارقطني : والصحيح عندي قول من وقفه ونازعه في ذلك آخرون ، فصحبوا رفعه . منهم مسلم بن الحجاج ، ورواه في صحيحه مرفوعاً . ومنهم أبو عيسى الترمذي ، قال : هذا حديث حسن صحيح . ومنهم ابن حبان ، خرج في صحيحه . ومنهم أبو بكر البيهقي ، قال : هذا حديث قد ثبت مرفوعاً من أوجه لا يكون مثلها غلطاً ، وأودعه مسلم في كتابه . وصححه غير هؤلاء ، وقد رفعه سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد عن سعيد عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورفعته شعبة عن مالك عن عمرو بن مسلم عن سعيد عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وليس شعبة وسفيان بدون هؤلاء الذين وقفوه ، ولا مثل هذا اللفظ من ألفاظ الصحابة ، بل هو المعتاد من خطاب النبي صلى الله عليه وسلم في قوله « لا يؤمن أحدكم » ، « أيعجز أحدكم » ، « أيحب أحدكم » ، « إذا أتى أحدكم الغائط » ، « إذا جاء أحدكم خادمه بطعامه » ونحو ذلك .

وأما اختلافهم في منته : فذهبت إليه طائفة من التابعين ومن بعدهم . فذهب إليه سعيد بن المسيب وربيعة بن أبي عبد الرحمن وإسحق بن راهويه ، والإمام أحمد وغيرهم . وذهب

وفى لفظ لمسلم « فلا يمس شيئاً من شعره وبشره شيئاً » .
وفى لفظ لابن ماجه « فلا يمس من شعره ولا بشره شيئاً »
قال بعضهم : أراد بالشعر : شعر الرأس . وبالبشر : شعر البدن . فعلى هذا لا يدخل
فيه قدم الظفر ، ولا يكره .

وكذلك قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن . وإليه ذهب أحمد وإسحاق .
وكان مالك والشافعى يريان ذلك على الندب والاستحباب
ورخص أصحاب رأى فى ذلك .

آخرون إلى أن ذلك مكروه لا محرم . وحملوا الحديث على الكراهة . منهم مالك وطائفة
من أصحاب أحمد ، منهم أبو يعلى وغيره .
وذهبت طائفة : إلى الإباحة ، وأنه غير مكروه . وهو قول أبى حنيفة وأصحابه .
والذين لم يقولوا به ، منهم من أعله بالوقف ، وقد تقدم ضعف هذا التعليل . ومنهم من
قال : هذا خلاف الحديث الثابت عن عائشة ، المتفق على صحته « أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يبعث بهديه ، ويقيم حلالاً ، لا يحرم عليه شيء »
قال الشافعى : فإن قال قائل : ما دل على أنه اختيار لا واجب ؟
قيل له : روى مالك عن عبد الله بن أبى بكر عن عمرة عن عائشة قالت « أنا فتلت
قلائد هدى النبى صلى الله عليه وسلم ييدى ، ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بعث
بها مع أبى بكر ، فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له حتى نحر الهدى »
قال الشافعى : وفى هذا دلالة على ما وصفت ، وعلى أن المرء لا يحرم ببعثه بهديه ، يقول :
البعث بالهدى أكثر من إرادة الأضحية .

ومنهم من رد هذا الحديث بخلافه للقياس ، لأنه لا يحرم عليه الوطء واللباس والطيب ، فلا
يحرم عليه حلق الشعر ولا تقليم الظفر .
وأسعد الناس بهذا الحديث : من قال بظاهره لصحته ، وعدم ما يعارضه .
وأما حديث عائشة فهو إنما يدل على أن من بعث بهديه وأقام فى أهله فإنه يقيم حلالاً ،
ولا يكون محرماً بإرسال الهدى ، ردأ على من قال من السلف : يكون بذلك محرماً ، ولهذا
روت عائشة لما حكى لها هذا الحديث .

وحديث أم سلمة يدل على أن من أراد أن يضحي أمسك فى العشر عن أخذ شعره
وظفره خاصة ، فأى منافاة بينهما ؟

وقيل : أراد بالشَّعر : جميع الشعر ، والبشر : الأظفار .
ويؤيد هذا اللفظ : الحديث عند مسلم ، وعند جميع من ذكر معه مشتمل على الشعر
والظفر .

والذبح - بكسر الذال المعجمة - هو المذبوح ، كالطَّحْن ، بمعنى المطحون ، أى من
كان له كبش يذبحه .
ذكر بعضهم : أن مذهب ربيعة وأحمد وإسحاق وابن المسيب : الننع من الخلق
والتقليم ، أخذاً بحديث أم سلمة .

قلت : وفي حديث عائشة دليل : على أن ذلك ليس على الوجوب . وهو قولها «فَتَلْتُ
قَلَانِدَ هَذَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي . ثُمَّ قَلَدْتُهَا . ثُمَّ بَعَثَ بِهَا . ثُمَّ لَمْ يَحْرُمْ
عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحْلَهُ اللَّهُ لَهُ ، حَتَّى نَحْرَ الْهَدَى » .

ولهذا كان أحمد وغيره يعمل بكلا الحديثين : هذا فى موضعه ، وهذا فى موضعه .
وقد سأل الإمام أحمد أو غيره عبد الرحمن بن مهدي عن هذين الحديثين ؟ فقال : هذا له
وجه ، وهذا له وجه .

ولو قدر بطريق الفرض تعارضهما لكان حديث أم سلمة خاصاً ، وحديث عائشة عاماً .
ويجب تنزيل العام على ما عدا مدلول الخاص ، توفيقاً بين الأدلة . ويجب حمل حديث عائشة
على ما عدا ما دل عليه حديث أم سلمة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليفعل ما نهى
عنه ، وإن كان مكروهاً .

وأيضاً : فعائشة إنما تعلم ظاهر ما يباشرها به ، أو يفعله ظاهراً من اللباس والطيب . وأما
ما يفعله نادراً ، كقص الشعر وتقليم الظفر ، مما لا يفعل فى الأيام العديدة إلا مرة . فهى لم
تخبر بوقوعه منه صلى الله عليه وسلم فى عشر ذى الحجة ، وإنما قالت « لم يحرم عليه شيء » .
وهذا غاية : أن يكون شهادة على نفي ، فلا يعارض حديث أم سلمة . والظاهر : أنها لم ترد
ذلك بحديثها ، وما كان كذلك فاحتمال تخصيصه قريب ، فيسكنى فيه أدنى دليل .

وخبر أم سلمة صريح فى النهى . فلا يجوز تعطيله أيضاً . فأما سلمة تخبر عن قوله وشرعه
لأتمته ، فيجب امتثاله . وعائشة تخبر عن نفي مستند إلى رؤيتها ، وهى إنما رأت أنه لا يصير
بذلك محرماً ، يحرم عليه ما يحرم على المحرم . ولم تخبر عن قوله : إنه لا يحرم على أحدكم
بذلك شيء . وهذا لا يعارض صريح لفظه .

ومذهب الشافعي : حمله على النذب . واستدل على أنه ليس بواجب بحديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بالهدى مع أيها ، فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله ، حتى نحر الهدى » وقال أبو حنيفة : لا يكره .

باب ما يستحب من الضحايا [٣ : ٥١]

٢٦٧٤ - عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن ، يطاء في سواد وينظر في سواد ، ويترك في سواد ، فأتي به ، فضحى به ، فقال : يا عائشة ، هلمى المديّة . ثم قال : اشحذيهما بحجر . ففعلت ، فأخذها ، وأخذ الكبش ، فأضجعه وذبحه . وقال : بسم الله ، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ، ومن أمة محمد . ثم ضحى به صلى الله عليه وسلم » . وأخرجه مسلم .

قال بعضهم : ذبح الضحية بيده : هي السنة ، والعلماء يستحبون ذلك . وقال أبو إسحاق السبيعي : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يذبحون ضحاياهم بأيديهم .

وأجمعوا أنه لا يحرم عليه اللباس والطيب ، كما يحرم على المحرم . فدل ذلك على سبيل النذب والاستحباب ، دون الختم والإيجاب .

٢٦٧٤ - قوله « يطاء في سواد » يريد أن أظلافه ومواضع البروك منه ، وما أحاط بملاحظ عينيه من وجهه : أسود ، وسائر بدنه أبيض .

وأما رد الحديث بالقياس فلو لم يكن فيه إلا أنه قياس فاسد مصادم للنص لكان ذلك في رد القياس . ومعلوم أن رد القياس بصريح السنة أولى من رد السنة بالقياس ، وبالله التوفيق .

كيف ؟ وأن تحريم النساء والطيب واللباس أمر يختص بالإحرام ، لا يتعلق بالضحية ، وأما تعليم الظفر وأخذ الشعر فانه من تمام التعبد بالأضحية ، وقد تقدم حديث عبد الله بن عمرو أول الباب ، وقوله « تأخذ من شعرك ، وتحلق عاتك ، فذلك تمام أضحتك عند الله » فأحب النبي صلى الله عليه وسلم توفير الشعر والظفر في العشر ليأخذه مع الضحية ، فيكون ذلك من تمامها عند الله وقد شهد لذلك أيضا : أنه صلى الله عليه وسلم شرع لهم إذا ذبحوا عن الغلام عقيقته « أن يحلقوا رأسه » فدل على أن حلق رأسه مع الذبح أفضل وأولى ، وبالله التوفيق .

وذلك من التواضع لله تعالى . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله ، ولأنه قربته ، فاستحِب لفاعلها أن يتولاها .

ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والليث بن سعد والأوزاعي وغيرهم : إلى أنه يجوز للرجل أن يضحي بالشاة الواحدة عنه ، وعن أهل بيته .

وروى مثله عن أبي هريرة وابن عمر .

وكره ذلك الثوري وأبو حنيفة وأصحابه .

وقال الطحاوي : لا يجوز أن يضحي بشاة واحدة عن اثنين . وحكى مثله عن عبد الله ابن المبارك .

وقالوا : إن ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه ذبح عنه وعن أمته » منسوخ أو مخصوص .

قال ابن المنذر : والقول الأول : أولى ، للثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال غيره : النسخ لا يكون بالدعوى ، إلا بالنقل الثابت . واستعمال السنن أولى من إسقاطها . ولا سلف للكوفيين في قولهم بالنسخ في ذلك .

٢٦٧٥ - وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم نَحَرَ سَبْعَ بَدَنَاتٍ بيده قياما ، وضَحَّى بالمدينة بكبشين أقرنين أُمْلَحَيْنِ » .

وأخرج البخاري قصة الكبشين فقط بنحوه .

٢٦٧٦ - وعنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم ضَحَّى بكبشين أقرنين أُمْلَحَيْنِ ، يَذْبَح وَيُكَبِّرُ ، وَيُسَمِّي ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَتِهَا » .

وقوله « اشحبيها ^(١) » إنما هو اشحذها . والثاء والذال قريبا الخرج .

وفي قوله « تقبل من محمد وآل محمد ، ومن أمة محمد » دليل على أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وأهله ، وإن كثروا .

وروى عن أبي هريرة وابن عمر « أنهما كانا يفعلان ذلك » .

وأجازه مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٢٦٧٧ - وعن أبى عياش - وهو المعافى المصرى - عن جابر بن عبد الله ، قال : « ذبحَ النبي صلى الله عليه وسلم - يوم الذَّبْح - كبشينِ أقرنينِ أملحينِ مُوجَّئينِ فلما وَجَّهَهُمَا قال : إني وَجَّهْتُ وجهي للذي فَطَرَ السموات والأرض ، على مِلَّةِ إبراهيم حنيفاً ، وما أنا من المشركين ، إنَّ صلاتي ونُسُكي وَحْيَايَ وَمَاتِي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أُمِرْتُ ، وأنا من المسلمين ، اللهم منك ولك ، عن محمد وأُمته ، باسم الله ، والله أكبر ، ثم ذبح » .

وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده محمد بن اسحاق . وقد تقدم الكلام عليه .
وعياش : بفتح العين المهملة ، وبعدها ياء آخر الحروف ، مشددة مفتوحة . وبعد الألف شين معجمة .

٢٦٧٨ - وعن أبى سعيد - وهو الخدرى - قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُضْحِي بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيل ، ينظر في سواد ، ويأكل في سواد ، ويمشي في سواد » .
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . قال الترمذى : حسن صحيح غريب ، لا نعرفه إلا من حديث حفص بن غياث .

وكره ذلك الثورى وأبو حنيفة .

٢٦٧٧ - « الأملح » من الكباش : هو الذى فى خلال صوفه الأبيض طاقات سود .
وقوله « موجيين » يريد منزوعى الأنثيين و « الوجاء » الخصاء . يقال : وجأت الدابة فهى موجوءة : إذا خصيتها .

وفى هذا دليل : على أن الخِصْيَّ فى الضحايا غير مكروه .

وقد كرهه بعض أهل العلم لنقص العضو ، وهذا نقص ليس بعيب . لأن الخصاء يفيد اللحم طيباً ، وينفى منه الزهومة وسوء الرائحة .

١٦٧٨ - قلت « الفحيل » الكريم المختار للفُحْلَة ، فأما الفحل : فهو عام فى الذكور منها . وقالوا فى ذكورة النخل : فُحَال ، فَرَقًا بينه وبين سائر الفحول من الحيوان .

باب ما يجوز من السن في الضحايا [٥٢ : ٣]

٢٦٧٩ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، إِلَّا أَنْ يَغْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ » .
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

حُكي عن الزهري أنه قال : لا يجرى من الضأن إلا التثني فصاعداً ، كالإبل والبقر ، والعلماء على خلافه .

المسنة من البقر : ابنة ثلاث ، ودخلت في الرابعة . وقيل : هي التي كما ^(١) دخلت في الثالثة

٢٦٨٠ - وعن زيد بن خالد الجهني ، قال « قَسَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه ضحايا ، فَأَعْطَانِي عَتُوداً جَذَعاً ، قال : فرجعتُ به إليه . فقلت : إنه جَذَعٌ ، قال : ضَحٌّ بِهِ ، فضحيت به » .
في إسناده محمد بن اسحاق . وقد تقدم الكلام عليه .

٢٦٨٠ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : وهذا لا يصح . فان قوله لأحد هؤلاء « ولن تجزئ عن أحد بعدك » « ولا رخصة فيها لأحد بعدك » ينفي تعدد الرخصة .
وقد كنا نستشكل هذه الأحاديث إلى أن يسر الله بإسناد صحيحها ، وزوال إشكالها ، فله الحمد . فنقول :

أما حديث أبي بردة بن نيار : فلا ريب في صحته ، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : في الجذعة من المعز « ولن تجزئ عن أحد بعدك » وهذا قطعاً ينفي أن تكون مجزئة عن أحد بعده .

وأما حديث عقبة بن عامر : فإنما وقع فيه الاشكال : من جهة أنه جاء في بعض ألفاظه أنه ثبت له جذعة . وقد ثبت في الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ضحايا ، فبقى عتود ، فذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : ضح به أنت » فظن من قال : إن العتود : هو الجذع من ولد المعز ، فاستشكله ، وقوى هذا الاشكال عنده : برواية

(١) كذا في المنذرى « كما » وفي عون المعبود « كما » وفي نسخة بهامشه « كما » وكلتاها غير ظاهرة المعنى .

ورواه أحمد بن خالد الوهبي عن ابن اسحاق ، وقال فيه « فقلت : إنه جذع من المعز »
وقد أخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما من رواية عقبة بن عامر الجهنى « أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أعطاه غنما يقسمها على أصحابه ضحايا . فبقى عتود ، فذكر ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم . فقال : ضحَّ به أنت » .

وقد وقع لنا حديث عقبة هذا من رواية يحيى بن بُكير عن الليث بن سعد ، وفيه
« لا رخصة لأحد فيها بعدك » .

قال البيهقي : وهذه الزيادة إذا كانت محفوظة كانت رخصة له ، كما رخص لأبى
بُرْدة بن نيار ، وعلى مثل هذا يحمل معنى حديث زيد بن خالد الجهنى الذى أخرجه
أبو داود ههنا .

يحيى بن بكير عن الليث فى هذا الحديث « ولا رخصة فيها لأحد بعدك »
ولكن العتود من ولد المعز : ما قوى ورعى ، وأتى عليه حول ، قاله الجوهري ، وكذلك
كلام غيره من أئمة اللغة قريب منه . قال بعضهم : ما بلغ السفاد . وقال بعضهم : ما قوى
وشب ، وغير هذا — فيكون هو الثنى من المعز ، فتجوز الضحية به ، ومن رواه « فبقى جذع »
لم يقل : فيه جذع من المعز . ولعله ظن أن العتود : هو الجذع من المعز ، فرواه كذلك ،
والحفظ « فبقى عتود » وفى لفظ « فأصابنى جذع » وليس فى الصحيح إلا هاتان اللفظتان .
وأما « جذع من المعز » فليس فى حديث عقبة ، فلا إشكال فيه .

فان قيل : فما وجه قوله « ولا رخصة فيها لأحد بعدك ؟ »
قيل : هذه الزيادة غير محفوظة فى حديثه ، ولا ذكرها أحد من أصحاب الصحيحين ؛ ولو
كانت فى الحديث لذكروها ، ولم يحذفوها ، فإنه لا يجوز اختصار مثلها ، وأكثر الرواة
لا يذكرون هذه اللفظة .

وأما حديث زيد بن خالد الجهنى فهو — والله أعلم — حديث عقبة بن عامر الجهنى بعينه .
واشتبه على ابن إسحق أو من حدثه اسمه ، وأن قصة العتود وقسمة الضحايا إنما كانت مع عقبة
بن عامر الجهنى ، وهى التى رواها أصحاب الصحيح .

ثم إن الاشكال فى حديثه : إنما جاء من قوله « فقلت : إنه جذع من المعز » وهذه اللفظة
إنما ذكرها عن أبى إسحق السبيعي : أحمد بن خالد الوهبي عنه .

وقال غيره : حديث عقبة منسوخ بحديث أبي بردة ، لقوله « ولن تجزى عن أحد بعدك » .

وفيا قاله نظر . فإن في حديث عقبة أيضاً « ولا رخصة لأحد فيها بعدك » .
وأيضاً فإنه لا يُعرف المتقدم منهما من المتأخر .

وقد أشار البيهقي إلى أن الرخصة أيضاً لعقبة وزيد بن خالد ، كما كانت لأبي بردة .
والله عز وجل أعلم .

والعتود : هو من ولد المعز : ما بلغ السَّفاد . وقيل : إذا قوى وشبَّ . وجمعه : عِتْدَانُ
وعُتْدٌ . وقيل : هو الصغير من أولاد المعز إذا أتى عليه حول .

٢٦٨١ - وعن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، قال « كُنَّا مع رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، يقال له : مُجَاشِعٌ ، من بني سُليم ، فَعَزَّتِ الغُصْنُ ، فأمر منادياً فنادى : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إِنَّ الْجَذَعَ يُؤْفَى مِمَّا يُؤْفَى مِنْهُ الثَّيُّ » .
وأخرجه ابن ماجه .

عاصم بن كليب ، قال ابن اللديني : لا يحتج بحديثه إذا انفرد . قال الإمام أحمد :
لا بأس به . وقال أبو حاتم الرازي : صالح ، وأخرج له مسلم .

٢٦٨٢ - وعن البراء - وهو ابن عازب - قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر ، بعد الصلاة . فقال : مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا ، وَنَسَكَ نُسُكَنَا . فقد أصاب النُسُكُ ،

٢٦٨٣ - في هذا بيان أن الجذع من المعز لا تجزى عن أحد . ولا خلاف أن الثَّيَّ من المعز جائز .

وقال أكثر أهل العلم : إن الجذع من الضأن يُجزى ، غير أن بعضهم اشترط أن يكون عظيماً .

٢٦٨١ - قال ابن القيم رحمه الله : وقد روى ابن حزم من طريق سليمان بن يسار عن مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ضحوا بالجذعة من الضأن ، والثنية من المعز » . وهذا مرسل .

ومن نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَتِلْكَ شَاةُ لَحِمٍ . فقام أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَّارٍ . فقال : يا رسول الله ، والله لقد نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، وعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ فَتَمَجَّلْتُ . فَأَكَلْتُ وَأَطَعَمْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تِلْكَ شَاةُ لَحِمٍ . فقال : إِنْ عِنْدِي عَنَاقًا جَذَعًا ، وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحِمٍ ، فهل تجزئ عني ؟ قال : نَعَمْ . ولن تجزئَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

وأبو بردة : هو هاني بن نيار .

شاة لحم : معناه : ليست بنسك ، لأنها لا تجزئ في الأضحية .

والعناق : الأنثى من المعز . وهي ما لم تتم لها سنة ، وهي من الإناث خاصة .

٢٦٨٣ - وعنه ، قال « ضَحَّى خَالٌ لِي - يقال له أَبُو بُرْدَةَ - قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : شَاتُكَ شَاةُ لَحِمٍ . فقال : يا رسول الله ، إِنْ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمِعْزِ ، فقال : اذْبَحْهَا ، وَلَا تَصْلُحْ لغيرِكَ » .

الداجن : بالبدال المهملة والجيم : ما تألف البيت من الحيوان . قال ابن السكيت : شاة

داجنٌ وراجنٌ : إذا ألفت البيوت واستأنست . قال : ومن العرب من يقول : بالهاء . وكذلك غير الشاة .

وحكى عن الزهري أنه قال : لا يجزئ من الضأن إلا الثَّنيُّ فصاعداً ، كالإبل والبقر .

وفيه من الفقه : أن من ذبح قبل الصلاة لم يجزه عن الأضحية .

واختلفوا في وقت الذبح .

فقال كثير من أهل العلم : لا يذبح حتى يصلي الإمام .

ومنهم من شرط انصرافه بعد الصلاة .

ومنهم من قال : حتى ينحر الإمام .

وقال الشافعي : وقت الأضحي قدر ما يدخل الإمام في الصلاة ، حين تحل الصلاة .

وذلك إذا تَوَرَّتْ الشمس ، فيصلى ركعتين ، ثم يخطب خطبتين خفيفتين . فإذا مضى من النهار مثل هذا الوقت حلَّ الذبح .

باب ما يكره من الضحايا [٥٤ : ٣]

٢٦٨٤ - عن عبيد بن فيروز ، قال « سألت البراء بن عازب : ما لا يجوز في الأضاحي ؟ فقال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأصابني أقصر من أصابعه ، وأنا ملي أقصر من أنامله ، فقال : أربع لا تجوز في الأضاحي : العوراء بين عورها ، والمريضة : بين مرضها ، والعرجاء : بين ظلمها ، والكسير التي لا تنقي . قال : قلت : فإني أكره أن يكون في السن نقص ، قال : ما كرهت فدعه ، ولا تحرمه على أحد » .
وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة . وقال الترمذي : حسن صحيح ، لانعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء .

٢٦٨٥ - وعن يزيد ذي مضر ، قال « أتيت عتبة بن عبد السلمي . فقلت : يا أبا الوليد ، إني خرجت أتمس الضحايا . فلم أجد شيئاً يعجبني غير ثرءاء ، فككرتها . فما تقول ؟ قال : أفلا جئتي بها ؟ قلت : سبحان الله ! تجوز عنك ، ولا تجوز عني ؟ !! قال : نعم ، أنت

وأجمعوا أنه لا يجوز الذبح قبل طلوع الشمس .

وقد استدل بعض من يوجب الأضحية بقوله « تجزى عنك ، ولن تجزى عن أحد بعدك » .

قلت : وهذا لا يدل على ما قاله . لأن أحكام الأصول مراعاة في أبدالها ، فرضاً كانت أو نفلاً . وإنما هو على الندب . كما كان الأصل على الندب .
ومعناه : أنها تجزى عنك ، إن أردت الأضحية . ونويت الأجر فيها .
٢٦٨٤ - قوله « لاتنقى » أي لا يقنى لها ، وهو المنق .

وفيه دليل على أن العيب الخفيف في الضحايا معفو عنه
ألا تراه يقول « بين عورها ، وبين مرضها ، وبين ظلمها » فالقليل منه غير بين . فكان معفواً عنه .

٢٦٨٥ - قال الشيخ : إنما سميت الشاة التي استؤصلت أذنها مصفرة : لأن الأذن إذا زالت صفر مكانها ، أي خلا . والمشيمة : هي التي لا تلحق الغنم لضعفها وهزالها . فهي تشيعها من ورائها . وبحق العين : فقؤها .

تَشَكُّ ، ولا أَشَك . إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الْمُصَفَّرَةِ وَالْمُسْتَأْصَلَةِ ،
وَالْبَخْقَاءِ وَالْمُشَيِّعَةِ ، والكُسْرَاءِ . والمصفرة : التي تستأصل أذنها ، حتى يبدو سِمَاخُهَا ،
والمستأصلة : التي استأصل قرنها من أصله ، والبخقاء : التي تَبَخَّقُ عينها ، والمشيعة : التي
لا تتبع الغنم ، عَجَفًا وَضَعْفًا ، والكسراء : الكسير .

٢٦٨٦ - وعن علي ، قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ
وَالْأُذْنَ ، ولا نَضْحَى بعوراء ، ولا مُقَابِلَةً ، ولا مُدَابِرَةً ، ولا خَرْقَاءَ ، ولا شَرْقَاءَ ، قال
زهير - وهو ابن معاوية - قلت لأبي إسحاق - وهو السبيعي - أَذْكَرَ عَضْبَاءُ ؟ قال : لا ،
قلت : فما المقابلة ؟ قال : يَقْطَعُ طَرَفَ الْأُذْنِ ، قلت : فما المدبرة ؟ قال : يَقْطَعُ مِنْ
مُؤَخَّرِ الْأُذْنِ ، قلت : فما الشرقاء ؟ قال : تُشَقُّ الْأُذْنُ ، قلت : فما الخرقاء ؟ قال : تُحْرَقُ
أُذُنُهَا لِلْسَّمَةِ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح .

٢٦٨٦ - قلت : تفسير هذه الحروف عند أهل اللغة ، كنعجو مما ذكر في الحديث ،
و « العَضْبُ » كسر القرن . وكبش أعْضَبَ ، ونعجة عَضْبَاءُ .

وقوله « نستشرف العين والأذن » معناه : الصحة والعظم . ويقال : أذن شُرَاقِيَّة

قال أبو عبيد : قال الأصمى : الشرقاء من الغنم المشقوقة الأذنين

والخرقاء : أن يكون فى الأذن ثَقْبٌ مستدير

والمقابلة : أن يقطع من مقدم أذنها شيء ، ثم يترك معلقاً ، كأنه زَنْمَةٌ

والمدبرة : أن يفعل ذلك بمؤخر الأذن من الشاة .

واختلف العلماء فى مقادير هذه العيوب ، وما يجوز منها فى الضحايا وما لا يجوز

فقال مالك : إذا كان القطع قليلاً والشق . لم يَضُرَّ . فإن كثر لم يجوز .

وقال أصحاب الرأى : إذا بقى أكثر من النصف من الأذن والذنب والعين أجزاء .

وقال إسحاق بن راهويه : إذا كان الثلث فما دونه أجزاء . وإن كان أكثر من الثلث

لم يجزه .

واختلفوا فى المكسورة القرن .

٢٦٨٧ - وعنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يضجَّ بعضاء الأذن والقرن » وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حسن صحيح .

٢٦٨٨ - وعن قتادة ، قال : قلت لسعيد بن المسيب « ما الأعضب ؟ قال : النصفُ فما فوقه »

قال أبو داود : جُرى : بصرى سدوسى . لم يحدث عنه إلا قتادة . هذا آخر كلامه .
وفى تصحيح الترمذى لهذا الحديث نظر . فان جرى بن كليب : هو الذى روى هذا الحديث عن على . وقد سئل عنه أبو حاتم الرازى ؟ فقال : شيخ لا يحتج بحديثه . وقال على بن المدينى . جرى بن كليب مجهول ، لا أعلم أحداً روى عنه غير قتادة . وقد ذكر أبو داود أيضاً أنه لم يحدث عنه إلا قتادة .

وقال النعمانى : لا يوجد ذكر القرن فى غير هذا الحديث . وبعض أصحاب قتادة لا يذكر فيه القرن ، ويقتصر على ذكر الأذن وحدها ، لذلك رواه هشام وغيره عن قتادة .
وجملة القول : أن هذا حديث لا يحتج بمثله . هذا آخر كلامه .

وقد أخرج الترمذى عن على « أنه سئل عن مكسورة القرن ؟ قال : لا بأس » قال البيهقى : وفى هذا دلالة على ضعف رواية جُرى بن كليب عن على « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يضجَّ بعضاء الأذن والقرن » لأن علياً لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه ، أو يكون المراد به : نهى تنزيهه ، لتكون الأنحية كاملة من جميع الوجوه ، أو يكون النهى راجعاً إليهما معاً ، ويكون المانع من الجواز : ما ذهب من الأذن . والله أعلم .

وقال الإمام الشافعى : وليس فى القرن نقص .
قال البيهقى : ليس فى نقصه أو فقده نقص فى اللحم .

فأجازها مالك والشافعى .

وكذلك قال أصحاب الرأى .

وقال إبراهيم النخعى : إن كان قرنهما الداخلى صحيحاً فلا بأس ، يعنى المشاش .

وقال الإمام الشافعي أيضاً : وليس في القرن نقص ، فيضحى بالجلاء ، وإن كان قرنهما مكسوراً قليلاً أو كثيراً ، يَدْمَى أو لا يَدْمَى .

باب في البقرة والجزور عن كم تجزىء ؟ [٥٦ : ٣]

٢٦٨٩ - عن جابر بن عبد الله ، قال « كنا نتمتع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : نذبح البقرة عن سبعة ، نشترك فيها » .

وأخرجه مسلم والنسائي .

٢٦٩٠ - وعنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْجَزُورُ عَنْ سَبْعَةٍ » وأخرجه النسائي .

٢٦٩١ - وعنه ، قال « نَحْرُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَدْيِيَّةِ الْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ »

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

باب في الشاة يضحى بها عن جماعة [٥٦ : ٣]

٢٦٩٢ - عن المطلب - وهو ابن عبد الله بن حَنْطَبٍ - عن جابر بن عبد الله قال « شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأضحى بالمصلّى ، فلما قضى خطبته نزل عن منبره ، وأتى بكبش ، فذبحه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، وقال : بسم الله ، والله أكبر ، هذا عني وعنّ لم يُضَحَّ من أمتي »

وأخرجه الترمذي . وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه . قال : والمطلب بن عبد الله بن حَنْطَبٍ ، يقال : إنه لم يسمع من جابر . هذا آخر كلامه .

وقال أبو حاتم الرازي : لم يسمع من جابر .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي : يشبه أن يكون أدركه .

باب الامام يذبح بالمصلّى [٥٨ : ٣]

٢٦٩٣ عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذبح أضحيته بالمصلّى ، وكان ابن عمر يفعلها »

وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجة بنحوه .

قال المهلب : وإنما يذبح الإمام بالمصلى ليراه الناس ، فيذبجون على يقين بعد ذبحه ، ويشاهدون صفة ذبحه ، لأنه مما يحتاج فيه إلى العيان ، ويتبادر الذبح بعد الصلاة ، كما قال في الخطبة « إن أول ما نبداً به : أن نصلى ، ثم ننصرف فننحر » وقال غيره : لثلاث يذبح أحد قبله .

باب فى حبس لحوم الأضاحى [٥٨ : ٣]

٢٦٩٤ - عن عائشة قالت « دَفَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ - حَضْرَةَ الْأَضْحَى - فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ادَّخِرُوا الثُّلُثُ ، وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ . قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَنْتَفِعُونَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ ، وَيُحْمِلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ ، وَيَتَخَذُونَ مِنْهَا الْأَسْقِيَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَمَا ذَلِكَ ؟ أَوْ كَمَا قَالَ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَهَيْتَ عَنْ إِمْسَاكِ لَحُومِ الْأَضْحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ عَلَيْكُمْ ، فَكُلُوا ، وَتَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا » وأخرجه مسلم والنسائى .

٢٦٩٥ - وعن نُبَيْشَةَ - وَهُوَ الْهَذَلِيُّ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّا كُنَّا نَهَيْنَاكُمْ عَنْ لُحُومِهَا : أَنْ تَأْكُلُوهَا فَوْقَ ثَلَاثٍ ، لِكَيْ تَسَعَّكُمْ . جَاءَ اللَّهُ بِالسَّعَةِ ، فَكُلُوا وَادَّخِرُوا وَاتَّجِرُوا . أَلَا وَإِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »

٢٦٩٤ ، ٢٦٩٥ - قوله « دَفَّ ناس » معناه : أقبلوا من البادية . والدف : سير سريع ، يقارب فيه بين الخطو ، يقال : دف الرجل دفيفاً . وهم دافّة : أى جماعة يذفون . وإنما أراد قوماً أقحمتهم السنة . وأقدمتهم الجماعة

وأخرجه النسائي بتمامه . وأخرجه ابن ماجة مختصرا على الإذن في الادخار فوق ثلاث وأخرج مسلم الفصل الثاني في ذكر الأكل والشرب والذكر .
و « اتجروا » افعلوا من الأجر . يريد الصدقة التي يتبعها أجرها وثوابها . وليس من باب التجارة . لأن البيع في الضحايا فاسد .

باب في الرفق بالذبيحة [٥٨ : ٣]

٢٦٩٦ - عن شدّاد بن أوس ، قال « خَصَلْتَانِ سَمِعْتُهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا - غيرُ مسلم - يعني ابن ابراهيم - يقول : فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ - وإذا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة

يقول : انما حرّمت عليكم الادخار فوق ثلاث لتواسوهم ، وتتصدقوا عليهم . فأما وقد جاء الله بالسّعة فأدّخروا ما بدا لكم .

وقوله « واتجروا » أصله : اتجروا على وزن افعلوا . يريد الصدقة التي يبتغى أجرها وثوابها ، ثم قيل : اتجروا ، كما قيل اتخذت الشيء . وأصله : اتخذته . وهو من الأخذ ، فهو من الأجر . وليس من باب التجارة . لأن البيع في الضحايا فاسد . إنماتؤكل ويتصدق منها .
وقوله « هذه الأيام أيام أكل وشرب » فيه دليل على أن صوم أيام التشريق غير جائز . لأنه قد وسمها بالأكل والشرب ، كما وسم يوم العيد بالقطر ، ثم لم يحز صيامه . فكذلك أيام التشريق ، وسواء كان ذلك تطوعا من الصائم أو نذرا ، أو صامها الحاج عن النمتع .

وقوله « يحملون الودك » معناه : يذبيونه . قال لبيد :

* واشتوى ليلة ريح واجتمل *

ومن هذا قيل : فلان جميل الوجه ، يريدون به الحسن والنضارة ، كأنه دهن صقيل

٢٦٩٧ - وعن هشام بن زيد ، قال « دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب ، فرأى فتياناً - أو غلماناً - قد نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال أنس : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تُصبر البهائم »
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

باب فى المسافر يضحى [٣ : ٥٩]

٢٦٩٨ - عن ثوبان ، قال « ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : يا ثوبان ، أصليح لنا لحم هذه الشاة . قال : فما زلت أطعمه منها حتى قدمنا المدينة »
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى

باب فى ذبائح أهل الكتاب [٣ : ٥٩]

٢٦٩٩ - عن ابن عباس ، قال : (٦ : ١١٨ فكلوا مما ذكر اسم الله عليه - ٦ : ١٢١ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) فَنَسِخَ ، واستثنى فقال (٥ : ٥ وطعام الذين أوتوا الكتاب ^(١) حل لكم وطعامكم حل لهم) .
فى إسناده : على بن الحسين بن واقد . وفيه مقال .

٢٧٠٠ - وعنه فى قوله (٦ : ١٢١ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم) يقولون : ما ذبح الله فلا تأكلوا . وما ذبحتم أتم فكلوا ، فأنزل الله عز وجل (٦ : ١٢١ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) .
وأخرجه ابن ماجه .

٢٦٩٧ - قال الشيخ : أصل الصبر : الحبس . ومنه قيل : قتل فلان صبراً ، أى قهراً ، أو حبساً على الموت .

وإنما نهى عن ذلك لما فيه من تعذيبها ، وأمر بإزهاق نفسها بأوجأ الذكاة وأخفها .

(١) فى أصل المنذرى « وطعام أهل الكتاب »

٢٧٠١ - وعنه ، قال « جاءت اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : نأكل مما قتل الله ؟ فأنزل الله (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) إلى آخر الآية » .

وأخرجه الترمذى ، وقال : حسن غريب . وقال بعضهم : عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير ، رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا . هذا آخر كلامه .

وعطاء بن السائب : اختلفوا في الاحتجاج بحديثه . وأخرج له البخارى مقرونا بأبي بشر جعفر بن أبى وحشية .

وفى إسناده أيضاً عمران بن عينة ، أخو سفيان بن عينة . قال أبو حاتم الرازى : لا يحتج بحديثه . فإنه يأتى بالمناكير .

باب ما جاء فى أكل معاقرة الأعراب [٣ : ٦٠]

٢٧٠٢ - عن ابن عباس قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مُعَاقَرَةِ الأعراب »

٢٧٠١ قال الشيخ : فى هذا دلالة على أن معنى ذكر اسم الله على الذبيحة فى هذه الآية ليس باللسان ، وإنما معناه : تحريم ما ليس بالذكى من الحيوان ، فإذا كان الذابح ممن يعتقد الاسم ، وإن لم يذكره بلسانه ، فقد سمي . وإلى هذا ذهب ابن عباس فى تأويل الآية .

٢٧٠٢ - قال الشيخ : هو أن يتبارى الرجلان كل واحد يحاود صاحبه . فيعقر هذا عدداً

٢٧٠١ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : هذا الحديث له علل .

إحداها : أن عطاء بن السائب اضطرب فيه ، فمرة وصله ، ومرة أرسله .

الثانية : أن عطاء بن السائب اختلط فى آخر عمره ، واختلف فى الاحتجاج بحديثه ، وإنما أخرج له البخارى مقروناً بأبي بشر .

الثالثة : أن فيه عمران بن عينة ، أخو سفيان بن عينة ، قال أبو حاتم الرازى : لا يحتج بحديثه فإنه يأتى بالمناكير .

الرابعة : أن سورة الأنعام مكية باتفاق ، ومحى اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومجادلتهم إياه إنما كان بعد قدومه المدينة ، وأما بمكة فأنما كان جداله مع المشركين عباد الأصنام .

ذكر أبو داود أن غُندراً وقفه على ابن عباس .

باب في الذبيحة بالمروة [٦٠ : ٣]

٢٧٠٣ - عن رافع بن خديج ، قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله . إِنَّا نَلْقَى الْمَدَوَّ غَدًا . وليس معنا مَدْي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَرِنِ ^(١)

من إبله ، فأيهما كان أ كثر عَقْرًا غَلَب صاحبه وَفَرَه .
كره أكل لحومها لثلاث تكون مما أَهْلٌ به لغير الله .

وفي معناه ماجرت به عادة الناس من ذبح الحيوان بحضرة الملوك والرؤساء عند قدومهم البلدان ، وأوان حدوث نعمة تتجدد لهم في نحو ذلك من الأمور .

٢٧٠٣ - قال الشيخ : قوله « أرن » صوابه : ائرن بهمة ، ومعناه : خِفْ وَاعَجَلْ ،
لثلاث تخنقها . فإن الذبح إذا كان بغير الحديد احتاج صاحبه إلى خفة يده ، وسرعته في
إسراع الآلة على المرئ والحلقوم والأوداج كلها ، والإتيان عليها قطعاً ، قبل هلاك الذبيحة بما

(١) بهامش المنذرى : اختلف في تقييده . فقيل : يفتح الهزئة وسكون الراء على وزن أعط .
يعنى : أدم الحز ولا تفر . من رنوت : إذا أدمت النظر . وقيل : « أرن » بكسر الراء على وزن أطمع
أى أهلكها ذبحاً ، من قولهم : أرن القوم : إذا هلكوا مواشيهم . ورد هذا بعضهم لأن « أرن »
القوم لا يتعدى . والذي في الحديث معدى . ورد بعضهم الأول بأن الأمر من « رنا يرنو » « أرن »
وقال بعضهم : كن ذا شاة هالكة وأزهق نفسها بكل ما أنهر الدم . وقال بعضهم : يكون « أرنى »
سيلان الدم . ثم اختلس حركة الراء فجاء منه « أرن » ومنهم من يحذف الياء من آخر الكلمة .
وصوب بعضهم أنه شك من الراوى ، كأنه شك أى اللفظين قال النبي صلى الله عليه وسلم : أرنى ، أو
اعجل ؟ وأن معنى أرنى أيضاً : اعجل ، ثم ذكر الاختلاس والحواف التقدم ، فصارت « أرن ، واعجل »
بفتح الجيم وسكون اللام ، على الأمر من العجلة بالذبيحة والاجهاز عليها ، لثلاث موت خنقاً ، لأن الذبح إذا
كان بغير الشقار المحدودة خشي ذلك .

ورواه بعضهم « أعجل » بفتح اللام . كأنه أراد « أفل » التى للبالغة ، أى اذبح بأعجل ما ينهر الدم
والظفر بضم الظاء وسكون الفاء وضم الفاء أيضاً ويقال فيه : أخفور . قال ابن دريد : ولا تسكسر
الطاء . وحكى بعضهم عن أبى على كسر الطاء ، قال بعضهم : نهى عن السن والظفر ، لأنه تعذيب وخنق
ليس على صورة الذبح . وقال غيره : فيه بيان أن السن والظفر لا يقع بهما الذكاة بوجه .
وفيه دلالة على أن العظم كذلك ، اه من هامش المنذرى . ويظهر - والله أعلم - أن النهى عن السن
والظفر : لأنهما من آلات الوحش للاقتراس .

أَوْ أَعْجَلَ - مَا أَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلُّوا ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنًّا أَوْ ظُفْرًا ،
وَسَأَحَدْتُمْ عَنْ ذَلِكَ : أَمَا السِّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ - وَتَقْدِمُ سَرَاعَانَ مِنَ
النَّاسِ فَتَعْبِلُوا ، وَأَصَابُوا مِنَ الْغَنَائِمِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِ النَّاسِ ،
فَنَصَبُوا قُدُورًا ، فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقُدُورِ ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُكِفْتُ ، وَقَسَمَ بَيْنَهُمْ
فَعَدَّلَ بَعِيرٌ بَعْشَرِ شِيَاهُ ، وَنَدَّ بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ . وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ . فَرَمَاهُ رَجُلٌ
بِسَهْمٍ فَبَسَّهَ اللَّهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ لَهُذِهِ الْبَهَائِمَ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ
فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا . فافعلوا به مثل هذا .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

يَنَالُهَا مِنْ أَلَمِ الضَّغْطِ قَبْلَ قَطْعِ مَذَابِحِهَا . وَفُسِّرَ بِهِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ .
وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْعِظْمَ كَذَلِكَ . لِأَنَّهُ لَمَّا عَلَّلَ [النَّهْيُ عَنِ الذَّبْحِ] بِالسِّنِّ ، قَالَ :
لِأَنَّهُ عِظْمٌ . فَكُلُّ عِظْمٍ مِنَ الْعِظَامِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الذِّكَاةُ بِهِ مُحَرَّمَةً غَيْرَ جَائِزَةٍ .
وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِذَا كَانَ الْعِظْمُ وَالسِّنُّ بَاثِنَيْنِ مِنَ الْأَسْنَانِ فَوْقَ بَهِمَا الذِّكَاةُ
حَلٌّ وَإِنْ ذُبِحَ بِسِنِّهِ أَوْ ظُفْرِهِ ، وَهِيَ غَيْرُ مَنْزُوعَيْنِ مِنْ مَكَانِهِمَا مِنْ بَدَنِهِ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ .
وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ ذَكِيَ بِالْعِظْمِ فَمَرَى مَرِيًّا أَجْزَأَهُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : إِنْ الْعِظْمُ إِذَا كَانَ مِنْ مَا كَوَّلَ اللَّحْمَ وَقَعَتْ بِهِ الذِّكَاةُ .
وَكَافَةُ أَصْحَابِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَسَوَاءٌ عِنْدَهُمْ كَانَ الظُّفْرُ وَالسِّنُّ مُنْفَصِلَيْنِ مِنَ الْإِنْسَانِ أَوْ لَا
قُلْتُ : وَهَذَا خَاصٌّ فِي الْمَقْدُورِ عَلَى ذِكَاةٍ . فَإِنَّ الذِّكَاةَ فِي الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ رَبَّمَا وَقَعَتْ
بِسِّنِّ الْكَلْبِ الْمَعْلَمِّ ، وَبِأَسْنَانِ سَائِرِ الْجَوَارِحِ الْمَعْلَمَةِ ، وَبِأَظْفَارِهَا وَمُخَالِبِهَا .
و « سَرَاعَانَ النَّاسِ » هُمُ الَّذِينَ تَقَدَّمُوا فِي السَّيْرِ بَيْنَ أَيْدِي الْأَصْحَابِ .

وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ إِكْفَاءُ الْقُدُورِ : لِأَنَّ الَّذِي فِيهَا لَمْ يَكُنْ دَارَتْ عَلَيْهِ سَهَامُ الْقِسْمَةِ بَعْدَ
وَقَوْلِهِ « أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ » فَالْأَوَابِدُ : هِيَ الَّتِي قَدْ تَوَحَّشَتْ وَنَفَرَتْ ، يُقَالُ :

٢٧٠٤ - وعن محمد بن صفوان - أو صفوان بن محمد - قال : أُصِدَّتْ^(١) أُرْنَبَتَيْنِ فذُبِحَتَهُمَا بِمَرَّةٍ . فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهما . فأمرني بأكلهما » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه

وقد قيل : إن محمدا هذا ومحمد بن صيفي : رجل واحد . وقيل : هما اثنان وهو الأصح
٢٧٠٥ - وعن رجل من بني حارثة « أنه كان يَرَعَى لِقَحَّةً يَشْعَبُ مِنْ شَعَابٍ أُخِذَ ، فَأَخَذَهَا الْمَوْتُ ، فلم يَجِدْ شَيْئًا يَنْحَرُهَا بِهِ ، فَأَخَذَ وَتَدًّا فَوَجَّأَ بِهِ فِي لَبَتِهَا حَتَّى أَهْرَيْقَ دَمَهَا ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا » .

٢٧٠٦ - وعن عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : قُلْتُ « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ إِنْ أَخَذْنَا أَصَابَ صَيْدًا ، وَلَيْسَ مَعَهُ سَكِينٌ ، أَيْذِجُ بِالْمَرَّةِ وَشَقَّ الْعَصَا ؟ فَقَالَ : أُمَرِّرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ ، وَاذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .
وأخرجه النسائي وابن ماجه

أبد الرجل وبود : إذا توحش وتخلى ، ويقال : هذه آبدة من الأوابد : إذا كانت نادرة في بابها لانظير لها في حسنها .

وفيه بيان أن المقدور عليه من الدواب الإنسية إذا توحش فامتنع صار حكمه في الذكاة حكم الوحشي غير المقدور عليه .

٢٧٠٦ - قال الشيخ : المروة حجارة بيض ، قال الأصمعي : وهى التى يقدح منها النار . وإنما تُجْزَى الذكاة من الحجر بما كان له حَدٌّ يَقْطَعُ .

وقوله « أمرر الدم » أى أسله وأجره ، يقال : مريت الدمع من عيني ، أمريه مَرِّيًا ومريت الناقة : إذا حلبتها وهى مَرِيَّةٌ ، والمرئ : الناقة ذات الدَّرِّ . وهى إذا وضعت أخذوا حوَارها فأكلوه ، ثم راموها على جلده ، بعد أن يحشوه بطين أو مُشَاقَّةً ، ونحوها . فيبقى لبنها وتَدَرُّ عليه زمانًا طويلا .

وأصحاب الحديث يروونه « أمرر الدم » مشددة الراء . وهو خطأ . والصواب ساكنة الميم خفيفة الراء .

باب ما جاء في ذبيحة المتردية [٣ : ٦٢]

٢٧٠٧ - عن أبي العُشراء، عن أبيه ، أنه قال « يارسول الله ، أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا مِنَ اللَّبَةِ أَوْ الْحَلْقِ ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ »

قال أبو داود : وهذا لا يصلح إلا في المتردية والمتوحش .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة . ولا نعرف لأبى العُشراء عن أبيه غير هذا الحديث . هكذا قال الترمذى .

وقد وقع من حديثه عن أبيه عدة أحاديث جمعها الحافظ أبو موسى الأصبهاني .

وقال الخطابى : وضعفوا هذا الحديث لأن راويه مجهول

وأبو العُشراء : لا يدري من أبوه ؟ ولم يروه غير حماد بن سلمة .

باب في المبالغة في الذبح [٣ : ٦٢]

٢٧٠٨ - عن ابن عباس ، وأبى هريرة ، قالوا « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

٢٧٠٧ - قال الشيخ : هذا في ذكاة غير المقدور عليه . فأما المقدور عليه فلا يذكيه إلا قطع المذابح ، لا أعلم فيه خلافاً بين أهل العلم . وضعفوا هذا الحديث . لأن راويه مجهول . وأبو العُشراء الدارمى لا يدري من أبوه ؟ ولم يروه غير حماد بن سلمة . واختلفوا فيما توحش من الأوانس .

فقال أكثر العلماء : إذا جرحته الرمية فسال الدم ، فهو ذكى ، وإن لم يصب مذابحه . وقال مالك : لا يكون هذا ذكاة حتى تقطع المذابح ، قال : وحكم الأنعام لا يتحول بالتوحش .

٢٧٠٨ - قال الشيخ : إنما سمي هذا شريطة الشيطان من أجل أن الشيطان هو الذى يحملهم على ذلك ، ويُحسِّن هذا الفعل عندهم .

شريطة الشيطان ، وهى التى تذبح ، فيَقَطَّعُ الجِلْدُ ولا تَقْرَى الأوداج ، تترك حتى تموت «
فى اسناده : عمرو بن عبد الله الصنعانى . وهو الذى يقال له : عمرو بَرَق . وقد تكلم
فيه غير واحد .

باب ما جاء فى ذكاة الجنين [٣ : ٦٢]

٢٧٠٩ - عن أبى سعيد - وهو الخدرى - قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الجنين ، فقال : كُلُّهُ إِنْ شِئْتُمْ - وقال مسدد : قال ، قلنا : يارسول الله ، ننحر الناقة ونذبح
البقرة والشاة فى بطنها الجنين : أنلقيه أم نأكله ؟ قال : كلوه إِنْ شِئْتُمْ . فان ذكاته
ذكاة أمه »

وأخذت الشريطة من الشرط . وهو شَقُّ الجلد بالمِبَضْع ونحوه ، كأنه قد اقتصر على
شَرْطِه بالحديد ، دون ذبحه والأتیان بالقطع على حلقة .
٢٧٠٩ - قال الشيخ : فيه بيان جواز أكل الجنين إذا ذكيت أمه ، وإن لم يحدث
للجنين ذكاة .

وتأوله بعض من لا يرى أكل الجنين على معنى : أن الجنين يذكى كما تذكى أمه .
فكانه قال : ذكاة الجنين كذكاة أمه . أى فذكوه على معنى قول الشاعر :

فعيناك عيناها وجيدك جيدها

أى كأن عينيك عيناها فى الشبه وجيدك جيدها .

وهذه القصة تبطل هذا التأويل وتدحضه . لأن قوله « فإن ذكاته ذكاة أمه » تعليل
لإباحته من غير إحداث ذكاة ثانية . فثبت أنه على معنى النيابة عنها .

وذهب أكثر العلماء إلى أن ذكاة الشاة ذكاة لجنينها ، إلا أن بعضهم اشترط
فيها الإشعار .

وقال أبو حنيفة : لا يحل أكل الأجنة إلا ما خرج من بطون الأمهات حية فذبحت
قال ابن المنذر : لم يرو عن أحد من الصحابة والتابعين وسائر علماء الأمصار أن الجنين

وأخرجه الترمذى وابن ماجة . وقال الترمذى : حديث حسن . هذا آخر كلامه .
وفى اسناده : مجالد بن سعيد الهمداني . وقد تكلم فيه غير واحد .
٢٧١٠ - وعن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ذكاة الجنين
ذكاة أمه » .

لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه ، غير ما روى عن أنى حنيفة . قال : ولا أحسب أصحابه
واقفوه عليه .

٢٧١٠ - قال ابن القيم رحمه الله : وحديث جابر : قال ابن القطان : فيه عيب الله بن زياد
القداح ، وفيه عتاب بن بشر الحراني ، زعموا أنه روى بأخرة أحاديث منكرة ، وأنه اختلط
عليه العرض والسمع ، فتكلموا فيه ، قال : وهذا من الوسواس ، ولا يضره ذلك ، فان كل
واحد منهما بمحمل صحيح ، وفي الباب حديث ابن عمر يرفعه « ذكاة الجنين ذكاة أمه ، أشعر
أو لم يشعر » ذكره الدارقطني . وله علتان :
إحداهما : أن الصواب وقفه ، قاله الدارقطني .

والثانية : أنه من رواية عصام بن يوسف عن مبارك بن مجاهد ، وضعف البخارى مبارك
بن مجاهد ، وقال أبو حاتم الرازى : ما أرى بحديثه بأساً .
وقوله في بعض ألفاظه « فان ذكاته ذكاة أمه » مما يبطل تأويل من رواه بالنصب ، وقال
ذكاة الجنين كذكاة أمه .

قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : وهذا باطل من وجوه :

أحدها : أن سياق الحديث يبطله ، فانهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن الجنين الذى
يوجد فى بطن الشاة : أياكلونه أم يلقونه ؟ فأفتاهم بأكله ، ورفع عنهم ماتوهموه من كونه
ميتة : بأن ذكاة أمه ذكاة له ، لأنه جزء من أجزائها ، كيدها وكبدها ورأسها ، وأجزاء المذبوح
لا تفتقر إلى ذكاة مستقلة . والحمل مادام جنيناً فهو كالجزء منها ، لا ينفرد بحكم ، فاذا ذكيت
الأم أتت الذكاة على جميع أجزائها التى من جملتها الجنين ، فهذا هو القياس الجلي ، لو لم يكن
فى المسألة نص .

الثانى : أن الجواب لا بد وأن يقع عن السؤال ، والصحابة لم يسألوا عن كيفية ذكاته ،
ليكون قوله « ذكاته كذكاة أمه » جواباً لهم ، وإنما سألوا عن أكل الجنين الذى يجدونه بعد
الذبح ، فأفتاهم بأكله حلالاً بجريان ذكاة أمه عليه ، وأنه لا يحتاج إلى أن ينفرد بالذكاة .

في اسناده : عبيد الله بن أبي زياد المسكي القداح . وفيه مقال .

وأخرجه الامام أحمد في المسند عن أبي عبيدة الحداد عن يونس بن أبي اسحاق عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ذكاة الجنين ذكاة أمه » وهذا إسناد حسن .

ويونس - وإن تكلم فيه - فقد احتج به مسلم في صحيحه .

وقال البيهقي : وفي الباب عن علي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ، وأبي أيوب وأبي هريرة ، وأبي الدرداء ، وأبي أمامة والبراء بن عازب مرفوعا . وقال غيره : رواه بعض الناس لغرض له « ذكاة الجنين ذكاة أمه » يعنى بنصب

الثالث : أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم الخلق فهماً لمراده بكلامه ، وقد فهموا من هذا الحديث اكتفاءهم بذكاة الأم عن ذكاة الجنين ، وأنه لا يحتاج أن ينفرد بذكاة بل يؤكل . قال عبد الله بن كعب بن مالك « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون : إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه » وهذا إشارة إلى جميعهم .

قال ابن المنذر : كان الناس على إباحته ، لا نعلم أحداً منهم خالف ما قالوه ، إلى أن جاء النعمان ، فقال : لا يحل ، لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين .

الرابع : أن الشريعة قد استقرت على أن الذكاة تختلف بالقدرة والعجز ، فذكاة الصيد الممتنع : بجرحه في أى موضع كان ، بخلاف المقدور عليه ، وذكاة المتردية لا يمكن إلا بطعنها في أى موضع كان ، ومعلوم أن الجنين لا يتوصل إلى ذبحه بأكثر من ذبح أمه ، فتكون ذكاة أمه ذكاة له : هو محض القياس .

الخامس : أن قوله « ذكاة الجنين ذكاة أمه » جملة خبرية ، جعل الخبر فيها نفس المبتدأ . فهى كقولك : غذاء الجنين غذاء أمه ، ولهذا جعلت الجملة لتتميم « إن » وخبرها في قوله « فإن ذكاته ذكاة أمه » وإذا كان هكذا لم يجوز في « ذكاة أمه » إلا الرفع ، ولا يجوز نصبه لبقاء المبتدأ بغير خبر ، فيخرج الكلام عن الافادة والتام ، إذ الخبر محل الفائدة ، وهو غير معلوم السادس : أنه إذا نصب « ذكاة أمه » فلا بد وأن يجعل الأول في تقدير فعل لينصب عنه المصدر ، ويكون تقديره : يذكي الجنين ذكاة أمه ، ونحوه . ولو أريد هذا المعنى لقال : ذكوا الجنين ذكاة أمه ، أو يذكي ، كما يقال : اضرب زيداً ضرب عمرو ، وينصب الثانى على معنى : اضرب زيداً ضرب عمرو ، فهذا لا يجوز ، وليس هو كلاماً عربياً ، إلا إذا نصب الجزآن معاً ، فتقول : ذكاة الجنين ذكاة أمه ، وهذا - مع أنه خلاف رواية الناس وأهل الحديث قاطبة - فهو أيضاً ممتنع ، فإن المصدر لابد له من فعل يعمل فيه ، فيؤول التقدير إلى : ذكوا

« ذكاة » الثانية ليجب ابتداء الذكاة فيه إذا خرج ، ولا يكتفى بذكاة أمه . وليس بشيء . وإنما هو « ذكاة الجنين ذكاة أمه » برفع الثانية لرفع الأولى خبر المبتدأ . هذا آخر كلامه .

والمحفوظ عن أئمة هذا الشأن في تقييد هذا الحديث : الرفع فيهما .

وقال بعضهم : في قوله « فإن ذكاته ذكاة أمه » ما يبطل هذا التأويل ويدحضه . فانه تعليل لا باحته من غير إحداث ذكاة .

وقال ابن المنذر : لم يرو عن أحد من الصحابة والتابعين وسائر علماء الامصار أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه ، إلا ما روى عن أبي حنيفة ، قال : ولا أحسب أصحابه واقفوه عليه .

ذكاة الجنين ذكاة أمه ، ويصير نظير قولك ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرٍو وتصبهما . وتقديره : اضرب ضرب زيد ضرب عمرو ، وهذا إنما يكون في المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل ، إذا كان منكراً ، نحو ضرباً زيد ، أى ضرب زيد . ولهذا كان قولك : ضرباً زيداً : كلاماً تاماً ، وقولك : ضرب زيد : ليس بكلام تام ، فإن الأول يتضمن : اضرب زيداً ، بخلاف الثاني ، فانه مفرد فقط فيعطى ذلك معنى الجملة ، فأما إذا أضفته ، وقلت : ضرب زيد ، فانه يصير مفرداً ، ولا يجوز تقديره باضرب زيداً ، ويدل على بطلانه : —

الوجه السابع : وهو أن الجنين إنما يذكى مثل ذكاة أمه إذا خرج حياً ، وحينئذ فلا يؤكل حتى يذكى ذكاة مستقلة ، لأنه حينئذ له حكم نفسه ، وهم لم يسألوا عن هذا ، ولا أجيبوا به فلا السؤال دل عليه ، ولا هو جواب مطابق لسؤالهم ، فانهم قالوا « نذبح البقرة ، أو الشاة في بطنها الجنين ، أنلقيه أم نأكله ؟ فقال : كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه » فهم إنما سألوه عن أكله : أحل لهم ، أم لا ؟ فأفتاهم بأكله ، وأزال عنهم ما علم أنه يقع في أوهامهم ، من كونه ميتة بأنه ذكى بذكاة الأم . ومعلوم أن هذا الجواب والسؤال لا يطابق : ذكوا الجنين مثل ذكاة أمه . بل كان الجواب حينئذ : لا تأكلوه إلا أن يخرج حياً ، فذكاته مثل ذكاة أمه ، وهذا ضد مدلول الحديث ، والله أعلم .

وهذا يعلم فساد ماسلكه أبو الفتح ابن جنى وغيره في إعراب هذا الحديث ، حيث قالوا : ذكاة أمه ، على تقدير مضاف محذوف ، أى ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه . وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير ، وهذا إنما يكون حيث لا لبس ، وأما إذا أوقع في اللبس فانه تمتنع ، وما تقدم كاف في فساده ، وبالله التوفيق .

باب ماجاء في أكل اللحم لا يدري: أذكر اسم الله عليه أم لا ؟ [٣ : ٦٣]

٢٧١١ - عن عائشة ، أنهم قالوا « يارسول الله ، إن قومًا حديثو عهد بالجاهلية يأتوننا بلُحْمان ، لا ندري أذكروا اسم الله أم لم يذكروا ، أفأكل منها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سَمُّوا وَكُلُّوا »

وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجة

باب في العتيرة [٣ : ٦٤]

٢٧١٢ - عن أبى المليلح . قال : قال نُبَيْشَةُ . « نادى رجلٌ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّا كُنَّا نَعْتِرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ ، فَمَا تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ : اذْجُؤْا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ ،

٢٧١١ - قال الشيخ : فيه دليل على أن التسمية غير واجبة عند الذبح . لأن البهيمة أصلها على التحريم ، حتى يُتَيَقَّنَ وقوع الذكاة . فهي لاستباح بالأمر المشكوك فيه ، فلو كانت التسمية من شرط الذكاة لم يحز أن يُحْمَلَ الأمر فيها على حسن الظن بهم ، فيستباح أكلها كما لو عَرَضَ الشك في نفس الذبح . فلم يعلم : هل وقعت الذكاة أم لا ؟ لم يحز أن تؤكل . واختلوا فممن ترك التسمية على الذبح عامداً أو ساهياً .

فقال الشافعى : التسمية استحباب ، وليس بواجب . وسواء تركها عامداً أو ساهياً . وهو قول مالك وأحمد .

وقال الثورى وأهل رأى وإسحاق : إن تركها ساهياً حلت . وإن تركها عامداً لم تحل .

وقال أبو ثور وداود : كل من ترك التسمية عامداً كان أو ساهياً فذبيحته لا تحل .

ومثله عن ابن سيرين والشعبى .

٢٧١٢ - قال الشيخ : « العتيرة » النسيكة التى تُعْتَر ، أى تذبح . وكانوا يذبحونها في شهر رجب ، ويسمون بها الرجبية .

والفرع : أول ما تلد الناقة . وكانوا يذبحون ذلك لآلهتهم في الجاهلية . وهو الفرع

- مفتوحة الرء - ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك .

وَبَرُّوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَأَطَعُوا . قَالَ : إِنَّا كُنَّا نَفَرِّعُ فَرَعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَمَا تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ :
فِي كُلِّ سَاعَةٍ فَرَعٌ تَغْذُوهُ مَا شِئْتُكَ ، حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ - قَالَ نَصْر ، وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - :
اسْتَحْمَلَ لِلْحَجَّاجِجِ - ذَبَحَتْ ، فَتَصَدَّقَتْ بِلَحْمِهِ . قَالَ خَالِدٌ - وَهُوَ الْحِذَاءُ - أَحْسِبُهُ قَالَ :
عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ . فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ . قَالَ خَالِدٌ : قُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ : كَيْفَ السَّاعَةُ ؟ قَالَ : مِائَةٌ »
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ

٢٧١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لافَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ »
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ

٢٧١٤ - وَعَنْ سَعِيدٍ - وَهُوَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ - قَالَ « الْفَرَعُ أَوَّلُ النَّتَاجِ ، كَانَ يَنْتِجُ لَهُمْ
فَيَذْبَحُونَهُ »

٢٧١٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ كُلِّ خُمْسِينَ شَاةً
شَاةً » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ بَعْضُهُمْ : الْفَرَعُ : أَوَّلُ مَا تَنْتِجُ الْإِبِلُ ، كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لَطَوَاعِيَتِهِمْ .
ثُمَّ يَا كُلُّوهُ ، وَيُلْقَى جُلْدُهُ عَلَى الشَّجَرِ ، وَالْعَتِيرَةُ : فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَجَبٍ .

باب في العقيقة [٣ : ٦٤]

٢٧١٦ - عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « عَنْ
الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافَأَتَانِ ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ » .

٢٧١٣ - قَالَ الشَّيْخُ : وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ - مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ - تَذْبِحُ الْعَتِيرَةُ فِي شَهْرِ رَجَبٍ .
وَكَانَ رَوَى فِيهَا شَيْئًا .

وَقَوْلُهُ « اسْتَحْمَلَ » مَعْنَاهُ قَوَّى عَلَى الْحَمْلِ .

٢٧١٦ - قَالَ الشَّيْخُ : وَفَسَّرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ قَرِيبًا مِنْ هَذَا . لِأَنَّ حَقِيقَةَ ذَلِكَ الْبَتْكَافُو فِي السَّنِ ،
يُرِيدُ شَاتَيْنِ مُسْنَتَيْنِ ، تَجُوزَانِ فِي الضَّحَايَا ، بَأَنَّ لَا تَكُونُ إِحْدَاهُمَا مُسْنَةً وَالْأُخْرَى غَيْرَ مُسْنَةٍ .
وَالْعَقِيقَةُ : سَنَةٌ فِي الْمَوْلُودِ . لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي
التَّسْوِيَةِ بَيْنِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ فِيهَا .

قال أبو داود : سمعت أحمد قال : مكافأتان : مستويتان ، أو متقاربتان .
 أم كرز : خزاعية كعبية مكية . روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث ،
 وهي بضم الكاف وسكون الراء المهملة ، وبعدها زاي . وكعب : بطن من خزاعة .
 ٢٧١٧ - وعنهما قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « أقرؤا الطير على مكناتها .
 قالت : وسمعه يقول : عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة . لا يضرُّكم أذكُرَانَا كُنَّ
 أم إناثا » .

قيل : لا يُعرف للطير مكناات ، وإنما هي « وُكنات » وهو موضع عُش الطائر . وقال
 الاسماعيلي : الوكن مأوى الطير من غير عش . والوكر : ما كان في عش .
 وقيل : المكناات بيض الضيَّاب ، وجائز أن يستعمار فيجعل للطير ، كما قالوا : مشافر
 القرس . وإنما المشافر للابل .

وقيل : « الوكنات » بضم الكاف وفتحها وسكونها : جمع « وكنة » بسكون
 الكاف ، وهي عش الطائر .

وقال أبو عمرو : الوكنة ، والأكنة - بالضم - مواقع الطير حيثما وقعت . وواحد
 المكناات : مَكْنَة - بكسر الكاف - وقد تفتح .

وذكر الزمخشري : أن المكناات بمعنى الأمكنة .

وقيل : المكنة . من التمكن ، كالتبعة والطلبة من التبُّع والتطلب ^(١) .

• فقال أحمد بن حنبل والشافعي واسحاق : بظاهر ما جاء في الحديث ، من أن في الغلام
 شاتين ، وفي الجارية شاة .

وكان الحسن وقتادة لا يريان عن الجارية عقيقة .

وقال مالك : الغلام والجارية شاة واحدة سواء .

وقال أصحاب الرأي : إن شاء عَقَّ ، وإن شاء لم يعق .

٢٧١٧ - قال الشيخ : قوله « مكناتها » قال أبو الزناد السكلابي : لانعرف للطير مكناات .
 وإنما هي وُكنات ، وهي موضع عُش الطائر .

(١) في اللسان : يقال : إن فلاناً لنو مكنة - بوزن تبعة - من السلطان ، فسمى موضع الطير مكنة
 لتمكنه فيه .

وحكى أيضا : أنه روى مُكْنَتَات . قال : وجمع المكان على مُكْن ، ثم على مُكْنَتَات كَقَوْلِهِمْ : حُمْرٌ وَحُمْرَات ، وَصُعْدٌ وَصُعْدَات . واختلف في معناه .

فحكى عن الامام الشافعى : أنه قال : كانت العرب تُولَعُ بالعيافة وَزَجَرَ الطير . فكان العربى إذا خرج من بيته غاديا فى بعض الحاجة نظر : هل يرى طائرا يطير فيزجر سُنُوْحَهُ أو بُرُوْحَهُ . فاذا لم يرد ذلك عمد إلى الطير الواقع على الشجر فحركه ليطير ، ثم ينظر : أية جهة يأخذ ، فيزجره . فقال لهم النبى صلى الله عليه وسلم « أقروا الطير على أمكنتها » لاتطيروها ، ولا تزجروها .

وقال غيره : فيه كالدلالة على كراهة صيد الطير بالليل .
وقيل : أقروها على مواضعها التى وضعها الله بها . من أنها لاتضر ولا تنفع ، أو أراد : لا تذعروها ، ولا تريبوها بشيء تنهض به عن أوكارها .
٢٧١٨ - وعن الجارية شاة « عن الغلام شاتان مثْلَان ، وعن الجارية شاة » .

قال أبو داود : هذا هو الحديث ، وحديث سفيان وَهُمْ .
يعنى الحديث المتقدم . وأخرجه الترمذى مختصرا ، وأخرجه النسائى بتمامه ومختصرا
وأخرجه ابن ماجه مختصرا .
وقال الترمذى : صحيح

وقال ابو عبيد : وتفسير « المكنتات » على غير هذا التفسير . يقال : لاتزجروا الطير ولا تلتفتوا إليها ، أقروها على مواضعها التى جعلها الله لها من أنها لا تُضَرُّ ولا تنفع . وكلاهما له وجه .

وقال الشافعى : كانت العرب تُولَعُ بالعيافة وَزَجَرَ الطير . فكان العربى إذا خرج من بيته غاديا فى بعض حاجته نظر : هل يرى طيرا يطير فيزجر سُنُوْحَهُ أو بُرُوْحَهُ ؟ فإذا لم يرد ذلك عمد إلى الطير الواقع على الشجر فحركه ليطير ، ثم ينظر أى جهة يأخذ فيزجره ، فقال لهم النبى صلى الله عليه وسلم : أقروا الطير على أمكنتها ، لا تطيروها ولا تزجروها .
وقيل : قوله « أقروا الطير على مكنتها » فيه كالدلالة على كراهة صيد الطير بالليل .

٢٧١٩ - وعن الحسن ، عن سمرة : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كلُّ غلامٍ رهينةٌ بعقيقته : تُذبح عنه يوم السابع ، ويُحلقُ رأسُهُ ويُدَمَّى - فكان قتادة إذا سُئل عن الدم : كيف يصنع به ؟ قال : إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفةً واستقبلت به أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق » قال أبو داود : وهذا وهم من همام - يعني ابن يحيى - « ويدعى » .

٢٧١٩ - قال الشيخ : قال أحمد : هذا في الشفاعة ، يريد أنه إن لم يعق عنه فمات طفلاً لم يشفع في والديه .

وقوله « رهينة » باثبات الهاء ، معناه : مرهون ، ففعل بمعنى مفعول . والهاء تقع في هذا للمبالغة . يقال : فلان كريمه قومه ، أي محل العقدة الكريمة عندهم . وهذا عقيلة المتاع أي ثمرته .

وقيل : قوله « الغلام مرهون بعقيقته » أي بأذى شعره . واستدل بقوله « فأميظوا عنه الأذى » والأذى إنما هو ما علق به من دم الرحم .

وفيه من السنة : حلق رأس المولود في اليوم السابع .

وقوله « يدى » اختلف في تدميته بدم العقيقة ، فكان قتادة يقول به ، ويفسره فيقول : إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أوداجها ، ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق .

وقال الحسن : يطلى بدم العقيقة رأسه .

وكره أكثر أهل العلم لطح رأسه بدم العقيقة . وقالوا : إنه كان من عمل الجاهلية .

كرهه الزهري ومالك وأحمد وإسحاق ، وتكلموا في رواية هذا الحديث من طريق

٢٧١٩ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : فإنه حكى : أن محمد بن سيرين قال لحبيب بن الشهيد « اذهب إلى الحسن فاسأله : ممن سمع حديث العقيقة ؟ فذهب إليه ، فسأله ؟ فقال : سمعته من سمرة »

وهذا يرد على من قال : إنه لم يسمع منه .

٢٧٢٠ - وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كل غلام رهينة بعقيقته : تذبح عنه يوم سابعه ، ويُحلق ، ويسمى »
قال أبو داود : « ويسمى » أصح .

همام عن قتادة ، فقالوا : قوله « يدمى » غلط . وإنما هو « يسمى » هكذا رواه شعبة عن قتادة . وكذلك رواية سلام بن أبي مطيع عن قتادة . وكذلك رواه أشعث عن الحسن عن سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كل غلام رهينة بعقيقته ، تذبح عنه يوم سابعه . ويحلق ويسمى » .

واستحب غير واحد من العلماء أن لا يسمى الصبي قبل سابعه
وكان الحسن ومالك يستحبان ذلك .

٢٧٢٠ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقال سلام بن أبي مطيع عن قتادة « ويسمى » ذكره أبو داود ، وهو الذي صححه ؛ وقال إياس بن دغفل عن الحسن « ويسمى »
واختلف في حكمها أيضاً ، فكان قتادة يستحب تسميته يوم سابعه ، كما ذكر أبو داود ..
وهذا يدل على أن هماً لم يههم في هذه اللفظة . فإنه رواها عن قتادة ، وهذا مذهبه ، فهو - والله أعلم - برىء من عهدها . وقد روى عن الحسن مثل قول قتادة .
وكره آخرون التسمية ، منهم أحمد ومالك والشافعي وابن المنذر .
قال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً قال هذا - يعنى : التسمية - إلا الحسن وقاتة . وأنكره سائر أهل العلم وكرهوه .

وقال مهنا بن يحيى الشامي : ذكرت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل - حديث يزيد بن عبد المزني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يعق عن الغلام ، ولا يمس رأسه بدم » فقال أحمد : ما أظرفه ! ورواه ابن ماجه في سننه ، ولم يقل عن أبيه .
واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أميطوا عنه الأذى » والدم أذى ، فكيف يؤمر بأن يصاب بالأذى ، ويلطخ به ؟

واحتجوا بأن الدم نجس ، فلا يشرع إصابة الصبي به ، كسائر النجاسات من البول وغيره .
واحتجوا أيضاً بحديث بريدة الذي ذكره أبو داود في آخر الباب ، وسيأتي .
واحتجوا بأن هذا كان من فعل الجاهلية ، فلما جاء الإسلام أبطله ، كما قاله بريدة .
وقوله « ويسمى » ظاهره : أن التسمية تكون يوم سابعه .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح . هذا آخر كلامه .

وقد قال غير واحد من الأئمة : حديث الحسن عن سمرة كتاب ، إلا حديث العقيقة فتصحیح الترمذى له يدل على ذلك . وقد حكى البخارى فى الصحيح ما يدل على سماع الحسن من سمرة حديث العقيقة .

٢٧٢١ - وعن سلمان بن عامر الضبى ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مع الغلام عقيقته ، فأهريقوا عنه دمًا ، وأميطوا عنه الأذى »
وأخرجه البخارى موقوفًا . وأخرجه مسندًا تعليقًا . وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه مسندًا . وقال الترمذى : صحيح .

٢٧٢٢ - قال الشيخ : معنى إماطة الأذى : حلق الرأس ، وإزالة ما عليه من الشعر . وإذا أمر بإماطة ما خف من الأذى - وهو الشعر الذى على رأسه - فكيف يجوز أن يأمرهم بلطخه وتدميته ، مع غلط الأذى فى الدم وتنجيس الرأس به ؟
وهذا يدلك على أن من رواه و « يسمى » : أصح وأولى .

وقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه سمي ابنه إبراهيم ليلة ولادته » وثبت عنه « أنه سمي الغلام الذى جاءه به أنس وقت ولادته ، فحكه وسماه عبد الله »
وثبت فى الصحيحين من حديث سهل بن سعد « أن النبى صلى الله عليه وسلم سمي المنذر ابن أسود : المنذر حين ولد » .

وقد روى الترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ؛ ووضع الأذى عنه والعق » وقال : هذا حديث حسن غريب والأحاديث التى ذكرناها أصح منه ، فانها متفق عليها كلها ، ولا تعارض بينها . فالأمران جائزان .

وقوله « ويحلق رأسه » قد جاء هذا أيضاً فى مسند الإمام أحمد : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة لما ولدت الحسن « احلقى رأسه ، وتصدقى بزنة شعره فضة على المساكين والأوقاص » يعنى أهل الصفة . وروى سعيد بن منصور فى سننه « أن فاطمة كانت إذا ولدت ولداً حلفت شعره وتصدق بوزنه ورقاً »

- ٢٧٢٢ - وعن الحسن - وهو البصري - أنه كان يقول « إمطة الأذى حلق الرأس »
- ٢٧٢٣ - وعن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن الحسن والحسين كَبْشًا كَبْشًا » .
- وأخرجه النسائي .

٢٧٢٣ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : احتج بهذا من يقول : الذكر والأنثى في العقيقة سواء ، لا يفضل أحدهما على الآخر ، وأنها كبش كبش ، كقول مالك وغيره . واحتج الآخرون بحديث أم كرز المتقدم .

واحتجوا بحديث عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة » رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . ورواه أحمد بهذا اللفظ ، وله فيه لفظ آخر « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن نعق عن الجارية شاة ، وعن الغلام شاتين » وهذا اللفظ لابن ماجة أيضاً .

واحتجوا أيضاً بما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه - أراه عن جده - وفيه « ومن ولد له فأحب أن ينسك عنه فلينسك عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة » وسيأتي .

قالوا : وأما قصة عقه عن الحسن والحسين : فذلك يدل على الجواز ، وما ذكرناه من الأحاديث صريح في الاستحباب .

وقال آخرون : مولد الحسن والحسين كان قبل قصة أم كرز ، فإن الحسن ولد عام أحد ، والحسين في العام القابل . وأما حديث أم كرز ، فكان سماعها له من النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية ، ذكره النسائي ، فهو متأخر عن قصة الحسن والحسين .

قالوا : وأيضاً فإننا قدرنا الشريعة نصت على أن الأنثى على النصف من الذكر في ميراثها وشهادتها ، وديتها ، وعقها ، كإروى الإمام أحمد وأبو داود والترمذي ، وصححه ، من حديث أبي أمامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة كان فكاًكه من النار : يجزى بكل عضو منه عضواً منه ، وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاًكه من النار ، يجزى بكل عضوين منهما عضواً منه » اللفظ للترمذي فحكم العقيقة موافق لهذه الأحكام ؛ كما أنه مقتضى النصوص ، والله أعلم . والله الموفق .

٢٧٢٤ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، أراه عن جده ، قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ؟ فقال : لا يُحِبُّ الله العُقُوقَ - كأنه كره الاسم - ومن وُلِدَ له فأحبُّ أن يَنسَكَ عنه فلينسك : عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة . وسئل عن الفَرَع ؟ قال : والفرع حق ، وأن تَتَرَكُوهُ حتى يكون بَكْرًا شُعْرَبًا ^(١) ابن نَحَاضٍ ، أو ابن لَبُون ، فتعطيه أُرْمِلَةً أو تَحْمِلَ عليه في سبيل الله - خَيْرٌ من أن تَذْبِجَه . فيلِزِقَ لَحْمَه بَوَبْرَه ، وتَكْفَأَ إِنْاءَكَ ، وتَوَلَّه نَافَتَكَ » .
وأخرجه النسائي . وقد تقدم الكلام على حديث عمرو بن شعيب .

٢٧٢٤ - قال الشيخ : قوله « لا يحب الله العقوق » ليس فيه توهين لأمر العقيقة ، ولا إسقاط لوجوبها . وإنما استبشع الاسم ، وأحب أن يسميه بأحسن منه . فليسمها التسيكة أو الذبيحة . واختلف أهل اللغة في اشتقاق اسم العقيقة .
فقال بعضهم : العقيقة اسم الشعر يُحَاقُ ، فسميت الشاة عقيقة على المجاز إذ كانت إنما تذبح بسبب حلاق الشعر .
وقال بعضهم : بل العقيقة : هي الشاة نفسها ، وسميت عقيقة : لأنها تُعَقُّ مذابحها ،

٢٧٢٤ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقال ابن عبد البر في حديث مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بنى ضمرة عن أبيه « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ؟ فقال : لا أحب العقوق » وكأنه كره الاسم ،
قال أبو عمر : ولا أعلم روى معنى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه ، ومن حديث عمرو بن شعيب .
وقد اختلف فيه على عمرو . وأحسن أسانيده : ما ذكره عبد الرزاق قال : أخبرنا داود بن قيس قال : سمعت عمرو بن شعيب يحدث عن أبيه عن جده قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ؟ فذكره » وهذا سالم من العلتين ، أعنى الشك في جده ، ومن على بن واقد ؟ .

(١) « شغزبا » بضم الشين وسكون الفين المعجمة وضم الزاي وتشديد الباء ، قيل : صوابه « زخربا » بزاي مضمومة خاء معجمة ساكنة فراء مهملة مضمومة ، وهو الغلط . هكذا رواه أبو عبيد وغيره ، ويشبه أن يكون حرف الزاي أبدل بالسين لقرب مخارجهما ، وأبدل الخاء غينا ومخارجهما متقاربة . فصارت شغزبا فصحفه بعض الرواة ، فقال « شغزبا » وهذا من غرائب الأبدال . وقال الحرابي : والذي عندي : أنه « زخربا » وهو الذي اشتد لجه وغلظ . اه من هاش المنذرى .

وكفأت الإناء : كبيته ، وقلبته . وأكفأته أيضاً ، لغتان . وقال بعضهم : كفأت قلبت . وأكفأت أملت . وهو مذهب الكسائي .

ويريد بالإناء ههنا : المِجْلَب الذى يحلب فيه الناقة . يقول : إذا ذبحت ولدها انقطعت مادة اللبن ، فلا يبقى لك لبن تحلبه فيه فتقلبه . و « توله ناقتك » أى تفجعها بولدها . والوله : ذهاب العقل والتحير من شدة الوجل ، وكل أنثى فارقت ولدها فهي والة .
٢٧٢٥ - وعن بريدة - وهو ابن الحصيب - قال « كنا في الجاهلية إذا وَلِدَ لأحدنا غلامٌ

أى تشق وتقطع ، يقال : عَقَّى البرق في السحاب . والعَقَّى : إذا تشقق فتشظى له شظايا في وجه السحاب .

قالوا : ومن هذا عقوق الولد أباه ، وهو قطيعته وجفوته .

وقوله « حتى يكون بكراً شُغْزُباً » هكذا رواه أبو داود . وهو غلط . والصواب « حتى يكون بكراً زُخْرُباً » وهو الغليظ ، كذا رواه أبو عبيد وغيره .

ويشبه أن يكون حرف الزاى قد أبدل بالسين لقرب مخارجهما ، وأبدل الخاء غيناً لقرب مخارجهما . فصار سغرباً ، فصحفه بعض الرواة فقال : شُغْزُباً .

وقوله « وتكفأ إناءك » يريد بالإناء المِجْلَب الذى تحلب فيه الناقة ، يقول : إذا ذبحت حوارها انقطع مادة اللبن فتترك الإناء مكفأ . لا يحلب فيه .

وقوله « توله ناقتك » أى تفجعها بولدها . وأصله من الوله ، وهو ذهاب العقل ، من فقدان إلف ، وأنشد ابن الأعرابي .

وكنا خليطى في الجمال فأصبحت جمالى تُوالى ولها من جمالك

٢٧٢٥ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : ولكن قد رواه الزائر في مسنده من حديث عائشة بئله . وقالت « فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً » وقد روى أبو أحمد بن عدى من حديث إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الخلوق بمنزلة الدم » يعنى في العقيقة .

وإبراهيم - هذا - قال عبد الحق : لا أعلم أحداً وثقه إلا أحمد بن حنبل ، وأما الناس : فضعفوه .

ذَبَحَ شَاةً ، وَلَطَخَ رَأْسَهُ بِدَمِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً ، وَنَخْلِقُ رَأْسَهُ ، وَنَلْطَخُهُ بِزَعْفَرَانٍ .

في إسناده على بن حسين بن واقد ، وفيه مقال .

باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره [٣ : ٦٧]

٢٧٢٦ - عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من اتخذ كلباً ، إلا كلبَ ماشيةٍ أو صيد ، أو زرع ، انتقصَ من أجره كلَّ يوم قيراطٌ » .
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

قال الترمذي : فحصلت هذه الوجوه الثلاثة مباحة بالسنة الثابتة .

وقال أيضاً : وفي معنى هذا الحديث عندي : مدخل إباحة اقتناء الكلاب للمنافع كلها ودفع المضار إذا احتاج الإنسان إلى ذلك ، إلا أنه مكروه اقتناؤها في غير الوجوه المذكورة في هذه الآثار لتقصان أجر مقتنيها . والله أعلم .

٢٧٢٧ - وعن عبد الله بن مغفل ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا أنَّ

٢٧٢٦ - قال الشيخ : كان ابن عمر لا يذكر في هذا الحديث كلب الزرع . وقيل له : إن أبا هريرة ذكر كلب الزرع . فقال « إن لأبي هريرة زرعاً » .

فتأوله بعض من لم يوفق للصواب على غير وجهه ، وذهب إلى أنه قصد بهذا القول إنكاره ، والتهمة له من أجل حاجته إلى الكلب لحراسة زرعه . وليس الأمر كما قال ، وإنما أراد ابن عمر تصديق أبي هريرة ، وتوكيد قوله ، وجعل إلى ذلك شاهداً له على علمه ومعرفته به . لأن من صدقت حاجته إلى شيء كثرت مسألته عنه ، ودام طلبه له ، حتى يدركه ويحكيه .

وقد رواه عبد الله بن مغفل المزني ، وسفيان بن أبي وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر فيه « الزرع » كما ذكره أبو هريرة .

٢٧٢٧ - قال الشيخ : معناه أنه كره إفناء أمة من الأمم ، وإعدام جيل من الخلق حتى يأتي

الكلاب أمةٌ من الأمم لأمرت بقتلها ، فاقتلوا منها الأسود البهيمَ .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح .

بمغفل : بضم الميم وفتح العين المعجمة ، وتشديد الفاء وفتحها ، وبعدها لام .

ذهب جماعة من أهل العلم إلى الأمر بقتل الكلاب كلها ، إلا ما ورد الحديث

بإباحة اتخاذه .

وقال آخرون : أمره صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب منسوخ بالأحاديث الواردة

فى ذلك .

وقال آخرون : لا يجوز قتل شيء من الكلاب إلا الأسود البهيم خاصة ، لحديث

عبد الله بن مغفل هذا .

وقيل : إن الأسود البهيم أكثرها أذى ، وأبعدها من تعلم ما ينفع .

قال النمرى : وهذه أمور لا تدرك بنظر ، ولا يوصل إليها بقياس ، وإنما تنتهى فيها إلى

ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم .

وذكر غيره : أن الامام أحمد بن حنبل كان يقول : لا يحل صيد الكلب الأسود .

وكذلك يحكى عن اسحاق بن راهوية .

٢٧٢٨ - وعن أبى ثعلبة الخشنى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إذا رميت الصيد

فأدركته بعد ثلاث ليال وسهمك فيه فكُله ، ما لم يُتَن » .

وأخرجه مسلم والنسائى .

عليه كله . فلا يبقى منه باقية . لأنه مامن خلق لله تعالى إلا وفيه نوع من الحكمة ، وضرب

من المصلحة .

يقول : إذا كان الأمر على هذا ولا سبيل إلى قتلهم كلهم فاقتلوا شرارهم ،

وهى السود البُهْم ، وأبقوا ما سواها ، لتنتفعوا بهن فى الحراسة . ويقال : إن السود منها

شرارها وعُقرها .

وقال أحمد وإسحاق : لا يحل صيد الكلب الأسود .

باب في الصيد [٣ : ٦٧]

٢٧٢٩ - عن هام - وهو ابن الحراث - عن عدي بن حاتم ، قال « سألت النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت : إني أرسل الكلاب المعلقة ، فتمسك عليّ ، أفأكل ؟ قال : إذا أرسلت الكلاب المعلقة ، وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك . قلت : وإن قتلن ؟ قال : وإن قتلن ، ما لم يشركهنّ كلبٌ ليس منها . قلت : أرمي بالمعراض ، فأصيب ، أفأكل ؟ قال : إذا رميت بالمعراض ، وذكرت اسم الله ، فأصاب فخرق فكل وإن أصاب بعرضه فلا تأكل » .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

. وخرق : بفتح الخاء المعجمة ، وبعدها زاي مفتوحة . يقال : خرق السهم وخرق : إذا أصاب ارمية ونفذ فيها . وسهم خازق وخاسق : وهو المقرطس الثاقب . وقال في الجمهرة : خسق السهم : إذا أصابه فتعلق به ولم يرتد . وقال غيره : الخسق ما ثبت ، والخرق ما ينفذ .

٢٧٣٠ - وعن عامر - وهو الشعبي - عنه ، قال « سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت :

٢٧٢٩ - قال الشيخ : ظاهره يدل على أنه إذا أرسل الكلب ولم يسم لم يؤكل ، وهو قول أهل الرأي ، إلا أنهم قالوا : إن ترك التسمية ناسياً حلاً .

وذهب من لا يرى التسمية شرطاً في الذكاة إلى أن المراد بقوله « وذكرت اسم الله » ذكر القلب ، وهو أن يكون إرساله الكلب يقصد الاصطياد به ، لا يكون في ذلك لاهياً أو لاعباً ، لا قصد له في ذلك .

وقوله « أرمي بالمعراض » فإن المعراض : نصل عريض . وفيه إزانة^(١) ولعله يقول : إن أصابه بجده حتى نفذ في الصيد ، وقطع سائر جلده فكله ، وهو معنى قوله « فخرق » وإن كان إنما وقذه بثقله ولم يخزق فهو ميتة .

وقوله « ما لم يشركها كلب ليس منها » أي اهل إتلاف الروح لم يكن من قبل كلبك المعلم ، إنما كان من قبل الكلب غير المعلم .

(١) لعله يريد اليبس . قال في اللسان : زن عصبه إذا يبس .

إِنَّا نَصِيدُ بِهِذِهِ الْكِلَابِ ، فَقَالَ لِي : إِذَا أُرْسِلْتَ كِلَابَكَ الْمَعْلَمَةَ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكَ ، وَإِنْ قَتَلَ ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكِلَابُ ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ » .
وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه .

٢٧٣١ - وعنه ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَوَجَدْتَهُ مِنَ الْقَدْرِ ، وَلَمْ تَجِدْهُ فِي مَاءٍ ، وَلَا فِيهِ أَثَرٌ غَيْرَ سَهْمِكَ ، فَكُلْ . وَإِذَا اخْتَلَطَ بِكِلَابِكَ كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ ، لَا تَدْرِي : لَعَلَّهُ قَتَلَهُ الَّذِي لَيْسَ مِنْهَا » .

٢٧٣٢ - وعنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا وَقَعَتْ رَمِيَّتُكَ فِي مَاءٍ فَفَرِّقْ فَمَاتَ فَلَا تَأْكُلْ » .

وفي البخارى ومسلم والترمذى نحوه .

٢٧٣٣ - وعنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَا عَلِمْتُ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ ، ثُمَّ أُرْسِلْتَهُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ ، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ . قُلْتُ : وَإِنْ قَتَلَ ؟ قَالَ : إِذَا قَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَيْكَ » .

وأخرجه الترمذى مختصراً . وقال : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مجالد . هذا آخر كلامه . ومجالد : هو ابن سعيد . وفيه مقال . وقد تقدم الكلام عليه .

٢٧٣٤ - قال الشيخ : إِنَّمَا نَبَاهُ عَنْ أَكْلِهِ إِذَا وَجَدَهُ فِي الْمَاءِ ، لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ أَغْرَقَهُ . فَهَلَكَ مِنَ الْمَاءِ ، لَا مِنْ قَتْلِ الْكِلَابِ . وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ فِيهِ أَثَرًا لغير سهمه .

والأصل : أَنَّ الرِّخْصَ تَرَاعَى فِيهَا شُرَاطِطُهَا الَّتِي لَهَا وَقَعَتِ الْإِبَاحَةُ . فَهِيَ أَخْلَ بَشْيءٍ مِنْهَا عَادَ الْأَمْرُ إِلَى التَّحْرِيمِ الْأَصْلِيِّ . وَهَذَا بَابٌ كَبِيرٌ مِنَ الْعِلْمِ .

٢٧٣٥ - قال الشيخ : فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ الْبَازِيَّ وَالْكِلَابَ سَوَاءٌ حَكَمُهُمَا فِي تَحْرِيمِ اللَّحْمِ إِذَا أَكَلَا مِنَ الصَّيْدِ .

وإلى هذا ذهب الشافعي .

وفرق أصحاب الرأى بين الكلب والبازي ، فقالوا : يحرم في الكلب دون البازي .

٢٧٢ - وعن أبي ثعلبة - وهو الخشني - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صيد الكلب « إذا أرسلت كلبك ، وذكرت اسم الله فكل ، وإن أكل منه ، وكل مارَدَّتْ يَدُكَ » .

في إسناده داود بن عمرو الأودى الدمشقي ، عامل واسط . وثقه يحيى بن معين . وقال الإمام أحمد : حديث مقارب . وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال ابن عدى : ولا أرى برواياته بأساً . وقال أحمد بن عبد الله العجلي : ليس بالقوى . وقال أبو حاتم الرازي : هو شيخ .

٢٧٣ - وعن عدى بن حاتم أنه قال « يا رسول الله ، أَحَدُنَا يَرْمِي الصَّيْدَ ، فَيَقْتَنِي ^(١) »

وإليه ذهب المزني ، قال : وذلك لأن البازي يعلم بالطعم ، والكلب يعلم بترك الطعم . وقد علق الشافعي أيضاً قوله في تحريم الصيد الذي قد أكل منه الكلب ، فقال مرة : إنه لا يحرم . وهو قول مالك ، وأحسبه ذهب إلى حديث أبي ثعلبة :

٢٧٤ - قال الشيخ : ويمكن أن يوفق بين الحديثين من الروايتين بأن يجعل حديث أبي ثعلبة أصلاً في الإباحة ، وأن يكون النهي في حديث عدي على معنى التنزيه دون التحريم . ويحتمل أن يكون الأصل في ذلك : حديث عدى بن حاتم . ويكون النهي على التحريم البات ، ويكون المراد بقوله « وإن أكل » فيما مضى من الزمان وتقدم منه ، لا في هذه الحال .

وذلك لأن من الفقهاء من ذهب إلى أنه إذا أكل الكلب المعلم من الصيد مدة بعد أن كان لا يأكل ، فإنه يحرم كل صيد كان اصطاده قبل . فكأنه قال : كُلُّ مَنْهُ ، وإن كان قد أكل فيما تقدم ، إذا لم يكن قد أكل في هذه الحالة .

٢٧٥ - قال الشيخ : قوله « فَنَقُفَر » معناه نتبع . يقال : اقتفرت أثر الرجل إذا تتبعته ، وقفرت .

وفيه دليل على أنه إذا علق به سهمه فقد ملكه ، وصار سهمه كيدِه . فلو أنه رمى

(١) وفي رواية « فنقفر » وهي التي شرح عليها الحطاب .

أثره اليومين والثلاثة ، ثم يحده ميتاً . وفيه سهمه ، أيا كل ؟ قال ، نعم ، إن شاء - أو قال : يا كل إن شاء .

٢٧٣٦ - وعنه قال « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المعراض ؟ فقال : إذا أصاب بحده فكل ، وإذا أصاب بعرضه فلا تأكل . فانه وقيد . قلت : أرسل كلبي ؟ قال : إذا سميت فكل ، وإلا فلا تأكل ، وإن أكل منه فلا تأكل ، فانما أمسك لنفسه . فقال : أرسل كلبي ، فأجد عليه كلباً آخر ؟ فقال : لا تأكل . لأنك إنما سميت على كلبك . »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة بنحوه

صيداً حتى أنشب سهمه فيه ، ثم غاب عنه ، فوجده رجلٌ كان سبيله سبيل اللقطة . وعليه تعريفه ورد قيمته إن كانت عينه باقية

وفيه : أنه قد شرط عليه أن يرى فيه سهمه . وهو أن يثبت بعينه ، وقد علم أنه كان قد أصابه قبل أن يغيب عنه . فإذا كان كذلك فقد علم أن ذكاته إنما وقعت برميته .

فأما إذا رماه فلم يعلم أنه أصابه أم لا ؟ فنتبع أثره فوجده ميتاً وفيه سهمه . فلا يأكل . لأنه يمكن أن يكون غيره قد رماه بسهم فأثبتته .

وقد يجوز أن يكون ذلك الراى مجوسياً لا تحل ذكاته ، أو محرماً أو بعض من لا يستباح الصيد بذكاته .

وفى قوله « فنقتصر أثره » دليل على أنه إن أغفل تتبعه وأتى عليه شئ من الوقت ثم وجده ميتاً فإنه لا يأكله . لأنه إذا تتبعه فلم يحلقه إلا بعد اليوم واليومين فهو مقدور ، وكانت الذكاة واقعة بإصابة السهم فى وقت كونه ممتنعاً غير مقدور عليه . فأما إذا لم يتبعه وتركه يتحامل بالجراحة حتى هلك ، فهذا غير مذكئ . لأنه لو اتبعه لأدركه قبل الموت ، فذكاه ذكاة المقدور عليه فى الحلق واللبة ، فإذا لم يفعل ذلك مع القدرة عليه صار كالبهيمة المقدور على ذكاتها تجرح فى بعض أعضائها وتترك حتى تهلك بألم الجراحة . وقال مالك بن أنس : إن أدركه من يومه أكله وإلا فلا .

٢٧٣٧ - وعن أبي ثعلبة الخُشَنِي قال: قلت « يا رسول الله ، إني أصيد بكلي المعلم وبكلي الذي ليس بمعلم ؟ قال : مَا صَدَّتْ بكليك المعلم فاذْكُرْ اسم الله وكل ، وما أَصَدَّتْ بكليك الذي ليس بمعلم فَأَدْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْ »
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي

٢٧٣٨ - وعنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أبا ثعلبة ، كُلْ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ وَكَلْبُكَ - زاد عن ابن حرب - المعلم ، وَيَذُكْ . فَكُلْ ذَكِيًّا وَغَيْرَ ذَكِيٍّ »
وأخرجه ابن ماجه مختصراً منه على قوله صلى الله عليه وسلم « كُلْ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ » .

٢٧٣٩ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده « أن أعرابياً يقال له : أبو ثعلبة ، قال : يا رسول الله ، إن لي كلاباً مُكَلَّبَةً ، فَأَفْتِنِي فِي صَيْدِهَا ، فقال النبي صلى الله عليه

٢٧٣٩ - قال الشيخ : « المُكَلَّبَةُ » المسطرة على الصيد المضرة بالاصطياد .

وقوله « ذَكِيًّا ، وَغَيْرَ ذَكِيٍّ » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون أراد بالذكي ما أمسك عليه ، فأدركه قبل زهوق نفسه ، فذكاه في الحلق واللثة . وغير الذكي : ما زهقت نفسه قبل أن يدركه .

٢٧٣٩ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : ويروى مثل ذلك من حديث عبد الله بن عمرو . وسيأتي آخر الباب والكلام عليه .

وفي مسند الإمام أحمد من حديث إبراهيم عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِذَا أُرْسِلَ الْكَلْبُ ، فَأَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ ، فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ . وَإِذَا أُرْسِلَتْ فَاقْتُلْ ، وَلَمْ يَأْكُلْ ، فَكُلْ ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ »
فيما اختلف في إباحة ما أكل منه الكلب من الصيد .

فمنعه ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وطاوس ، والشعبي ، والنخعي ، وعبيد بن عمير ، وسعيد بن جبير وأبو بردة ، وسويد بن غفلة ، وقتادة وغيرهم ، وهو قول إسحاق وأبو حنيفة وأصحابه وهو أصح الروايتين عن أحمد ، وأشهرها وأحد قولي الشافعي .

وأباحه طائفة ، يروى ذلك عن سعد بن أبي وقاص وسلمان . ويروى عن أبي هريرة أيضاً

وسلم : إن كان لك كلاب مُكَلَّبَةٌ فكلّ مما أَمْسَكَكَ عَلَيْكَ ذَكِيًّا أو غير ذكي . قال :
وإن أكل منه ؟ قال : وإن أكل منه . فقال : يا رسول الله ، أفتني في قوسي ، قال : كلُّ
ماردَّتْ عليك قوسك . ذَكِيًّا أو غير ذكي . قال : وإن تغيب عني ؟ قال : وإن تغيب

والآخر : أن يكون أراد بالذكي : ماجرحة الكلب بسنه أو مخالبه فسال دمه ، وغير
الذكي مالم يجرحه .

وقد اختلف فيما قتله الكلب ولم يدمه .
فذهب بعضهم : إلى تحريمه . وذلك أنه قد يمكن أن يكون إنما قتله الكلب بالضغط
والاعتماد . فيكون في معنى الموقوذة ، وإلى هذا ذهب الشافعي في أحد قوليهِ .
وقوله « ما لم يصل » أي مالم ينتن ويتغير ريحه . يقال : صلَّ اللحم وأصلَّ لغتان

وعن ابن عمر رواه أحمد عنهم ، وبه قال مالك والشافعي في القول الآخر ، وأحمد في إحدى
الروايتين .

واحتجوا بحديث أبي ثعلبة المتقدم ، وحديث عبد الله بن عمرو . الذي ذكره أبو داود
في آخر الباب .

واحتجوا بما رواه عبد الملك بن حبيب عن أسد بن موسى - وهو أسد السنة - عن ابن
أبي زائدة عن الشعبي عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر نحو حديث
أبي ثعلبة في جواز الأكل منه ، إذا أكل .

واحتجوا أيضاً بما رواه الثوري عن سماك عن مُرِّي بن قَطَرٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « ما كان من كلب ضار أَمْسَكَكَ عَلَيْكَ فكل ، قلت : وإن أكل ؟ قال : نعم » ذكره
الحديثين ابن حزم .

وتعلق في الأول على عبد الملك ، وعلى أسد بن موسى .
وتعلق في الثاني على سماك ، وأنه كان يقبل التلقين ، ذكره النسائي ، وعلى مري بن قَطَرٍ .
وقد تقدم تعليل حديث أبي ثعلبة بداد بن عمرو ، وهو ليس بالخافض ، قال فيه ابن معين
مرة : مستور ، قال أحمد : يختلفون في حديث أبي ثعلبة على هشيم ، وحديث الشعبي عن عدي
من أصح ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . الشعبي يقول : كان جاري وريطي ، فحديثي
والعمل عليه .

وسلكت طائفة مسلك الجمع بين الحديثين . فقال الخطابي : يمكن أن يوفق بين الحديثين

عنك ، مالم يصلَّ . أو تجد فيه أثراً غير سَهْمِكَ ، قال : أفتنى في آنية الجوس إذا اضطررنا إليها ، قال : أغسلها وكلَّ فيها .
وأخرجه النسائي .

وقد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .

باب في صيدٍ قطع منه قطعة [٣ : ٧٠]

٢٧٤٠ - عن أبي واقد - وهو الليثي - قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ »

قلت : وهذا على معنى الإستحباب دون التحريم . لأن تغيير ريحه لا يحرِّم أكله . وقد روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل إهالة سَنَحَةٍ » وهي المتغيرة الريح . وقد يحتمل أن يكون معنى قوله « صَلَّ » بأن يكون قد نهشه هامة فصلَّ اللحم ، أى تغيراً لما سرى فيه من سمها . فأسرع إليه الفساد .

وفيه : النهى من طريق الأدب عن أكل ما تغير من اللحم بمرور المدة الطويلة عليه .
٢٧٤٠ - قال الشيخ : هذا في لحم البهيمة وأعضائها المتصلة ببدنها ، دون الصوف المستخلف والشعر ونحوه .

وكذلك هذا في الكلب يرسله فينتف من الصيد تنف قبل أن يُزهِق نفسه ، أو تصيبه

- ثم ذكر ابن القيم ما ذكره عنه المنذرى ثم قل : -

والصواب في ذلك : أنه لا تعارض بين الحديثين ، على تقدير الصحة ؛ ومحمل حديث عدى في المنع : على ما إذا أكل منه حال صيده ، لأنه إنما صاده لنفسه ، ومحمل حديث أبي ثعلبة على ما إذا أكل منه بعد أن صاده وقبله ، ونهى عنه ، ثم أقبل عليه ، فأكل منه ، فإنه لا يحرِّم . لأنه أمسكه لصاحبه ، وأكله منه بعد ذلك كأكله من شاة ذكاهها صاحبها ، أو من لحم عنده . فالفرق بين أن يصطاد ليأكل ، أو يصطاد ثم يعطف عليه فيأكل منه : فرق واضح .
فهذا أحسن ما يجمع به بين الحديثين . والله أعلم .

وأخرجه الترمذى أتم منه ، وقال : حسن غريب ، لانعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم . هذا آخر كلامه .

وفى . إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني . قال يحيى بن معين : فى حديثه ضعف . وقال أبو حاتم الرازى : لا يحتج به . وذكر الحافظ أبو أحمد بن عدى هذا الحديث فقال : لا أعلم يرويه عن زيد بن أسلم غير عبد الرحمن بن عبد الله . هذا آخر كلامه . وقد أخرجه ابن ماجة فى سننه من حديث زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر . وفى إسناده يعقوب بن حميد بن كاسب ، وفيه مقال .

باب فى اتباع الصيد [٣ : ٧٠]

٢٧٤١ - عن ابن عباس ، عن النبى صلى الله عليه وسلم - وقال مرة سفيان - وهو الثورى - ولا أعلمه إلا عن النبى صلى الله عليه وسلم - قال : « مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَمًّا ، وَمَنْ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفْلًا ، وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ افْتِنَى » .

وأخرجه الترمذى والنسائى مرفوعا ، وقال الترمذى : حسن غريب من حديث ابن عباس ، لانعرفه إلا من حديث الثورى . هذا آخر كلامه .

وفى إسناده أبو موسى عن وهب بن منبه . ولا نعرف اسمه . وقال الحافظ أبو أحمد الكرايىسى : حديثه ليس بالقائم هذا آخر كلامه . وقد روى من حديث أبى هريرة . وهو ضعيف أيضا . وروى أيضا من حديث البراء بن عازب . وتفرد به شريك بن عبد الله فيما قاله الدارقطنى . وشريك : فيه مقال . آخر كتاب الضحايا

الرمية فيكسر منه عضواً وهو حى . فإن ذلك كله محرم . لأنه بان من البهيمة وهى حية . فصار ميتة .

فأما إذا فصد نصفين فإنه بمنزلة الذكاة له ، ويؤكلان جميعاً . وقال أبو حنيفة : إن كان النصف الذى فيه الرأس أصغر كان ميتة ، وإن كان الذى بلى الرأس حلت القطعتان .

وعند الشافعى : لا فرق ، وكلتاها حلال . لأنه إذا خرج الروح من القطعتين معاً فى حالة واحدة . فليس هناك إبانة ميتة عن حى . بل هو ذكاة للكل . لأن الكل صار ميتاً بهذا العقر ، فليس شيئاً منه تابعاً لشيء ، بل كله سواء فى ذلك .

أول كتاب الوصايا

باب ما يؤمر به من الوصية [٣ : ٧١]

٢٧٤٢ - عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتَهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

وفى لفظ لمسلم والنسائى « يبيت ثلاث ليال »

وفى لفظ لمسلم « يريد أن يوصى فيه »

وفى لفظ لمسلم : قال عبد الله بن عمر « ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ذلك ، إلا وعندى وصيتى »

قال الإمام الشافعى : فيما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الوصية : أن قوله صلى الله

عليه وسلم « ما حق امرئ » يحتمل : ما لامرئ . أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة

عنده . ويحتمل : ما المعروف فى الأخلاق إلا هذا . لا من وجه الفرض

٢٧٤٢ - قال الشيخ : قوله « ما حق امرئ مسلم » معناه : ما حقه - من جهة الحزم والاحتياط -

إلا أن يكون وصيته مكتوبة عنده ، إذا كان له شيء يريد أن يوصى فيه . فإنه لا يدرى متى

توافيه منيته ؟ فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك .

وفيه دليل : على أن الوصية غير واجبة . وهو قول عامة الفقهاء ، وقد ذهب بعض

التابعين إلى إلجائها . وهو قول داود .

وفيه : أن الوصية إنما تستحب لمن له فضل مال يريد أن يوصى فيه ، دون من ليس له

فضل مال .

وهذا فى الوصية التى هو متبرع بها من نحو صدقة وبرٍّ ، وصلة ، ، دون الديون والمظالم

التى يلزمه الخروج عنها ، فإنَّ من عليه دين ، أو قِبَلَهُ تبعه لأحد من الناس ، فالواجب عليه

أن يوصى فيه . وأن يتقدم إلى أوليائه فيه ، لأن أداء الأمانة فرض واجب عليه .

وقال غيره : معناه : ماحقه من جهة الحزم والاحتياط ، فانه لا يدري متى توافيه منيته .
فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك

وقيل : إن قوله صلى الله عليه وسلم « يريد أن يوصى فيه » حجة للكافة في أن الوصية غير واجبة ، خلافاً لداود وغيره في إلجائها . وهذا إنما هو في الوصية المتبرع بهامن صلة وصدقة . ويردون الديون والمظالم والودائع ونحوها . فان هذا تجب الوصية به
وقال بعضهم : لفظه « حق » أظهر في الوجوب . فان حملت على الأظهر فعلى ماتقدم من الوجوه التي يجب فيها

وقال فيه سليمان بن موسى عن نافع : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا ينبغي لأحد عنده مال » ولذلك قال فيه عبد الله بن ثُمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « وعنده مال »

قال أبو عمر النَّمْرِي : وقول من قال « مال » أولى عندي من قول من قال « شيء » لأن الشيء قليل المال وكثيره . وقد أجمع العلماء على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال : أنه لا يندب إلى الوصية . هذا آخر كلامه .

وقوله « شيء » هو الذي رواه أثبات أصحاب الزهري : مالك ، وعبيد الله العمري وغيرهما ، وهو الذي خرجه صاحبنا الصحيح وغيرهما .

وقال ابن عون : عن نافع « لا يحل لامرئ مسلم له مال - الحديث »

قال النمرى : هكذا قال « لا يحل » ولم يتابع على هذه اللفظة . والله أعلم .

٢٧٤٣ - وعن عائشة قالت « ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا درهماً ولا بغيراً ولا شاةً ، ولا أوصى بشيء »

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

قولها « ولا أوصى بشيء » تريد وصية المال خاصة . لأن الإنسان إنما يوصى في مال

٢٧٤٣ - قال الشيخ : قولها « ولا أوصى بشيء » تريد وصية المال خاصة . لأن الإنسان إنما يوصى في مال سبيله أن يكون موروثاً . وهو صلى الله عليه وسلم لم يترك شيئاً يورث ، فيوصى فيه ، وقد أوصى بأمور :-

سبيله : أن يكون موروثاً . ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك شيئاً يورث ، فيوصى فيه ^(١) وقد أوصى صلى الله عليه وسلم بأمور .

منها : أنه كان عامة وصيته عند الموت « الصلاة وما ملكت أيما نكم » وأوصى صلى الله عليه وسلم عند موته « أخرجوا اليهود من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » وأوصى بعترته وصدقة أرضه

وقال بعضهم : إن قول ابن أبي أوفى « لم يوص » إنما أراد الوصية التي زعم بعض الشيعة : أنه أوصى فيها بالأمر إلى علي . وقد تبرأ على من ذلك . وهو الذي أنكرته عائشة بقولها « متى كان وصياً ؟ » .

باب ما لا يجوز للموصى في ماله [٣ : ٧١]

٢٧٤٤ - عن عامر بن سعد - وهو ابن أبي وقاص - عن أبيه ، قال « مَرَضَ مَرَضاً أَشْفَى فِيهِ . فعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إن لي مالا كثيراً ،

منها : ما روى أنه كان عامة وصيته عند الموت « الصلاة ، وما ملكت أيما نكم » وقال ابن عباس رضي الله عنه « أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته : أخرجوا اليهود من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » ، ٢٧٤٤ - قال الشيخ : قوله « وليس يرثني إلا ابنة لي » يريد : أنه ليس يرثني ذو سَهْمٍ إِلَّا ابنة ، دون من يرثه بالتعصيب . لأن سعداً زجل من قريش من زُهْرَةَ ، وفي عصبته كثرة وفي ذلك دليل على أن لمن مات وقد خَلَفَ من الورثة من يستوعب جميع ماله أن يوصى بالثلث منه .

وقد زعم بعض أهل العلم : أن الثلث إنما هو لمن ليس له وارث يستوفي تركته . وفي قوله « الثلث كثير » دليل على أنه لا يجوز مجاوزته ، ولا أن يوصى بأكثر من الثلث ، سواء كان له ورثة أو لم يكن .

(١) لقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقار الذي أفاء الله عليه من بني النضير وخيبر وغيرها ما كان بسببه مشاكل وخصومات بين علي والعباس وبين أبي بكر ، ثم بين عمر وعلي والعباس ، ثم بين علي والعباس ، وقد طلبت ذلطة على لسان زوجها ميراثها من أبيها ، فقال لها أبو بكر : ما قال أبوها صلى الله عليه وسلم « لا نورث ما تركناه صدقة » وذلك لأنه كان أولى بالمؤمنين من أنفسهم والمؤمنون كلهم آله .

وليس يرثني إلا ابنتي ، أفأتصدق بالثلثين ؟ قال : لا . قال : فبالشطر ؟ قال : لا . قال : فبالثلث قال : الثلث ، والثلث كبير^(١) . إنك أن نذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت بها ، حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك . قلت : يا رسول الله ، أنحلّف عن هجرتي ؟ قال : إنك إن تحلّف بعدي ، فتعمل عملاً تريد به وجه الله لا تزداد به إلا رفعةً ودرجةً ، لعلك أن تحلّف حتى ينتفع بك أقوامٌ ، ويضرّ بك آخرون . ثم قال : اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم ، لكنّ البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن مات بمكة .

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

فيه : عيادة الأئمة المرضى . وفي كتاب الحرابي : الوجع اسم لكل مرض . وقال غيره : العرب تسمى كل مرض وجعاً .

وقوله « أشفيت » أي قاربت وأشرفت . قال الهروي : يقال : أشفى على الشيء ، وأشاف عليه : إذا قارب به . وحكى أن القتيبي قال : ولا يكاد يقال : أشفى إلا في الشر . وفيه : جواز ذكر المريض شكواه إذا كان ذلك لمعاناة المرض ، أو لدعوة رجل صالح ، أو وصية ونحوها . وإنما يكره منه ما كان على السخط ، فإنه قاذح في أجر المرض .

وقد زعم قوم أنه إذا لم يكن له ورثة وضع جميع ماله حيث شاء ، وإليه ذهب اسحاق ابن راهوية ، وروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وقد اختلف أهل العلم في جواز الوصية بالثلث .

فذهب بعضهم إلى أن قوله « والثلث كثير » منعاً من الوصية به ، وأن الواجب أن يقصر عنه ، وأن لا يبلغ بوصيته تمام الثلث .

وروى عن ابن عباس أنه قال « الثلث جَنَفٌ ، والرّبع جَنَفٌ »

وعن الحسن البصري أنه قال « يوصى بالثلث ، أو الخمس ، أو الربع »

(١) وفي السنن « كثير » بالناء المثلثة

وقوله « ذو مال » قال بعضهم : فيه إباحة جمع المال ، إذ هذه الصيغة لا تقع عرفاً إلا للمال الكثير . وإن صح إطلاقه لغة على القليل .

« ولا يرثني إلا ابنة لي » أى لا يرثني من الولد ، وإلا فقد كان له عَصَبَةٌ كثيرة ، لأنه من قريش من بنى زهرة .

وقيل : يحتمل أنه أراد لا يرثني ممن له نصيب معلوم .

وقيل : يحتمل لا يرثني من النساء . ويحتمل أنه استكثر لها نصف تركته ، أو ظن أنها تنفرد بجميع المال ، أو على عادة العرب من أنها لا تُعد المال للنساء ، إنما كانت تُعده للرجال .

وقوله صلى الله عليه وسلم « الثلث ، والثلث كبير » فالثلث الأول : روى بالنصب والضم ، فمن نصب فعلى الاغراء ، وهو مفعول باضمار فعل . والرفع على الفاعل باضمار فعل « يكفي » ونحوه ، أو خبر مبتدأ ، أو مبتدأ وخبر ، مضمّر .

وقوله صلى الله عليه وسلم « إنك أن تذر ورثتك » روى بالوجهين : الكسر على الشرط ، والفتح على تأويل المصدر ، تقريره : إنك وتركهم أغنياء خير .

وأكثر الروايات فيه الفتح . ومنع ابن الخشاب وغيره الكسر .

و « عالة » قال المروى : عالة ، أى فقراء . وقال الجوهري : والعيلة ، والعالة : الفاقة . و « يتكففون » أى يمدون أيديهم إليهم يسألونهم . فيقال : استكف ، وتكفف إذا أخذ ببطن كفه ، أو سأل كَفًّا من الطعام ، أو ما يكف الجوع .

وقوله « أتخلف عن هجرتي ؟ » قيل : معناه : خوف الموت بمكة . وهى دار تركوها لله وهاجروا إلى المدينة . فلم يحبوا أن تكون منايهم فيها .

وقال اسحاق بن راهوية : السنة فى الربع ، لما قال النبى صلى الله عليه وسلم « الثلث كثير » إلا أن يكون رجلاً يعرف فى ماله شُبُهات ، فعليه استغراق الثلث .

وقال الشافعى : إذا ترك ورثته أغنياء لم يكره أن يستوعب الثلث . فإذا لم يدعهم اخترت له أن لا يستوعبه .

وقيل : كان حكم الهجرة باقياً بعد الفتح . ويحتمل أنه سأل عن تخلفه في العمر وطوله ، بعد أصحابه .

وفي رواية « أَخْلَفَ بعد أصحابي » وفيه إشارة لما تقدم .

قوله « ولعلك أن تخلف » « أن » ههنا بالفتح لا غير .

وقيل : يحتمل أن يكون تخلفه هنا كناية عن طول عمره . وهو أظهر ، لقوله صلى الله عليه وسلم « بعدى » .

ويحتمل التخلف بمكة للضرورة ، وأن ذلك لا يقدر في هجرته وعمله . وقد اختلف الناس في هذا .

فقيل : لا يحبط أجر المهاجر بقاؤه بمكة وموته بها ، إذا كان لضرورة . وإنما يحبطهما إذا كانا بالاختيار .

وقال قوم : إن موت المهاجر بها كيف كان محبطاً للهجرة .

وقوله صلى الله عليه وسلم « إن تخلف بعدى فتعمل عملاً صالحاً » رواه بعضهم بالفتح وبعضهم بالكسر . ورواه بعضهم « لن » باللام .

قال اليحصبي وغيره : وكلاهما صحيح المعنى على ما تقدم . يريد قوله « إنك إن تذر » .

وقوله « حتى ينتفع بك أقوام » هذا علم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم . وذلك أن سعداً أمراً على العراق ، فأتى بقوم ارتدوا عن الاسلام ، فاستتابهم ، فأبى بعضهم ، فقتلهم ، وتاب بعضهم ، فانتفعوا به ، وعاش سعد بعد حجة الوداع نبياً وأربعين سنة .

وقوله « عالة يتكففون الناس » يريد فقراء يسألون الصدقة ، يقال : رجل عائل ، أى فقير ، وقوم عالة . والفعل منه : عال يعيل : إذا افتقر . ومعنى « يتكففون » يسألون الصدقة بأَكْفَمِهِمْ .

وقوله « أتخلف عن هجرتي » معناه خوف الموت بمكة . ومى دار تركوها لله عز وجل ، وهاجروا إلى المدينة فلم يحبوا أن تكون مناياهم فيها .

قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم أمض لأصحابي هجرتهم » استدل به بعضهم على أن البقاء بمكة للمهاجر كيف كان قادح في هجرته .

وقال غيره : لا دليل فيه ، بل يحتمل أنه دعا لهم دعاء مجرداً عاماً .
ومعنى « أمض » أى أتممها لهم ولا تبطلها . ولا تردهم على أعقابهم ، بشرط هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم .

« لكن البأس » قال بعضهم : انتهى كلام النبي صلى الله عليه وسلم في قوله « لكن البأس سعد بن خولة » ثم ذكر الحاكى هذا علة قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، وأنه رثى الله ، وتوجع لموته بمكة . وقائل هذا الكلام : هو سعد بن أبى وقاص . كذا جاء فى بعض الطرق . وأكثر ما جاء : أنه من قول الزهرى .

قيل : ويحتمل أن قوله « مات بمكة » من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، تفسيراً لمعنى قوله « البأس » إذ قد روى فى حديث آخر « لكن سعد بن خولة البأس قد مات فى الأرض التى هاجر منها »

واختلف فى قصة سعد بن خولة .

فقيل : لم يهاجر من مكة حتى مات . وذكروا البخارى « أنه هاجر وشهد بدرا ، ثم انصرف من مكة إلى الحبشة المهجرة الثانية . وتوفى بمكة فى حجة الوداع » .

وقيل : توفى سنة سبع فى الهدنة مدة القضية ، خرج مجتازاً إلى مكة و«البأس» الذى اشتدت حاجته . عدّه صلى الله عليه وسلم من المساكين والفقراء لما فاتته من الفضل لومات فى غير مكة

باب فى كراهية الاضرار فى الوصية [٣ : ٧٢]

٢٧٤٥ - عن أبى هريرة ، قال : قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم « يا رسول الله ، أى الصدقة أفضل ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح حريص تأمل البقاء وتحشى الفقر ولا

٢٧٤٥ - قال الشيخ : فيه من العقه أن للصحيح أن يضع ماله حيث شاء من المباح ، وله أن يشح به على من لا يلزمه فرضه .

وفيه المنع من الاضرار فى الوصية عند الموت .

تَمَهَّلَ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْخُلُقُومَ قُلْتَ : لفلان كذا ، ولفلان كذا ، وقد كان لفلان » .
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٧٤٦ - وعن أبى سعيد الخدرى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَأَنْ يَتَصَدَّقَ
الْمَرْءُ فِي حَيَاتِهِ بِدِرْهِمٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمِائَةِ عِنْدَ مَوْتِهِ » .
فى إسناده : شرحبيل بن سعد الأنصارى الخَطْمَى ، مولا هم المدني . كنيته : أبو سعد ،
ولا يحتج بحديثه .

٢٧٤٧ - وعن شهر بن حوشب ، أن أبا هريرة حدثه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ ، أَوِ الْمَرْأَةُ ، بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِينَ سَنَةً ، ثُمَّ يَحْضُرُهَا الْمَوْتُ
فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ ، فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ - وقال : وقرأ على أبو هريرة من ههنا
(٤ : ١٢ ، ١٣ من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار - حتى بلغ - ذلك
الفوز العظيم) .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب . هذا آخر كلامه .
وشهر بن حوشب : قد تكلم فيه غير واحد من الأئمة . ووثقه أحمد بن حنبل ، ويحيى
ابن معين .

باب ماجاء فى الدخول فى الوصايا [٣ : ٧٢]

٢٧٤٨ - عن أبى ذر قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يَا أَبَا ذَرٍّ ، إِنِّى أَرَاكَ
ضَعِيفًا ، وَإِنِّى أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِى ، فَلَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ
مَالَ يَتِيمٍ » .
وأخرجه مسلم والنسائى .

باب فى نسخ الوصية للوالدين والأقربين [٣ : ٧٣]

٢٧٤٩ - عن ابن عباس : (٢ : ١٨٠) إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين (فكانت
الوصية كذلك ، حتى نسخها آية الميراث
فى إسناده : على بن الحسين بن واقد . وفيه مقال

وفى قوله « وقد كان لفلان » دليل على أنه إذا أضر فى الوصية كان للورثة أن يبطلوها
لأنه حينئذ ما لهم ، ألا تراه يقول « وقد كان لفلان » يريد به الوارث . والله أعلم .

باب في الوصية للوارث [٣ : ٧٣]

٢٧٥٠ - عن أبي أمامة ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » .

وأخرجه الترمذی وابن ماجه ، وقال الترمذی : حسن . هذا آخر كلامه .

وفي إسناده : إسماعيل بن عياش . وقد اختلف في الاحتجاج بحديثه . ومنهم من ذكر أن حديثه عن أهل الحجاز وأهل العراق ليس بذاك ، وأن روايته عن أهل الشام أصح . وهذا الحديث : من روايته عن أهل الشام .

وقد أخرج هذا الحديث الترمذی والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن خارجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الترمذی : حسن صحيح .

وقوله « أعطى كل ذي حق حقه » إشارة إلى آية الموارث . وكانت الوصية قبل نزول الآية واجبة للأقربين . وهو قوله (٢ : ١٧٠) كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ثم نسخت بآية الميراث .

وإنما تبطل الوصية للوارث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر الورثة . فإذا أجازوها جازت ، كما إذا أجازوا الزيادة على الثلث للأجنبي جاز .

وذهب بعضهم إلى أن الوصية للوارث لا تجوز بحال . وإن أجازها سائر الورثة . لأن المنع منها إنما هو لحق الشرع . فلو جوزناها لسكننا قد استعملنا الحكم المنسوخ ، وذلك غير جائز .

وقد قال أهل الظاهر : إن الوصية بأكثر من الثلث لا يجوز ، أجازتها الورثة أم لم يجيزوها .

قال المبري : وهو قول عبد الرحمن بن كيسان وإلى هذا ذهب المزني .

٢٨٥٠ - قال الشيخ : قوله « أعطى كل ذي حق حقه » إشارة إلى آية الموارث . وكانت

الوصية قبل نزول الآية واجبة للأقربين . وهو قوله تعالى (٢ : ١٨٠) كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) ثم نسخت بآية الميراث .

وإنما تبطل الوصية للوارث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر الورثة ، فإذا أجازوها جازت ، كما إذا أجازوا الزيادة على الثلث للأجنبي جاز .

باب مخالطة اليتيم في الطعام [٣ : ٧٣]

٢٧٥١ - عن ابن عباس قال « لما أنزل الله عز وجل (٦ : ١٥٢ : ١٧ : ٣٤) ولا تقرّبوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن (٤ : ١٠) إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً (الآية) انطلق من كان عنده يتيماً ، فعزّل طعامه من طعامه ، وشرابه من شرابه ، فجعل يفضل من طعامه فيحبس له حتى يأكله أو يفسد ، فاشتد ذلك عليهم ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله عز وجل (٢ : ٢٢٠) ويسألونك عن اليتامى ؟ قل : إصلاح لهم خير ، وإن تخالطوهم فآخوانكم) فخلطوا طعامهم بطعامه ، وشرابهم بشرابه » وأخرجه النسائي .

في اسناده : عطاء بن السائب . وقد أخرج له البخاري حديثاً مقروناً . وقال أيوب : ثقة . وتكلم فيه غير واحد . وقال الامام أحمد : من سمع منه قديماً فهو صحيح ، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء . ووافقه على ذلك يحيى بن معين ، وجريير بن عبد الحميد من سمع منه حديثاً . وهذا الحديث من رواية جريير عنه .

باب ما لولى اليتيم أن ينال من مال اليتيم [٣ : ٧٤]

٢٧٥٢ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه

وذهب بعضهم إلى أن الوصية للوارث لا تجوز بحال ، وإن أجازها سائر الورثة . لأن المنع منها إنما هو لحق الشرع ، فلو جوزناها لكنا قد استعملنا الحكم للمنسوخ . وذلك غير جائز ، كما أن الوصية للقاتل غير جائزة ، وإن أجازها الورثة .

٢٧٥٢ - قال الشيخ . قوله « غير متائل » أى غير متخذ منه أصل مال . وأثله الشيء أصله . ووجه إباحة الأكل من مال اليتيم ، أن يكون ذلك على معنى ما يستحقه من العمل فيه والاستصلاح له ، وأن يأخذ منه بالمعروف على قدر مثل عمله .

وقد اختلف الناس في الأكل من مال اليتيم .

فروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال « يأكل من الوصى إذا كان يقوم عليه » وإليه ذهب أحمد بن حنبل .

وقال الحسن والنخعي : يأكل ولا يقتضى .

وسلم ، فقال : إني فقير ، ليس لي شيء ، ولي يتييم ، قال : فقال : كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ ، غَيْرَ مُسْرِفٍ ، وَلَا مُبَادِرٍ ، وَلَا مُتَأَثِّلٍ .

وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقد تقدم الكلام على حديث عمرو بن شعيب .

باب متى ينقطع اليتيم [٣ : ٧٤]

٢٧٥٣ - عن علي بن أبي طالب قال « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يُتِمُّ بَعْدَ احْتِلَامٍ ، وَلَا صُمَاتٍ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ » .

في إسناده : يحيى بن محمد المدني الجارى . قال الخطابى : يتكلمون فيه . وقال ابن حبان

وقال عبيدة السَّامَانِي وسعيد بن جبير ومجاهد : يأكل ويؤديه إليه إذا كبر . وهو قول الأوزاعى .

٢٧٥٣ - قال الشيخ : ظاهر هذا القول يوجب انقطاع أحكام اليتيم عنه بالاحتلام وحدثت أحكام البالغين له . فيكون للمحتلم أن يبيع ويشترى ، ويتصرف في ماله ، ويعقد النكاح لنفسه ، وإن كانت امرأة فلا تزوج إلا بإذنها .

ولكن المحتلم إذا لم يكن رشيداً ، لم يُفَكَّ الحجر عنه . وقد يحظر الشيء بسببين ، فلا يرتفع بارتفاع أحدهما مع بقاء السبب الآخر . وقد أمر الله تعالى بالحجر على السفهه فقال (٤ : ٥) ولا تتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) وقال (٢ : ٢٨٢)

٢٧٥٣ - قال الشيخ ابن القيم رحمه : وقال عبد الحق : المحفوظ موقوف على علي ، وقد روى من حديث جابر ، ولكن في إسناده حرام بن عثمان - وقال ابن القطان : غلة حديث علي : أنه من رواية عبد الرحمن بن قيس ؛ ولا يعرف في رواة الأخبار .

قال : وعلمته أيضاً أنه سمع شيوخاً من بنى عمرو بن عوف : خالد بن سعيد ، وعبد الله بن أنى أحمد قال : قال علي : خالد بن سعيد وابنه عبد الله بن خالد مجهولان ، ولم أجد لعبد الله ذكر إلا في رسم ابن له ، يقال له : اسمعيل بن عبد الله بن خالد بن سعيد بن أنى مريم ، ذكره أيضاً أبو حاتم وهو مجهول الحال ، فأما جده سعيد بن أنى مريم فنقة ، ويحيى بن محمد المدني إما مجهول وإما ضعيف ، إن كان ابن هانىء .

يجب التنكب عما انفرد به من الروايات . وذكر العقيلي هذا الحديث . وذكر أن هذا الحديث لا يتابع عليه يحيى الجارى . هذا آخر كلامه .

وهو منسوب إلى الجار بالجيم والراء المهملة - بليدة على الساحل بقرب مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد روى هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله وأنس بن مالك ، وليس فيها شيء يثبت .

وقال بعضهم : أهل الجاهلية كان من نُسكهم الصمات . فكان الواحد منهم يعتكف اليوم والليلة فيصمت ولا ينطق . فنهوا عن ذلك ، وأمروا بالذكر والنطق بالخير .

باب التشديد في أكل مال اليتيم [٣ : ٧٤]

٢٧٥٤ - عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَّاتِ ، قيل : يا رسول الله ، وَمَا هُنَّ ؟ قال : الشُّرْكُ بِاللَّهِ ، وَالسَّحَرُ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ

فإن كان الذى عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً فأثبت الولاية على السفيه ، كما أثبتتها على الضعيف ، فكان معنى الضعيف راجعاً إلى الصغير ، ومعنى السفيه راجعاً إلى الكبير البالغ . لأن السفه اسم ذم . ولا يُدْثَمُ الإنسان على ما لم يكتسب . والقلم مرفوع عن غير البالغ . فالخرج والذم مرفوعان عنه .

وقال سبحانه (٤ : ٦) وابتلوا النياح ، حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم (فشرط في دفع المال إليهم شيئين : الاحتلام ، والرشد . والحكم إذا كان وجوبه معلقاً بشيئين لم يجب إلا بورودهما معاً .

وهذا سهو . فإن يحيى هذا هو يحيى بن محمد بن قيس أبو زكريا ؛ روى له مسلم في الصحيح قال ابن القطان : وعبد الله بن أبي أحمد بن جحش بن رثاب مجهول الحال أيضاً ؛ وقيس ليس هو والد بكير بن عبد الله بن الأشج كما ظنه ابن أبي حاتم ، حين جمع بينهما ، والبخارى قد فصل بينهما ، فجعل الذى يروى عن علي في ترجمة ، والذى يروى عن ابن عباس - وهو والد بكير - في ترجمة أخرى ، وأيهما كان خاله مجهول أيضاً .

التي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَأَكْلُ الرِّبَا ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٧٥٥ - وعن عبيد بن عمير ، عن أبيه ، أنه حدثه - وكانت له صحبة - أن رجلاً سأله

فقال : « يارسول الله ، ما الكبائر : فقال هُنَّ تِسْعٌ - فذكر معناه - زاد : وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَاسْتِحْلَالُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ قَبْلَتِكُمْ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا » .

وأخرجه النسائى . وقد قيل : إنه لم يرو عنه غير ابنه عبيد .

قيل : قد بقيت كبائر لم تذكر في هذه الأحاديث .

وقد اختلف السلف في عدد الكبائر .

فقال ابن عباس : كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة . وسئل : أمى تسع ؟ فقال : هي إلى سبعين ، ويرزى إلى سبعمائة أقرب .

وقيل هي : ما أوعد الله عليه بنار أو يحد في الدنيا ، وعدوا الإصرار على الصفائر من الكبائر .

وحكى عن ابن مسعود وجاعة من العلماء : أن الكبائر : جميع ما نهى الله عنه : من أول سورة النساء إلى قوله : (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ) .

وقيل : يحتمل ذكر النبي لما ذكر من الكبائر : أن تَمَّ كبائر آخر لم تدبين ليكون الناس من اجتناب جميع المنهيات على حذر ، لثلا يواقعوا كبيرة . وإلى ما نحا إليه ابن عباس من أن كل ما عصى الله به كبيرة مال المحققون . وبه قالوا .

واختصاص النبي صلى الله عليه وسلم ما سماه من الكبائر وأكبر الكبائر ليس فيه دليل على أن لا كبيرة سواها .

وقوله « لاصحات يوم إلى الليل » وكان أهل الجاهلية من نسكهم الصمات ، وكان الواحد منهم يعتكف اليوم والليلة فيصمت ، ولا ينطق . فنهوا عن ذلك وأمسروا بالذكر والنطق بالخير .

باب الدليل على أن الكفن من رأس المال [٧٥ : ٣]

٢٧٥٦ - عن خَبَّابٍ - وهو ابن الأَرْتِ - قال « مُصَـبِّبٌ بن عَمْرِو قُتِلَ يومَ أحدَ ، ولم تكن له إلا نَمْرَةٌ ، كُنَّا إِذَا غَطَّيْنَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رَجْلَاهُ . وَإِذَا غَطَّيْنَا رَجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : غَطُّوا بِهَا رَأْسَهُ ، وَاجْعَلُوا عَلَى رَجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخَرِ » وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

باب الرجل يهب الهبة ثم يُوصى له بها أو يرثها [٧٥ : ٣]

٢٧٥٧ - عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه بريدة « أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : كنتُ تصدّقتُ على أمي بوليدة ، وإنها ماتت ، وتركتم تلك الوليدة ، قال : قَدْ وَجَبَ أَجْرُكِ ، وَرَجَعَتْ إِلَيْكِ فِي الْمِيرَاثِ . قالت : وإنها ماتت وعليها صوم شهر ، أفيجزىء ، أو يقضى عنها أن أصوم عنها ؟ قال : نعم . قالت : وإنها لم تحج أفيجزىء ، أو يقضى ، عنها أن أحج عنها ؟ قال : نعم . » وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

٢٧٥٦ - قال الشيخ : قلت فيه دلالة على أن الكفن من رأس المال ، وأنه إذا استغرق الكفن جميع المال كان الميت أولى به من الورثة .

٢٧٥٧ - قال الشيخ : « الوليدة » الجارية المملوكة . ومعنى الصدقة هنا : العطية . وإنما جرى عليها اسم الصدقة لأنها برئت وصلة فيها أجر ، خلّت محل الصدقة . وفيه دليل على أن من تصدق على فقير بشيء فاشتراه منه بعد أن أقبضه إياه فإن البيع جائز ، وإن كان يستحب له أن لا يرجعه إلى ملكه بعد أن أخرجه بمعنى الصدقة . وقوله « أصوم عنها » يحتمل أن تكون أرادت الكفارة عنها . فيحل محل الصوم ويحتمل أن تكون أرادت الصيام المعروف .

وقد ذهب إلى جواز الصوم عن الميت بعض أهل العلم .
وذهب أكثر العلماء إلى أن عمل البدن لا يقع فيه النيابة ، كما لا تقع في الصلوات .

باب في الرجل يوقف الوقف [٣ : ٧٥]

٢٧٥٨ - عن نافع ، عن ابن عمر ، قال « أصاب عمرُ أرضاً بخيبر ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أصبتُ أرضاً لم أصب مالا قطُّ أنفَسَ عندي منه ، فكيف تأمرني به ؟ قال : إن شئتَ حبستَ أصلها وتصدقتَ بها . فتصدق بها عمر : أنه لا يباع أصلها ، ولا يوهب ، ولا يورث : للفقراء ، والقُرَبَى ، والرقاب . وفي سبيل الله ، وابن السبيل - وزاد عن بشر ، وهو ابن الفضل - والضيف ثم اتفقوا - : لا جناح على مَنْ وَلِيَهَا أن يأكل منها بالمعروف ، ويُطعم صديقاً غير متموِّل فيه - زاد عن بشر - قال : وقال محمد : ^(١) غير متأنِّل مالا » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائي وابن ماجة .

٢٧٥٩ - وقال يحيى بن سعيد - وهو الأنصارى - : نسخها لى عبد الحميد بن عبد الله ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب - يعنى صدقة عمر بن الخطاب « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما كتب عبد الله عمر في ثَمَغ - فقصَّ من خبره نحو حديث نافع - قال : غير متأنِّل مالا ، فاعفا عنه من ثمرة فهو للسائل والمحروم - قال : وساق القصة - قال : وإن شاء ولئى ثَمَغ اشترى من ثمره رقيقاً لعمله ، وكتب مُعْتَقِبُ ، وشهد عبد الله بن الأرقم : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين ، إن حَدَثَ به حَدَثٌ : أن نثما وصِرمَةَ بن الأكوخ والعبد الذى فيه ، والمائة سهم التى بخيبر ورقيقه الذى فيه ، والمائة التى أطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالوادى ، تليه حفصة ما عاشت ، ثم يليه ذو الرأى من أهلها : أن لا يباع ولا يشتري ، ينفقه حيث رأى ، من السائل والمحروم وذى القُرَبَى ، ولا جناح على وليه إن أكل أو آكل ، أو اشترى رقيقاً منه » .

باب ما جاء في الصدقة عن الميت [٣ : ٧٧]

٢٧٦٠ - عن أبى هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ

٢٧٦٠ - قال الشيخ : فيه دليل على أن الصوم والصلاة وما دخل في معناهما من عمل الأبدان لا تجرى فيها النيابة .

(١) بهامش عون المعبود : هو محمد بن سيرين ولكن بهامش المنذرى : هو ابن أبى عدى السلمى ، مولاهم البصرى .

انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ أَشْيَاءَ : صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

باب فيمن مات عن غير وصية يُتصدق عنه [٣ : ٧٧]

٢٧٦١ - عن عائشة ، أن امرأة قالت « يا رسول الله ، إن أمى افْتَلَتَتْ نَفْسُهَا ، ولولا ذلك لتَصَدَّقْتُ ، وأَعْطْتُ ، أَفِيْجُزِي أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : نَعَمْ ، فَتَصَدَّقْ عَنْهَا » .

وأخرجه النسائى وابن ماجه .

٢٧٦٢ - وعن ابن عباس ، أن رجلاً قال : « يا رسول الله ، إن أمى تُوَفِّيتُ ، أَفِيَنْفَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قال : نَعَمْ . قال : فَإِنَّ لِي مَخْرَفًا ، وَأَشْهَدُ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا » .
وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .
وهذا الرجل : هو سعد بن عبادة رضى الله عنه .

باب وصية الحربى يُسَلِّمُ وَلِيِّهِ : أَيْلِزِمُهُ أَنْ يُنْفِذَهَا ؟ [٣ : ٧٨]

٢٧٦٣ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده « أن العاصم بن وائل أَوْصَى : يُعْتَقُ عَنْهُ مِائَةُ رَقَبَةٍ ، فَأَعْتَقَ ابْنُهُ هِشَامٌ خَمْسِينَ رَقَبَةً ، فَأَرَادَ ابْنُهُ عَمْرُو أَنْ يَعْتَقَ عَنْهُ الْخَمْسِينَ الْبَاقِيَةَ . فقال : حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَبَى أَوْصَى بِعْتَقِ مِائَةِ رَقَبَةٍ ، وَإِنْ هِشَامًا أَعْتَقَ عَنْهُ خَمْسِينَ وَبَقِيَتْ عَلَيْهِ خَمْسُونَ رَقَبَةً ، فَأَعْتَقَ عَنْهُ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَوْ كَانَ

وقد يستدل به من يذهب إلى أن من حج عن ميت فإن الحج في الحقيقة يكون
للاحتاج دون المحجوج عنه . وإنما يلحقه الدعاء : ويكون له الأجر في المال الذى أعطى إن
كان حج عنه بمال .

مُسْلِمًا . فَأَعْتَقْتُمُ عَنْهُ ، أَوْ تَصَدَّقْتُمُ عَنْهُ ، أَوْ حَبَبْتُمُ عَنْهُ . بَلَّغَهُ ذَلِكَ » .
وقد تقدم الكلام على حديث عمرو بن شعيب واختلاف الأئمة فيه .
هشام بن العاص : كان قديم الإسلام . أسلم بمكة ، وهاجر إلى أرض الحبشة . وكان
فاضلاً خيراً . وكان أصغر سنّاً من أخيه عمرو رضى الله عنهما .

باب الرجل يموت وعليه دين ، وله ولاء

يُسْتَنْظَرُ غَرَمَاؤُهُ ، يُرْفَقُ بِالْوَارِثِ [٧٨ : ٣]

٢٧٦٤ - عن جابر بن عبد الله « أن أباه تُوُفِّي وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من يهود ،
فاستنظره جابر ، فأبى ، فكلم جابر النبي صلى الله عليه وسلم : أن يشفع له إليه ، فجاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلم اليهودي ليأخذ مِمَّا نَحَلَهُ بالذي له عليه ، فأبى ، وكله
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُنْظَرَهُ ، فأبى - وساق الحديث » .
وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه .

« آخر كتاب الوصايا »

أول كتاب الفرائض

باب في تعليم الفرائض [٣ : ٧٨]

٢٧٦٥ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « العلم ثلاثة ، وما سوى ذلك فهو فضل : آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة » .

٢٧٦٥ - قال الشيخ : في هذا حث على تعلم الفرائض ، وتجريض عليه وتقديم تعلمه .
و « الآية المحكمة » هي كتاب الله . واشترط فيها الإحكام . لأن من الآي ما هو منسوخ لا يعمل به . وإنما يعمل بناسخه .

و « السنة القائمة » هي الثابتة بما جاء عنه صلى الله عليه وسلم من السنن المروية .
وأما قوله « أو فريضة عادلة » فإنه يحتمل وجهين من التأويل .

أحدهما : أن يكون من العدل في القسمة ، فيكون معدله على السهام والأنصباء المذكورة في الكتاب والسنة

والوجه الآخر : أن تكون مستنبطة من الكتاب والسنة ومن معانيهما . فتكون هذه الفريضة تعدل بما أخذ عن الكتاب والسنة ، إذ كانت في معنى مأخذ عنهما نصاً .

وقد اختلف الصحابة في مسائل من الفرائض . وتناظروا فيها ، وتحروا تعديلها فاعتبروها بالنصوص ، كمسألة الزوج والأبوين .

حدثنا إبراهيم بن فراس حدثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ حدثنا موسى بن محمد بن حبان البصري حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن الأصفهاني عن عكرمة قال « أرسل ابن عباس رضي الله عنهما إلى زيد بن ثابت . فسأله عن امرأة تركت زوجها وأبويها ؟ قال : للزوج النصف . وللأم ثلث مابق ، فقال : تجده في كتاب الله ، أو تقوله برأيك ؟ قال : أقوله برأيي . لا أفضل أمّا على أب »

قلت : فهذا من باب تعديل الفريضة إذا لم يكن فيها نص . وذلك أنه اعتبرها

وأخرجه ابن ماجة . وفي إسناده : عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي . وهو أول مولود ولد بأفريقية في الإسلام . وولى القضاء بها . وقد تكلم فيه غير واحد . وفيه أيضاً عبد الرحمن بن رافع التنوخى قاضى أفريقية . وقد غرزه البخارى وابن أبى حاتم .

باب فى الكلالة [٣ : ٨٩]

٢٧٦٦ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - قال « مرضتُ ، فأتانى النبى صلى الله عليه وسلم يعودنى هو وأبو بكر ما شيين ، وقد أغمى علىَّ ، فلم أكلّمه ، فتوضأ وصبّه علىَّ فأفقت فقلت : يارسول الله ، كيف أصنع فى مالى ، ولى أخوات ؟ قال : فنزلت آية المواريث (٤ : ١٧٦ يستفتونك ؟ قل : الله يفتيكم فى الكلالة) من كان ليس له ولد وله أخوات . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

قال المهلب : وفى حديث جابر دليل أنه لا يجوز لأحد أن يقضى بالاجتهاد فى مسألة ما دام يجد سبيلا إلى النصوص . وكيف وجه استعمالها ؟ ولو جاز أن يحتج به فى محضر النبى صلى الله عليه وسلم دون أن يشاوره لما قال « كيف أصنع فى مالى ؟ » .

بالنصوص عليه . وهو قوله تعالى (٤ : ١١) وورثه أبواه فلأمه الثلث) فلما وجد نصيب الأم الثلث ، وكان باقى المال - وهو الثلثان - للأب قاس النصف الفاضل من المال بعد نصيب الزوج على كل المال ، إذ لم يكن مع الوالدين ابن أو ذو سهم ، فقسمة بينهما على ثلاثة أسهم : للأم سهم ، والباقى وهو سهمان للأب .

وكان هذا أعدل فى القسمة من أن يعطى الأم من النصف الباقى ثلث جميع المال ، وللأب مابقى وهو السدس : فيفضلها عليه . فيكون لها وهى مفضولة فى أصل المورث أكثر مما للأب وهو المقدم والمفضل فى الأصل ، وذلك أعدل مما ذهب إليه ابن عباس من توفير الثلث على الأم ، وبحسّ الأب حقه برده إلى السدس ، فترك قوله عليه وصار عامة الفقهاء إلى قول زيد .

وذكر غيره : أن في الحديث : سنة العيادة واحتساب الخطي فيها .

وفيه بركته صلى الله عليه وسلم فيما لمسه ، أو دعا فيه .

وفيه عيادة المعنى عليه ، إذا كان معه من يراعى أمره ، مثلاً يوافق متكشفاً ، أو بحالة تكره .

وقد قيل : أما الرجل الصالح ومن ترجى بركة دعوته فله ذلك . ويكره لغيره ، إلا أن يكون للمريض من يراعى حاله .

وفيه جواز الوصية المريض ، وإن بلغ هذا الحد . وفارقه عقله في الأحياء ، إذا كان في وقت وصيته يعقل . لأن الله تعالى أنزل في هذه الآية (٤ : ١٢) من بعد وصية يوصي بها) .

[باب من كان ليس له ولد وله أخوات ^(١)] [٣ : ٧٩]

٢٧٦٧ - وعنه ، قال « اشتكيتُ وعبدى سُبُعُ أَخَوَاتٍ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

٢٧٦٧ - قال الشيخ : روى أن عبد الله بن حرام أبا جابر قتل يوم أحد ، ونزلت آية الكلالة في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقال : إنه آخر ما نزل من القرآن . فكان جابر يوم نزول الآية لا ولد له ولا والد . فصار شأنه بياناً لمراد الآية . فهذا قول بعض العلماء في بيان معنى الكلالة .

قلت : وفيه وجه آخر ، وهو أشبه بمعنى الحديث ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للسائل عن الكلالة « تجزيك آية الصيف » فوقعت الإحالة منه على الآية في بيان معنى الكلالة . فوجب أن يكون ذلك مستنبطاً من نفس الآية دون غيرها .

ووجه ذلك وتحريمه : أن الولد والوالد اسمان مشتقان من الولادة . فكل واحد منهما يتعلق بالآخر . ويتعدى إليه من طريق الدلالة . فكل من انتظمه اسم أولادة من أعلى

(١) هذه زيادة من المتن .

عليه وسلم ، فنفخ في وجهي فأفقتُ فقلت : يا رسول الله ، ألا أوصي لأخواتي بالثلثين ؟ قال : أحسن . قلت : الشطر ؟ قال : أحسن ، ثم خرج وتركني ، فقال : يا جابر ، لا أراك ميتاً من وجعك هذا ، وإن الله قد أنزل ، فبين الذي لأخواتك ، فجعل لهن الثلثين . قال : وكان جابر يقول : أنزلت هذه الآية في (٤: ١٧٦) يستفتونك ، قل : الله يفتيكم في الكلالة) وأخرجه النسائي .

وأسفل فانه قد يحتمل أن يدعى ولدا . فالوالد يسمى ولداً . لأنه قد ولد والمولود يسمى ولداً . لأنه قد ولد .

وهذا كالذرية ، وهو اسم مشتق من ذرأ الله الخلق . فالولد ذرية . لأنهم ذرئوا أى خلقوا . والأب ذرية لأن الولد ذرىء منه . ويدل على صحة ذلك قوله سبحانه وتعالى (٣٦: ٤١) وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون) يريد - والله أعلم - نوحاً ومن معه . فجعل الآباء ذرية كالأولاد ، لصدور الاسمين معاً عن الذرء .

وفي لغة العرب توسع وانبساط . ويقع ذلك فيها من وجوه .

منها : الاشتقاق والتركيب .

ومنها : المجاز والتشبيه .

ومنها : الاستعارة والتقريب ، إلى وجوه غيرها . وكل ذلك بيان . وأدلتها مستعملة حينما وجدت .

فعلى هذا قد يصح أن يكون المراد بقوله (إن امرؤ هلك ليس له ولد) أى ولادة في الطرفين من أعلى أو أسفل ، وهو معنى قول الصحابة وعامة الفقهاء « إن الكلالة من ليس له ولد ولا والد » .

واسم « الكلالة » في اللغة مشتقة من تكلل النسب . وذلك أن الأخوة إنما يتشكلون الميت من جوانبه ، ويلقونه من نواحيه ، والولد والوالد إنما يأتيانه من تلقاء النسب ويحتمعان معه في نصابه وعموده .

وأما قوله « تجزيك آية الصيف » فإن الله سبحانه أنزل في الكلالة آيتين ، إحداهما

٢٧٦٨ - وعن البراء بن عازب ، قال « آخر آية نزلت في الكلاله (يستفتوتك ، قل : الله يفتيكم في الكلاله) .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٧٦٩ - وعنه ، قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يا رسول الله ،

في الشتاء ، وهى الآية التى نزلت في سورة النساء . وفيها إجمال وإبهام ، لا يكاد يتبين هذا المعنى من ظاهرها ثم أنزل الآية الأخرى في الصيف . وهى في آخر سورة النساء . وفيها من زيادة البيان ما ليس في سورة الشتاء . فأحال السائل عليها ليستبين المراد بالكلالة المذكورة فيها . والله أعلم .

وقد أفردت مسألة في الكلاله وتفسيره وأودعتها من الشرح والبيان أكثر من هذا . وهو من غريب العلم ونادره . وفيما أوردناه ههنا كفاية . إن شاء الله عز وجل .

٢٧٦٩ - قال الشيخ : وقد روى « أن الرجل الذى سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه »

ويشبه أن يكون - والله أعلم - إنما لم يفته عن مسأله ووكّل الأمر في ذلك إلى بيان الآية ، اعتماداً على علمه وفقهه ، ليتوصل إلى معرفتها بالاجتهاد الذى هو طريق التبين . ولو كان السائل غيره ممن ليس له مثل علمه وفهمه لأشبه أن لا يقتصر في مسأله على الإشارة إلى ما أجمل في الآية من الحكم ، دون البيان الشافى في التسمية له ، والنص عليه . والله أعلم . وقد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . أنه كان يقرأ هذه الآية فإذا صار إلى قوله (٤ : ١٧٦ بين الله لكم أن تضلوا) قال « اللهم من بينت له فإنّ عمر لم يتبين » .

واختلفوا في الكلاله من هو ؟

فقال أكثر الصحابة : من لا ولد له ولا والد .

وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيه اختلاف .

فروى أنه قال « الكلاله من لا ولد له ولا والد » مثل قول سائر الصحابة .

وروى عنه أنه قال « الكلاله من لا ولد له » ويقال : إن هذا آخر قوله .

(يستفتونك في الكلالة) ما الكلالة؟ قال: تُجْزِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ . فقلت لأبي إسحق - يعنى السَّيْبَعِي - هو من مات ولم يدع ولداً ولا والداً؟ قال: كذاكَ ظَنُّوا أَنَّهُ كَذَاكَ . وأخرجه الترمذى .

باب ما جاء في الصلب [٨٠ : ٣]

٢٧٧٠ - عن هُزَيْل بن شُرْحَبِيل الأودِيّ ، قال « جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري وسلمان بن ربيعه ، فسألها عن ابنة وابنة ابن وأخت لأبٍ وأم ، فقالا : لابنته النصف ،

حدثنا محمد بن هاشم حدثنا الدَّبَرِيُّ عن عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أوصى عند موته فقال : الكلالة كما قلت ، قال ابن عباس : وما قلت؟ قال : من لا ولد له .

وأنبأنا ابن الأعرابي حدثنا سعدان حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن الحسن قال : سألت ابن عباس رضى الله عنهما؟ فقال : هو ماعدا الوالد والولد ، قال قلت : فإن الله عز وجل يقول (إن امرؤ هلك ليس له ولد) قال : فغضب واتهرنى »

قلت : إنما أشكل هذا من قبل أن المسمى فى الآية والمشروط فيها هو من لا ولد له . وليس للوالد فيها ذكر .

وقيل : إن بيان الشرط الآخر الذى هو الوالد : مأخوذ من حديث جابر بن عبد الله وفيه أنزلت الآية ، وكان ذلك من باب زيادة السنة على الكتاب . وكان جابر يوم نزول الآية لا ولد ولا والد

٢٧٧٠ - قال الشيخ : فى هذا بيان أن الأخوات مع البنات عصبة . وهو قول جماعة الصحابة والتابعين ، وعامة فقهاء الأمصار ، إلا ابن عباس رضى الله عنه . فإنه قد خالف عامة الصحابة فى ذلك . وكان يقول فى رجل مات وترك ابنة وأختاً لأبيه وأمه : إن النصف للابنة ، وليس للأخت شيئاً .

وقيل له : إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى بخلاف ذلك : جعل الأخت

وللاخت من الأب والأم النصف ، ولم يُورثا ابنة الابن شيئاً ، واثنتِ ابن مسعود ، فإنه سيتابعنا ، فاتاه الرجل ، فسأله وأخبره بقولها ، فقال : لقد ضللتُ إذأ ، وما أنا من المهتدين

النصف ، وللأبنة النصف ؟ فقال : أهم أعلم أم الله يريد قوله سبحانه (١٧٦:٤) ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) فإنما جعل للأخت الميراث بشرط عدم الولد .

وروى عنه أنه كان يقول « وددت أنى وهؤء الذين يخالفوننى فى الفريضة نجتمع فنضع أيدينا على الركن . ثم نبتهل . فنجعل لعنة الله على الكاذبين » .

قلت : وجه ماذهب إليه الصحابة من الكتاب ، مع بيان السنة التى رواها عبد الله ابن مسعود رضى الله عنهم أجمعين : أن الولد المذكور فى الآية إنما هو الذكور من الأولاد دون الإناث . وهو الذى يسبق إلى الأوهام ، ويقع فى المعارف عند ما يقرع السمع . فقيل : ولد فلان . وإن كان الإناث أيضاً أولاداً فى الحقيقة كالذكور .

ويدل على ذلك قول الله سبحانه وتعالى حكاية عن بعض الكفار (١٩ : ٧٧ لأوتينَ مالا وولداً) وقوله تعالى (٦٠ : ٣ لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم) وقوله (٦٤ : ١٥ إنما أموالكم وأولادكم فتنة)

فكان معلوماً أن المراد بالولد فى هذه الآى كلها الذكور ، دون الإناث . إذ كان مشهوراً من مذاهب القوم : أنهم لا يتكثرون بالبنات ، ولا يرون فيهن موضع نفع وعزٍّ ، بل كان مذهبهم وأدھن ودقھن أحياء والتعفية لأئثارهن ^(١)

(١) وهذا إنما يكون صحيحاً إذا كانت الآيات خاصة بأهل الجاهلية ، ولم يقل ذلك أحد ، أما وهى عامة لكل من خطب بها إلى يوم القيامة . فلا شك أن البنات داخلات فى الأولاد . وهن اليوم التكاثر والفتنة عند كثير من الناس . ويحملن كثيرا من الآباء على معصية الله ورسوله . بل والآيات خطاب أيضاً للأولين . فليست الفتنة فى التكاثر غصب ، بل فى مقتهن والكفر بنعمة الله فيهن بالقتل ونحوه من حرمانهن من حقوقهن فى الإنسانية وما جعل الله لها وعليها ، وهن من الزينة التى زينت للناس . وآية التغابن سيقف بعد قوله (يا أيها الذين آمنوا إنا من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم) فهى بلا شك خطاب للمؤمنين ، الذين طهرهم الله من وأد البنات ومقتهن ؛ وكذلك آية المتحنة خطاب للذين آمنوا . فبأى طريق تقصر على الذين كانوا يئدونهن فى غابر الزمان . وليس من الصواب تخصيص عام القرآن ؛ فلقد كان من سىء نتائجه لإعراض عن نذر القرآن ، والأمن من وعيده ، فى التتابع والعدوان على حدوده .

ولكن أفضى فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم : لابنته النصف . ولابنة الابن سهمٌ تكمةُ الثلثين ، وما بقى فلأخت من الأب والأم .»

وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجة بنحوه .

وليس فى حديث البخارى ذكر سلمان بن ربيعة . وأخرجه النسائى بالوجهين .

٢٧٧١ - وعن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « خرجنا مع

وجرى التخصيص فى هذا الاسم ، كما جرى ذلك فى اسم المال إذا أطلق فى الكلام فإنما يختص عرفاً بالإبل ، دون سائر أنواع المال . ومشهور فى كلامهم أن يقال : غدا مال فلان ، وراح . يريدون سارحة الإبل والمواشى ، دون ماسواها من أصناف المال .

وإذا ثبت أن المراد بالولد المذكور فى قوله سبحانه (٤: ١٧٦) إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك (الذكور من الأولاد دون الإناث ، لم يمنع الأخوات الميراث مع البنات .

٢٧٧١ - قال الشيخ : قوله « استفاء مالها » معناه : استرد ، واسترجع حقهما من الميراث فافتات به عليهما . وأصله : من الفء . وهو الرجوع ، ومنه : الفء الذى يؤخذ من أموال الكفار ، إنما هو مال ردّه الله إلى المسلمين كان فى أيدي الكفار .

وقولها « وهاتان ابنتا ثابت بن قيس قد قتل معك يوم أحد » غلط من بعض الرواة . وإنما هى امرأة سعد بن الربيع وابنتاه ، قُتل سعد بأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبقى ثابت بن قيس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى شهد اليمامة فى عهد أبى بكر الصديق .

وكذلك رواه عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن ابن عقيل عن جابر .

حدثناه أحمد بن سليمان البخارى حدثنا هلال بن العلاء بن هلال حدثنا أبى حدثنا عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن ابن عقيل عن جابر ، قال جاءت امرأة سعد بن الربيع مع ابنتى سعد . فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع ، قد قتل أبوهما معك يوم أحد شهيداً ، وقد أخذ عهما كل شئ ترك أبوهما - وذكر الحديث «

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى جئنا امرأة من الأنصار في الأسواف^(١) ، فجاءت المرأة بابنتين فقالت : يا رسول الله ، هاتان بنتا ثابت بن قيس ، قُتِلَ معك يوم أحد ، وقد استنفا عَظْمُهُمَا مَالَهُمَا وميراثهما كله ، فلم يدعَ لهما مالاً إلا أخذه ، فما ترى يا رسول الله ؟ فوالله لا يُنْكَحَانِ أبداً إلا ولهما مال ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَقْضِي الله في ذلك . قال : ونزلت سورة النساء (٤ : ١١) يوصيكم الله في أولادكم الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادْعُوا لي المرأة وصاحبها . فقال لعمهما : أعطهما الثلثين ، وأعطِ أمهما الثمن ، وما بقي فلك .

قال أبو داود : أخطأ^(٢) فيه [بشر] ها ابنتا سعد بن الربيع ، ثابت بن قيس قتل يوم اليمامة وأخرجه الترمذي وابن ماجة . وفي حديثهما سعد بن الربيع . وقال الترمذي : حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل . هذا آخر كلامه . وعبد الله بن محمد بن عقيل : اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديثه .

٢٧٧٢ - وعنه ، عن جابر بن عبد الله « أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله ، إن سعداً هلك ، وترك ابنتين - وساق نحوه » قال أبو داود : هذا هو أصح .

٢٧٧٣ - وعن الأسود بن يزيد « أن معاذ بن جبل ورث أختاً وابنة . جعل لكل واحدة منهما النصف ، وهو باليمن ، ونبي الله صلى الله عليه وسلم يومئذ حي » . وأخرجه البخاري بنحوه

باب في الجدَّة [٣ : ٨١]

٢٧٧٤ - عن قبيصة بن ذؤيب ، أنه قال « جاءت الجدَّة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها فقال : مَالِكَ في كتاب الله تعالى شيء ، وما علمتُ لك في سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فارجمي ، حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ؟ فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد

(١) جهامش للمندري : الاسواف - بفتح الهمزة وسكون السين المهملة ، وآخره فاء - هو اسم الحرم المدينة الذي حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد تكرر في الحديث

(٢) زيادة من السنن . وهو بشر بن الفضل شيخ مسدد .

بن مَسْلَمَة ، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه ، فأنفذه لها أبو بكر ، ثم جاءت الجدّة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله تعالى شيء ، وما كان القضاء الذى قُضِيَ به إلا لغيرك ، وما أنا بزائد فى الفرائض ، ولكن هو ذلك السدس ، فان اجتمعما فيه فهو بينكما ، وأيّتكما خَلَتْ به فهو لها .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حسن صحيح ^(١) .

وفى لفظ الترمذى « جاءت الجدّة - أم الأم ، أو أم الأب - إلى أبي بكر . »

وفى لفظ النسائى « أن الجدّة ؛ أم الأم أنت أبا بكر . »

٢٧٧٥ - وعن ابن بريدة - وهو عبد الله - عن أبيه « أن النبی صلى الله عليه وسلم جعل للجدّة السدس ، إذا لم يكن دونها أم » .

وأخرجه النسائى .

وفى إسناده عبيد الله العتقى ، وهو أبو المنيب ، عبيد الله بن عبد الله العتقى المروزي .

وقد وثقه يحيى بن معين . وتبكم فيه غير واحد .

باب فى ميراث الجد [٣ : ٨١]

٢٧٧٦ - عن الحسن - وهو البصرى - عن عمران بن حصين « أن رجلاً أتى النبی صلى

الله عليه وسلم فقال : إن ابن ابني مات ، فما لى من ميراثه ؟ قال : لك السدس . فلما أدبر

دعاه . فقال : لك سدس آخر . فلما أدبر دعاه . فقال : إن السدس الآخر طُعْمَة » .

قال قتادة : فلا يدرون مع أى شيء ورثته ؟ قال قتادة : أقل شيء ورث الجد السدس

وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : حسن صحيح . هذا آخر كلامه . وقد قال

على بن المدينى وأبو حاتم الرازى وغيرهما : إن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين

٢٧٧٧ - وعن الحسن - وهو البصرى - أن عمر قال « أيكم يعلم ما ورث رسول الله صلى الله

عليه وسلم الجد ؟ فقال معقل بن يسار : أنا ، ورثته رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس

قال : مع من ؟ قال : لا أدرى ، قال : لا دريت ، فما تُغْنِي إذا ؟ ! »

(١) بهامش المنذرى : فى سماع قبضة من الصديق نظر . فان مولده عام الفتح . وقد قيل : إنه ولد

فى أول سنة من الهجرة . والأول : حكاه غير واحد . وعلى القول الثانى يرتفع الإشكال .

وأخرجه النسائي، وأخرجه ابن ماجه بنحوه .

وحديث الحسن عن عمر بن الخطاب منقطع ، فانه ولد في سنة احدى وعشرين . وقتل عمر رضى الله عنه في سنة ثلاث وعشرين ، ومات فيها . وقيل : مات سنة أربع وعشرين .
وذكر أبو حاتم الرازي : أنه لم يصح للحسن سماع من معقل بن يسار . وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما حديث الحسن عن معقل بن يسار .

باب في ميراث العصبه [٣ : ٨٢]

٢٧٧٨ - عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَسِمْ الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلِأَوْلَى ذَكَرِ » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بمعناه . وقال الترمذي : حسن .
وذكر أن بعضهم رواه مرسلًا . وذكر أن المرسل أشبه بالصواب ، أعنى : حديث ابن عباس في العصبه .

باب في ميراث ذوى الأرحام [٣ : ٨٢]

٢٧٧٩ - عن المقدم - وهو ابن معديكرب الكندي - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَرَكَ كَلًّا قَالِيَّ - وَرَبَّمَا قَالَ : إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ - وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثَتَهُ ، وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ : أَعْقِلُ لَهُ ، وَارِثُهُ ، وَالْحَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ » .

٢٧٧٨ - قلت : معنى « أولى » ههنا أقرب . والولى : القرب ، يريد أقرب العصبه إلى الميت كالأخ والعم . فإن الأخ أقرب من العم ، وكالعم وابن العم . فالعم أقرب من ابن العم ، وعلى هذا المعنى .

ولو كان قوله « أولى » بمعنى أحق لبقى الكلام مبهمًا ، لا يستفاد منه بيان الحكم .
إذ كان لا يندرى من الأحق من ليس بأحق ؟ .
فعلم أن معناه : أقرب النسب ، على ما فسرناه . والله أعلم .

وأخرجه النسائي وابن ماجه .

واختلف في هذا الحديث . فروى عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدم . وروى عن راشد بن سعد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - مرسلًا » . وقال أبو بكر البيهقي في هذا الحديث : كان يحيى بن معين يضعفه . ويقول : ليس فيه حديث قوى .

وقال أيضا : وقد جمعوا على أن الخال الذي لا يكون ابن عم أو مولى لا يعقل بالخوالة فخالقوا الحديث الذي احتجوا به في العقل . فإن كان ثابتاً . فيشبه أن يكون في وقت كان يُعقل بالخوالة ، ثم صار الأمر إلى غير ذلك . أو أراد خلا يعقل بأن يكون ابن عم أو مولى أو اختار وضع ماله فيه ، إذا لم يكن له وارث سواه .

٢٧٨٠ - وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك ديناً أو ضيعةً فإلى ، ومن ترك مالا فلورثته ، وأنا مولى من لا مولى له : أرث ماله ، وأفك عانه ، والخال مولى من لا مولى له : يرث ماله ، ويفك عانه » . قال أبو داود يقول « الضيعة » معناه : عيال .

وقال غيره : ضيعة : أى عيالا ذوى ضيعة ، أى تركوا فضيعوا . وهو مصدر . يقال : ضاع عيال الرجل ضيعة وضياعا بالفتح ، وأضعتهم : تركتهم ، وأضعت الشيء : تركته . وليس كل ترك ضياعا .

٢٧٨١ - وعنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أنا وارث من لا وارث

٢٧٨١ - قال الشيخ : قوله « يفك عانه » يريد عانيه . فحذف الياء . والعانى الأسير .

وكذلك قوله « يفك عنيه » إنما هو مصدر عنا الرجل يعنوا عنواً وعنفاً ، وفيه لغة أخرى : عنى يعنى .

٢٧٧٩-٢٧٨١ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : فهذا مارد به حديث الخال ، وهى بأسرها وجوه ضعيفة .

له : أَفْلَكُ عَانِيَهُ ، وَأَرِثُ مَالَهُ ، وَالْخُلَّالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ : يَفْكُ عَانِيَهُ ، وَيَرِثُ مَالَهُ »

ومعني « الإِسَار » ههنا : هو ماتتعلق به ذمته ، ويلزمه بسبب الجنايات التي سبيلها أن تتحملها العاقلة .

وبيان ذلك : قوله في الحديث من رواية شعبة عن بُذَيْلِ بْنِ مِيسَرَةَ « يعقل عنه ويرث ماله »

والحديث حجة لمن ذهب إلى توريث ذوى الأرحام .

وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه ، وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل .

وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما .

وكان مالك والأوزاعي والشافعي لا يرثون ذوى الأرحام . وهو قول زيد بن ثابت

وتأول هؤلاء حديث المقدم على أنه طُعْمَةٌ أُطِيعَ مَالُهَا عند عدم الوارث ، لا على

أما قولهم : إن أحاديثه ضعاف : فكلّام فيه إجمال ؛ فإن أُريدَ بها أنها ليست في درجة الصحاح التي لاعلة فيها ، فصحيح ، ولكن هذا لا يمنع الاحتجاج بها ، ولا يوجب انحطاطها عن درجة الحسن ، بل هذه الأحاديث وأمثالها هي الأحاديث الحسان ، فانها قد تعددت طرقها ورويت من وجوه مختلفة ، وعرفت بخارجها ، ورواها ليسوا بمجرّوحين ولا متهمين .

وقد أخرجها أبو حاتم بن حبان في صحيحه ؛ وحكم بصحتها .

وليس في أحاديث الأصول ما يعارضها .

وقد رويت من حديث المقدم بن معدى كرب هذا ، ومن حديث عمر بن الخطاب . ذكره الترمذي عن حكيم بن حكيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال « كتب عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخُلَّالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ » قال الترمذي : هذا حديث حسن .

ورواه ابن حبان في صحيحه ، ولم يصنع من أعل هذا الحديث بحكيم بن حكيم ، وأنه مجهول : شيئاً . فإنه قد روى عنه سهيل بن صالح وعبد الرحمن بن الحارث ، وعثمان بن حكيم أخوه . ولم يعلم أن أحداً جرّحه ، وبمثل هذا يرتفع عنه الجهالة ، ويحتاج بحديثه .

ومن حديث عائشة ، ذكره الترمذي أيضاً عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم عن طاوس

٢٧٨٢ - وعن عائشة رضى الله عنها « أن مولى للنبي صلى الله عليه وسلم مات وترك شيئاً ، ولم يدع ولداً ولا حميماً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أعطوا ميراثه رجلاً من أهل قريته » .

أن يكون للخال ميراث راتب ، ولكنه لما جعله يخلف الميت فيما يصير إليه من المال سمّاه وارثاً ، على سبيل المجاز ، كما قيل : الصبر حيلة من لاحيلة له ، والجوع طعام من لا طعام له وما أشبه ذلك من الكلام .

وقد روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يدفع مال رجل لم يدع ولداً ولا حمياً إلى رجل من أهل قريته »
وروى « أن رجلاً جاءه ، فقال : عندي ميراث رجل من الأزدي ولست أجد أزدياً

عن عائشة ترفعه « الخال وارث من لا وارث له » قال الترمذى : حسن غريب .

قال : وإلى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم في توريث ذوى الأرحام .

وأما زيد بن ثابت فلم يورثهم . وقد أرسله بعضهم ولم يذكر فيه عن عائشة . تم كلامه .

وهذا على طريقة منازعينا لا يضر الحديث شيئاً . لوجهين .

أحدهما : أنهم يحكمون بزيادة الثقة . والذي وصله ثقة ، وقد زاد ، فيجب عندهم

قبول زيادته .

الثانى : أنه مرسل قد عمل به أكثر أهل العلم ، كما قال الترمذى ، ومثل هذا حجة عند

من يرى المرسل حجة ، كما نص عليه الشافعى .

وأما حمل الحديث على الخال الذى هو عصبته : فباطل ، ينزه كلام الرسول عن أن يحمل

عليه ، لما يتضمنه من اللبس ، فإنه إنما علق الميراث بكونه خالاً ، فإذا كان سبب توريثه كونه

ابن عم ، أو مولى ، فعدل عن هذا الوصف الموجب للتوريث إلى وصف لا يوجب التوريث .

وعلق به الحكم . فهذا ضد البيان ، وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم منزّه عن مثل ذلك .

وأما قوله : قد أجمعوا على أن الخال لا يكون ابن عم ، أو مولى لا يعقل بالحوالة : فلا إجماع

في ذلك أصلاً ، وأين الإجماع ؟

ثم لو قدر أن الإجماع انعقد على خلافه في التعاقل ؛ فلم ينعقد على عدم توريثه ، بل جمهور

وقال مسدد : قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم « هُمُنَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ أَرْضِهِ ؟ قَالُوا :
نَعَمْ ، قَالَ : فَأَعْطُوهُ مِيرَاثَهُ »

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن .

أدفعه إليه ، فقال له : انطلق فانظر أول خزاعى تلقاه ، فادفعه إليه — أو قال : ادفعه إلى
كَبَرِ خُرَاعَةَ »

وروى « أن رجلاً جاءه وقال : توفى ابن ابنى . قال : لك السدس ، فلما ولى دعاه
وقال له : خذ سدساً آخر ، وهو طُعمَةٌ لك » .

وروى « أن رجلاً مات ولم يدع وارثاً إلا غلاماً له ، كان أعتقه . فجعل النبي صلى الله
عليه وسلم ميراثه له » .

العلماء يورثونه ، وهو قول أكثر الصحابة ، فكيف يترك القول بتوريثه لأجل القول بعدم
تحمله فى العاقلة ؟

وهذا حديث المسح على الجوربين والحمار ، والمسح على العصائب والتساخين ، والمسح على
الناصية والعمامة — قد أخذوا منه بيعضه دون بعض ، وكذلك حديث بصرة بن أبى بصرة فى
الذى تزوج امرأة فوجدها حبلً ، أخذوا بيعضه دون بعض ، وهذا موجود فى غير حديث .
وقوله : لو كان ثابتاً يكون فى وقت كان الحال يعقل بالخوولة : فهو إشارة إلى النسخ الذى
لا يمكن إثباته إلا بعد أمرين .

أحدهما : ثبوت معارضته للمقاوم له .

والثانى : تأخره عنه .

ولا سبيل هنا إلى واحد من الأمرين .

وقوله : اختار وضع ماله فيه ، يعنى على سبيل الطعمة لا الميراث : فباطل لثلاثة أوجه .

أحدها : أن لفظ الحديث يبطله ، فإنه قال « يرث ماله » وفى لفظ « يرثه »

الثانى : أنه ساء وارثاً ، والأصل فى التسمية الحقيقة ، فلا يعدل عنها إلا بعد أمور أربعة .

أحدها : قيام دليل على امتناع إرادتها .

الثانى : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذى عينه مجازاً له ، ولا يكفى ذلك إلا بالثالث : —

وهو : بيان استعماله فيه لغة ، حتى لا يكون لنا وضع يحمل عليه لفظ النص .

٢٧٨٣ - وعن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إنَّ عندي ميراث رجل من الأزدي ، ولست أجد أزدياً أدفعه إليه ، قال : فاذْهَبْ فالتمس أزدياً حَوْلاً . قال : فأتاه بعد الحول ، فقال : يا رسول الله ، لم أجد أزدياً أدفعه إليه ، قال : فَاَنْطَلِقْ ، فَاَنْظُرْ أَوَّلَ خُرَاعِي تَلَقَّاهُ فَادْفَعْهُ إِلَيْهِ . فلما وَلَّى قال : عَلَى الرَّجُلِ . فلما جاء قال : انْظُرْ كَبْرَ خُرَاعَةٍ فَادْفَعْهُ إِلَيْهِ . »
وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً . وقال : جبريل بنُ أحرر : ليس بالقوى . والحديث منكر . هذا آخر كلامه .

وقد روى أبو داود هذه الأخبار كلها على وجوها في هذا الباب .
قالوا : ومعلوم أن الخلال لا يعقل ابن أخته . فكذلك لا يكون وارثاً له . فلو صح أحدها لصح الآخر .
وقال بعضهم : إنما جاء ذلك خاصاً في خال يكون عصبه . فيكون عاقلةً ، كما يكون وارثاً . والله أعلم :

وكثير من الناس يغفل عن هذه الثلاثة ، ويقول : يحمل على كذا وكذا ، وهذا غلط .
فإن الحمل ليس بإنشاء ، وإنما هو إخبار عن استعمال اللفظ في ذلك المعنى الذي حمّله عليه ، وإن لم يكن مطابقاً كان خبراً كاذباً ، وإن أراد به : أتى أنشأ حمّله على هذا المعنى ؛ كما يظن كثير ممن لا تحقيق عنده : فهو باطل قطعاً ، لا يحل لأحد أن يرتكبه ، ثم يحمل كلام الشارع عليه الرابع : الجواب عن المعارض : وهو دليل إرادة الحقيقة ، ولا يكفيه دليل امتناع إرادتها ما لم يجب عن دليل الإرادة .

الخامس : أن المخاطبين بهذا اللفظ فهموا منه الميراث ، دون غيره وهم الصحابة رضی الله عنهم ، ولهذا كتب به عمر رضي الله عنه جواباً لأبي عبيدة حين سأله في كتابه عن ميراث الخلال وهم أحق الخلق بالإصابة في الفهم .

وقد علم بهذا بطلان حمل الحديث على أن الخلال السلطان ؛ وعلى أن المراد به السلب . وكل هذه وجوه باطلة .

وأُسعد الناس بهذه الأحاديث من ذهب إليها ، وبالله التوفيق .

وقال الموصلي : فيه نظر . وقال أبو زرعة الرازي : شيخ . وقال يحيى بن معين كوفي ثقة .

٢٧٨٤ - وعنه ، قال « مات رجل من خزاعة ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بميراثه ، فقال : التمسوا له وارثاً أو ذا رَحِمٍ . فلم يجدوا له وارثاً ، ولا ذا رَحِمٍ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَعْطُوهُ الْكَبِيرَ مِنْ خُزَاعَةَ ^(١) »

قال يحيى - وهو ابن آدم - قد سمعته مرة يقول في هذا الحديث - يعنى شريكاً - « أنظروا أكبر رجل من خزاعة » .

وهو الحديث المتقدم . خَزَعَ الرجل عن أصحابه : أي تخلف .

وقال الجوهرى : وخزاعة حَتَّى من الأزد ، سموا بذلك لأن الأزد لما خرجوا من مكة ليتفرقوا في البلاد تخلفت عنهم خزاعة ، وأقامت بها .

وذكر أبو عمر النمرى : خزاعة من الأزد ، ونسبها المتصل بالأزد . وقال : فعلى هذا القول : خزاعة قحطانية في اليمن . وعلى القول الآخر : خزاعة مضرية في عدنان . هذا آخر كلامه .

وظاهر الحديث - لو ثبت - يدل على أنها من الأزد .

٢٧٨٥ - وعن عَوْسَجَةَ ، عن ابن عباس « أن رجلاً مات ولم يدع وارثاً ، إلا غلاماً له - كان أعتقه - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هَلْ لَهُ أَحَدٌ ؟ قالوا : لا ، إلا غلاماً له كان أعتقه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له » .
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن . هذا آخر كلامه .

وقال البخارى : عوسجة مولى ابن عباس الهاشمى : روى عنه عمرو بن دينار . ولم يصح . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بالمشهور . وقال النسائى : عوسجة ليس بالمشهور . ولا نعلم أحداً روى عنه غير عمرو . وقال أبو زرعة الرازي : مكى ثقة .

(١) بضم الكاف وسكون الباء الموحدة . قال في النهاية : يقال فلان كبير قومه إذا كان أقدمهم في النسب . وهو أن ينتسب إلى جده الأكبر بأبائه أقل من باقى عشيرته

باب ميراث ابن الملاعنة [٣ : ٨٤]

٢٧٨٦ - عن وائلة بن الأسقع ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الْمَرْأَةُ تَحْوزُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ : عَتِيقَهَا ، وَلَقِيطَهَا ، وَلَدَهَا الَّذِي لَا عَنَتَ عَنْهُ » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن حرب . هذا آخر كلامه .

وفى إسناده عمر بن رؤبة التغلبي ، قال البخارى : فيه نظر . وسئل عنه أبو حاتم

٢٧٨٦ - قال الشيخ : أما اللقيط فإنه فى قول عامة الفقهاء حر ، وإذا كان حراً فلا ولاء عليه لأحد ، والميراث إنما يُستحقّ بنسب أو ولاء . وليس بين اللقيط ومُلتقطه واحد منهما . وكان إسحاق بن راهوية يقول : ولا اللقيط للملتقطه . ويحتج بحديث وائلة .

وهذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل . وإذا لم يثبت الحديث لم يلزم القول به . وكان ماذهب إليه عامة العلماء أولى .

وقال بعضهم : لا يخلو اللقيط من أن يكون حراً ، فلا ولاء عليه ، أو يكون ابن أمة قوم فليس للملتقطه أن يسترقه .

٢٧٧٨ - قال الشيخ : جعل ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها ظاهره : أن جميع ماله لأمه فى حياتها ، ولورثتها إن كانت أمه قد ماتت .

وإلى هذا ذهب مكحول والشعبي . وهو قول سفيان والثوري .

وقال أحمد بن حنبل : ترثه أمه وعصبة أمه .

وقد روى عن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهما أنهما قالَا : الأم عصبة من لا عصبة له .

وقال مالك والشافعى : إن كانت أمه مولاة كان مافصل عن سهمها لمواليها . وإن كانت عربية . كان مابقى لبيت المال . وهو قول الزهرى .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : ميراث ابن الملاعنة ، كيراث غيره . فمن يموت ولا عصبة له فإن ترك أصحاب فرائض أعطوا فرضهم ، ويرد مافضل عليهم على قدر سهامهم ، فإن لم يترك

الرازي ؟ فقال : صالح الحديث . قيل : تقوم به الحجة ؟ فقال : لا ، ولكن صالح .

وقال الخطابي : وهذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل .

وقال البيهقي : لم يثبت البخاري ولا مسلم هذا الحديث ، لجهالة بعض رواته .

٢٧٨٦ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : وأعل أيضاً بعبد الواحد بن عبد الله بن

بسر البصري ، راويه عن وائلة ، قال ابن أبي حاتم : صالح لا يحتج به .

وقد اشتمل على ثلاث جمل :

إحداها ميراث المرأة عتيقها ، وهو متفق عليه .

الثانية : ميراثها ولدها الذي لاعنت عليه ، وقد اختلف فيه ، فكان زيد بن ثابت : يجعل

ميراثها منه كغيرها من الولد الذي لم تلعن عليه . وروى عن ابن عباس نحوه ، وهو قول

جماعة من التابعين ، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم ، وعندهم لا تأثير لقطع

نسبه من أبيه في ميراث الأم منه .

وكان الحسن وابن سيرين وجابر بن زيد وعطاء والنخعي والحكم وحماد والثوري والحسن

ابن صالح وغيرهم يجعلون عصة أمه عصة له ، وهذا مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه .

وهو إحدى الروايتين عن علي وابن عباس .

وكان ابن مسعود وعلي ، في الرواية الأخرى عنه : يجعلون أمه نفسها عصة ، وهي قأمة مقام

أمه وأبيه ، فإن عدمت فعصبتها عصبته .

وهذا هو الرواية الثانية عن أحمد ، نقلها عنه أبو الحارث ومهنا .

ونقل الأولى الأثرم وحنبل ، وهو مذهب مكحول والشعبي .

وأصح هذه الأقوال : أن أمه نفسها عصة وعصبتها من بعدها عصة له ، هذا مقتضى

الآثار والقياس .

أما الآثار : فمنها حديث وائلة هذا .

ومنها : ما ذكره أبو داود في الباب عن مكحول .

ومنها : ما رواه أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

ومنها : ما رواه أبو داود أيضاً عن عبد الله بن عبيد عن رجل من أهل الشام « أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال لولد الملاعة : عصبته عصة أمه » ذكره في المراسيل . وفي لفظ له عن

عبد الله بن عبيد بن عمير قال « كتبت إلى صديق لي من أهل المدينة من بني زريق أسأله عن ولد

الملاعة : لمن قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فكتب إلى : إني سألت ، فأخبرت : أنه

قضى به لأمه ، وهي بمنزلة أبيه وأمّه »

وهذه آثار يشد بعضها بعضاً . وقد قال الشافعي : إن المرسل إذا روى من وجهين مختلفين

ورؤية - بضم الراء المهملة ، وبعدها همزة ، وباء موحدة ، وتاء تأنيث .
 والتغلي : بفتح التاء ثالث الحروف ، وسكون العين المعجمة ، وبعدها لام مفتوحة ،
 كما نسبوه إلى نمر وغيره : استيحاشا لتوالي الكسرتين مع ياء النسب .
 قال الجوهري : وإنما قالوه بالكسر لأن فيه حرفين غير مكسورين . وفارق النسبة
 إلى نمر .

وارثاً إذا سهم وترك قرابات ليسوا بأصحاب فرائض فإنهم يرثون كما يرث ذوو الأرحام في غير
 باب ابن الملائنة . ولا يكون عصبه أمه عصبه له .

أو روى مسنداً ، أو اعتضد بعمل بعض الصحابة ، فهو حجة ، وهذا قد روى من وجوه
 متعددة ، وعمل به من ذكرنا من الصحابة ، والقياس معه ، فإنها لو كانت معتقة كان عصبها من
 الولاء عصبه لولدها ، ولا يكون عصبها من النسب عصبه لهم .

ومعلوم أن تعصيب الولاء الثابت لغير المباشر بالعتق فرع على ثبوت تعصيب النسب ، فكيف
 يثبت الفرع مع انتفاء أصله ؟

وأيضاً : فإن الولاء في الأصل لموالى الأب ، فإذا انقطع من جهة من رجوع إلى موالى الأم
 فإذا عاد من جهة الأب ، انتقل من موالى الأم إلى موالى الأب ، وهكذا النسب : هو في
 الأصل للأب وعصباته ، فإذا انقطع من جهة باللعان عاد إلى الأم وعصباتها ، فإذا عاد إلى الأب
 باعترافه بالولد وإكذابه نفسه رجع النسب إليه ، كالولاء سواء ، بل النسب هو الأصل في
 ذلك والولاء ملحق به .

وهذا من أوضح القياس وأبينه ، وأدله على دقة أفهام الصحابة ، وبعد غورهم في مأخذ الأحكام
 وقد أشار إلى هذا في قوله في الحديث « هي بمنزلة أمه وأبيه »

حتى لو لم ترد هذه الآثار لكان هذا محض القياس الصحيح .

وإذا ثبت أن عصبه أمه عصبه له فهي أولى أن تكون عصبته ، لأنهم فرعها ، وهم إنما
 صاروا عصبه له بواسطتها ، ومن جهةها استفادوا تعصيبهم ، فلأن تكون هي نفسها عصبه
 أولى وأحرى .

فإن قيل : لو كانت أمه بمنزلة أمه وأبيه لحجبت إخوته ، ولم يرثوا معها شيئاً .

وأيضاً : فإنهم إنما يرثون منه بالفرض ، فكيف يكونون عصبه له ؟

فالجواب : أنها إنما لم تحجب إخوته من حيث إن تعصيبها مفرع على انقطاع تعصيبه من جهة
 الأب ؛ كما أن تعصيب الولاء مفرع على انقطاع التعصيب من جهة النسب ، فكما لا يحجب

٢٧٨٧ - وعن مكحول - وهو الشامي - قال « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ، ولورثتها من بعدها » .

٢٧٨٨ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مثله .
حديث مكحول مرسل . وذكر الامام الشافعي في الرد على من قال به : أنه احتج برواية ليست مما تقوم بها حجة .
قال البيهقي : فأظنه أراد حديث مكحول .

عصبة الولاء أحداً من أهل النسب ، كذلك لا تحجب الأم الإخوة لضعف تعصيبها ، وكونه إنما صار إليها ضرورة تعذر من جهة أصله ، وهو بعرض الزوال ، بأن يقر به الملاعن ، فيزول .
وأيضاً : فإن الإخوة استفادوا من جهتها أمرين : أخوة ولد الملاعنة وتعصيبه ، فهم يرثون أخاهم معها بالأخوة لا بالتعصيب ، وتعصيبها إنما يدفع تعصيبهم لا أخوتهم ، ولهذا ورثوا معها بالفرض لا بالتعصيب ، وبالله التوفيق .

الجملة الثالثة : في حديث وائلة « ميراث اللقيط » وهذا قد اختلف فيه .
فذهب الجمهور إلى أنه لا توارث بينه وبين ملتقطه بذلك .

وذهب إسحق بن راهوية إلى أن ميراثه الملتقطه عند عدم نسبه ، لظاهر حديث وائلة ، وإن صح الحديث ، فالقول ما قال إسحق ، لأن إناعام الملتقط على اللقيط بتربيته والقيام عليه ، والإحسان إليه ، ليس بدون إناعام المعتق على العبد بعقته ، فإذا كان الإناعام بالعق سبباً لميراث المعتق ، مع أنه لا نسب بينهما ، فكيف يستبعد أن يكون الإناعام بالالتقاط سبباً له مع أنه قد يكون أعظم موقعاً وأتم نعمة ؟

وأيضاً فقد ساوى هذا الملتقط المسلمين في مال اللقيط ، وامتناز عنهم بترية اللقيط ، والقيام بمصالحه ، وإحيائه من الهلكة ، فمن محاسن الشرع ومصلحته وحكمته : أن يكون أحق بميراثه وإذا تدبرت هذا وجدته أصح من كثير من القياسات التي يبنون عليها الأحكام ، والعقول أشد قبولاً له .

فقول إسحق في هذه المسألة في غاية القوة ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان يدفع الميراث بدون هذا ، كما دفعه إلى العتيق مرة ، وإلى الكبر من خزاعة مرة ، وإلى أهل سكة الميت ودربه مرة ، وإلى من أسلم على يديه مرة ، ولم يعرف عنه صلى الله عليه وسلم شيء ينسخ ذلك ، ولكن الذي استقر عليه شرعه تقديم النسب على هذه الأمور كلها ، وأما نسخها عند عدم النسب فمما لا سبيل إلى إثباته أصلاً ، وبالله التوفيق .

وحديث عمرو بن شعيب قد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة في الاحتجاج به .
وفي روايته : أبو محمد عيسى بن موسى القرشي الدمشقي . قال البيهقي : وليس بمشهور .

باب هل يرث المسلم الكافر ؟؟؟ [٣ : ٨٤]

٢٧٨٩ - عن أسامة بن زيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يرثُ المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٢٧٩٠ - وعنه قال : قلت « يا رسول الله ، أين تنزل غداً ؟ في حجَّته ، قال : وهل تركَ

٢٧٨٩ - قال الشيخ : عموم هذا الحديث يوجب منع التوارث بين كل مسلم وكافر ، سواء كان الكافر على دين يُقرُّ عليه ، أو كان مرتدّاً يجب قتله . ومن لم يرث كافرّاً من مسلم لزمه أن لا يرث مسلماً من كافر .
وقد اختلف الناس في هذا .

فقال اسحاق بن راهوية : يرث المسلم الكافر ، ولا يرثه الكافر ، ورى ذلك عن معاذ بن جبل ومعاوية بن أبى سفيان .

وقد حكى ذلك أيضاً عن ابراهيم النخعى ، وقالوا : نرثهم ولا يرثوننا ، كما ننكح نساءهم ولا ينكحون نساءنا .

وقال عامة أهل العلم : بخلاف ذلك .

واختلفوا في ميراث المرتد .

فقال مالك بن أنس وابن أبى ليلى والشافعى : ميراث المرتد فىء ، ولا يرثه أهله .

وكذلك قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن .

وقال سفيان الثورى : ماله التّليد لورثته المسلمين ، وما اكتسبه وأصابه فى رده فهو فىء

للمسلمين . وهو قول أبى حنيفة .

وقال الأوزاعى وإسحاق بن راهوية : ماله كله لورثته المسلمين ، وقد روى ذلك عن

علي وعبد الله . وهو قول الحسن البصرى والشعبى وعمر بن عبد العزيز .

٢٧٩٠ - قال الشيخ : موضع استدلال أبى داود من هذا الحديث : فى أن المسلم لا يرث من

لنا عقيل منزلاً؟ ثم قال : نحن نازلون بخيف بنى كنانة ، حيث قاسمت قريش على الكفر - يعني المحصب - وذلك : أن بنى كنانة حالف قريشاً على بنى هاشم ، أن لا يُنْكَحُوهم ولا يبايعوهم ، ولا يؤوؤوهم » قال الزهري : والخيف الوادى .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٢٧٩١ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو ، قال : قال :

رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يتوارث أهل ملتين شتى »

وأخرجه النسائى وابن ماجه .

وأخرجه الترمذى من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أبى الزبير عن جابر

وقال : غريب ، لا نعرفه من حديث جابر إلا من حديث ابن أبى ليلى . هذا آخر كلامه .

وابن أبى ليلى - هذا - لا يحتج بحديثه .

٢٧٩٢ - وعن عبد الله بن بُريدة « أن أخوين اختصما إلى يحيى بن يَعْمُر : يهودى

ومسلم . فورث المسلم منهما ، وقال : حدثنى أبو الأسود ، أن رجلاً حدثه ، أن معاذاً قال :

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الاسلام يزيد ولا ينقص . فورث المسلم .

فيه رجل مجهول .

٢٧٩٣ - وعن أبى الأسود الدِّبَلِى « أن معاذاً أتى بميراث يهودى وارثه مسلم - بمعناه

عن النبى صلى الله عليه وسلم »

فى سماع أبى الأسود من معاذ بن جبل نظر .

الكافر : أن عقيلاً لم يكن أسلم يوم وفاة على بن أبى طالب ، فورثه . وكان على وجعفر

رضى الله عنهما مسلمين . فلم يرثاه ، ولما ملك عقيل رابع عبد المطلب باعها . فذلك معنى

قوله « وهل ترك لنا عقيل منزلاً ؟ »

٢٧٩١ - قال الشيخ : عموم هذا الكلام يوجب أن لا يرث اليهودى النصرانى ، ولا المجوسى

اليهودى ، وكذلك قال الزهري وابن أبى ليلى وأحمد بن حنبل .

وقال أكثر أهل العلم : الكفر كله ملة واحدة ، يرث بعضهم بعضاً ، واحتجوا بقول

الله سبحانه (٨ : ٧٣) والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) .

باب فيمن أسلم على ميراث [٣ : ٨٥]

٢٧٩٤ - عن ابن عباس ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « كلُّ قَسَمٍ قُسِمَ في الجاهلية فهو على ما قُسِمَ ، وكل قَسَمٌ أدركه الإسلام فإنه على قسم الإسلام » وأخرجه ابن ماجة .

قيل : فيه بيان أن أحكام الأموال والأنساب والأنكحة التي كانت في الجاهلية ماضية على ما وقع الحكم منهم فيها أيام الجاهلية ، لا يرد منها شيء في الإسلام ، وأن ما حدث من هذه الأحكام في الإسلام فإنه يُستأنف فيه حكم الإسلام .

وقد علق الشافعي القول في ذلك . وغالب مذهبه : أن ذلك كله سواء .

٢٧٩٤ - قال الشيخ : فيه أن أحكام الأموال والأنساب والأنكحة التي كانت في الجاهلية ماضية على ما وقع الحكم منهم فيها أيام الجاهلية ، لا يرد منها شيء في الإسلام ، وأن ما حدث من هذه الأحكام في الإسلام فإنه يستأنف فيه حكم الإسلام .

٢٧٩٤ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله . وقد دل على هذا : قوله تعالى (٢ : ٢٧٨) يأيتها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا (فأمرهم بترك ما لم يقبضوا من الربا ، ولم يتعرض لما قبضوه ، بل أمضاه لهم .

وكذلك الأنكحة لم يتعرض فيها لما مضى ، ولا لكيفية عقدها ، بل أمضاها وأبطل منها ما كان موجب إبطاله قائماً في الإسلام ، كنكاح الأختين والزائدة على الأربع فهو نظير الباقي من الربا وكذلك الأموال لم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم أحداً بعد إسلامه عن ماله ووجه أخذه ، ولا تعرض لذلك .

وكذلك للأسباب الأخرى كما تقدم في المستلحق في بابه .

وهذا أصل من أصول الشريعة يبنى عليه أحكام كثيرة .

وأما الرجل يسلم على الميراث قبل أن يقسم : فروى عن عمر بن الخطاب وعثمان وعبد الله بن مسعود والحسن بن علي : أنه يرث ، وقال به جابر بن زيد والحسن ومكحول وقتادة وحמיד وإياس بن معاوية وإسحق بن راهوية والإمام أحمد ، في إحدى الروايتين عنه ، اختارها أكثر أصحابه . وذهب عامة الفقهاء إلى أنه لا يرث ، كما لو أسلم بعد القسمة ، وهذا مذهب الثلاثة .

وذكر ابن عبد البر في التمهيد : أن عمر قضى : أن من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه . وقضى به عثمان .

باب في الولاء [٧٦ : ٣]

٢٧٩٥ - عن ابن عمر « أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها ، فقال أهلها : نبيعكها على أن ولأها لنا ، فذكرت عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ ، فإن الولاء لمن أعتق » وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢٧٩٦ - وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْطِيَ الثَّمَنُ وَوَلَّى النِّعْمَةَ »

٢٧٩٥ ، ٢٧٩٧ قال الشيخ : في حديث ابن عمر دليل على أن بيع المملوك بشرط العتق جائز وقوله « لا يمنحك ذلك » معناه إبطال ما شرطوه من الولاء لغير المعتق .

وفي قوله « الولاء لمن أعطى الثمن ، وولى النعمة » دليل أن لا ولأ إلا لمعتق . وذلك أن دخول الألف واللام في الاسم مع الإضافة يعطى السلب والإيجاب ، كقولك : الدار

واحتج لهذا القول الأول بما روى سعيد بن منصور في سننه عن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أسلم على شيء فهو له » ورواه أيضاً عن ابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

واحتجوا أيضاً بحديث أبي داود هذا .

واحتجوا بأنه قضاء انتشر في الصحابة من عمر وعثمان ، ولم يعلم لهما مخالفاً وفيه نظر ، فإن المشهور عن علي أنه لا يرث .

واحتجوا أيضاً بأن الزكاة إنما يتحقق انتقالها إليهم بقسمتها وحوزها ، واختصاص كل من الوارثين بنصيبه ، وما قبل ذلك فهي بمنزلة ما قبل الموت .

والتحقيق: أنها بمنزلة ما قبل الموت من وجه ، وبمنزلة ما قبل القسمة من وجه ، فإنهم ملكوها بالموت ملكاً قهرياً ونماؤها لهم ، وابتدأ حول الزكاة من حين الموت ، ولكن هي قبل القسمة كالباقي على ملك الموروث ، ولو تمت لضوعف منها وصاياها ، وقضيت منها ديونه ، فهي في حكم الباقي على ملكه من بعض الوجوه .

ولو تجدد للميت صيد بعد موته بأن يقع في شبكة نصبتها قبل موته ثبت ملكه عليه .

ولو وقع إنسان في بئر حفرها لتعلق ضئانه بتركته بعد موته ، فإذا قسمت الزكاة وتمين حق كل وارث انقطعت علاقة الميت عنها ، والله أعلم .

وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

٢٧٩٧ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رِيَابَ بْنَ حُذَيْفَةَ تزوج امرأة . فولدت له ثلاثة غُلَمَةٍ . فماتت أمُّهم ، فورثوها رباعها وولاء مواليسها ، وكان عمرو بن العاص عَصْبَةَ بنيتها ، فأخرجهم إلى الشام ، فماتوا ، فقدم عمرو بن العاص ، ومات مَوْلَى لها ، وترك مالا ، فخاصمه إخوتها إلى عمر بن الخطاب ، فقال عمر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أَحْرَزَ الْوَلَدُ أَوْ الْوَالِدُ فَهُوَ لِعَصْبَتِهِ مَنْ كَانَ - قال : فكذب له كتاباً فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف ، وزيد بن ثابت ، ورجل آخر ، فلما استُخْلِفَ عبد الملك اختصموا إلى هشام بن إسماعيل ، أو إلى إسماعيل بن هشام ، فرفعهم إلى عبد الملك فقال : هذا من القضاء الذى ما كنت أراه ، قال : فقفى لنا بكتاب عمر بن الخطاب ، فنحن فيه إلى الساعة »

وأخرجه النسائى وابن ماجه . وأخرجه النسائى أيضاً مرسلًا . وقد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة فى الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب
ورياب : بكسر الراء المهملة ، وبعدها ياء ، آخر الحروف مفتوحة ، وبعد الألف باء بواحدة

باب فى الرجل يسلم على يدى الرجل [٨٧ : ٣]

٢٧٩٨ - عن تميم الدارى أنه قال « يا رسول الله - وقال يزيد ، وهو ابن خالد : إن تميما

لزيد ، والمال للورثة . فيه إيجاب ملك الدار ، وإيجاب المال للورثة وقطعها عن غيرها . وإذا كان كذلك ففيه دليل على أن من أسلم على يدى رجل فإنه لا يرثه ، ولا يكون له ولاؤه لأنه لم يعتقه .

٢٧٩٨ - قال الشيخ : قد احتج به من يرى توريث الرجل ممن يسلم على يده من الكفار .

٢٧٩٧ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقال ابن عبد البر : هذا حديث حسن صحيح غريب وذكر توثيق الناس لعمرو بن شعيب ، وأنه إنما أنكر من حديثه ضعف ما كان عن قوم ضعفاء عنه ، وهذا الحديث قد رواه أبو بكر بن أبى شبة حدثنا أبو أسامة عن حسين المعلم عن عمرو ، فذكره .

٢٧٩٨ - قال الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله : والذين ردوا هذا الحديث منهم من رده

قال : يا رسول الله - ما السنة في الرجل يُسَلِّم على يدي الرجل من المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ »

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب . ويقال : ابن موهب عن تميم الدارى . وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن موهب وبين تميم الدارى قبيصة بن ذؤيب . وهو عندى ليس بمتصل . هذا آخر كلامه . وقال الشافعى - فى هذا الحديث : - إنه ليس بثابت ، إنما يرويه عبد العزيز بن عمر

وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه ، إلا أنهم قد زادوا فى ذلك شرطاً ، وهو أن يعاقده ويؤايله . فإن أسلم على يده ولم يعاقده ولم يؤايله فلا شيء له . وقال إسحاق بن راهوية كقول أبى حنيفة وأصحابه ، إلا أنه لم يذكر الموالاة . قلت : ودلالة الحديث مبهمه . وليس فيه أن يرثه ، إنما فيه « أنه أولى الناس بمحياه ومماته » وقد يحتمل أن يكون ذلك فى الميراث . ويحتمل أن يكون ذلك فى رعى الذمام والإيثار بالبر ، وما أشبههما من الأمور .

لضعفه ، ومنهم من رده لكونه منسوخاً . ومنهم من قال : لا دلالة فيه على الميراث ، بل لو صح كان معناه : هو أحق به ، يؤايله وينصره ويبره ويصله ويرعى ذمامه ، ويفسله ويصلى عليه ويدفنه فهذه أولويته به ، لا أنها أولويته بميراثه ، وهذا هو التأويل . وقال بهذا الحديث آخرون ، منهم اسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه وطاوس وربيعة والليث بن سعد ، وهو قول عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وفيها مذهب ثالث : أنه إن عقل عنه ورثه وإن لم يعقل عنه لم يرثه ، وهو مذهب سعد ابن المسيب .

وفيها مذهب رابع : أنه إن أسلم على يديه ووالاه فإنه يرثه ، ويعقل عنه ، وله أن يتحول عنه إلى غيره ، ما لم يعقل عنه إلى غيره ، فإذا عقل عنه لم يكن له أن يتحول عنه إلى غيره . وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد .

وفيها مذهب خامس : أن هذا الحكم ثابت فيمن كان من أهل الحرب دون أهل الدمة ، وهو مذهب يحيى بن سعيد .

فلا إجماع فى المسألة مع مخالفة هؤلاء الأعلام .

عن ابن موهب عن تميم الدارى . وابن موهب ليس بالمعروف عندنا ، ولا نعلمه لقي تيماء .
ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك ، من قبل إنه مجهول ، ولا أعلمه متصلاً .

وقال الخطابي : وضعف أحمد بن حنبل حديث تميم الدارى هذا . وقال : عبد العزيز
- راويه - ليس من أهل الحفظ والاتقان .

وقال البخاري في الصحيح : واختلفوا في صحة هذا الخبر .

وقال ابن المنذر : لم يروه غير عبد العزيز بن عمر . وهو شيخ ليس من أهل الحفظ .
وقد اضطربت روايته له . هذا آخر كلامه .

وقال أبو مسهر : عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز : ضعيف الحديث .

قلت : وقد احتج البخاري في صحيحه بحديث عبد العزيز هذا . وأخرج له عن نافع
مولى ابن عمر حديثاً واحداً .

وذكر الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ، وأبو الحسن الدارقطني : أن البخاري ومسلماً
أخرجاه . وقال يحيى بن معين : عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز : ثقة . وقال أيضاً :
روي شيئاً يسيراً . وقال أبو زرعة الرازي : لا بأس به . وقال أبو نعيم : ثقة . وقال ابن
عمار : ثقة ، ليس بين الناس فيه اختلاف ، هكذا قال . وقد قدمنا الخلاف فيه

وقد عارضه قوله صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعنت » .

وقال أكثر الفقهاء : لا يرثه .

وضعف أحمد بن حنبل حديث تميم الدارى هذا ، وقال : عبد العزيز راويه ليس من
أهل الحفظ والاتقان .

وأما تضعيف الحديث : فقد رويت له شواهد . منها : حديث أبي أمامة .

وأما رده بجمع بن الزبير : فقد رواه سعيد بن منصور : أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا
معاوية بن يحيى الصدفي عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً . ورواه أيضاً من حديث سعيد بن
السبيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل .

وحديث تميم - وإن لم يكن في رتبة الصحيح - فلا ينحط عن أدنى درجات الحسن ، وقد
عضده المرسل ، وقضاء عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز برواية الفرائض ، وإنما يقتضى
تقديم الأقارب عليه ، ولا يدل على عدم توريثه إذا لم يكن له نسب ، والله أعلم .

وروى جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أسلم على يدي رجل فله ولاؤه » .

وجعفر - هذا - قال شعبة : كان يكذب . وقال البخاري والرازي ، وعلى بن الجنييد والأزدى والدارقطني : متروك . والقاسم أيضا فيه مقال .

باب في بيع الولاء [٣ : ٨٧]

٢٧٩٩ - عن ابن عمر ، قال « نَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بَيْعِ الْوَلَاءِ ، وعن هبته » وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة .

باب في المولود يستهل ثم يموت [٣ : ٨٧]

٢٨٠٠ - عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرَثَ » .

٢٧٩٩ - قال الشيخ : قال ابن الأعرابي : محمد بن زياد : كانت العرب تبيع ولأء موالها .

فباعوه مملوكاً ، وباعوه مُعْتَقاً فليس له حتى الممات خلاص فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك .

قلت : وهذا كالإجماع من أهل العلم ، إلا أنه قد روى عن ميمونة « أنها كانت وهبت ولأء موالها من العباس ، أو من ابن عباس رضي الله عنهما »

قال الشيخ : وسمعت أبا الوليد حسان بن محمد يذكر أن الذي وهبته ميمونة من الولأء كان ولأء سابية . ولولأء السابية قد اختلف فيه أهل العلم .

٢٨٠٠ - قال الشيخ : قوله « استهل » معناه رفع صوته بأن يصرخ ، أو يبيكي . وكل من رفع صوته بشيء فقد استهل به .

٢٨٠٠ قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وروى النسائي من حديث أبي ائزير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصبي إذا استهل ورث وصلى عليه » ورواه الترمذي ، وقال : هذا حديث قد روى موقوفاً على جابر ، وكان الموقوف أصح . ولفظه « الطفل لا يصلى عليه ، ولا يرث ولا يورث حتى يستهل » وفي مسند البزار من حديث ابن عمر يرفعه « استهل الصبي العطاس » فيه ابن البيهاني عن أبيه .

في إسناده محمد بن اسحاق . وقد تقدم الكلام عليه .
وقوله «استهل» معناه : رفع صوته بأن يصرخ أو يبكى . وكل من رفع صوته بشيء :
فقد استهل به .

ومعنى الاستهلال ههنا : أن يوجد مع المولود أمانة الحياة ، ولو لم ينفق أن يكون منه
الاستهلال ، وكان منه حركة ، أو عطاس ، أو تنفس ، أو بعض ما لا يكون ذلك إلا من
حي . فإنه يورث لوجود ما فيه من دلالة الحياة .

وإلى هذا ذهب الثوري والأوزاعي والشافعي .
وقال مالك : لا ميراث له ، وإن تحرك أو عطس ما لم يستهل .
وروى عن محمد بن سيرين والشعبي والزهرى وقتادة أنهم قالوا : لا يورث المولود
حتى يستهل .

باب نسخ ميراث المقد بميراث الرحم [٣ : ٨٨]

٢٨٠١ - عن ابن عباس قال : (٤ : ٣٣ والذين عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيهِم) كان
الرجل ، يخالف الرجل ليس بينهما نسب ، فيرث أحدهما الآخر ، فنسخ ذلك الأفعال ، فقال
(٨ : ٧٥ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض)
في إسناده علي بن الحسين بن واقد . وفيه مقال .

قلت : ومعنى الاستهلال ههنا : أن يوجد مع المولود أمانة الحياة . فلو لم ينفق أن
يكون منه الاستهلال — وهو رفع الصوت — وكان منه حركة أو عطاس ، أو تنفس
أو بعض ما لا يكون ذلك إلا من حي . فإنه يورث ، لوجود ما فيه من دلالة الحياة .
وإلى هذا ذهب سفيان الثوري والأوزاعي والشافعي .
وأحسبه قول أبي حنيفة وأصحابه .

وقال مالك بن أنس : لا ميراث له ، وإن تحرك أو عطس ، ما لم يستهل .
ووروى عن محمد بن سيرين والشعبي والزهرى وقتادة أنهم قالوا : لا يورث المولود
حتى يستهل .

٢٨٠٢ - وعنه في قوله (والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) قال « كان المهاجرون حين قدموا المدينة تورث الأنصار دون ذوى رحم ، للاخوة التي آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت هذه الآية (٤ : ٣٣) ولكل جعلنا موالى مما ترك) قال : نسختها : (والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) من النصرة والنصيحة والرفاة ، ويوصى له ، وقد ذهب الميراث »

وأخرجه البخارى والنسائى .

٢٨٠٣ - وعن داود بن الحصين ، قال « كنت أقرأ على أمّ سعد بنت الربيع - وكانت يتيمة في حجر أبي بكر - فقرأت (والذين عاقدت أيمانكم) فقالت : لا نقرأ (والذين عاقدت أيمانكم) إنما نزلت في أبي بكر وابنه عبد الرحمن ، حين أبى الاسلام . خلف أبو بكر ألام يورثه ، فلما أسلم أمره الله تعالى أن يؤتية نصيبه - زاد عبد العزيز ، وهو ابن يحيى الحرانى شيخ أبى داود - فما أسلم حتى تحمل على الاسلام بالسيف » .

في إسناده محمد بن إسحاق . وقد تقدم الكلام عليه .

وقال بعضهم : إن قوله تعالى (والذين عاقدت أيمانكم) منسوخة بآية الميراث

٢٨٠٤ - وعن ابن عباس : (٨ : ٧٤) والذين آمنوا وهاجروا (٨ : ٧٢) والذين آمنوا ولم يهاجروا فكان الأعرابي لا يرث المهاجر ، ولا يرثه المهاجر ، فنسختها ، فقال : (٨ : ٧٥) وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض)

في إسناده : على بن الحسين بن واقد . وفيه مقال .

باب في الحلف [٣ : ٨٩]

٢٨٠٥ - عن جبير بن مطعم ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا حلف في الإسلام ، وأئمتنا حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة » .
وأخرجه مسلم .

٢٨٠٥ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : فالظاهر - والله أعلم - أن المراد بالحديث : أن الله تعالى قد ألف بين المسلمين بالإسلام وجعلهم به إخوة متناصرين متعاضدين ، بدأ واحدة بمنزلة الجسد الواحد ، فقد أغناهم بالإسلام عن الحلف ، بل الذى توجبه أخوة الإسلام لبعضهم على بعض : أعظم مما يقتضيه الحلف .

٢٨٠٦ - وعن أنس بن مالك قال « حَالَفَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار في دارنا ، فُقِيلَ له : أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا حِلْفَ في الإسلام ؟ فقال : حالفَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار في دارنا ، مرتين أو ثلاثاً »
وأخرجه البخارى ومسلم بنحوه .

باب في المرأة ترث من دية زوجها [٣ : ٩٠]

٢٨٠٧ - عن سعيد - وهو ابن المسيب - قال : كان عمر بن الخطاب يقول « الدِّيَّةُ

٢٨٠٦ - قال الشيخ : كان سفيان بن عيينة يقول : معنى « حالف » آخى ، ولا حِلْفَ في الإسلام - كما جاء في الحديث .

٢٨٠٧ - قال الشيخ : فيه من الفقه : أن دية القتل كسائر ماله يرثها من يرث تركته . وإذا كان كذلك ففيه دليل على أن القتل إذا عفا عن الدية كان عفوه جائزاً في ثلث ماله .

فالحلف إن اقتضى شيئاً يخالف الإسلام فهو باطل ، وإن اقتضى ما يقتضيه الإسلام فلا تأثير له ، فلا فائدة فيه .

وإذا كان قد وقع في الجاهلية ثم جاء الإسلام بمقتضاه لم يزد إلا شدة وتأكيده .
وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم « شهدت حلفاً في الجاهلية ما أحب أن لى به حمر النعم ، لو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت » فهذا - والله أعلم - هو حلف المطيبين ، حيث تحالفت قريش على نصر المظلوم ، وكف الظالم ونحوه ، فهذا إذا وقع في الإسلام كان تأكيده لموجب الإسلام وتقوية له .

وأما الحلف الذى أبطله فهو تحالف القبائل : بأن يقوم بعضها مع بعض وينصره ، ويحارب حاربه ، ويسلم من سلمه . فهذا لا يعقد في الإسلام ، وما كان منه قد وقع في الجاهلية ، فإن الإسلام يؤكده ويشده ، إذا صار موجباً في الإسلام التناصر والتعاقد والتساعداً على إعلاء كلمة الله تعالى وجهاد أعدائه ، وتأليف الكلمة ، وجمع الشمل .

٢٨٠٦ - قال الشيخ ابن القيم : وقد تبين أن الحلف الذى نفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هو الحلف والإخاء الذى عقده بين المهاجرين والأنصار ، ويشبه أن يكون أنس فهم من السائل له : أن النهى عن الحلف متناول لمثل ما عقده النبي صلى الله عليه وسلم ، فرد عليه أنس بحلف النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه في دارهم ، والله أعلم .

لِلْعَاقِلَةِ ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا ، حتى قال له الضحاك بن سفيان :
كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أَوْرَثَ امرأةَ أَشْجَمِ الضَّبَابِيِّ من دية زوجها ،
فرجع عمرُ »

٢٨٠٨ - وفي رواية « كان النبي صلى الله عليه وسلم استعمله على الأعراب »

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حسن صحيح .

أشيم : بفتح الهمزة ، وبعدها شين معجمة ساكنة ، وياء آخر الحروف مفتوحة وميم .
والضباب : بكسر الضاد المعجمة ، وبعدها باء بواحدة مفتوحة ، وبعء الألف باء بواحدة
أيضا - هو معاوية بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن
- بطن من مضر .

وقيده بعضهم بفتح الضاد . وهو وهم .

والضبابى بكسر الضاد أيضا : منسوب إلى محلة بالكوفة ، يقال لها : قاعة الضباب ،

نسب إليها الشريف أبو البركات عمر بن ابراهيم العلوى .

قال أبو سليمان : فيه من الفقه : أن القتل إذا عفا عن الدية كان عفوه جائزا في ثلث
ماله ، لأنه قد ملكه . وهذا إنما يجوز في قتل الخطأ . لأن الوصية بالدية إنما تقع للعاقلة الذين
يغرمون الدية ، دون قتل العمد . لأن الوصية فيه إنما تقع للقاتل . ولا وصية لقاتل كالميراث .
وإنما كان مذهب عمر في قوله الأول إلى ظاهر القياس . وذلك أن المقتول لا تجب ديته
إلا بعد موته . وإذا مات فقد بطل ملكه . فلما بلغته السنة ترك الرأى وصار إلى السنة .
وكان مذهب عمر : أن الدية على العاقلة الذين يعقلون عنه إلى أن بلغه الخبر فأنتهى إليه .

آخر كتاب الفرائض

لأنه قد ملكه ، وهذا إنما يجوز في قتل الخطأ . لأن الوصية بالدية إنما تقع للعاقلة الذين
يغرمون الدية ، دون قتل العمد ، لأن الوصية فيه إنما تقع للقاتل ، ولا وصية لقاتل كالميراث .
وإنما كان يذهب عمر رضى الله عنه في قوله الأول إلى ظاهر القياس . وذلك أن المقتول
لا تجب ديته إلا بعد موته ، وإذا مات فقد بطل ملكه . فلما بلغته السنة ترك الرأى ، وصار
إلى السنة ، وكان مذهب عمر رضى الله عنه : أن الدية للعاقلة الذين يعقلون عنه إلى أن بلغه
الخبر . فأنتهى إليه .

أول كتاب الخراج والامارة [٣ : ٩١]

٢٨٠٩ - عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَلَا كَلُّكُمْ رَاعٍ وَكَلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ : فَأَلَا مِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ عَلَيْهِمْ ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ ، فَكَلُّكُمْ رَاعٍ وَكَلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » .
 • وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

باب ما جاء فى طلب الامارة [٣ : ٩١]

٢٨١٠ - عن عبد الرحمن بن سمرة ، قال : قال لى النبى صلى الله عليه وسلم : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِنْ سَمَرَةَ ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ فِيهَا إِلَى نَفْسِكَ . وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى مختصراً ومطولاً بنحوه .
 قال المهلب : فيه دليل على أن من تعاطى أمراً وسوّلت له نفسه أنه قائم بذلك الأمر : أنه يُخَذَّلُ فيه فى أغلب الأحوال . لأن من سأل الإمارة لم يسألها إلا وهو يرى نفسه أهلاً لها .

٢٨٠٩ - قال الشيخ : معنى « الراعى » ههنا : الحافظ المؤمن على ما يليه . يأمرهم بالنصيحة فيما يلونه ، ويحذرهم أن يخونوا فيما وكل إليهم منه ، أو يضيعوا . وأخبر أنهم مسؤولون عنه ومؤاخذون به .

وفى قوله « المرأة راعية على بيت بعلها » دليل على سقوط القطع عن المرأة إذا سرت من مال زوجها .

وفى قوله « والرجل راع على أهل بيته » دلالة على أن للسيد أن يقيم الحد على عبيده وإمائته . وقد جاء « أقيموا الحدود على ممالككم أيما نكم » .

فقد قال عليه الصلاة والسلام « وكل إليها » بمعنى : لم يُعَنْ علي ما تعاطاه . والتعاطى أبداً مقرون بالخذلان ، وأن من دُعي إلى عمل أو إمامة في الدين فقَصَّر نفسه عن تلك المنزلة ، وهاب أمر الله : رزقه الله للمعونة . وهذا إنما هو مبنى على أنه من تواضع لله رفعه الله . وقال غيره : وقد اختلف العلماء في طلب الولاية مجرداً : هل يجوز أن يمنع ؟ وأما إن كان لرزق يرتزقه ، أو لتضييع القائم بها ، أو خوفه حصولها في غير مستوجبها ، ونيته في إقامة الحق فيها : فذلك جائز له .

٢٨١١ - وعن أبي موسى - وهو الأشعري - قال : « انطلقت مع رجلين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فتشهد أحدهما ، ثم قال : جئنا للتستعين بنا على عملك ، فقال الآخر : مثل قول صاحبه ، فقال : إِنَّ أَخَوَانَكُمْ عِنْدَنَا مَنْ طَلَبَهُ . فاعتذر أبو موسى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : لم أعلمَ لِمَا جاءه ، فلم يستعن بهما على شيء حتى مات » .
أورده البخاري في التاريخ الكبير من طرق عن اسماعيل بن أبي خالد عن أخيه . وذكر أن بعضهم رواه عن اسماعيل عن أبيه . وقال : ولا يصح فيه عن أبيه .
وقد أخرج البخاري ومسلم في الصحيح من حديث أبي موسى قال « أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعى رجلان من الأشعريين ، أحدهما : عن يميني . والآخر : عن يساري وكلاهما يسأل العمل » وفيه « والذي بعثك بالحق ، ما أطلعاني على ما في أنفسهما » وفيه « لن نستعمل على عملنا من أراد » .

باب في الضرير يُوَلَّى [٩١ : ٣]

٢٨١٢ - عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابنَ أمِّ مَكْتُومٍ على المدينة مرتين » .

وقد تقدم في كتاب الصلاة ، وذكرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم « استخلفه مرات »

٢٨١٣ - قلت : إنما ولاه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة دون القضايا والأحكام . فإن الضرير لا يجوز له أن يقضى بين الناس . لأنه لا يُدرك الأشخاص ، ولا يُثبِت الأعيان ، ولا يدري لمن يحكم ، وعلى من يحكم ؟ وهو مقلد في كل ما يليه من هذه الأمور . والحكم بالتقليد غير جائز .

وفي إسناده عمران بن دَوَّار القطان . وقد ضعفه ابن معين والنسائي ، وثقه عفان بن مسلم واستشهد به البخاري .

وقال بعضهم : إنما ولاء الصَّلَاة بالمدينة ، دون القضايا والأحكام . فإن الضرير لا يجوز له أن يقضى بين الناس . لأنه لا يدرك الأشخاص ، ولا يُثبت الأعيان ، ولا يدري لمن يحكم ؟ وعلى من يحكم ؟ وهو مقلد في كل ما يليه من هذه الأمور . والحكم بالتقليد غير جائز . وقد قيل : إنه صلى الله عليه وسلم إنما ولاء الإمامة بالمدينة إكراماً له ، وأخذاً بالأدب فيما عاتبه الله عليه في أمره في قوله (٨٠ : ١ عبس وتولى أن جاءه الأعمى) وروى أن الآية نزلت فيه .

وفيه دليل على أن إمامة الضرير غير مكروهة .

في اتخاذ الوزير [٩٢ : ٣]

٢٨١٣ - عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرًا صِدْقِي : إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ ، وَإِذَا أَرَادَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ جَعَلَ لَهُ وَزِيرًا سَوْءًا : إِنْ نَسِيَ لَمْ يُذَكِّرْهُ ، وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعِنِّهِ » .

باب في العِرافة [٩٢ : ٣]

٢٨١٤ - عن صالح بن يحيى بن المقدام ، عن جده المقدام بن معد يكرب « أن رسول الله

وقد قيل : إنه صلى الله عليه وسلم إنما ولاء الإمامة بالمدينة إكراماً له ، وأخذاً بالأدب فيما عاتبه الله عليه من أمره في قوله سبحانه (٨٠ : ١ ، ٢ عبس وتولى أن جاءه الأعمى) .

وروى أن الآية نزلت فيه ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم له كلما أقبل ، ويقول « مرحباً بمن عاتبنى فيه ربى » .

وفيه دليل على أن إمامة الضرير غير مكروهة .

صلى الله عليه وسلم ، ضَرَبَ عَلَى مَنْكِبِهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَفَلَاخَذْتُ ، يَا قَدْئِمُ ، إِنْ مُتَّ وَلَمْ تَكُنْ أَمِيرًا ، وَلَا كَاتِبًا ، وَلَا عَرِيفًا .

صالح بن يحيى : قال البخارى : فيه نظر . وقال موسى بن هرون الحافظ : لا يُعرف صالح ولا أبوه إلا بجده .

٢٨١٥ - وعن غالب - وهو القطان - عن رجل ، عن أبيه ، عن جده « أنهم كانوا على مَنَهْلٍ من المناهل ، فلما بلغهم الإسلامُ جعل صاحبُ الماء لقومه مائةً من الإبل على أن

٢٨١٥ - « العريف » القيم بأمر القبيلة لى أمورهم ، ويتعرف الأمير منهم أحوالهم قال الشاعر :

أَوْ كَلَّمَا وَدَّتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّسُ
وقوله « العرافة حق » يريد أن فيها مصلحة للناس ، ورفقاً فى الأمور ، ألا تراه يقول
« ولا بد للناس من عرفاء » .

وقوله « العرفاء فى النار » معناه التحذير من التعرض للرياسة والتأمر على الناس ، لما فى ذلك من المحنة ، وأنه إذا لم يَقُمْ بحقه ، ولم يؤد الأمانة فيه أثم ، واستحق من الله سبحانه العقوبة وخيف عليه دخول النار .

وفيه من الفقه : أن من أعطى رجلاً مالاً على أن يفعل أمراً هو لازم الأخذ له مفروضاً عليه فعله . فإن للمعطى ارتجاعه منه ، وذلك أن الإسلام كان فرضاً واجباً عليهم . فلم يجوز لهم أن يأخذوا عليه جعلاً .

وهذا مخالف لما أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلفة قلوبهم ، وذلك أنه لم يشارطهم على أن يسلموا فيعطيههم جعلاً على الإسلام ، وإنما أعطاهم عطايا بآنة ، وإن كان فى ضمنها استمالة لقلوبهم ، وتألفهم على الدين ، وترغيب من وراءهم من قبائلهم فى الدخول فيه .

يُسَلِّمُوا ، فَاسْلَمُوا ، وَقَسَمَ الْإِبِلُ بَيْنَهُمْ ، وَبَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا مِنْهُمْ ، فَأَرْسَلَ ابْنَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّتِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ لَكَ : إِنْ أَبِي يُقَرِّتُكَ السَّلَامَ ، وَإِنَّهُ جَعَلَ لِقَوْمِهِ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ عَلَى أَنْ يُسَلِّمُوا ، فَاسْلَمُوا ، وَقَسَمَ الْإِبِلُ بَيْنَهُمْ ، وَبَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا مِنْهُمْ ، أَفَهُوَ أَحَقُّ بِهَا أَمْ هُمْ ؟ فَإِنْ قَالَ لَكَ : نَعَمْ ، أَوْ لَا . فَقَالَ لَهُ : إِنْ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ ، وَهُوَ عَرِيفُ الْمَاءِ ، وَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ لِي الْعِرَافَةَ بَعْدَهُ ، فَأَتَاهُ ، فَقَالَ : إِنْ أَبِي يُقَرِّتُكَ السَّلَامَ ، فَقَالَ : وَعَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتِكَ السَّلَامَ . فَقَالَ : إِنْ أَبِي جَعَلَ لِقَوْمِهِ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ عَلَى أَنْ يُسَلِّمُوا وَحَسَنَ إِسْلَامِهِمْ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا مِنْهُمْ ، أَفَهُوَ أَحَقُّ بِهَا أَمْ هُمْ ؟ فَقَالَ : إِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا لَمْ فَلْيَسَلِّمَهَا ، وَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنْهُمْ ، فَإِنْ أَسْلَمُوا فَلَهُمْ إِسْلَامُهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمُوا قَاتَلُوا عَلَى الْإِسْلَامِ . فَقَالَ : إِنْ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ ، وَهُوَ عَرِيفُ الْمَاءِ ، وَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ لِي الْعِرَافَةَ بَعْدَهُ ، فَقَالَ : إِنْ الْعِرَافَةُ حَقٌّ ، وَلَا بَدَ لِلنَّاسِ مِنَ الْعُرْفَاءِ ، وَلَكِنَّ الْعِرْفَاءَ فِي النَّارِ .

فِي إِسْنَادِهِ مَجَاهِيلٌ . وَغَالِبُ الْقَطَانِ : قَدْ وَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْإِيْمَةِ . وَاجْتَنَبَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِمَا . وَذَكَرَ ابْنُ عَدَى الْخَافِظُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ الضَّعْفَاءِ فِي تَرْجُمَةِ غَالِبِ الْقَطَانِ مُخْتَصَرًا . وَقَالَ : وَلِغَالِبٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ . وَفِي حَدِيثِهِ التَّنْكِيرُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثُ « شَهِدَ اللَّهُ » حَدِيثٌ مُعْضَلٌ . وَقَالَ أَيْضًا : وَغَالِبُ الضَّعْفِ عَلَى أَحَادِيثِهِ بَيِّنٌ .

باب فِي اتِّخَاذِ الْكُتَّابِ [٩٣ : ٣]

٢٨١٦ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « السَّجِّلُ كَاتِبٌ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) »

٢٨١٦ - قَالَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : سَمِعْتُ شَيْخَنَا أَبَا الْعَبَّاسِ بَنَ تَيْمِيَّةٍ يَقُولُ : هَذَا الْحَدِيثُ مُوَضَّوعٌ ، وَلَا يَعْرِفُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَاتِبَ اسْمِهِ السَّجِّلُ قَطً .

(١) قَالَ فِي عَوْنِ الْمُبْرَدِ : وَفِي الْأَصَابَةِ : سَجِّلُ كَاتِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَرْدُوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (١٠٤ : ٢١) يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِّلِ (لِكُتُبِ) قَالَ : السَّجِّلُ هُوَ الرَّجُلُ ، زَادَ ابْنُ مَرْدُوَيْهِ : وَالسَّجِّلُ هُوَ الرَّجُلُ بِالْحِشَّةِ . وَرَوَى ابْنُ مَرْدُوَيْهِ وَابْنُ مَنْدَهٍ مِنْ طَرِيقِ حَمْدَانَ بْنِ سَعِيدٍ . عَنْ ابْنِ خَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ « كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَاتِبٌ يُقَالُ لَهُ السَّجِّلُ »

باب في السَّعَايَةِ عَلَى الصَّدَقَةِ [٣ : ٩٣]

٢٨١٧ - عن رافع بن خَدِيج ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ كَالْعَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن

٢٨١٨ - وعن عقبه بن عامر ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ » .

٢٨١٨ - قلت : صاحب المكس : هو الذى يُعشر أموال المسلمين ، ويأخذ من التجار المختلفة إذا مروا عليه وعَبَرُوا به مكساً باسم العُشر . وليس هو بالساعى الذى يأخذ الصدقات . فقد ولى الصدقات أفاضل الصحابة وكبارهم فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم وبعده .

وأصل المكس : النقص ، ومنه أخذ المِكْاس فى البيع والشراء . وهو أن يستوضعه شيئاً من الثمن ، ويستنقصه منه . قال الشاعر :

وفى كل أسواق العراق إتاوة وفى كل ماباع امرؤ مكسٌ درهم
فأما العشر الذى يُصَالِح عليه أهل العهد فى تجارتهم إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين
فليس ذلك بمكس ، ولا آخذُهُ بمستحق للوعيد ، إلا أن يتعدى ويظلم . فيخاف عليه
الإثم والعقوبة .

وليس فى الصحابة من اسمه السجل ، وكتاب النبى صلى الله عليه وسلم معروفون ، لم يكن فيهم من يقال له السجل ، قال : والآية مكية ، ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم كاتب بمكة . والسجل هو الكتاب المكتوب ، واللام فى قوله (للكتاب) بمعنى « على » والمعنى : نطوى السماء كطى السجل على ما فيه من الكتاب . كقوله (٣٧ : ١٠٣) وتله للجبين) وقول الشاعر :

* غفر صريعاً للدين وللهم *

أى على الدين وعلى النعم ، والله أعلم .

قال ابن إسحاق « الذي يَعْشُرُ الناس ، يعني صاحب المكس » .

في إسناده محمد بن إسحاق . وقد تقدم الكلام عليه .

قال بعضهم : أصل المكس : النقصان . مكس ، وبخس : بمعنى نقص الشيء .

وقال الأصمعي : الماكس : العَشار . وأصله : الجباية ، والمكس : الذي يأخذه .

وقال غيره : ومنه أخذ المِكاس في البيع والشراء . وهو أن يستوضعه شيئاً من الثمن ،

ويستنقصه منه . وصاحب المكس : هو الذي يعشر أموال المسلمين ، ويأخذ من التجار

إذا مروا به مكساً باسم العشر . وليس هذا بالساعي الذي يأخذ الصدقات .

فأما العشر الذي يُصَالِح عليه أهل العهد في تجارتهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين :

فليس ذاك بمكس ، ولا أخذه مستحق للععيد ، إلا أن يظلم . فيخاف عليه الإثم والعقوبة .

باب في الخليفة يستخلف [٩٣ : ٣]

٢٨١٩ - عن ابن عمر ، قال : قال عمر « إني أن لا أَسْتَخْلِفُ ، فإنَّ رسول الله صلى الله

عليه وسلم لم يستخلف ، وإن أَسْتَخْلِفُ فإن أبا بكر قد استخلف ، قال : فوالله ما هو إلا

٢٧١٩ - قلت : معنى قول عمر « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف » أي لم يسم

رجلاً بعينه للخلافة ، فيقوم بأمر الناس باستخلافه إياه . فأما أن يكون أراد به أنه لم يأمر

بذلك ولم يرشد إليه ، وأهل الناس بلا راع يرعاهم ، أو قَتِمَ يقوم بأمرهم ، ويمضي أحكام

الله فيهم - فلا .

وقد قال صلى الله عليه وسلم « الأئمة من قريش » فكان معناه : الأمر بعقد البيعة لإمام

من قريش . ولذلك رُوِيَت الصحابة يوم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقضوا

شيئاً من أمر دفنه وتجهيزه حتى أحكموا البيعة ، ونصبوا أبا بكر إماماً وخليفة . وكانوا

يسمونه « خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم » طول عمره ، إذ كان الذي فعلوه من ذلك

صادراً عن رأيه ، ومضافاً إليه . وذلك من أدل الدلائل على وجوب الخلافة ، وأنه لا بد

أَن ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَعْدِلُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدًا ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَخْلَفٍ » .
وأخرجه مسلم والترمذى .

باب في البيعة [٩٤ : ٣]

٢٨٢٠ - عن ابن عمر ، قال « كُنَّا نُبَايِعُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَيُثَقِّنُنَا فِيهَا اسْتَطَعْتُ » .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

للناس من إمام يقوم بأمر الناس ، ويمضى فيهم أحكام الله ، ويردعهم عن الشر ، ويمنعهم من النظام والتفاسد .

وقد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم الراية يوم مؤتة زيد بن حارثة ، وقال « إن قتل فأمركم جعفر بن أبى طالب . فإن قتل جعفر فأمركم عبد الله بن رواحة . فأخذها زيد فاستشهد ، ثم أخذها جعفر فاستشهد . ثم أخذها عبد الله بن رواحة فاستشهد ، ثم أخذها خالد بن الوليد ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدم إليه فى ذلك ، ففتح الله عليه ، وحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أثره ، وأثنى عليه خيراً » .

وكل ذلك يدل على وجوب الاستخلاف ونصب الإمام .

ثم إن عمر لم يهمل الأمر ، ولم يبطل الاستخلاف ، ولكن جعله شورى فى قوم معدودين لا يعدوم . فكل من قام بها كان رضا ولها أهلاً . فاخترأوا عثمان وعقدوا له البيعة .

فالاستخلاف سنة اتفق عليها الملأ من الصحابة . وهو اتفاق الأمة ، لم يخالف فيه إلا الخوارج المارقة ، الذين شقوا العصا ، وخلعوا ربة الطاعة .

٢٨٢٠ - قلت : فيه دليل على أن حكم الإكراه ساقط غير لازم . لأنه ليس مما استطاع دفعه

وقال بعضهم : فيه دليل على أن حكم الإكراه ساقط ، غير لازم . لأنه ليس مما يستطاع دفعه .

وقال غيره : فيه ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الرأفة والرحمة بأمته ، وأن لا يتركهم من القول لما عساه أن يشق عليهم مطلقه ، كما لم يتركهم في ذلك من الفعل . وقال « عليكم من الأمر ما تطيقون » امثالاً ، لقوله تعالى (٢ : ٢٨٦) لا يكلف نفساً إلا وسعها) .

٢٨٢١ - وعن عروة « أن عائشة رضى الله عنها أخبرته عن بيعة النساء قالت : مَا مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا ، فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا ، فَأَعْطَتْهُ قَالَ : أَذْهَبِي ، فَقَدْ بَايَعْتُكَ »

وأخرجه البخارى ومسلم النسائي .

قيل : فيه : منع ملامسة شيء من المرأة الأجنبية : يداً وغيرها ، مما نهيت عن إبدائه ، أو أبيح لها .

وفيه : أن كلام المرأة ليس بعورة .

٢٨٢٢ وعن عبد الله بن هشام - وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقالت « يا رسول الله بايعه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هُوَ صَغِيرٌ ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ » .

وأخرجه البخارى

باب في أرزاق العمال [٩٤ : ٣]

٢٨٢٣ - عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ ، فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا ، فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَمَوْ غُلُولٌ » .

٢٨٢٤ - وعن ابن الساعدي - وهو عبد الله بن عمرو بن وقدان بن السعدي - قال : « استعملني عمر على الصدقة ، فلما فرغتُ أمر لي بِعُمَالَةٍ ، فقلت : إنما عَمِلْتُ لَهِ ، قال : خذ ما أُعْطِيتَ ، فإني عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَمَلَنِي »
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي أتم منه .
وهو أحد الأحاديث التي اجتمع في إسنادها أربعة من الصحابة يروى بعضهم عن بعض .

٢٨٢٥ - وعن المستورد بن شَدَّاد ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيَكْتَسِبْ زَوْجَةً ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا - قال أبو بكر ^(١) : أَخْبَرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٌّ أَوْ سَارِقٌ »

باب في هدايا العمال [٣ : ٩٥]

٢٨٢٦ - عن أبي حميد الساعدي « أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الأزدِ

٢٨٢٤ - قوله « عملني » معناه : أعطاني العُمالة .

وفيه بيان أخذ العامل الأجرة بقدر مثل عمله فيما يتولاه من الأمر ، وقد سمي الله تعالى للعاملين سهماً في الصدقة ، فقال (٩ : ٦٠) والعاملين عليها) فرأى العلماء أن يعطوا على قَدْرِ غَنَائِهِمْ وَسَعِيهِمْ .

٢٨٢٥ - قلت : وهذا يتناول على وجهين :

أحدهما : أنه إنما أباح له اكتساب الخادم والمسكن من عماله التي هي أجر مثله . وليس له أن يرتفق بشيء سواها .

والوجه الآخر : أن للعامل السكنى والخدمة . فإن لم يكن له مسكن وخادم استؤجر له من يخدمه ، فيكفيه مهنة مثله ، ويكثري له مسكن يسكنه مدة مقامه في عمله .

٢٨٢٦ - قلت : في هذا بيان أن هدايا العمال سحت ، وأنه ليس سبيلها سبيل سائر الهدايا

(١) يشبه أن يكون أبا بكر الصديق رضي الله عنه . وقد رواه أحمد في المسند عن المستورد بن شداد من عدة طرق . وليس فيه : قال أبو بكر الخ .

يقال له ابنُ اللَّتْبِيَّةِ - قال ابن السرح : ابنُ الأُتْبِيَّةِ - على الصدقة ، فجاء فقال : هذا لكم وهذا أُهْدَى لى ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ، وقال : مَا بَالُ الْعَامِلِ تَبَعْتُهُ فَيَجِيءُ ، فيقول : هذا لكم وهذا أُهْدَى لى ، أَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أُمِّهِ ، أَوْ أَبِيهِ ، فينظر : أَيُهْدَى لَهُ أُمٌّ لَا ؟ لَا يَا بَنِي أَحَدٍ مِنْكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنْ كَانَ بَعِيْرًا فَلَهُ رَغَاءٌ ، أَوْ بَقَرَةٌ فَلَهَا خَوَارٌ ، أَوْ شَاةٌ تَبْعَرُ ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ، حَتَّى رَأَيْنَا غَمْرَةً بِطَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ؟ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ؟ .
وأخرجه البخارى ومسلم .

أبو حميد الساعدي : اسمه المنذر . وقيل : عبد الرحمن بن سعد بن المنذر ، وقيل : غير ذلك . وبنو ساعدة من الأنصار من الخزرج .

وابن السرح : هو أحمد بن عمرو بن السرح ، شيخ أبي داود .
وابن اللَّتْبِيَّةِ : اسمه عبد الله ، وهو بضم اللام وسكون التاء ثالث الحروف ، وتحرك أيضا ، وبعدها باء موحدة مكسورة ، وياء آخر الحروف مشددة ، وتاء تأنيث . وكذلك « الأُتْبِيَّةِ » بضم الهمزة وسكون التاء ثالث الحروف ، وتحرك أيضا .

المباحة ، وإنما يهْدَى إليه للمحابة ، وليخفف عن المهْدَى ، وَيُسَوِّغُ له بعض الواجب عليه . وهو خيانة منه ، وَتَحْسُّنٌ للحق الواجب عليه استيفاءؤه لأهله .

وفى قوله « أَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أُمِّهِ أَوْ أَبِيهِ » ، فينظر أَيُهْدَى إليه أُمٌّ لَا « دليل على أن كل أمر يتذرع به إلى محظور فهو محظور . ويدخل فى ذلك القرض يجر المنفعة ، والدار المرهونة يسكنها المرتهن بلا كراء ، والدابة المرهونة يركبها ويرتفق بها من غير عوض ^(١) . وفى معناه : من باع درهماً ورغيفاً بدرهمين ، لأن معلوماً أنه إنما جعل الرغيف ذريعة إلى أن يربح فضل الدرهم الزائد .

وكذلك كل تلجئة ، وكل دخيل فى العقود يجرى مجرى ما ذكرناه على معنى قوله « هَلَا قَعْدَ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُهْدَى إِلَيْهِ أُمٌّ لَا ؟ » فينظر فى الشيء وقرينه إذا أفرد أحدهما عن الآخر ، وفرق بين قرانها : هل يكون حكمه عند الانفراد كحكمه عند الاقتران أم لَا ؟ . والله أعلم .

(١) ولكن فى الحديث الصحيح « الدر يحلب ، والظهر يركب بنفقته : فى الرهن »

باب في غلول الصدقة [٣ : ٩٥]

٢٨٢٧ - عن أبي مسعود الأنصاري ، قال « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم ساعياً ، ثم قال انطلق أبا مسعود ، لَا الْفَيْنَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَجِيءُ عَلَى ظَهْرِكَ بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ لَهُ رُغَاءٌ قَدْ غَلَّتَهُ . قال : إذا لا أنطلق ، قال : إذا لا أكرهك »

حسن

باب فيما يلزم الإمام من أمر الرعية [٣ : ٩٦]

٢٨٢٨ - عن أبي مريم الأزدي ، قال : دخلت على معاوية فقال « ما أنعمنا بك أبا فلان - وهي كلمة تقولها العرب - فقلت : حديثاً سمعته أخبرك به ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتْهُمْ وَفَقَّرَهُمُ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَخَلَّتْهُ وَفَقَّرَهُ ، قال : فجعل رجلاً على حوائج الناس »

وأخرجه الترمذی .

وقيل : إن أبا مريم - هذا - هو عمرو بن مرة الجهني . وقد أخرجه الترمذی من حديث عمرو بن مرة ، وقال : غريب . وقال : وعمرو بن مرة يُكْنَى أبا مريم . ثم أخرجه من حديث أبي مريم ، كما أخرجه أبو داود .

٢٨٢٩ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أوتيكم من شيء ، وما أمنعكموه ، إن أنا إلا خازن أضع حيث أمرت » .

٢٨٢٩ - قوله « ما أنعمنا بك » يريد ما جاءنا بك ، أو ما أعملك إلينا . وأحسبه مأخوذاً من قوله « نعم ، ونعمة عين » أي قُرَّة عين ، وإنما يقال ذلك لمن يُعتدُّ بزيارته ، ويفرح بلاقائه . كأنه يقول : ما الذي أطلعك علينا وحيثاً نالنا بقلانك ، ومن ذلك قولهم : أنعم صباحاً ، هذا أو ما أشبهه من الكلام . والله أعلم .

٢٨٣٠ - وعن مالك بن أوس بن الحذكان ، قال : « ذكر عمر بن الخطاب يوماً النبی ﷺ فقال : ما أنا بأحقّ بهذا النبی منكم ، وما أحدٌ منا بأحقّ به من أحد ، إلا أنا على منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم : فالرجل وقدمه ، والرجل ونبأؤه ، والرجل وعياله ، والرجل وحاجته » .
في إسناده : محمد بن اسحاق ، وقد تقدم الكلام عليه .

باب في قسم النبی [٩٦ : ٣]

٢٨٣١ - عن زيد بن أسلم « أن عبد الله بن عمر دخل على معاوية فقال : حاجتك يا أبا عبد الرحمن ، فقال : عطاء الحرّين ، فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما جاءه شيء بدأ بالحرّين » .

٢٨٣١ - قلت : يريد بالحرّين المعتقين . وذلك أنهم قوم لاديوان لهم . وإنما يدخلون تبعاً في جملة مواليتهم .

وكان الديوان موضوعاً على تقديم بني هاشم ، ثم الذين يلونهم في القرابة والسابقة . وكان هؤلاء مؤخرين في الذكر . فأذكر بهم عبد الله بن عمر ، وتشفع في تقديم أعطيهم ، لما علم من ضعفهم وحاجتهم .

ووجدنا النبی مقسوماً لكافة المسلمين ، على ما دلت عليه الأخبار ، إلا من استثنى منهم من أعراب الصدقة .

وقال عمر بن الخطاب « لم يبق أحد من المسلمين إلا له فيه حق إلا بعض من تملككون من أرقائكم . وإن عشت إن شاء الله ليأتين كل مسلم حقه حتى يأتي الراعي بسرّ حيز^(١) لم يغرق فيه جبينه »

واحتج عمر رضي الله عنه في ذلك بقوله (٥٩ : ١٠) والذين جاءوا من بعدهم (الآية .
وقال أحمد واسحاق : النبی للغني والفقير إلا العبيد .

واحتج أحمد في ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى العباس من مال البحرين .

(١) السرو : الشرف ، والمكان المرتفع . وهو هنا موضع بأرض حمير من بلاد اليمن .

٢٨٣٣ - وعن عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بظبية فيها خرز ، فقسّمها للحرّة والأمة ، قالت عائشة : كان أبي رضي الله عنه يقسّم للحر والعيب » .

٢٨٣٣ - وعن عوف بن مالك « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه النّبي قسيه في يومه ، فأعطى الإهليل جظّين ، وأعطى العزب حظاً - زاد ابن المصنّف : فدعينا ، وكنت أدعى قبل عمّار - فدعيت فأعطاني حظّين ، وكان لي أهل ، ثم دُعِيَ بعدى عمّار بن ياسر ، فأعطى حظاً واحداً » .

باب في أرزاق الذرية [٣ : ٩٧]

٢٨٣٤ - عن جابر بن عبد الله ، قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أنا

والعباس رضي الله عنه غني ، والمشهور عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : أنه سوى بين الياس ، ولم يفضل بالسيابة ، وأعطى الأحرار والعبيد .

وعن عمر رضي الله عنه « أبه فضل بالسيابة والقدم ، وأسقط العبيد »

ثم رد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه الأمر إلى التسوية بعد .

ومال الشافعي إلى التسوية . وشبهه بقسم المواريث .

٢٨٣٤ - قلت : هذا فيمن ترك ديناً لا وفاء له في ماله . فإنه يقضى دينه من النّبي ، فأما من ترك وفاء فإن دينه مقضى منه . ثم بقية ماله بعد ذلك مقسومة بين ورثته .

« والضياع » اسم لكل ما هو بعرض أن يضيع ، إن لم يُتعهّد ، كالذرية الصغار والأطفال والزّمنى الذين لا يقومون بكّل أنفسهم ، وسائر من يدخل في معنهم .

وكان الشافعي يقول : ينبغي للإمام أن يحصى جميع من في البلدان من المقاتلة ، وهم من قد احتلم ، أو استكمل خمس عشرة سنة من الرجال ، ويحصى الذرية ، وهي من دون المحتلم ودون البالغ ، والنساء صغيرتهن وكبيرتهن ، ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون إليه في مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم . ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم .

أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِياعًا فَلِيَ وَعَلَى » .

وأخرجه ابن ماجة .

٢٨٣٥ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ . وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِنْتِنَا » .

وأخرجه البخارى ومسلم .

٢٨٣٦ - وعن جابر بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول « أَنَا أُولَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ دِينًا فَلِيَ ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ » .

باب متى يفرض للرجل فى المقاتلة ؟ [٩٧ : ٣]

٢٨٣٧ - عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم عرضه يوم أُحُد - وهو ابن أربع عشرة - فلم يُجزه ، وعرضه يوم الخندق ، وهو ابن خمس عشرة ، فأجازه » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

والعطاء الواجب من الفىء لا يكون إلا لبالغ يطيق مثله الجهاد . ثم يعطى الذرية والنساء ما يكفيهم لستهم فى كسبهم ونفقهم .

قال : ولم يختلف أحد لقيناه فى أن ليس للمالك فى العطاء حق ، ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة .

قال : وإن فضل من المال فضل - بعد ما وصفت - وضعه الإمام فى إصلاح الحصون والازدياد فى الكراع . وكل ما يقوى به المسلمون . فإن استغنى المسلمون وكلت كل مصلحة لهم ، فرَّق ما يبقئ منه بينهم كله على قدر ما يستحقون فى ذلك المال .

قال : ويعطى من الفىء رزق الحكام ، وولاة الأحداث والصلاة بأهل الفىء ، وكل من قام بأمر الفىء من وال وكاتب وجندى مما لا غنى لأهل الفىء عنه - رزق مثله .

باب في كراهية الاقتراض في آخر الزمان [٣ . ٩٨]

٢٨٣٨ - عن سليم بن مطير - شيخ من أهل وادي القرى - قال : حدثني أبي مطير^(١) أنه خرج حاجا ، حتى إذا كان بالسويداء ، إذا أنا برجل قد جاء كأنه يطلب دواء أو حُضْضاً^(٢) فقال : أخبرني من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، وهو يعظ الناس ، ويأمرهم وينهاهم ، فقال : يا أيها الناس خذوا العطاء ما كان عطاء ، فإذا تجاحفت قریش على الملك وكان عن دين أحدكم فدعوه .

السويداء هذه : على ليلتين من المدينة نحو الشام . والسويداء أيضا : بلدة مشهورة قرب حران . وقد دخلتها وسمعت بها . والسويداء أيضا : من قرى حوران من أعمال دمشق ٢٨٣٩ - وعن سليم بن مطير - من أهل وادي القرى - عن أبيه ، أنه حدثه قال : سمعت رجلا يقول : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، أمر الناس ونهاهم ، ثم قال : اللهم هل بلغت ؟ قالوا : اللهم نعم ، ثم قال : إذا تجاحفت قریش الملك فيما بينهم ، وعاد العطاء - أو كان - رُشاً فدعوه . فقيل : من هذا ؟ قالوا : هذا ذو الزوائد ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

ذو الزوائد : له حبة ، لا يعرف اسمه . وهو معدود في أهل المدينة .

باب في تدوين العطاء [٣ : ٩٩]

٢٨٤٠ - عن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري « أن جيشاً من الأنصار كانوا بأرض

٢٨٣٩ - قوله « تجاحفت » يريد : تنازعت الملك حتى تقاتلت عليه ، وأجحف بعضها

ببعض .

وقوله « وعاد العطاء رُشاً » هو أن يصرف عن المستحقين ، ويعطى من له الجاه والمنزلة .

٢٨٤٠ - « الإعقاب » أن يبعث الإمام في أثر المقيمين في الثغر جيشاً يقيمون مكانهم وينصرف أولئك ، فإنه إذا طالت عليهم الغيبة والغزوة تضرروا بها ، وأضر ذلك بأهلهم ،

(١) قال في النهاية : يروى بضم الضاد الأولى وفتحها ، وقيل : هو بظاين . وقيل : هو بضاد ثم طاء

وهو دواء معروف . قيل : إن يعقد من أبوال الإبل . قيل : هو عقار . منه مكي هندي . وهو عصارة

شجر معروف ، له ثمر كالفلفل . وتسمى ثمرته : الحضض .

فارس مع أميرهم ، وكان عمر يُعَقِّبُ الجيوش في كل عام ، فشغل عنهم عمر . فلما مرَّ الأجل قَفَلَ أهل ذلك الثَّغَرِ ، فاشتد عليهم وتواعدهم ، وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا عمر ، إنك غَفَلْتَ عنا ، وتركْتَ فينا الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من إعتاق بعض الغزاة بعضاً »

٢٨٤١ - وعن ابنِ لَعْدِي بنِ عدي الكندي ، أن عمر بن عبد العزيز كتب : « إنَّ مَنْ سأل عن مواضع النِّفْيِ فهو ماحِكٌ فيه . عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فرآه المؤمنون عدلاً موافقاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، جعل الله الحقَّ على لسان عمر وقلبه ، فرَضَ الأَعطية ، وعقد لأهل الأديان ذِمَّةً بما فرض عليهم من الجزية ، لم يضرب فيها بخمس ، ولا مغنم فيه » .

في روايته مجهول . عمر بن عبد العزيز لم يدرك عمر بن الخطاب . والمرفوع منه مرسل . ٢٨٤٢ - وعن أبي ذر ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إنَّ الله وَضَعَ الحقَّ على لسانِ عُمَرَ يَقُولُ بِهِ » وأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده محمد بن إسحاق بن يسار . وقد تقدم الكلام عليه .

باب في صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأموال [١٠٠ : ٣]

٢٨٤٣ - عن مالك بن أوس بن الحدثان ، قال « أرسل إلى عمر ، حين تعالى النهار ، فجنَّته ، فوجدته جالساً على سرير ، مفضياً إلى رماله ، فقال ، حين دخلت عليه : يا مالٍ ، إنه قد دفَّ أهلُ أبياتٍ من قومك ، وقد أمرتُ فيهم بشيء ، فاقسم فيهم ، قلت : لو أمرتُ

وقد قال عمر رضي الله عنه في بعض كلامه « لا تجمروا الجيوش ففتنوم » يريد لا تطيلوا حبسهم في الثغور .

٢٨٤٣ - قال أبو داود ، وإنما سألاه أن يصيرها بينهما نصفين . فقال عمر رضي الله عنه : « لا أوقع عليها اسم القسم »

قلت : ما أحسن ما قال أبو داود وما أشبهه بما تأوله : والذي يدل من نفس الحديث وسياق القصة على ما قال أبو داود : قول عمر لها « فجنَّتْ

غيرى بذلك ، فقال : خذه ، فجاءه يَرْفَأُ^(١) ، فقال : يا أمير المؤمنين ، هل لك في عثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ؟ قال : نعم ، فأذن لهم فدخلوا ، ثم جاء يَرْفَأُ . فقال : يا أمير المؤمنين ، هل لك في العباس وعلى ؟ قال : نعم ، فأذن لهم فدخلوا ، فقال العباس : يا أمير المؤمنين ، اقض بيني وبين هذا - يعنى علياً - فقال بعضهم : أجل يا أمير المؤمنين ، اقض بينهما وارحمهما ، قال مالك بن أوس : خُيِّلَ إلى أنهما قدما أولئك النفر لذلك ، فقال عمر رحمه الله : اتَّخِذَا ، ثم أقبل على أولئك الرهط فقال : أنشدكم بالله الذى يأذنه تقوم السماء والأرض ، هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لَا نُورُثُ ، مَا تَرَ كُنَّا صَدَقَةً » قالوا : نعم ، ثم أقبل على عليّ والعباس رضى الله عنهما فقال : أنشدكما بالله الذى يأذنه تقوم السماء والأرض ، هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا نورث ، ما تركنا صدقة ؟ فقالا : نعم ، قال : فإن الله

أنتَ وهذا ، وأتما جميع ، وأمركما واحد » فهذا يبين أنهما إنما اختصما إليه فى رأى حدث لهما فى أسباب الولاية والحفظ . فرام كل واحد منهما التفرد به دون صاحبه . ولا يجوز عليهما أن يكونا طالبا بأن يجعله ميراثا ورده ملكاً ، بعد أن كان سلاماً فى أيام أبى بكر ، وتخلياً عن الدعوى فيه . وكيف يجوز ذلك ؟ وعمر رضى الله عنه يناشدهما الله : هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا نورث ما تركنا صدقة ؟ » فيعترفان به ، والقوم الحضور يشهدون على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ؟

وكل هذه الأمور تؤكد ما قاله أبو داود ، وتصحح ما تأوله : من أنهما إنما طلبا القسمة . ويشبه أن يكون عمر إنما منعهما القسمة احتياطاً للصدقة ، ومحافظة عليها . فإن القسمة إنما تجرى فى الأموال المملوكة ، وكانت هذه الصدقات متنازعة وقت وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يدعى فيها الملك والوراثة إلى أن قامت البينة من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن تركته صدقة غير موروثه ، فلم يسمح لهما عمر بالقسمة ، ولو سمح لهما بالقسمة لكان لا يؤمن أن يكون ذلك ذريعة لمن يريد أن يملكها بعد على والعباس ممن ليس له بصيرتهما فى العلم ، ولا تقيتهما فى الدين . فرأى أن يتركها على الجملة التى هى عليها . ومنع أن تجول

(١) يرفأ - بفتح الياء المثناة من تحت واسكان الراء المهملة وبالفاء ، غير مهموز ، ومنهم من همزه - وهو اسم علم لحاجب عمر رضى الله عنه .

خصَّ رسوله صلى الله عليه وسلم بمخاصة لم يخص بها أحداً من الناس ، فقال (٥٩ : ٦ وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير) فكان الله أفاء على رسوله بنى النضير ، فوالله ما استأثر بها عليكم ، ولا أخذها دونكم ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ منها نفقة سنة ، أو نفقته ونفقة أهله سنة ، ويجعل ما بقى أسوة المال ، ثم أقبل على أولئك

عليها السهام ، فيتوهم أن ذلك إنما كان لرأى حدث منه فيها أوجب إعادتها إلى الملك بعد اقتطاعها عنه إلى الصدقة .

وقد يحتمل ذلك وجهاً آخر : وهو أن الأمر المفوض إلى الاثنين الموكول إليهما ، وإلى أمانتهما وكفائتهما ليمضياه بمشاركة منها أقوى في الرأي ، وأدنى إلى الاحتياط من الاقتصار على أحدهما ، والاكتفاء به دون مقام الآخر . ولو أوصى رجل بوصية إلى عمرو وزيد ، أو وكل رجل زيدا وعمراً ، لم يكن لواحد منهما أن يستبد بأمر فيهما دون صاحبه . فنظر عمر لتلك الأموال واحتاط فيها بأن فوضها إليهما معاً ، فلما تنازعاها قال لهما « إما أن تليها جميعاً - على الشرط الذى عقدته لكما فى أصل التولية - وإما أن ترداها إلى قاتولاها بنفسى ، وأجريها على سبلها التى كانت تجرى أيام أبى بكر رضى الله عنه » . قلت : وروى « أن علياً رضى الله عنه غلب عليها العباس بعد ذلك ، فكان يليها أيام حياته . »

ويدل على صحة التأويل الذى ذهب إليه أبو داود : أن منازعة على رضى الله عنه عباساً لم تكن من قبل أنه كان يراها ملكاً وميراثاً : أن الأخبار لم تختلف عن على رضى الله عنه : أنه لما أفضت إليه الخلافة وخلص له الأمر ، أجزاها على الصدقة ، ولم يغير شيئاً من سبلها . وحدثني أبو عمر محمد بن عبد الواحد النحوى أخبرنا أبو العباس أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى قال « كان أول خطبة خطبها أبو العباس السفاح فى قرية ، يقال لها العباسية بالأنبار . فلما افتتح الكلام وصار إلى ذكر الشهادة من الخطبة ، قام رجل من آل أبى طالب فى عنقه مصحف . فقال : أذكر الله الذى ذكرته : إلا أنصفتنى من خصمى ، وحكمت بينى وبينه بملة

الرَّهْطِ فقال : أنشدكم بالله الذى ياذنه تقوم السماء والأرض ، هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم ثم أقبل على العباس وعلى رضى الله عنهما فقال : أنشدكما بالله الذى ياذنه تقوم السماء والأرض ، هل تعلمان ذلك ؟ قالا : نعم ، فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر : أنا ولئى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فبحثت أنت وهذا إلى أبى بكر تطلب أنت ميراثك من ابن أخيك ، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها ، فقال أبو بكر رحمه الله : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نورث ، ما تركنا صدقة . والله أعلم إنه لصادق بارٌّ

فى هذا المصحف . فقال له : ومن ظلمك ؟ قال : أبو بكر الذى منع فاطمة فذك . قال : فقال له : وهل كان بعده أحد ؟ قال : نعم ، قال : من ؟ قال : عمر ؟ قال : وأقام على ظلمكم ؟ قال : نعم . قال : وهل كان بعده أحد ؟ قال : نعم ، قال : من ؟ قال : عثمان . قال : وأقام على ظلمكم ؟ قال : نعم ، قال : وهل كان بعده أحد ؟ قال : نعم ، قال : من ؟ قال : أمير المؤمنين على بن أبى طالب . قال : وأقام على ظلمكم ؟ قال : فأسكت الرجل . وجعل يلتفت إلى ما وراءه يطلب مخلصاً ، فقال له : والله الذى لا إله إلا هو لولا أنه أول مقام قتله ثم إنى لم أكن تقدمت إليك فى هذا قبل ، لأخذت الذى فيه عيناك . أقعد . وأقبل على الخطبة .

قوله « مفضياً إلى رماله » يريد أنه كان قاعداً عليه من غير فراش ، ورماله : ما يرمل وينسج به من شريط ونحوه .

وقوله « دف أهل آيات من قومك » معناه : أقبلوا ولهم دفيى ، وهو مشى سريع فى مقاربة خطو . يريد : أنهم وردوا المدينة لضرِّ أصحابهم فى بلادهم .

وفى قول عمر « إن الله خص رسوله صلى الله عليه وسلم بخاصة لم يخص بها أحداً من الناس ، وتلا على أثره الآية » دليل على أن أربعة أخماس النبىء كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فى حياته .

واختلفوا فىمن هى له بعده ، وأين تصرف ؟ وفيمى توضع ؟ .

فقال الشافعى ، فيها : قولان .

راشدٌ تابع للحق ، فوليها أبو بكر ، فلما توفي قلتُ : أنا وليُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ووليُّ أبي بكر ، فوليتها ما شاء الله أن أليها ، فحُتَّتْ أنت وهذا ، وأتما جميعٌ ، وأمرُكمَا واحدٌ ، فسألتُماها ، فقلتُ : إن شئكما أن أدفعها إليكما على أن عليكما عهد الله أن تليها بالذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يليها ، فأخذتماها مني على ذلك ، ثم جئتُني لأقضي بينكما بغير ذلك ؟ والله لا أقضي بينكما بغير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتُما عنها فردَّاهما إليَّ .

٢٨٤٤ - وفي رواية قال « وهما - يعنى علياً والعباس رضى الله عنهما - يختصمان فيما أفاء الله على رسوله من أموال بني النضير »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى مطولاً ومختصراً .

وفي لفظ للبخارى « فأنا أ كفيكماها »

قال أبو داود : أراد أن لا يوقع عليها اسم قسم .

أحدهما : أن سبيلها سبيل المصالح ، فتصرف إلى الأهم فالأهم من مصالح المسلمين ، ويبدأ بالمقاتلة أولاً ، فيعطون قدر كفايتهم ، ثم يبدأ بالأهم فالأهم من المصالح . لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذه لفضيلته ، وليس لأحد من الأئمة بعده تلك الفضيلة . فليس لهم أن يتملكوها .

والقول الآخر : أن ذلك للمقاتلة كله يقسم فيهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يأخذه لاله من الرُّعب والهيبة في طلب العدو . والمقاتلة : هم القائمون مقامه في إرهاب العدو وإخافتهم .

وكان مالك يرى أن النبي المصالح . قال : وكذلك كان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وحكى عنه أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك فيه مالاً ، أو كان لا يصح منه الملك .

قلت : وهذا القول - إن صح عنه - فهو خطأ .

وقال بعض أهل العلم : النبي للأئمة بعده .

قال بعضهم : ما أحسن ما قال أبو داود ، وما أشبهه بما تأوله . واستدل بقول عمر « نجحت أنت وهذا وأنتما جميع وأمركما واحد » فهذا يبين أنهما اختصما إليه في رأى حدث لهما في أسباب الولاية والحفظ . فرام كل واحد منهما التفرد به . ولا يجوز عليهما أن يكونا طلباه بأن يجعله ميراثاً ، ويرُدّه ملكاً - بعد أن كانا سلماه في أيام أبي بكر ، وتخليا عن الدعوى فيه - وكيف يجوز ذلك ؟ وعمر يناشدهما الله : هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا نورث ما تركنا صدقة » فيعترفان به . والقوم الحضور يشهدون على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ؟ وكل هذه الأمور تولد ما قاله أبو داود .

ويشبه أن يكون عمر رضي الله عنه إنما منعهما القسمة احتياطاً للصدقة ومحافظة عليها . فإن القسمة إنما تجوز في الأموال المملوكة . ولو سمح لهما عمر بالقسمة لكان لا يؤمن أن يكون ذلك ذريعة لمن يريد أن يملكها بعد عليّ والعباس ممن ليس له بصيرتهما في العلم ، ولا يقينهما في الدين . فرأى أن يتركها على الجملة التي هي عليها ، ومنع أن تجول عليها السهام ، فيوهم أن ذلك إنما كان لرأى حدث منه فيها ، أوجب إعادتها إلى الملك بعد اقتطاعها عنه إلى الصدقة . والله أعلم .

وقد يحتمل ذلك وجهاً آخر ، وهو : أن الأمر المفوض إلى الاثنين ، الموكل إلى أمانتهما وكفايتهما أقوى في الرأى ، وأدنى إلى الاحتياط من الاقتصار على أحدهما والاكتفاء به . قال : فروى : أن علياً غلب عليها العباس بعد ذلك . فكان يليها أيام حياته .

ويدل على صحة هذا التأويل الذي ذهب إليه أبو داود : أن منازعة عليّ عباساً لم تكن من قبل أنه كان يراها ملكاً وميراثاً : أن الأخبار لم تختلف عن علي : أنه لما أفضت إليه الخلافة ، وخلص له الأمر أجراها على الصدقة ، ولم يغير شيئاً من سبيلها

٢٨٤٥ - وعنه عن عمر قال « كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصاً يُنفق على أهل بيته - قال ابن عبدة : ينفق على أهله - قوت سنة ، فما بقي جعل في الكراع وعُدّة في سبيل الله عز وجل ، قال ابن عبدة : في الكراع والسلاح »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

وابن عبدة : هو أبو عبد الله أحمد بن عبدة الضبي ، شيخ أبى داود .

٢٨٤٦ - وعن الزهرى ، قال : قال عمر « ٥٩ : ٦ وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) قال الزهرى : قال عمر : هذه لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ، قرى عُرْبِيَّة : فذلك ، وكذا وكذا (٥٩ : ٥ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) (وللفقراء الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) (والذين تبوءوا الدارَ والايمان من قبلهم) (والذين جاءوا من بعدهم) فاستوعبت هذه الآية الناس . فلم يبق أحدٌ من المسلمين إلا له فيها حق - قال أيوب ، وهو السخيتانى - أو قال : حظٌ - إلا بعض من تملكون من أرقائكم »
وهذا منقطع . الزهرى : لم يسمع من عمر .

٢٨٤٦ - قلت : مذهب عمر في تأويل هذه الآيات الثلاث في سورة الحشر : أن تكون منسوقة على الآية الأولى منها . وكان رأيه في الفىء : أن لا يَحْمَسَ كما تخمس الغنيمة ، لكن تكون جملته لجملة المسلمين مُرَصَّدة لمصالحهم ، على تقديم كان يراه ، وتأخير فيها وترتيب لها . وإليه ذهب عامة أهل الفتوى غير الشافعى ، فإنه كان يرى أن يَحْمَسَ الفىء ، فيكون أربعة أخماسه لأرزاق المقاتلة والبدرية . وفي الكراع والسلاح ، وتقوية أمر الدين ، ومصالح المسلمين ، ويقسم خمسة على خمسة أقسام ، كما قسم خمس الغنيمة ، واحتج بقوله تعالى (٥٩ : ٦ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى : فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) .

وكان يذهب إلى أن ذكر « الله » إنما وقع في أول الآية على سبيل التبرك بالافتتاح باسمه . وإنما هو سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الحقيقة .
وإلى هذا ذهب جماعة من أهل التفسير .

قال الشعبى وعطاء بن أبى رباح : خمس الله وخمس رسوله واحد .
وقال قتادة : (فإن لله خمسة) قال : هو الله ، ثم بين قسم الخمس خمسة أخماس .

وقوله « بعض من تملكون من أرقائكم » قال بعضهم : يتأول على وجهين .
أحدهما : ما ذهب إليه أبو عبيد . فإنه روى حديثا عن ابن عينة عن عمرو بن دينار
عن الحسن بن محمد الخلدی الغفاری « أن مملوكين ، أو ثلاثة ، لبني غفار شهدوا بدرا ، وكان
عمر يعطى كل رجل منهم في كل سنة ثلاثة آلاف درهم » .
قال أبو عبيد : وأحسب أنه إنما أراد هؤلاء المالك البدرين . لمشهدهم بدرا . ألا
ترى أنه خص . ولم يعم ؟ .
وقال غيره : بل أراد به جميع المالك . وإنما استثنى من جملة المسلمين بعضاً من كل .
فكان ذلك منصرفاً إلى جنس المالك . وقد يوضع البعض موضع الكل ، كقول لييد :
* أو يعتلق بعض النفوس جماعها *
يريد النفوس كلها .

وقال الحسن بن محمد بن الحنفية : هذا مفتاح الكلام في الدنيا والآخرة .
قلت : والذي ذهب إليه الشافعي : هو الظاهر في التلاوة . وقد اعتبره بآية الغنيمة
وهو قوله (٨ : ٤١) واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى
والمساكين وابن السبيل) فحمل حكم النفي عليها في إخراج الخمس منه . ويشهد له على
ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف للآخر على الأول لا يكون إلا ببعض حروف النسق ، وحرف
النسق معدوم في ابتداء الآية الثانية . وهي قوله (للفقراء المهاجرين) وإنما هو ابتداء كلام .
والمعنى الآخر : أن المسمين في الآية الآخرة هي قوله (٩ : ٥٩) والذين جاءوا من بعدهم)
لو كانوا داخلين في أهل النفي لوجب أن تعزل حقوقهم ، وتترك إلى أن يلحقوا كما يفعل ذلك
بالوارث الغائب والشريك الطاعن ، ويحفظ عليه حتى يحضر . ولم يكن يجوز أن يستأثر
الحاضرون بحقوق الغيب ، إلا أن عمر بن الخطاب أعلم بحكم الآية وبالمراد بها ، وقد تابعه
عامة الفقهاء ، ولم يتابع الشافعي أحد على ما قاله . فالمصير إلى قول الصحابي - وهو الإمام
العدل المأمور بالافتداء به في قوله صلى الله عليه وسلم « اقتدوا باللذين من بعدي : أبي بكر
وعمر » - أولى وأصوب .

٢٨٤٧ - وعن مالك بن أوس بن الحدثان ، قال « كان فيما احتج به عمر رضى الله عنه أنه قال : كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثُ صفايا : بنو النضير ، وخيبر ، وفدك . فأما بنو النضير : فكانت حُبساً لنوائبه . وأما فدك : فكانت حُبساً لأبناء السبيل ، وأما خيبر : فجزأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء : جزء بين المسلمين ، وجزءاً نفقةً لأهله ، فما فضل عن نفقة أهله جعله بين فقراء المهاجرين . »

٢٨٤٨ - وعن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم « أنها أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر الصديق رضى الله عنه تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك ، وما بقى من خمس خيبر ، فقال أبو بكر : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تُورثُ ، ما ترَكْنَا صدقةً ، إِنَّمَا يَا كُلُّ آلِ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَعْيُرُ شَيْئاً مِنْ صَدَقَةِ

وما أحسب الشافعى عاقه عن متابعة عمر في ذلك إلا ما غلبه من ظاهر الآية ، وأعوذه من دلالة حرف النسق فيما يعتبر من حق النظم . والله أعلم .

وقوله « إلا بعض من تملكون من أرقائكم » يُتَأَوَّل على وجهين : أحدهما : ما ذهب إليه أبو عبيد . فإنه روى حديثاً عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن على عن مغلذ الغفارى « أن مملوكين ، أو ثلاثة ، لبني غفار شهدوا بدرأ فكان عمر يعطى كل رجل منهم فى كل سنة ثلاثة آلاف درهم . »

قال أبو عبيد : فأحسب أنه إنما أراد هؤلاء المماليك البدريين بمشهدهم بدرأ . ألا ترى أنه خصَّ ولم يعم ؟

وقال غيره : بل أراد به جميع المماليك . وإنما استثنى من جملة المسلمين بعضاً من كل . فكان ذلك منصرفاً إلى جنس المماليك . وقد يوضع البعض فى موضع الكل . كقول ليلى :
أو يعتق^(١) بعض النفوس حمامها

يريد النفوس كلها

(١) فى الأحمدية « أو يعتقى » وفى اللسان مادة « حم »
لتذودهن ، وأيقنت إن لم تزد أن قد أحم من الخوف حمامها

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَلَا عَمَلَنَّ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْهَا شَيْئًا »

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

٢٨٤٩ - وَعَنْهُ « أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ - قَالَ : وَفَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ حِينَئِذٍ تَطْلُبُ صَدَقَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ وَفَدَّكَ ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خَمْسٍ خَيْرٍ ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا نُورِثُ ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً ، وَإِنَّمَا يَا كُلَّ آلِ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ - يَعْنِي مَالِ اللَّهِ ، لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى الْمَا كَلِ »

٢٨٥٠ - وَعَنْهُ « أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ - قَالَ فِيهِ : فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَيْهَا ذَلِكَ ، وَقَالَ : لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ ، إِنِّي أَخْشَى أَنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ ، فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَعَلَبَهُ عَلَى عَلَيْهَا ، وَأَمَّا خَيْرٌ وَفَدَّكَ : فَأَمْسَكَهَا عُمَرُ ، وَقَالَ : هِيَ صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَانَتْ لِحَقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَنَوَائِبِهِ ، وَأَمْرُهَا إِلَى مَنْ وَلى الْأَمْرَ . قَالَ : فَهَمَا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ » .

٢٨٥١ - وَعَنْ الزُّهْرِيِّ ، فِي قَوْلِهِ (٥٩ : ٦) فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ) قَالَ : صَلَّحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ فَدَّكَ وَقُرَى - قَدْ سَمَاهَا لَا أَحْفَظُهَا - وَهُوَ مُحَاصِرُ قَوْمٍ آخَرِينَ ، فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ بِالصَّلَاحِ ، قَالَ : (فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ) يَقُولُ : بَغِيرَ قِتَالٍ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَكَانَتْ بَنُو النَّضِيرِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِصًا ، لَمْ تَمْتَحِوْهَا عَنْوَةً فَاتَمْتَحِوْهَا عَلَى صُلَاحٍ ، فَتَقْسِمُهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ ، لَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارُ مِنْهَا شَيْئًا ، إِلَّا رَجُلَيْنِ كَانَتْ بِهِمَا حَاجَةٌ »

٢٨٥٠ - وَقَوْلُهُ « تَعْرُوهُ » أَيُ تَغْشَاهُ وَتَنْتَابُهُ . يَقَالُ : عَرَانِي ضَيْفٌ ، وَعَرَانِي هَمْ . أَيْ نَزَلَ بِي

٢٨٥٢ - وعن المغيرة - وهو ابن مقسم - قال « جمع عمر بن عبد العزيز بن مروان ، حين استخلف ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له فداء ، فكان ينفق منها ، ويعود منها على صغير بنى هاشم ، ويزوج منها أيتهم ، وإن فاطمة سألته أن يجعلها لها فأبى ، فكانت كذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى مضى لسبيله ، فلما أن ولى أبو بكر رضى الله عنه عمل فيها بما عمل النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ، حتى مضى لسبيله ، فلما أن ولى عمر عمل فيها بمثل ما عملا ، حتى مضى لسبيله ، ثم أقطعها مروان ، ثم صارت لعمر بن عبد العزيز ، قال - يعنى عمر بن عبد العزيز - : فرأيت أمراً منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة عليها السلام ليس لى بحق ، وإني أشهدكم أنى قد رددتها على ما كانت ، يعنى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »

٢٨٥٣ - وعن أبى الطفيل - وهو عامر بن واثلة الليثي ، وهو آخر من توفي من الصحابة - قال « جاءت فاطمة رضى الله عنها إلى أبى بكر رضى الله عنه تطلب ميراثها من النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : فقال أبو بكر عليه السلام : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله عز وجل إذا أطعم نبياً طعمة فهي للذى يقوم من بعده » في إسناده : الوليد بن جميع . وقد أخرج له مسلم ، وفيه مقال .

٢٨٥٤ - وعن أنى هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقسم ورثتي ديناراً ، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملى فهو صدقة » . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى . وفى بعضها « ولا درهما » .

٢٨٥٥ - قلت : إنما أقطعها مروان في أيام حياة عثمان بن عفان . وكان ذلك مما عابوه وتعلقوا به عليه .

وكان تأويله في ذلك - والله أعلم - ما بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله « إذا أطعم الله نبياً طعمة فهي للذى يقوم من بعده » وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها ، وينفق على عياله قوت سنة ، ويصرف الباقي مصرف الفىء ، فاستغنى عثمان عنها بماله ، فجعلها لأقربائه ، ووصل بها أرحامه . وقد روى أبو داود هذا الحديث .

٢٨٥٦ - قلت : وفيه حجة لمن ذهب إلى أن أربعة أخماس الفىء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم للأئمة بعده .

٢٨٥٥ - وعن أبي البخترى - وهو سعيد بن فيروز - قال : سمعت حديثاً من رجل فأعجبني فقلت : اكتبه لى ، فأتى به مكتوباً مُذَبَّرًا ^(١) « دخل العباسُ وعليٌّ على عمر ، وعنده طلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد ، وهما يختصمان ، فقال عمر لطلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد : ألم تعلموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كلُّ مالِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم صدقةٌ ، إلا ما أطمعهُ أهلهُ وكَسَاهُم ، إنَّا لا نُورثُ ؟ قالوا : بلى ، قال : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق من ماله على أهله ، ويتصدق بفضله ، ثم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوليها أبو بكر سنتين ، فكان يصنع الذى كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم - ثم ذكر شيئاً من حديث مالك بن أوس . »

فى إسناده : رجل مجهول ، غير أن له شواهد صحيحة .

٢٨٥٦ - وعن عائشة أنها قالت « إن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم - حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أردن أن يبيعن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيسألنه ثمنهن من النبي صلى الله عليه وسلم . فقالت لمن عائشة : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نُورثُ ، ما تركنا فهو صدقة ؟ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى

٢٨٥٧ - وفى رواية : قلت « ألا تتقين الله ؟ ألم تسمعن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا نورث ، ما تركنا فهو صدقة ، وإنما هذا المال لآل محمد : لنابتهم ولضيفهم ، فإذا مت فهو إلى ولى الأمر من بعدى ؟ ! »

باب فى بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذى القربى [١٠٦ : ٣]

٢٨٥٨ - عن جبير بن مطعم « أنه جاء هو وعثمان بن عفان يكلمان رسول الله صلى الله

٢٨٥٨ - قلت : قوله ، بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد . يريد به الحلف الذى كان بين بنى هاشم وبين بنى المطلب فى الجاهلية ، وفى غير هذه الرواية : أنه قال « إننا لم نفترق فى جاهلية ولا فى إسلام »

(١) أى مكتوباً كتابة واضحة ، منقوطة تسهل قراءته . قال فى القاموس : كتاب ذبر - ككتف - سهل القراءة . وفيه أيضاً : الذبر كالتذير النقط .

عليه وسلم فيما قسم من الخمس من بنى هاشم وبنى المطلب ، فقلت : يا رسول الله ، قَسَمْتَ لِإِخْوَانِنَا بَنِي الْمَطْلَبِ ، وَلَمْ تَعْطِنَا شَيْئًا ، وَقَرَابَتُنَا وَقَرَابَتُهُمْ مِنْكَ وَاحِدَةٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمَطْلَبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ - قَالَ جَبْرِ : وَلَمْ يَقْسِمِ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ، وَلَا لِبَنِي نَوْفَلٍ مِنْ ذَلِكَ الْخَمْسِ ، كَمَا قَسَمَ لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمَطْلَبِ - قَالَ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَقْسِمُ الْخَمْسَ نَحْوَ قَسَمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُعْطِي قُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهِمْ ، قَالَ : وَكَانَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ يُعْطِيهِمْ مِنْهُ ، وَعُثْمَانُ بَعْدَهُ .

وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجة مختصراً

٢٨٥٩ - وعنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسم لبنى عبد شمس ، ولا لبنى نوفل ، من الخمس شيئاً ، كما قسم لبنى هاشم وبنى المطلب ، قال : وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لم يكن يعطى قُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كما كان يعطيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عمر يعطيهم ، ومن كان بعده يعطيهم » .

٢٨٦٠ - وعنه قال : « لما كان يومُ خيبر وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى فِي بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمَطْلَبِ ، وَتَرَكَ بَنِي نَوْفَلٍ ، وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ حَتَّى أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَؤُلَاءِ بَنُو هَاشِمٍ

وكان يحيى بن معين يرويه « إنما بنو هاشم وبنو المطلب سبي واحد » بالسين غير المعجمة ، أى مثل سواء . يقال : هذا سبيّ هذا ، أى مثله ونظيره .
وفى الحديث : دلائل على ثبوت سهم ذى القربى . لأن عثمان وجبيراً إنما طالبا بالقرابة .

وقد عمل به الخلفاء بعد : عمر ، وعثمان .

وجاء فى هذه الرواية « أن أبا بكر لم يقسم لهم » .

وقد جاء فى غير هذه الرواية عن على « أن أبا بكر قسم لهم » وقد رواه أبو داود (٢٨٥٨)

لَا يُنْكَرُ فَضْلُهُمُ الْمَوْضِعَ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ . فَمَا بَالُ إِخْوَانِنَا بَنِي الْمَطْلَبِ أُعْطِيَتْهُمْ وَتَرَكْتَنَا ، وَقَرَابَتُنَا وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّا وَبَنُو الْمَطْلَبِ لَا نَفْتَرِقُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ - وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ »
 ٢٨٦١ - وَعَنْ السُّدِّيِّ - وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - فِي ذِي الْقُرْبَى قَالَ « هُمْ بَنُو عَبْدِ الْمَطْلَبِ » .

٢٨٦٢ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ « أَنَّ نَجْدَةَ الْحَرُورِيَّ ، حِينَ حَجَّ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى ، وَيَقُولُ : لِمَنْ تَرَاهُ ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لِقُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَسَمَهُ لَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ كَانَ عَمْرُؤُا عَرَضَ عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ عَرْضًا رَأَيْنَاهُ دُونَ حَقِّهِ ، فَرَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ ، وَأَبَيْنَا أَنْ نَقْبَلَهُ » .
 وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

٢٨٦٣ - وَعَنْهُ قَالَ « وَلَآئِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُمْسَ الْخُمْسِ ، قَوَّضَتْهُ مُوَاضِعُهُ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَحَيَاةَ أَبِي بَكْرٍ ، وَحَيَاةَ عُمَرَ ، فَأُتِيَ بِمَالٍ ، فَدَعَانِي ، فَقَالَ : خُذْهُ ، فَقُلْتُ : لَا أُرِيدُهُ ، قَالَ : خُذْهُ ، فَأَنْتُمْ أَحَقُّ بِهِ ، قُلْتُ : قَدْ اسْتَغْنَيْنَا عَنْهُ ، فَجَعَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ » .

فِي إِسْنَادِهِ أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ : عَيْسَى بْنُ مَاهَانَ . وَقِيلَ : ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاهَانَ . وَقَدْ وَفَّقَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ . وَابْنُ مَعِينٍ ، وَنَقَلَ عَنْهُمَا خِلَافَ ذَلِكَ ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .
 ٢٨٦٤ - وَعَنْهُ قَالَ « اجْتَمَعْتُ أَنَا وَالْعَبَّاسُ وَفَاطِمَةُ ، وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُوَلِّينِي حَقِّنَا مِنْ هَذَا الْخُمْسِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَأَقْسِمَ حَيَاتِكَ ، كَيْلَا لَا يُنَازِعَنِي أَحَدٌ بَعْدَكَ فَاغْلُ ، قَالَ : فَفَعَلَ ذَلِكَ ، قَالَ : قَسَمْتَهُ

٢٨٦٤ - قُلْتُ : فَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَقْسِمُ فِيهِمْ » وَكَذَلِكَ عُمَرَ إِلَى أَنْ تَرَكَوْا حَقَّهُمْ مِنْهُ . فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى ثُبُوتِ حَقِّهِمْ .
 وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ .

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : حَقُّهُمْ ثَابِتٌ . وَكَذَلِكَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ .
 وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لِأَحَقِّ لَذِي الْقُرْبَى ، وَقَسَمُوا الْخُمْسَ فِي ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ .

حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ولأنه أبو بكر رضى الله عنه ، حتى إذا كانت آخر سنة من سنى عمر رضى الله عنه فإنه أتاه مال كثير ، فعزل حقنا ، ثم أرسل إلى ، فقلت : بنا العام غنى ، وبالمسلمين إليه حاجة ، فأرذده عليهم ، فردّه عليهم ، ثم لم يدعني إليه أحد بعد عمر ، فلقيت العباس بعد ما خرجت من عند عمر ، فقال : يا على ، حرمتنا العداة شيئاً لا يرد علينا أبداً ، وكان رجلاً داهياً ^(١) .

في إسناده : حسين بن ميمون الخنفي . قال أبو حاتم الرازي : ليس بقوى الحديث يكتب حديثه . وقال على بن المديني : ليس بمعروف .

وذكر له البخارى في تاريخه الكبير هذا الحديث . وقال : وهو حديث لم يتابع عليه . وهو بكسر الخاء المعجمة وسكون النون ، وبعد الدال المهملة المكسورة فاء .

٢٨٦٥ - وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب « أن أباه ربيعة ابن الحارث وعباس بن عبد المطلب قالاً لربيعة وللفضل بن عباس : أنتيّا رسول الله

وقال بعضهم : إنما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى المطلب للنصرة في القرابة ألا تراه يقول « إنا لم نفتق في جاهلية ولا إسلام » ؟ فنبه على أن سبب الاستحقاق : هو النصر ، والنصرة قد انقطعت ، فوجب أن تنقطع العطية .

قلت : هذا المعنى بمفرده لا يصح على الاعتبار . ولو كان ذلك من أجل النصر حسب لكان بنو هاشم أولى الناس بأن لا يعطوا شيئاً . فقد كانوا إلباً واحداً عليه ، وإنما هو عطية باسم القرابة كالميراث . وقد قيل : إنما أعطوه عوضاً من الصدقة المحرمة عليهم ، وتحريم الصدقة باقٍ ، فليكن السهم باقياً .

٢٨٦٥ - قوله « أنا أبو الحسن القرم » هو في أكثر الروايات « القوم » وكذلك رواه لنا ابن داسة بالواو . وهذا لا معنى له . وإنما هو « القرم » وأصل القرم في الكلام فحل الإبل . ومنه قيل : للرئيس « قرم » يريد بذلك : أنه المقدم في الرأي والمعرفة بالأمر : فهو فيهم بمنزلة القرم في الإبل .

(١) الدهى - يفتح الدال المهملة وسكون الهاء - الفطنة وجودة رأى . يقال : رجل داهية بين الدهى والدهاء : ممدود .

صلى الله عليه وسلم ، فقولا له : يا رسول الله ، قد بلغنا من السنِّ ما ترى ، وأحببنا أن نتزوج وأنت رسول الله ، أبرُّ الناس وأوصلهم ، وليس عند أبويننا ما يُصدِّقان عنا ، فاستعملنا يا رسول الله على الصدقات ، فدنُوْدٌ إليك ما يؤدى العالُ ، ولنُصِبُ ما كان فيها من مَرْقِيٍّ . قال : فأتى على بن أبي طالب ونحن على تلك الحال . فقال لنا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا ، والله لا نَسْتَعْمِلُ أحداً منكم على الصدقة ، فقال له ربيعة : هذا من أمرك ؟ قد نلتَ صِهْرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم تحسُدْك عليه ، فألقى على رداءه ، ثم اضطلع عليه ، فقال : أنا أبو حسن القَوْمُ ، والله لا أريم حتى يرجع إليكما أبنائوكُمَا بجواب^(١) ما بعثنا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قال عبدالمطلب : فانطلقت أنا والفضل

وقوله « بحور مابعثنا به » أى بجواب المسألة التى بعثنا فيها وبرجوعها ، وأصل الحور : الرجوع ، يقال : كلمته فما أحرأ إلى جواباً ، أى مارَدٌ إلى جواباً .

وقوله « أخرجنا ما تُصرِّران » يريد ماتكتمان ، أو ماتضمران من الكلام . وأصله : من الصرر ، وهو الشد والإحكام .

وقوله « فتواكلنا الكلام » معناه : أن كل واحد منا قد وَكَلَ الكلام إلى صاحبه ، يريد أن يبدأ الكلام صاحبه دونه .

وقوله « قم فأصدق عنهما من الخمس » أى من حصته من الخمس الذى هو سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يأخذ ل طعامه ونفقة أهله منه قَدْرَ الكفاية ، ويرد الباقي منه على يتامى بنى هاشم ، وأيامام ، ويضعه حيث أراه الله من وجوه المصلحة . وهو معنى قوله « مالى مما أفاء الله على إلا الخمس ، وهو مردود عليكم » .

وقد يحتمل أن يكون إنما أمره أن يسوق المهر عنهما من سهم ذى القربى ، وهو من جملة الخمس . والله أعلم .

(١) فى نسخة من المنذرى بين سطور الأصل « بحور » بالحاء المهملة والواو والراء . وفى الهامش : بفتح الحاء وسكون الواو وبعدها راء مهملة أى بجواب ، كما جاء فى الرواية الأخرى ، فقال : كلمته فه أحرأ جواباً

حتى نوافق صلاة الظهر قد قامت ، فصلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ، ثم أسرعت أنا والفضل إلى باب حُجْرَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، وهو يومئذ عند زينب بنت جَحْشٍ ، فقمنا بالباب ، حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ بأذني وأذن الفضل ، ثم قال : أَخْرِجَا مَا تَصَرَّرَانِ ، ثم دخل ، فأذن لى والفضل ، فدخلنا ، فتواكلنا الكلام قليلا ، ثم كلمته ، أو كلمه الفضل - قد شك في ذلك عبد الله - يعنى ابن الحارث - قال : كلمته بالذى أمرنا به أبوانا ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة ، ورفع بصره قِبَلَ سَفَافِ الْبَيْتِ ، حتى طال علينا أنه لا يرجع إلينا شيئا ، حتى رأينا زينب تَلْمِيعُ من وراء الحجاب ، تريد أن لا نعجل ، أو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرنا ، ثم خفض رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه . فقال لنا : إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةُ لِنَّمَا هِيَ أَوْ سَاخُ النَّاسِ وَإِنهَا لَا تَحِلُّ لِحَمْدٍ وَلَا لَأَلٍ مُحَمَّدٍ ، ادْعُوا لى نوفل بن الحرث . فدعى له نوفل بن الحرث ، فقال : يَا نَوْفَلُ ، أَنْكِحْ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ . فَأَنْكِحْنِي نَوْفَلُ ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم - ادْعُوا لى مُحَمَّدِيَّةَ بِنِ جَزْءٍ - وهو رجل من بنى زبيد ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمله على الأخماس - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لِحُمَيَّةَ : أَنْكِحِ الْفَضْلَ ، فَأَنْكِحْهُ ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فَمَنْ فَاصَّدَقْ عَنْهُمَا مِنَ الْخُمْسِ كَذَا وَكَذَا ، لم يسمه لى عبد الله بن الحرث » وأخرجه مسلم والنسائي .

قوله « أنا أبو حسن القوم » بفتح القاف وبعدها واو ساكنة . قال الخطابي : وهذا لا معنى له ، وإنما هو « القَرَم » يعنى بالراء المهملة . وقال غيره : وجهه ظاهر . وروى بالإضافة ، أى أنا رجل القوم ، وعالم القوم ، وصاحب رأيهم . ونحو هذا ، يعنى الجماعة . ورواه بعضهم « أنا أبو حسن » بالتنوين ، وبعده « القوم » بالرفع ، وجعل « القوم » مبتدأ لما بعده . أى إني من علمت رأيه أيها القوم .

ورواه بعضهم « القَرَم » بالراء على النعت . وأصل القرم فى الكلام : غل الإبل . ومنه قيل للرئيس : قَرَمَ ، يريد بذلك : أنه المتقدم فى الرأى والمعرفة بالأمر ، فهو فيهم بمنزلة القَرَمِ فى الإبل .

وإنما قال على رضى الله عنه هذا لأنه أشار عليهم فخافوه ، فخرج كما قال لهم .

٢٨٦٦ - وعن علي بن أبي طالب قال : « كانت لي شَارِفٌ من نصيبي من المنعم يوم بدر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاني شارقاً من الخمس يومئذ ، فلما أردت أن أبني بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وَاَعَدْتُ رجلاً صَوَّاعاً من بني قَيْنُقَاع أن يرتحل معي ، فنأني بإذخِر أردت أن أبيعهُ من الصواغين ، فاستعين به في ولية عُرْسِي ، فبينما أنا أجمع لِشَارِفِي متاعاً من الأَقْتَابِ والغرائر والحبال ، وشارفاني مُنَاخَانٌ إلى جنب حجرة رجل من الأنصار ، أقبلتُ حين جمعت ما جمعت ، فاذا شارفِي قَدْ اجْتَبَتْ أُسْنِمَتُهُمَا ، وبَقِرَتْ خَوَاصِرُهُمَا ، وأخذ من أكبادهما ، فلم أملك عيني حين رأيت ذلك المنظر ، فقلت : من فعل هذا ؟ قالوا : فَعَلَهُ حمزة بن عبد المطلب ، وهو في هذا البيت في شَرَبٍ من الأنصار (١) غَنَّتْهُ قَيْنَةٌ وَأَصْحَابُهُ ، فقالت في غنائها :

* أَلَا يَا حَمْزُ لِلشُّرْفِ النَّوَاءُ *

فوثب إلى السيف فَاجْتَبَتْ أُسْنِمَتُهُمَا وَبَقِرَ خَوَاصِرُهُمَا ، فأخذ من أكبادهما ، قال علي :

٢٨٦٦ - قلت « الشارف » المسنة من النوق .

وقولها « ألا يا حمز للشرف النواء » فإن الشرف جمع الشارف « والنواء » السَّيَّان ، يقال : نوت الناقة تنوى ، فهي ناوية ، وهن نواء . قال الشاعر :

لظالما جررتكن جرّاً حتى نوى الأعجف واستمرا

وتمام البيت :

ألا يا حمز للشرف النواء وهن معقلات بالفناء

في أبيات تستدعيه فيها تَحَرَّهْنَ . وأن يطعم لحومهن أصحابه وأضيافه . فهِزَّتْهُ أَرِيحِيَّةُ الشراب والسماع . فكان منه ذلك الصنيع .

« والثَّمَلُ » السكران .

وقد احتج بهذا الحديث بعض من ذهب إلى إبطال طلاق السكران . وزعم أن أقواله التي تكون منه في حال السكر لاحكم لها .

قال : ولو كان يلزمه أقواله لكان حمزة حين خاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم بما خاطبه به من القول خارجاً من الدين .

(١) الشراب - بفتح الشين وبسكون الراء - القوم يجتمعون على الشراب .

فانطلقت ، حتى أدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعنده زيد بن حارثة ، قال : فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى لقيتُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَالِكَ ؟ قلت : يا رسول الله ، ما رأيت كاليوم ، عَدَا حَمْرَةٌ عَلَى نَاقَتِي فَأَجْتَبَ اسْنَمَتُهُمَا وَبَقَرِ خَوَاصِرُهُمَا ، وَهَاهُو ذَا فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرِبْتُ ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَرْدَانَهُ فَارْتَدَاهُ ، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارْثَةَ ، حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ حَمْرَةٌ ، فَاسْتَأْذَنَ فَأُذِنَ لَهُ ، فَإِذَا هُمْ شَرَبُ ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلُومُ حَمْرَةَ فِيمَا فَعَلَ ، فَإِذَا حَمْرَةٌ تَمْلُحُ حَمْرَةَ عَيْنَاهُ ، فَنَظَرَ حَمْرَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ ، فَنَظَرَ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ إِلَى سِرْتِهِ ، ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ ، ثُمَّ قَالَ حَمْرَةٌ : وَهَلْ أَنتُمْ إِلَّا عِبِيدُ الْأَبَى ؟ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ثَمَلٌ ، فَكَصَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَقْبِيهِ الْقَهْقَرَى ، فَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ »

قلت : وقد ذهب على هذا القائل أن هذا إنما كان من حمزة قبل تحريم الخمر . لأن حمزة قُتِلَ يوم أحد . وكان تحريم الخمر بعد غزوة أحد . فكان معذوراً في قوله ، غير مؤاخذ به . وكان الحرج عنه زائلاً ، إذ كان سببه الذى دعاه إليه مباحاً ، كالنائم والمغنى عليه ، يجرى على لسانه الطلاق والقذف . فلا يؤاخذ بهما ، فأما وقد حرمت الخمر ، حتى صار شاربها مؤاخذاً بشرها محدوداً فيها . فقد صار كذلك مؤاخذاً بما يجرى على لسانه : من قول يلزمه به حكم ، كالطلاق والقذف ، وسائر جنائيات اللسان .

وقد أجمعت الصحابة على أن حَدَّ السكران : حَدُّ المَفْتَرَى .

قالوا : وذلك لأنه إذا سكر هَذَى ، وإذا هذى افترى . فألزموه حَدَّ المَفْتَرَى .

وفى ذلك بيان أنهم جعلوه مؤاخذاً بأقواله ، معاقباً بجنائياته .

وإنما توقفوا عن قتله - إذا ارتد في حال السكر - استيناء به ، ليتوب في صحوه في حال يقتل مايقوله . ويصح منه مايعتقده من التوبة . وهو لو ارتد صاحياً لاستتيب ، ولم يقتل في قَوْرِهِ ، فكذلك إذا ارتد وهو سكران .

وقد اختلف العلماء في أقوال السكران .

فقال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي : طلاق السكران لازم . وهو قول

أصحاب الرأي .

وأخرجه البخارى ومسلم .

٢٨٦٧ - وعن أم الحكم - أَوْضْبَاعَة - ابنتى الزبير أنها قالت « أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سبياً ، فذهبت أنا وأختى وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكونا إليه ما نحن فيه ، وسألناه أن يأمر لنا بشيء من السبي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سَبَقَكُنَّ يَتَامَى بَذْرٍ ، وَلَكِنَّ سَأْدُكُنَّ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُنَّ مِنْ ذَلِكَ : تُكَبِّرُنَّ اللَّهَ عَلَى أَثَرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَكْبِيرَةً ، وَثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَسْبِيحَةً ، وَثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَحْمِيدَةً وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »

قال عياش - وهو ابن عقبة الحضرمي - : وهما ابنتا عم النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٨٦٨ - وعن ابن أعبد ، قال : « قال لى على رضى الله عنه : ألا أحدثك عنى وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت من أحب أهله إليه ؟ قلت : بلى ، قال : إنها جَرَّتْ بِالرَّحَى حَتَّى أَثَرَفَ فِي يَدِهَا ، وَاسْتَقَتْ بِالْقِرْبَةِ حَتَّى أَثَرَفَ فِي نَحْرِهَا ، وَكُنْتَ الْبَيْتَ حَتَّى اغْبَرَّتْ ثِيَابُهَا ، فَأَتَى النَّبَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَمٌ ، فَقُلْتُ : لَوْ أَتَيْتُ أَبَاكَ

وقد روى ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء ، والحسن ، والشعبي ، والنخعي ، وابن

سيرين ، ومجاهد .

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، والليث بن سعد ، وإسحاق بن راهوية ، وأبو ثور ،

والمزنى : طلاقه غير لازم .

وقد روى ذلك عن عثمان بن عفان وابن عباس . وهو قول القاسم بن محمد ، وعمر بن

عبد العزيز وطاوس .

وتوقف أحمد بن حنبل عن الجواب فى هذه المسألة . وقال : لأدرى .

٢٨٦٨ - قلت : فيه من الفقه : أن المرأة ليس لها أن تطالب زوجها بخادم ، كما لها أن تطالبه

بانفقة والكسوة . وإنما لها عليه أن يكفيها الخدمة حسب .

ولو كان ذلك واجباً لها عليه لأشبه أن يلزمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها

أو يُخبره بوجه الحكم فى ذلك ، وإن كانت الحال بين على وفاطمة أطف من أن يجرى

بينهما المناقشة فى الحقوق الواجبة على الزوجين .

فسألتيه ^(١) خادماً ، فأنته فوجدت عنده حُذائاً ، فرجعت ، فأتاها من الغد ، فقال : ما كَانَ حَاجَتُكَ ؟ فسكتت ، فقلت : أنا أحدثك يا رسول الله ، جَرَّتْ بالرحى حتى أثر في يدها ، وحملت بالقربة حتى أثر في نحرها ، فلما أن جاءك الخدم أمرتها أن تأتيك فتستخدمك خادماً يقيمها حرّاً ما هي فيه ، قال : اتَّقِ الله يا فاطمة ، وأدِّي فريضة رَبِّكَ ، وَاَعْمَلِي عَمَلَ أَهْلِكَ ، وإذا أَخَذْتَ مضجعك فسبحي ثلاثاً وثلاثين ، واحدى ثلاثاً وثلاثين وكبرى أربعاً وثلاثين ، فلك مائة ، فهي خير لك من خادم . قالت : رضيت عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وسلم .

٢٨٦٩ - وفي رواية « ولم يخدمها » .

ابن أعبد : اسمه علي . وقال علي بن المديني : ليس بمعروف ، ولا أعرف له غير هذا . هذا آخر كلامه .

وقد أخرج البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه هذا الحديث بنحوه . وسيجيء إن شاء الله في كتاب الأدب من كتابنا هذا ٢٨٧٠ - وعن مُجَاعَةَ - وهو ابن مُرارة الحنفى اليمامى - « أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم يطلب ديةَ أخيه ، قتلته بنو سَدْرٍ من بني ذُهَل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لَوْ كُنْتُ جَاعِلًا لِمِشْرِكٍ دِيَّةً جَعَلْتُ لِأَخِيكَ ، وَلَكِنْ سَأَعْطِيكَ مِنْهُ عُقْبَى ، فكتب له النبي صلى الله عليه وسلم بمائة من الإبل من أول خمس يخرج من مشركى بني ذهل ، فأخذ طائفة منها ، وأسلمت بنو ذهل ، فطلبها بعدُ مُجَاعَةُ إلى أبي بكر ، وأتاه بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فكتب له أبو بكر باثني عَشَرَ ألفَ صَاعٍ من صدقة اليمامة : أربعة آلاف بُرّاً وأربعة آلاف شعيراً ، وأربعة آلاف تمرّاً ، وكان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مُجَاعَةُ : بِسْمِ الله الرحمن الرحيم ، هذا كتابٌ من محمد النبي صلى الله عليه وسلم : لِمُجَاعَةَ بن مُرارةَ من بني سُلَيمٍ : إني أعطيتك مائة من الإبل من أول خمس يخرج من مشركى بني ذهل عُقْبَةَ أخيه . »

٢٨٧٠ قلت معنى « العقبي » العوض . ويشبه أن يكون إنما أعطاه ذلك تأليفاً له ، أو لمن ورائه من قومه على الإسلام .

(١) هكذا في أكثر نسخ المتن بزيادة ياء الاشباع بعد تاء المحاطبة المكسورة .

وقيل : إن مجاعة - هذا - لم يرو عنه غير ابنه سراج بن مجاعة رضى الله عنهما . وهو بضم الميم وتشديد الجيم وفتحها ، وخففها بعضهم ، وبعد الألف عين مهملة وتاء تأنيث .

وسُلمى : بضم السين المهملة وسكون اللام ، فى بنى حنيفة .

وسدوس - هذه - بفتح السين وضم الدال المهملتين وواو ساكنة وسين مهملة ، فى بكر بن وائل .

وسدوس بالفتح أيضا : سدوس بن دارم فى تميم .

وقال ابن حبيب : كل سدوس فى العرب فهو مفتوح السين إلا سدوس بن أصمع .

باب ما جاء فى سهم الصفى [١١١ : ٣]

٢٨٧١ - عن عامر الشعبي قال : « كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يُدعى الصفى ، إن شاء عبداً ، وإن شاء أمة ، وإن شاء فرسا ، يختاره قبل الخمس » هذا مرسل .

٢٨٧٢ - وعن ابن عون ، قال : « سألت محمداً - يعنى ابن سيرين - عن سهم النبي صلى الله عليه وسلم والصفى ، قال : كان يُضرب له بسهم مع المسلمين ، وإن لم يشهد ، والصفى يؤخذ له رأسٌ من الخمس قبل كل شئ » . وهذا أيضا مرسل .

٢٨٧٣ - وعن قتادة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزا كان له سهم صافٍ ، يأخذه من حيث شاء ، وكانت صفيّةٌ من ذلك السهم ، وكان إذا لم يغزُ بنفسه ضُرب له بسهمه ، ولم يختَر » . وهذا أيضا مرسل .

٢٨٧٤ - وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « كانت صفيّةٌ من الصفى »

٢٨٧٥ - وعن عمرو بن أبى عمرو ، عن أنس بن مالك ، قال : « قدمنا خير . فلما فتح الله تعالى الحصن ذُكر له جمالُ صفيّة بنت حُجَيٍّ ، وقد قُتل زوجها ، وكانت عروساً ،

فاصطفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه ، فخرج بها ، حتى بلغنا سدَّ الصَّهْبَاءِ^(١) حَلَّتْ ، فبني بها »

زوجها : هو كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق .

٢٨٧٦ - وعن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس بن مالك ، قال : « صارت صفية لِدِحِيَّةَ الكلبى ، ثم صارت لرسول الله صلى الله عليه وسلم »

وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجة .

٢٨٧٧ - وعن ثابت - وهو البنانى - عن أنس ، قال : « وقع فى سَهْمٍ دِحِيَّةَ جارية جميلة فاشترأها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أَرُوسٍ ، ثم دفعها إلى أم سليم تُصَنِّعُهَا ، وتهيئها ، قال حماد - يعنى ابن زيد - وأحسبه قال : وتعتد فى بيتها : صفية بنت حيى »

وأخرجه مسلم مطولاً .

٢٨٧٨ - وعن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس ، قال : « جُمِعَ السَّبْيُ - يعنى بخير - فجاء دحية فقال : يا رسول الله ، أعطني جارية من السبى ، قال : أَذْهَبُ فَخُذْ جَارِيَةً . فأخذ صفية بنت حُيٍّ ، فجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا نبيَّ الله ، أعطيت دحية - قال يعقوب ، وهو ابن ابراهيم - : صَفِيَّةَ بنت حَيٍّ ، سيدة قريظة والنضير ؟ ما تصلح إلا لك ، قال : أَدْعُوا بِهَا ، فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم قال له : خذْ .

٢٨٧٨ - قلت : أما سهم النبي صلى الله عليه وسلم : فانه كان يُسَمُّ له كسهم رجل ممن شهد الوقعة ، حضرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو غاب عنها .

وأما الصفى : فهو ما يصطفيه من عَرَضِ الغنيمة من شىء قبل أن يخمس : عبد ، أو جارية ، أو فرس ، أو سيف ، أو غيرها ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصاً بذلك مع الخمس الذى له خاصة .

(١) « سد » بضم السين المهملة وفتحها . وقيل : هو بالفتح : فعل الانسان . وما كان من خلقه فهو بالضم . و « الصهباء » ممدود بفتح الصاد المهملة وسكون الهاء وبعدها باء موحدة : من أرض خير ، على وجه . من هامش النذرى

جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَمَهَا وَتَزَوَّجَهَا «
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

٢٨٧٩ - وعن يزيد بن عبد الله ، وهو ابن الشَّخِير - قال : « كُنَّا بِالْمَرْبَدِ فَجَاءَ رَجُلٌ أَشْعَثَ
الرَّأْسَ ، بِيَدِهِ قِطْعَةٌ أَدِيمٌ أَحْمَرٌ ، فَقُلْنَا : كَأَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ، قَالَ : أَجَلٌ ، قُلْنَا : نَاوَلْنَا
هَذِهِ الْقِطْعَةَ الْأَدِيمَ الَّتِي فِي يَدِكَ ، فَنَاوَلَنَاهَا ، فَقَرَأْنَاهَا ، فَإِذَا فِيهَا « مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى بَنِي زَهَّيرٍ بْنِ أَقْيَشٍ : إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَقِمْتُمُ الصَّلَاةَ ، وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ ، وَأَدَيْتُمُ الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ ، وَسَهَّمْتُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَهْمَ الصَّنِيِّ ، أَنْتُمْ آمِنُونَ بِأَمَانِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ « فَقُلْنَا : مَنْ كَتَبَ لَكَ هَذَا
الْكِتَابَ ؟ قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله . وسَمِيَ الرَّجُلُ النَّعْرَ بْنَ تَوَلَّبَ الشَّاعِرُ صَاحِبُ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَيُقَالُ : إِنَّهُ مَا مَدَحَ أَحَدًا وَلَا هَجَا أَحَدًا ، وَكَانَ جَوَادًا ،
لَا يَكَادُ يَمْسُكُ شَيْئًا ، وَأَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَهُوَ كَبِيرٌ .

والمربد : محلة بالبصرة ، من أشهر محالها وأطيبها .

وقوله : « وَسَهْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَسَهْمُ الصَّنِيِّ » السهم في الأصل : واحد
السهام التي يضرب بها في الميسر . وهى القداح ، ثم سُمِيَ مَا يَفُوزُ بِهِ الْفَالَجُ سَهْمًا ، ثُمَّ كَثُرَ
حَتَّى سُمِيَ كُلُّ نَصِيبٍ سَهْمًا .

قيل : كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهْمٌ رَجُلٌ ، شَهِدَ الْوَقْعَةَ أَوْ غَابَ عَنْهَا .
وَالصَّنِيُّ : هُوَ مَا اصْطَفَاهُ مِنْ عُرْضِ الْمَغْنَمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ : مِنْ فَرَسٍ أَوْ غَلَامٍ ، أَوْ سَيْفٍ ،
أَوْ مَا أَحَبَّ ، وَخُمْسُ الْخُمْسِ . خَصَّ بِهِذِهِ الثَّلَاثَةَ عَوْضًا مِنَ الصَّدَقَةِ الَّتِي حُرِّمَتْ عَلَيْهِ .
وَأَقْيَشٌ - بضم الهمزة وفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وشين معجمة -
حَتَّى مِنْ عَكْلٍ .

باب كيف كان إخراج اليهود من المدينة [٣ : ١١٤]

٢٨٨٠ - عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ، عن أبيه - وكان أحد الثلاثة
الذين تَنَبَّ عليهم - « وَكَانَ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ يَهْجُو النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُحَرِّضُ

عليه كفار قريش ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة وأهلها أخلاطاً ، منهم
نفسمون والمشركون يعبدون الأوثان واليهود ، وكانوا يؤذون النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه ، فأمر الله عز وجل نبيه بالصبر والنفوس ، فقيمهم أنزل الله (٣ : ١٨٦) وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ - (الآية) فلما أبى كعب بن الأشرف أن ينزع عن أذى
النبي صلى الله عليه وسلم أمر النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ أن يبعث رَهطاً يقتلونه ،
فبعث محمد بن مسلمة - وذكر قصة قتله - فلما قتلوه فزعت اليهود والمشركون ، ففقدوا على
النبي صلى الله عليه وسلم . فقالوا : طَرِقَ صاحبنا فقتل ، فذكر لهم النبي صلى الله عليه وسلم
ما كان يقول ، ودعاهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يكتب بينه وبينهم كتاباً يتعهدون
إلى ما فيه ، فكتب النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين المسلمين عامة صحيفة «

قوله : عن أبيه . فيه نظر . فإن أباه عبد الله بن كعب ليست له حجة ، ولا هو أحد الثلاثة
الذين تيب عليهم . ويكون الحديث على هذا مرسلًا . ويحتمل أن يكون أراد بأبيه جده .
وهو كعب بن مالك . وقد سمع عبد الرحمن من جده كعب بن مالك . فيكون الحديث على
هذا مسندًا .

وكعب : هو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم ، والله عز وجل أعلم .
وقد وقع مثل هذا في الأسانيد في غير موضع يقول فيه عن أبيه ، وهو يريد به الجد .
وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي حديث قتل كعب بن الأشرف أتم
من هذا . وقد تقدم في كتاب الجهاد .

٢٨٨١ - وعن ابن عباس ، قال : « لما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً يوم
بدر ، وقدم المدينة ، جمع اليهود في سوق بني قينقلاء ، فقال : يامعشر يهود ، أسلموا قبل
أن يُصِيبَكُم مَّا أَصَابَ قُرَيْشًا . قالوا : يا محمد ، لا يُعْرَنَّاكَ مِنْ نَفْسِكَ أَنْكَ
قَتَلْتَ نَفَرًا مِنْ قُرَيْشٍ كَانُوا أَغْمَارًا ^(١) لا يعرفون القتال ، إنك لو قاتلتنا لعرفت أننا نحن
الناس ، وأنك لم تَلَقَ مثلنا ، فأنزل الله عز وجل في ذلك (٣ : ١٢) قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا

(١) « أغمار » جمع غمر - بضم فسكون - وهو الجاهل الغر الذي لم يجرب الأمور .

ستغلبون) قرأ مصرف إلى قوله (٣ : ١٣ فئةٌ تقاتل في سبيل الله) بيدر (٣ : ١٣ وأخرى كافرة) .

في إسناده : محمد بن إسحق بن يسار . وقد تقدم الكلام عليه .
ومصرف : هو مصرف بن عمرو الأيحي : شيخ أبي داود . وهو بضم الميم وفتح الصاد المهملة وبعدها راء مهملة مشددة مفتوحة وفاء .

٢٨٨٢ - وعن مُحِيصَةَ - وهو ابن مسعود الأنصارى - رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ ظَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ رِجَالِ الْيَهُودِ فَاقْتُلُوهُ - فَوُثِبَ مُحِيصَةُ عَلَى شَبِيهَةِ - رَجُلٍ مِنْ تِجَارِ يَهُودٍ كَانَ يُلَابِسُهُمْ - فقتله ، وكان حُويصةُ إذ ذاك لم يسلم ، وكان أسن من محيصة فلما قتله جعل حُويصةُ يضربه ، ويقول : أَيْ عَدُوَّ اللَّهِ ، أَمَا وَاللَّهِ لَرُبِّ شَحْمٍ فِي بَطْنِكَ مِنْ مَالِهِ . »

في إسناده أيضاً : محمد بن إسحق بن يسار .

٢٨٨٣ - وعن أبي هريرة أنه قال « بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودٍ ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى جِئْنَاهُمْ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَنَادَاهُمْ فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ يَهُودٍ ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا . فَقَالُوا : قَدْ بَلَغَتْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا . فَقَالُوا : قَدْ بَلَغَتْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ذَلِكَ أُرِيدُ . ثُمَّ قَالَهَا الثَّالِثَةَ : إِعْلَمُوا أَنَّي أُرِيدُ أَنْ أَجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِيعْهُ . وَإِلَّا فَاغْلَمُوا أَنَّي أُرِيدُ أَنْ أَجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ ، وَرَسُولِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

وقوله صلى الله عليه وسلم « ذلك أريد » أى أن تشهدوا على أنفسكم أنى بلغتكم .

وفيه تجنيس الألفاظ وهو من أبواب البديع .

وقوله صلى الله عليه وسلم « أنما الأرض لله ورسوله » أى ملكها ، أو الحكم فيها .

وأخذ بعضهم من هذا الحديث : أن بيع المكروه فى حقّ وجب عليه ماض لا رجوع فيه .

باب في خبر النضير [١١٦ : ٣]

٢٨٨٤ - عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ؛ عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « أَنْ كُفَّارَ قَرِيشٍ كَتَبُوا إِلَى ابْنِ أَبِي ^(١) وَمَنْ كَانَ مَعَهُ يَعْبُدُ الْأوثَانَ مِنَ الْأَوْسِ وَالْخَزْجِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ بِالْمَدِينَةِ ، قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرَ : إِنْكُمْ أَوْتَيْمٌ صَاحِبِنَا وَإِنَّا نَقُصِّمُ بِاللَّهِ لَتَقَاتِلَنَّهُ ، أَوْ لَتَخْرِجُنَّهُ ، أَوْ لَنَسِيرَنَّ إِلَيْكُمْ بِأَجْمَعِنَا حَتَّى نَقْتُلَ مَقَاتِلَتَكُمْ وَنَسْتَبِيحَ نِسَاءَكُمْ ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ عِبْدَةِ الْأوثَانِ ، اجْتَمَعُوا لِقِتَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهُمْ ، فَقَالَ : لَقَدْ بَلَغَ وَعِيدُ قَرِيشٍ مِنْكُمْ الْمَبَالِغَ ، مَا كَانَتْ تَكِيدُكُمْ بِأَكْثَرِ مِمَّا تُرِيدُونَ أَنْ تَبْكِدُوا بِهِ أَنْفُسَكُمْ ، تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا أَبْنَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ ؟ فَلَمَّا سَمِعُوا ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَفَرَّقُوا ، فَبَلَغَ ذَلِكَ كُفَّارَ قَرِيشٍ ، فَكَتَبَتْ كُفَّارَ قَرِيشٍ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ إِلَى الْيَهُودِ : إِنْكُمْ أَهْلُ الْحَلَقَةِ وَالْحُصُونِ ، وَإِنْكُمْ لَتَقَاتِلُنَّ صَاحِبِنَا أَوْ لَنَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا ، وَلَا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَدَمِ نِسَائِكُمْ شَيْءٌ - وَهِيَ الْخَلَاخِيلُ - فَلَمَّا بَلَغَ كِتَابُهُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْمَعَتُ بَنُو النَّضِيرِ بِالْعَدْرِ ، فَأَرْسَلُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخْرِجْ إِلَيْنَا فِي ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ ، وَلِيُخْرِجَ مِنَّا ثَلَاثُونَ خَبْرًا ، حَتَّى نَلْتَقَى بِمَكَانِ الْمُنْصَفِ ، فَيَسْمَعُوا مِنْكَ ، فَإِنْ صَدَّقُوكَ وَأَمَنُوا بِكَ آمَنَّا بِكَ ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ غَدَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْكِتَابِ فَخَصَرَهُمْ ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنْكُمْ

٢٨٨٤ - قوله « إِنْكُمْ أَهْلُ الْحَلَقَةِ وَالْحُصُونِ » يريد بالحلقة السلاح .

وقيل : أراد بها الدرع لأنها حلق مسلسل .

وخدم النساء « خلاخيلهن » واحدها : خدمة . والخدم : موضع الخلخال من الرجل .

و « الكتاب » الجيوش المجتمعة ، واحدها : كتية . ومنها الكتاب المكتوب ، ومعناه : الحروف المضمومة بعضها إلى بعض .

(١) هو عبد الله بن أبي بن سلول ، وسلول : هي أمه . وقيل : جدته أم من هاشم المنذرى .

وَاللّٰهُ لَا تُوْمِنُوْنَ عِنْدِيْ اِلَّا بِعَهْدٍ تُعَاهِدُوْنِيْ عَلَيْهِ . فَاَبَوْا اَنْ يَّعْطُوْهُ عَهْدًا ، فَقَاتَلَهُمْ يَوْمَهُمْ ذَلِكَ ، ثُمَّ غَدَا لَعَدَا عَلَى بَنِي قَرْيِظَةَ بِالْكَتَائِبِ ، وَتَرَكَ بَنِي النَّضِيرِ ، وَدَعَاهُمْ إِلَى اَنْ يَّعَاهِدُوْهُ فَعَاهَدُوْهُ ، فَانْصَرَفَ عَنْهُمْ ، وَغَدَا عَلَى بَنِي النَّضِيرِ بِالْكَتَائِبِ . فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى نَزَلُوْا عَلَى الْجَلَاءِ ، فَجَلَّتْ بَنُو النَّضِيرِ ، وَاحْتَمَلُوْا مَا أَقَلَّتْ الْإِبِلُ مِنْ أَمْتَعَتِهِمْ وَأَبْوَابَ بُيُوتِهِمْ وَخَشُبَهَا ، فَكَانَ نَخْلُ بَنِي النَّضِيرِ لِرَسُولِ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً ، أَعْطَاهُ اللّٰهُ إِيَّاهَا وَخَصَّهُ بِهَا ، فَقَالَ : (٦: ٥٩) وَمَا أَفَاءَ اللّٰهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوْجِفْتُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ يَقُولُ : بَغِيرَ قِتَالٍ ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَهَا لِلْمُهَاجِرِينَ ، وَقَسَمَهَا بَيْنَهُمْ ، وَقَسَمَ مِنْهَا لِرَجُلَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ ، كَانَا ذَوِي حَاجَةٍ ، لَمْ يَقْسَمْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْصَارِ غَيْرَهَا ، وَبَقِيَ مِنْهَا صَدَقَةٌ رَسُولِ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي فِي أَيْدِي بَنِي فَاطِمَةَ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهَا .

٢٨٨٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمَا « أَنَّ يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَرْيِظَةَ حَارَبُوا رَسُولَ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَجْلَى رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِي النَّضِيرِ ، وَأَقَرَّ قَرْيِظَةَ ، وَمَنْ عَلَيْهِمْ ، حَتَّى حَارَبَتْ قَرْيِظَةَ بَعْدَ ذَلِكَ . فَقَتَلَ رَجَالَهُمْ وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بَعْضَهُمْ ، فَحَقُّوا بِرَسُولِ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّتَهُمْ وَأَسْلَمُوا ، وَأَجْلَى رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ بَنِي قَيْنِقَاعَ - وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ سَلَامَ - وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ ، وَكُلَّ يَهُودِيٍّ كَانَ بِالْمَدِينَةِ » .
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ

باب في حكم أرض خيبر [٣ : ١١٧]

٢٨٨٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاتَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ ، فَغَلَبَ عَلَى النَّخْلِ

٢٨٨٦ - قُلْتُ : « مَسْكٌ حَيٌّ » بَنِي أَخْطَبِ « ذَخِيرَةٌ مِنْ صَامِتٍ وَحُلَى ، كَانَتْ لَهُ . وَكَانَتْ تَدْعَى : مَسْكُ الْجَلِ ، ذَكَرُوا أَنَّهَا قُوِّمَتْ عَشْرَةَ آلَافٍ دِينَارٍ . فَكَانَتْ لَا تُتْرَفُ امْرَأَةٌ إِلَّا اسْتَعَارُوا لَهَا مِنْ ذَلِكَ الْحُلَى . وَكَانَ شَارِطُهُمْ رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ لَا يَكْتُمُوهُ شَيْئًا مِنَ الصَّفَرَاءِ وَالْبَيْضَاءِ . فَكْتُمُوهُ وَنَفَضُوا الْعَهْدَ ، وَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ فِيهِمْ مَا كَانَ .

والأرض ، وألجأهم إلى قصرهم ، فصالحوه على أن لرسول الله صلى الله عليه وسلم الصنفاء والبيضاء والحلقة ، ولم ماحلت ركبهم ، على أن لا يكتموا ولا يُغَيَّبُوا شيئاً ، فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد ، فغَيَّبُوا مَسْكَاً لِحَيٍّ بن أخطب ، وقد كان [قتل] قبل خيبر ، كان احتمله معه يوم بنى النضير حين أجليت النضير ، فيه حُلِيَّتُهُمْ ، قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم لسَعِيَّةَ : أين مَسْكُ حَيٍّ بن أخطب ؟ قال : أذهبته الحروب والنفقات ، فوجدوا المسك ، فقتل ابن أبي الحَقِيقِ ، وسبى نساءهم وذريارتهم ، وأراد أن يجلبهم ، فقالوا : يا محمد : دعنا نعمل في هذه الأرض ، ولنا الشَّطْرُ مابدا لك ، ولكم الشطر ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى كل امرأة من نسائه ثمانين وسقاً من تمر وعشرين وسقاً من شعير .

٢٨٨٧ - وعنه أن عمر قال : « أيُّهَا النَّاسُ ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاملاً يهود خيبر على أنَّا نُخْرِجُهُمْ إذا شئنا ، فمن كان له مال فَلْيَلْحَقْ بِهِ ، فَبِئْسَ خُرْجٌ يَهُودُ ، فَأَخْرِجُهُمْ »

٢٨٨٨ - وعن عبد الله بن عمر ، قال : « لما افتتحت خيبر سألت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُقَرِّمَهُمْ ، على أن يعملوا على النصف مما خرج منها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَقْرِكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا . فكانوا على ذلك ، وكان التمر يقسم على السُّهُمَانِ من نصف خيبر ، ويأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعم كل امرأة من أزواجه من الخمس مائة وسق تمرًا ، وعشرين وسقاً شعيراً ، فلما أراد عمر إخراج اليهود أرسل إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهن : مَنْ أَحَبَّ مِنْكُنَّ أَنْ أَقْسِمَ لَهَا تَحْلًا بِمَحْرُصِهَا مِائَةَ وَسَقٍ ، فيكون لها أصلها وأرضها وماؤها ، ومن الزرع مزرعة خرص عشرين وسقاً : فعلنا ، ومن أحب أن نعل [الذى] لها فى الخمس كما هو فعلنا .

وأخرجه مسلم .

٢٨٨٩ - وعن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر ، فأصبناها عَنَوَةً فَجُمِعَ السبَى .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى أتم منه .

٢٨٩٠ - وعن سهل بن أبي حَثمَةَ ، قال : « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نصفين : نصفاً لنوائبه وحاجته ، ونصفاً بين المسلمين ، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً » وحِثمة : بفتح الحاء المهملة . وسكون الناء المثلثة ، وفتح الميم ، وبعدها تاء تأنيث .
واسم أبي حِثمة : عبد الله . وقيل عامر .

٢٨٩١ - وعن بُشَيْرُ بنِ يسار « أنه سمع نفعاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا - فذكر هذا الحديث - قال : فكان النصف سهام المسلمين ، وسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعزل النصف للمسلمين ، لما ينوبه من الأمور والنوائب » .

٢٨٩٠ - قلت : فيه من الفقه أن الأرض إذا غنمت قسمت ، كما يقسم المتاع الخُرثى ، لا فرق بينهما وبين غيرها من الأموال .

والظاهر من أمر خير : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة . وإذا كانت عنوة فهي مغنومة ، وإذا صارت غنيمة فإنما حصته من الغنيمة : خمس الخمس ، وهو سهمه الذي سماه الله في قوله (٨ : ٤١) واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسُه وللرسول ، ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) .

فكيف يكون له النصف منها أجمع حتى يصرفه في حوائجه ونوائبه على ظاهر ما جاء في هذا الحديث ؟

قلت : وإنما يشكل هذا على من لا يتتبع طرق الأخبار المروية في فتوح خير حتى يجمعها ويرتبها . فمن فعل ذلك تبين أمر صحة هذه القسمة من حيث لا يشكل معناه .

وبيان ذلك : أن خير كانت لها قُرَى وضياعٌ خارجة عنها . منها : الوطيحة والكتيبة والشَّق ، والنَّطاة ، والسلام ، وغيرها من الأسماء . فكان بعضها مغنوماً ، وهو ماغلب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم - كان سبيلها القسم ، وكان بعضها فيئاً ، لم يُوجَف عليه بخيل ولا رِكاب . فكان خاصاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، يضعه حيث أراه الله من حاجته ونوائبه ، ومصالح المسلمين . فنظروا إلى مبلغ ذلك كله ، فاستوت القسمة فيها على النصف والنصف . وقد بين ذلك الزهري (٢٨٩٦) .

٢٨٩٢ - وعن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى الْأَنْصَارِ ، عَنْ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ قَسَمَهَا عَلَى سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ سَهْمًا ، جَمَعَ كُلَّ سَهْمٍ : مِائَةَ سَهْمٍ ، فَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمِينَ النِّصْفُ مِنْ ذَلِكَ ، وَعُزِّلَ النِّصْفُ الْبَاقِي لِمَنْ نَزَلَ بِهِ مِنَ الْوُفُودِ وَالْأُمُورِ ، وَنَوَائِبِ النَّاسِ »

بشير : بضم الباء الموحدة ، وفتح الشين المعجمة ، وسكون الياء آخر الحروف ، وبعدها راء مهمل .

٢٨٩٣ - وعن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ : « لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ قَسَمَهَا عَلَى سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ سَهْمًا جَمَعَ كُلَّ سَهْمٍ مِائَةَ سَهْمٍ ، فَعُزِّلَ نِصْفُهَا لِنَوَائِبِهِ وَمَا يَنْزِلُ بِهِ : الْوُطَيْحَةَ وَالْكُتَيْبَةَ ^(١) وَمَا أُحْيِزَ مَعَهَا ، وَعُزِّلَ النِّصْفُ الْآخَرُ ، فَقَسَمَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الشَّقَّ وَالنَّطَاةَ ^(٢) وَمَا أُحْيِزَ مَعَهَا ، وَكَانَ سَهْمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا أُحْيِزَ مَعَهَا » .

هذا مرسل .

٢٨٩٤ - وعنه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَيْبَرَ ، قَسَمَهَا سِتَّةَ وَثَلَاثِينَ سَهْمًا ، فَعُزِّلَ لِلْمُسْلِمِينَ الشَّطْرُ : ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ سَهْمًا ، يَجْمَعُ كُلُّ سَهْمٍ مِائَةَ ، النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُمْ ، لَهُ سَهْمٌ كَسَهْمِ أَحَدِهِمْ ، وَعُزِّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ سَهْمًا ، وَهُوَ الشَّطْرُ لِنَوَائِبِهِ وَمَا يَنْزِلُ بِهِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ ذَلِكَ : الْوُطَيْحُ ، وَالْكُتَيْبَةُ وَالسَّلَامُ وَتَوَابِعُهَا ، فَلَمَّا صَارَتِ الْأُمُورُ بِيَدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَمَالٌ يَكْفُونَهُمْ عَمَلُهَا ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَهُودَ فَعَامَلَهُمْ » .

وهذا أيضاً مرسل .

(١) (٢) الوطيحة - بفتح الواو - حصن من حصون خيبر . هو أمنعها وأحصنها وآخرها فتحاً ، و « الكتيبة » بضم الكاف على صورة المصغر . وقيل : بفتحها ، وبعد الكاف تاء مشناة ، وقيل : تاء مثناة - وهى إحدى قرى خيبر . « الشق » - بفتح الشين أو كسرهما . والكسر أعرف وأشهر - حصن من حصون خيبر ، و « النطاة » بفتح النون والطاء وآخره تاء تأنيث - قيل : حصن بخيبر . وقيل : عين بها تسقى بعض نخيل قراها

٢٨٩٥ - وعن مُجَمِّع بن جارية الأنصاري - وكان أحد القراء الذين قرءوا القرآن - قال :
« قُسِّمَتْ خَيْرٌ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ
سَهْمًا ، وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً ، فِيهِمْ ثَلَاثُمِائَةُ فَارِسَ ، فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ ، وَأَعْطَى
الرَّاجِلَ سَهْمًا »

٢٨٩٦ - وعن الزهري ، وعبد الله بن أبي بكر ، وبعض ولد محمد بن مسلمة ، قالوا « بَقِيتُ
بَقِيَّةً مِنْ أَهْلِ خَيْرٍ ، تَحْصِنُوا فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحْقِنَ دِمَاءَهُمْ وَيُسَيِّرَهُمْ
فَعَلَّ ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ أَهْلُ فُذَكْ ، فَتَزَلُّوا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ خَاصَّةٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهَا بِخَيْلٍ وَلَا رُكَّابٍ »
هذا مرسل .

٢٨٩٧ - وعن سعيد بن المسيب « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ افْتَتَحَ بَعْضَ خَيْرٍ
عَنُوةً . »

وهذا أيضاً مرسل .

٢٨٩٨ - وعن ابن شهاب « أَنَّ خَيْرَ كَانَتْ بَعْضُهَا عَنُوةً وَبَعْضُهَا صَلْحًا ، وَالْكُتَيْبَةُ
أَكْثَرُهَا عَنُوةً وَفِيهَا صَلْحٌ ، قُلْتُ لِمَالِكٍ : وَمَا الْكُتَيْبَةُ ؟ قَالَ : أَرْضُ خَيْرٍ ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ
أَلْفَ عِذْقٍ »
وهذا أيضاً مرسل .

٢٨٩٩ - وعن ابن شهاب ، قَالَ : « بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ افْتَتَحَ خَيْرٍ
عَنُوةً بَعْدَ الْقِتَالِ ، وَتَرَكَ مَنْ تَرَكَ ^(١) مِنْ أَهْلِهَا عَلَى الْجَلَاءِ بَعْدَ الْقِتَالِ »
وهذا أيضاً مرسل .

٢٩٠٠ - وعنه قَالَ : « تَخَمَّسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ ، ثُمَّ قَسَمَ سَائِرَهَا عَلَى
مَنْ شَهِدَهَا وَمَنْ غَابَ عَنْهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ »

٢٨٩٦ - قُلْتُ « الْعِذْقُ » النَّخْلَةُ ، مَفْتُوحَةُ الْعَيْنِ ، وَالْعِذْقُ - بِكَسْرِهَا - الْكِتَابَةُ .

(١) فِي السَّنَةِ « وَتَزَلُّ مِنْ تَزَلُّ »

وهذا أيضاً مرسل .

٢٩٠١ - وعن عمر ^(١) قال : « لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ مَا فَتَحَتْ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا ، كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعْنِي - خَيْرٌ »

باب ما جاء في خبر مكة [٣ : ١٢٣]

٢٩٠٢ - عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عَامَ الْفَتْحِ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلُبِ بِأَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ ، فَأَسْلَمَ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ :

٢٩٠١ - قلت : فيه من الفقه : أن المشرك إذا خرج من دار الكفر وأسلم ، وبقيت زوجته في دار الكفر لم تسلم . فإن الزوجية بينهما لا تنفسخ ما اجتمعا على الإسلام قبل انقضاء العدة . وذلك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ظهر على مكة بعد . وأسلم أبو سفيان بِمَرِّ الظَّهْرَانِ ، وبقيت هند بمكة . وهى دار كفر بعد . ثم اجتمعا في الإسلام قبل انقضاء العدة ، فكانا على نكاحهما .

واحتج بقوله « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » من زعم أن فتح مكة كان عنوة لا صلحاً . وأن للإمام - إذا ظهر على قوم كفار - أن يؤمن من شاء منهم ، فيمن عليه ، ويقتل من شاء منهم . وله أن يترك الأرض في أيدي أهلها لا يقسمها بين الغانمين .

وذلك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك أرض مكة ودورها في أيدي أهلها ، ولم يقسمها .

ومن قال إنه فتحها عنوة : الأوزاعي ، وأبو يوسف ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، إلا أن أبا عبيد زعم أنه من على أهلها ، فردها عليهم ، ولم يقسمها ، ولم يجعلها فيئاً ، وكان هذا خاصاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة ، ليس لغيره من الأئمة أن يفعل ذلك في شيء من البلدان غيرها .

يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجلٌ يُحِبُّ هذا الفخر ، فلو جعلت له شيئاً ؟ قال : نَعَمْ ، مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ أَغْثَى بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ »

٢٩٠٣ - وعنه ، قال : « لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم مَرَّ الظَّهْرَانِ قَالَ الْعَبَّاسُ : قلت : والله لئن دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عَنَوَةً ، قبل أن يأتوه فيستأمنوه إِنَّهُ كَهْلَاكَ قُرَيْشٍ ، فجلستُ على بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : لعلى أجدُ ذا حاجة يأتى أهل مكة ، فيخبرهم بمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخرجوا إليه فيستأمنوه . فإِنِّي لَأَسِيرُ سَمِعْتُ كَلَامَ أَبِي سُفْيَانَ وَبَدِيلِ بْنِ وَرْقَاءَ ، فقلت : يا أبا حَنْظَلَةَ ، فعرف صوتي ، قال : فقال : أبو الفضل ؟ قلت : نعم ، قال : مالك ، فذاك أبي وأمي ! قلت : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ، قال : فما الحيلة ؟ قال : فركب خلفي ، ورجع صاحبه ، فلما أصبح غدوت به على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأسلم ، قلت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجلٌ يحب هذا الفخر ، فاجعل له شيئاً ، قال : نَعَمْ ، مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ أَغْلَقَ عَائِيهِ دَارَهُ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ . قال : فتفرق الناس إلى دورهم وإلى المسجد »
في إسناده مجهول .

٢٩٠٤ وعن وهب - وهو ابن منبه - قال « سألت جابراً : هل غنموا يوم الفتح شيئاً ؟ قال : لا »

٢٩٠٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة سَرَّحَ

وذلك : أنها مسجد لجماعة المسلمين ، وهى مناخ من سبق . وأجور بيوتها لا تطيب ولا تباع رباعها . وليس هذا لغيرها من البلدان .

وقال الشافعى : فتحت مكة صلحاً . وقد سبق لهم أمان ، فمنهم من أسلم قبل أن يُظْهَرَ لهم على شيء ، ومنهم من لم يسلم ، وصار إلى قبول الأمان بإلقاء السلاح ودخول داره . فكيف يغنم مال مسلم ، أو مال من يَدُلُّ له الأمان ؟

٢٩٠٥ - قلت : في قوله « لا يشرفن لكم أحد إلا أنتموه » دليل على أنه إنما عقد لهم

الزبير بن العوام ، وأبا عبيدة بن الجراح ، وخالد بن الوليد على الخيل ، وقال : يا أبا هريرة اهتف بالأنصار . قال : اسلكوا هذا الطريق ، فلا يشرفن لكم أحد إلا أنتموه ، فنادى مناد : لا قریش بعد اليوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من دخل داراً فهو آمن ، ومن ألقى السلاح فهو آمن . وعمد صناديد قریش فدخلوا الكعبة ، فغص بهم ، وطاف النبي صلى الله عليه وسلم وصلى خلف المقام ، ثم أخذ بجنبتي الباب ، فخرجوا ، فبايعوا النبي صلى الله عليه وسلم على الإسلام .
وأخرجه مسلم بنحوه مطولا .

[وسرح الزبير ومن معه : أى أرسلهم . يقال : سرح فلانا - بالتخفيف - إلى موضع كذا وكذا أى أرسلته .

وقوله « اهتف بالأنصار » أى نادهم وادعهم . والتهف : الصوت . واهتف به أى صاح به . وهذا ثقة منه صلى الله عليه وسلم بهم ، واستنابة إليهم ، وتقريباً لهم ، لما قرب من قومه ودارهم . وقد كان معه هناك المهاجرون أيضاً يحيطون به
وقوله « فلا يشرفن لكم أحد » أى لا يظهر .

« أنتموه » أى قتلتموه فوقع إلى الأرض كالنائم . يقال : نامت الشاة وغيرها من الحيوان : إذا ماتت . ونامت السيوف : كسرت . وقال الفراء : النائمة : الميتة . وقد تكون بمعنى أسكتوه ، واقطعوا جسمه بقتله . يقال : نامت الرياح إذا سكنت ، كما قالوا : ضربه حتى سكت ، أى مات .

« عمد » بفتح الميم ، يعمد بكسرهما : إذا قصد ، أى تعمد . وهو نقيض الخطأ .
« والصناديد » الأشراف والعطاء والشجعان . وكل عظيم غالب : صنديد ، وهو بكسر الصاد المهملة وسكون النون ^(١) .

الأمان ، على شرط أن يكفوا عن القتال ، وأن يلقوا السلاح . فإن تعرضوا له أو لأصحابه زال الأمان وحل دماؤهم له .

(١) هذه الزيادة من طيارة ملحقة بين الورق ، يشبه أن تكون من زيادات المؤلف . والله أعلم .

باب في خبر الطائف [١٢٥ : ٣]

٢٩٠٦ - عن إبراهيم - يعني ابن عقيـل بن منبه - عن أبيه ، عن وهب - وهو ابن منبه - قال : « سأـتُ جابراً عن شأن ثقيف ، إذ بايعت ؟ قال : اشترطت على النبي صلى الله عليه وسلم أن لا صدقة عليها ولا جهاد ، وأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك يقول : سَيَصْدَقُونَ وَيُجَاهِدُونَ إِذَا أَسْلَمُوا » .

وجملة الأمر في قصة فتح مكة : أنه لم يهكن أمراً منبرماً في أول ما بذل الأمان لهم ، ولكنه كان أمراً مظنوناً متردداً بين أن يقبلوا الأمان ويمضوا على الصلح ، وبين أن يحاربوا فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم أهبة القتال ، ودخل مكة وعلى رأسه المغفر ، إذ لم يكن من أمرهم على يقين ، ولا من وفائهم على ثقة . فذلك عرض الالتباس في أمرها . والله أعلم .

وقد اختلف الناس في ملك دور مكة ورباعها ، وكراء بيوتها . فروى عن عمر بن الخطاب : أنه ابتاع دار السجن بأربعة آلاف درهم . وأباح طاوس وعمر بن دينار بيع رباع مكة وكراء منازلها . وإليه ذهب الشافعي . واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم « وهل ترك لنساء عـقيل منزلاً ؟ » وذلك أن عقيلاً قد كان باع منازل آبائه ، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم بيعها ماضياً .

وقالت طائفة : لا يحل بيع دور مكة ، ولا كراؤها . وروى ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص . وروى عن عطاء وعمر بن عبد العزيز النهي عن كراء بيوتها .

وقال أحمد بن حنبل : إني لأتوقى الكراء ، يعني أجور بيوت مكة ، وأما الشراء فقد اشترى عمر دار السجن .

وقال اسحق : كل شيء من دور مكة : فإن بيعها وشراءها وإجارتها مكروهة ولكن الشراء أهون .

ابراهيم بن عقيل بن معقل بن منبه : قال ابن معين : وقد رأيته ولم يكن به بأس ، ولكن ينبغي أن تكون صحيفة وقعت إليهم .

٢٩٠٧ - وعن الحسن - وهو البصري - عن عثمان بن أبي العاص « أن وفد ثقيف لما قدفوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزلهم المسجد ليكون أرقّ لقلوبهم ، فاشتروا عليه أن لا يُحشَرُوا ولا يُعشَرُوا ، ولا يُجَبَّوْا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَكُمْ أَنْ لَا تُحشَرُوا ، وَلَا تُعشَرُوا ، ولا خَيْرٌ فِي دِينٍ لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ »
قد قيل : إن الحسن البصري لم يسمع من عثمان بن أبي العاص .

باب في حكم أرض اليمين [٣ : ١٢٦]

٢٩٠٨ - عن عامر بن شهر ، قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت لى همدان : هل أنت آتٍ هذا الرجل ومُرْتَدٌ ^(١) لنا ؟ فإن رضيتَ لنا شيئاً قبلناه ، وإن كرهت شيئاً

٢٩٠٧ - قوله « لا تحشروا » معناه : الحشر في الجهاد والنفير له .

وقوله « وأن لا تعشروا » معناه الصدقة ، أى لا يؤخذ عشر أموالهم .

وقوله « أن لا يجبو » معناه : لا يصلوا . وأصل التجبية : أن يُكَبَّ الإنسان على مقدمته ويرفع مؤخره .

قلت : ويشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إنما سمح لهم بالجهاد والصدقة لأنهما لم يكونا واجبين في العاجل ، لأن الصدقة إنما تجب بحلول الحول ، والجهاد إنما يجب بحضور العدو ، فأما الصلاة : فهي رahunة في كل يوم وليلة في أوقاتها الموقوتة . ولم يحز أن يشترطوا تركها .

وقد سئل جابر بن عبد الله عن اشتراط ثقيف : أن لا صدقة عليها ولا جهاد ؟ فقال : علم أنهم سيتصدقون ويجاهدون إذا أسلموا .

وفى هذا الحديث من العلم : أن الكافر يجوز له دخول المسجد لحاجة له فيه ، أو للمسلم إليه .

(١) مرتاد : أى طالب وملتمس وأصله : الرائد الذى يتقدم القوم يبصر لهم السكلاً ومساقط الفيت .

كرهناه ؟ قلت : نعم ، فَجِئْتُ حتى قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قرضيت أمره ، وأسلم قومي ، وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الكتاب إلى عمير ذي مرَّان ، قال : وبعث مالك بن مِرارة الرَّهاوي^(١) إلى اليمن جميعا ، فأسلم عكَّ ذو خيوان ، قال : فقبل لك : انطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذ منه الأمان على قرينك ومالك . فقدم ، وكتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد رسول الله لعكَّ ذي خيوان ، إن كان صادقا ، في أرضه وماله ورقيقه فله الأمان ، وذمة الله وذمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكتب خالد بن سعيد بن العاص .

في إسناده : مجالد ، وهو ابن سعيد ، وفيه مقال .
وعامر بن شهر : له صحبة ، وعداده في أهل الكوفة ، ولم يرو عنه غير الشعبي .
وشهر : بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وبعدها راء مهملة .

٢٩٠٩ - عن أبيض بن حَمَّال « أنه كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة ، حين وفَدَ عليه ، فقال : يا أخا سبأ ، لا بُدَّ مِنْ صَدَقَةٍ . فقال : إنما زرَعْنَا القطن يارسـ . ول الله ، وقد تبددت سبأ ، ولم يبق منهم إلا قليل بمأرب ، فصالح نبي الله صلى الله عليه وسلم على سبعين حُلَّةً من قيمة وفاء بزَّ المعافر ، كل سنة ، عن بقى من سبأ بمأرب ، فلم يزلوا يؤدونها حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن العمال انتقضوا عليهم بعد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما صالح أبيض بن حَمَّال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحُلل السبعين ، فردَّ ذلك أبو بكر على ما وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى مات أبو بكر ، فلما مات أبو بكر رضي الله عنه انتقض ذلك ، وصارت على الصدقة » .

٢٩٠٩ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : قال عبد الحق : لا يحتج بإسناد هذا الحديث فيما أعلم . لأن سعيداً لم يرو عنه فيما أرى إلا ثابت ، وثابت مثله في الضعف ، يعنى هذا الحديث من رواية ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمال عن أبيه عن جده .

(١) الرهاء : بطن من مذحج ، وفتح بعضهم الراء في القبيلة ، ولم يرضه بعضهم . وأما البلد : فبالضم لا غير ممدودة أيضا .

باب إخراج اليهود من جزيرة العرب [١٢٨ : ٣]

٢٩١٠ - عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاثة ، فقال : أخرِجُوا
المُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ . قال ابن عباس :
وسكت عن الثالثة ، أو قالها : فَنَسِيتُهَا »
وأخرجه البخارى ومُسلم مطوّلاً .

والثالثة : قيل هى تجهيزُ أسامة .

وقيل : يحتمل أنها قوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِى وَثَنًا » وفى الموطأ
ما يشير إلى ذلك .

قال الخليل : جزيرة العرب مقعدها ومسكنها .

وقال أبو عبيد : هى ما بين حَفَرِ أبى موسى إلى أقصى اليمن فى الطول ، وما بين رَمْلِ
يَبْرِينَ إلى مُنْقَطَعِ السَّامَةِ فى العَرْضِ . هذا آخر كلامه .

والحَفَرُ : بفتح الفاء : هو التراب يستخرج مِنَ الحَفرةِ وهو مثل المِهدم . ويقال :
هو المكان الذى حَفِرَ . وأبو موسى : هو عبد الله بن قيس الأشعرى .

والحفر هذه : ركاباً احتفروها على جانب الطريق من البصرة إلى مكة . وهى مياه عذبة .

وقال مالك : جزيرة العرب : المدينة نفسها . وَرَوَى عنه أيضاً أنه قال : جزيرة العرب :

هى الحجاز واليمن واليمامة ، وما لم يبلغه ملك فارس والروم .

وحكى البخارى عن المغيرة قال : هى مكة والمدينة واليمامة واليمن . وحكاه اسمعيل القاضى

عن مالك .

وقال الأصمعى : هى من أقصى عَدَنَ أَثْبِنَ إلى ريف العراق فى الطول . وأما

العرض : فن جُدَّة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام .

وقال غيره : وأطراف البلاد : أطرافها ، وهى براءين مهملتين وطاء ساكنة مهملة .

وقال بعضهم : وسميت الجزيرة جزيرة لانحسار الماء عن موضعها ، بعد أن كان تجرى عليه

وقيل : الْجَزْرُ القِطْعُ ، ومنه سميت الجزيرة لأنها قطعة منه ، أو لأنَّ الماء جزر عنها ، أى

انقطع ، وجزيرة العرب سميت به لأنها قد جزرت عنها المياه التي حوَّالها ، كبحر البصرة وعمان وعدن والفرات .

وقيل : لأن حوَّالها بحر الحبش وبحر فارس ودجلة والفرات ، ودجلة وكورها إلى جنب الشام تسمى جزيرة .

وقال الأزهرى : سميت جزيرة لأن بحر فارس وبحر السودان أحاطا بجانبها ، يعنى الجنوبي ، وأحاط بالجانب الشمالى دجلة والفرات .

٢٩١١ - وعن عمر بن الخطاب : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول « لا خِرجَنَ لليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلا أترك فيها إلا مسلماً » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

٢٩١٢ - وعن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَكُونُ قِبَلَتَانِ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ » .

وأخرجه الترمذى ، وذكر أنه روى مرسلًا .

٢٩١٣ - وعن سعيد بن عبد العزيز قال : « جزيرة العرب ما بين الوادى إلى أقصى اليمن إلى تخوم العراق ، إلى البحر » .

التَّخُومُ : الحدود . والمعالم بفتح التاء وضمها ، واحدها : تَخَمٌ .

وقال الهروى : تخوم الأرض ، ويروى تخوم بضم التاء .

وقال مالك : عُمَرُ أَجْلَى أَهْلِ نَجْرَانَ ، ولم يُجَلِّ مَنْ بَتِيَاءَ : لأنها ليست من بلاد العرب .

فَأَمَّا الْوَادَى - وادى القرى - فإني أرى أنما لم يُجَلِّ مَنْ فِيهَا مِنَ الْيَهُودِ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْهَا مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ .

٢٩١٢ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : وهو من رواية قابوس بن أبي ظبيان عن ابن عباس ، وثقه ابن معين مرة ، وضعفه مرة ، وضعفه غيره ، وحدث عنه يحيى بن سعيد .

وقال أيضاً : قد أجلى عمر رحمه الله يهود نَجْرَانَ وَفَدَكَ .

باب في إيقاف أرض السَّوَادِ وأَرْضِ الْعَنُوة [٣ : ١٢٩]

٢٩١٤ - عن أبي هريرة قال : قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنَعَتِ الْعِرَاقُ قَفِيزَهَا وَدِرْهَمَهَا ، وَمَنَعَتِ الشَّامُ مُدِّيَهَا وَدِينَارَهَا ، وَمَنَعَتِ مِصْرُ إِرْدَانَهَا وَدِينَارَهَا نَمِ عُذْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ . قَالَهَا زَهِيرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُعَاوِيَةَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ لَحْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَدَمُهُ » .

وأخرجه مسلم .

٢٩١٥ - وعنه قال : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْمًا قَرْيَةً أَتَيْتُمُوهَا وَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَبَّحْتُمْ فِيهَا ، وَأَيْمًا قَرْيَةً عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ » .

وأخرجه مسلم .

٢٩١٤ - قلت « الْمُدِيُّ » مكيال أهل الشام ، يقال : إنه يسع خمسة عشر ، أو أربعة عشر مَكُوكًا ، والإردب : مكيال لأهل مصر ، ويقال : إنه يسع أربعة وعشرين صاعًا .

ومعنى الحديث : أن ذلك كائن ، وأن هذه البلاد تفتح للمسلمين ، ويوضع عليها الخراج شيئًا مقدراً بالمكاييل والأوزان ، وأنه سيمنع في آخر الزمان .

وخرج الأمر في ذلك على ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم .

وبيان ذلك : ما فعله عمر رضى الله عنه بأرض السواد ، فوضع على كل جريب عامر أو غامر درهماً وقفيزاً .

وقد روى عنه اختلاف في مقدار ما وضعه عليها .

وفيه مستدل لمن ذهب إلى أن وجوب الخراج لا ينفى وجوب العشر ، وذلك لأن العشر إنما يؤخذ بالفقران ، والخراج نقداً إما دراهم وإما دنانير .

٢٩١٥ - قلت : فيه دليل على أن أراضى العنوة حكمها حكم سائر الأموال التي تقسم ، وأن خمسها لأهل الخمس ، وأربعة أخماسها للغنائم .

قال الخطابي : فيه دليلٌ على أنَّ أرض العنوة حكمها حكم سائر الأموال التي تنقسم .
فإن خمسها لأهل الخمس ، وأربعة أخماسها للغنمين .
وقال غيره : يحتمل أن تكون الأول : في الشيء مِمَّا لم يُوجَف عليه بخيل ولا ركاب .
مِمَّا أُجلى عنه أهله ، أو صالحوها عليه ، فيكون حقهم فيها ، أى قسَمهم في العطاء .
ويكون المراد بالثانى : ما فيه الخمس مِمَّا أُخِذَ عَنْهُ عَنَوَةٌ .
وقوله « فخمسه لله ولرسوله ثم هى لكم » مثل قوله « مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس
وهو مردود عليكم » .

باب فى أخذ الجزية [١٣١ : ٣]

٢٩١٦ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد
ابن الوليد رضى الله عنه إلى أكيدر دومة ، فأخذ ، فأتوه به ، فحقن له دمه ،
وصالحه على الجزية » .

٢٩١٧ - وعن معاذ - وهو ابن جبل - « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره
أن يأخذ من كل حالم - يعنى مُحْتَمِلاً - ديناراً ، أو عدله من المعافير ، ثياب تكون باليمن »

٢٩١٦ - قلت « أكيدر دومة » رجل من العرب ، يقال : هو من غسان .

ففى هذا من أمره : دلالة على جواز أخذ الجزية من العرب ، كجوازه من العجم .

وكان أبو يوسف يذهب إلى أن الجزية لا تؤخذ من عربى .

وقال مالك والأوزاعى والشافعى : العربى والعجمى فى ذلك سواء .

وكان الشافعى يقول : إنما الجزية على الأديان ، لا على الانساب .

ولولا أن نأثم بتمنى الباطل ، وددنا أن الذى قال أبو يوسف كما قال ، وأن لا يجرى

على عربى صغار . ولكن الله أجلُّ فى أعيننا من أن نحجب غير ما قضى به .

٢٩١٧ - قلت : فى قوله « من كل حالم » دليل على أن الجزية إنما تجب على الذكران

منهم ، دون الإناث ، لأن « الحالم » عبارة عن الرجل . فلا وجوب لها على النساء . ولا

على المجانين ولا الصبيان .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن ، وذكر أن بعضهم رواه مرسلًا ، وأن المرسل أصح .

٢٩١٨ - وعن على رضى الله عنه قال : « لئن بقيتُ لنصارى بني تغلب لأقتلنَّ المقاتلة ، ولأسبينَّ الذرية ، فإني كُتبتُ الكتابَ بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم : على أن لا يُنصروا أبناءهم » .

قال أبو داود : هذا حديث منكر ، بلغنى عن أحمد - يعنى ابن حنبل - أنه كان يُنكرُ هذا الحديث إنكاراً شديداً .

قال أبو على - يعنى اللؤلؤى - : ولم يقرأه أبو داود فى العُرْضة الثانية . هذا آخر كلامه . وفى إسناده : إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفى . وشريك بن عبد الله النخعى . وقد تكلم فىهما غير واحد من الأئمة .

وفيه أيضاً عبد الرحمن بن هانىء النخعى ، قال الإمام أحمد : ليس بشيء ، وقال ابن معين : كذاب .

٢٩١٩ - وعن إسماعيل بن عبد الرحمن القرشى - وهو المعروف بالسُدِّى - عن ابن عباس ،

وفيه بيان أن الدينار مقبول من جماعتهم : أغنياؤهم وأوساطهم فى ذلك سواء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن ، وأمره بقتالهم . ثم أمره بالكف عنهم إذا أعطوا ديناراً . وجعل بذل الدينار حاقناً لدمائهم . فكل من أعطاه فقد حقن دمه .

وإلى هذا ذهب الشافعى ، قال : وإنما هو على كل محتلم من الرجال الأحرار دون العبيد .

وقال أصحاب الرأى وأحمد بن حنبل : يوضع على المוסر منهم ثمانية وأربعون درهماً وأربعة وعشرون واثنا عشر .

وقال أحمد : على قدر ما يطيقون . ، قيل له : فيزداد فى هذا اليوم وينقص ؟ قال : نعم ، على قدر طاقتهم ، وعلى قدر ما يرى الإمام .

وقد علق الشافعى القول فى إلزام الفقير الجزية .

٢٩١٠ - قلت : هذا وقع فى كتابى ، وفى رواية غيرها « كيد ذات غدر » وهذا أعسوب

قال : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي حُلَّةٍ ، النِّصْفُ فِي صَفَرٍ ، وَالْبَقِيَّةُ فِي رَجَبٍ ، يُؤَدُّونَهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَعَارِيَّةٌ ثَلَاثِينَ دِرْعًا ، وَثَلَاثِينَ فَرَسًا وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا ، وَثَلَاثِينَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ السِّلَاحِ ، يَغْزُونَ بِهَا ، وَالْمُسْلِمُونَ ضَامِنُونَ لَهَا حَتَّى يَرُدُّوَهَا عَلَيْهِمْ ، إِنْ كَانَ بِالْيَمَنِ كَيْدٌ أَوْ غَدْرَةٌ ، عَلَى أَنْ لَا تُهْدَمَ لَهُمْ بَيْعَةٌ ، وَلَا يُخْرَجَ لَهُمْ قَسٌّ ، وَلَا يُفْتَنُوا عَنْ دِينِهِمْ ، مَا لَمْ يُحْدِثُوا حَدَثًا أَوْ يَأْكُلُوا الرِّبَا ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ : فَقَدْ أَكَلُوا الرِّبَا . »

فِي سَمَاعِ السُّدِّيِّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ نَظَرٌ . وَإِنَّمَا قِيلَ : إِنَّهُ رَأَاهُ ، وَرَأَى ابْنَ عَمْرٍ ، وَسَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

باب فِي أَخْذِ الْجَزِيَّةِ مِنَ الْمَجُوسِ [٣ : ١٣٣]

٢٩٢٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « إِنْ أَهْلُ فَارِسٍ لَمَّا مَاتَ نَبِيُّهُمْ كَتَبَ لَهُمْ إِبْلِيسُ الْمَجُوسِيَّةَ »
٢٩٢١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ بَجَالَةَ يُحَدِّثُ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ وَأَبَا الشَّعْثَاءِ - أَبُو الشَّعْثَاءِ : هُوَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ مِنْ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ - قَالَ « كُنْتُ كَاتِبًا لِحِزْبِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَمِّ الْأَحْنَفِ

« عَلَى أَنْ لَا تُهْدَمَ لَهُمْ بَيْعَةٌ ، وَلَا يُخْرَجَ لَهُمْ قَسٌّ ، وَلَا يُفْتَنُونَ عَنْ دِينِهِمْ مَا لَمْ يُحْدِثُوا حَدَثًا أَوْ يَأْكُلُوا الرِّبَا »

قُلْتُ : فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ فِيمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الصَّلْحُ مِنْ دِينَارٍ وَأَكْثَرٍ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِمْ ، وَوُقُوعِ الرِّضَا مِنْهُمْ بِهِ .

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَارِيَّةَ مَضْمُونَةٌ .

وَقَوْلُهُ « كَيْدٌ ذَاتُ غَدْرٍ » يَرِيدُ الْحَرْبَ .

أَخْبَرَنِي أَبُو عَمْرٍو قَالَ : قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : السَّكِيدُ الْحَرْبُ .

وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ فِي بَعْضِ

مَغَازِيهِ فَلَمْ يَأْتِ كَيْدًا » أَيْ حَرْبًا

٢٩٢١ - قَوْلُهُ « أَتَقْوُوا وَتَرْبَغُوا أَوْ تَبْغُلُونَ مِنَ الْوَرَقِ » يَرِيدُ : أَخْلَةً مِنَ الْوَرَقِ يَأْكُلُونَ بِهَا

قُلْتُ : وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ عَمْرٌ عَلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَنْفُسِهِمْ إِذَا خَلَوْا ، وَإِنَّمَا

ابن قيس، إذ جاءنا كتابُ عمر قبل موته بسنة : اَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْجُوسِ ، وَأَنْهَوْهُمْ عَنِ الزَّمَمَةِ ، فَقَتَلْنَا فِي يَوْمٍ ثَلَاثَةَ سَوَاحِرَ ، وَفَرَّقْنَا بَيْنَ كُلِّ رَجُلٍ مِنَ الْجُوسِ وَتَحْرِيمِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَصَنَعَ طَعَامًا كَثِيرًا فَدَعَاهُمْ ، فَعَرَضَ السِّيفَ عَلَى فَخْذِهِ ، فَأَكَلُوا وَلَمْ يُزْمَزْمُوا ، وَأَلْقَوْا وَفَرَ بَغْلٍ ، أَوْ بَقْلَيْنِ مِنَ الْوَرِقِ ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخْذَ الْجَزِيَّةِ مِنَ الْجُوسِ ، حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ »

وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى مختصراً

وَبَجَالَةٍ : بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَبَعْدَهَا جِيمٌ ، وَبَعْدَ الْأَلْفِ لَامٌ مَفْتُوحَةٌ وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ .

منعهم من إظهار ذلك للمسلمين ، وأهل الكتاب لا يكشفون عن أمورهم التي يتدينون بها ويستعملونها فيما بينهم إلا أن يترافعوا إلينا في الأحكام . فإذا فعلوا ذلك فإن على حاكم المسلمين أن يحكم فيهم بحكم الله المنزل . وإن كان ذلك في الأنكحة فرَّق بينهم وبين ذوات المحارم ، كما يفعل ذلك في المسلمين .

وفي امتناع عمر من أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر » : دليل على أن رأى الصحابة : أن لا تقبل الجزية من كل مشرك ، كما ذهب إليه الأوزاعى ، وإنما تقبل من أهل الكتاب . وقد اختلف العلماء في المعنى الذى من أجله أخذت منهم الجزية .

فذهب الشافعى في أغلب قولىه إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب ، وروى ذلك عن على بن أبى طالب .

وقال أكثر أهل العلم : إنهم ليسوا من أهل الكتاب ، وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصارى بالكتاب ، ومن الجوس بالسنة .

واتفق عامة أهل العلم على تحريم نكاح نسائهم وذبائهم . وسمعت ابن أبى هريرة يحكى عن إبراهيم الحربى أنه قال : لم يزل الناس متفقين على تحريم نكاح الجوس حتى جاءنا خلاف من الكرخ ، يعنى أبا ثور .

٢٩٢٢ - وعن ابن عباس قال : « جاء رجل من الأَسْبَدِيِّينَ ^(١) من أهل البحرين ، وهم مجوس أهل هَجَرَ ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَمَكَثَ عنده ثم خرج ، فسأله : ما قضى الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم فيكم ؟ قال : شرٌّ ، قلت : مه ؟ قال : الإسلام أو القتل ، قال : وقال عبد الرحمن بن عوف : قبل منهم الجزية : قال : منهم الجزية ؟ قال ابن عباس : فأخذ الناس بقول عبد الرحمن بن عوف ، وتركوا ما سمعت أنا من الأَسْبَدِيِّ . »

باب التشديد في جباية الجزية [٣ : ١٣٤]

٢٩٢٣ - عن عمرو بن الزبير « أن هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بن حِزَامٍ وجَدَ رجلاً ، وهو على حمص ، يُشَمِّسُ ناساً من القِبطِ في أداء الجزية ، فقال : ما هذا ؟ !! سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنَّ الله عز وجل يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا . وأخرجه مسلم والنسائي . »

باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات [٣ : ١٣٥]

٢٩٢٤ - عن حرب بن عُبَيْدِ الله . عن جَدِّه أَبِي أُمِّه ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّمَا الْعَشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَشُورٌ » .

٢٩٢٤ - قوله « ليس على المسلمين عشور » يريد عشور التجارات والبياعات . دون عشور الصدقات .

قلت : والذي يلزم اليهود والنصارى من العشور : هو ما صالحوا عليه وقت العقد .

٢٩٢٤ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقال عبد الحق : في إسناده اختلاف ، ولا أعلمه من طريق يحتاج به .

(١) « الأَسْبَدِيِّينَ » بفتح الهمزة وسكون السين المهملة بعدها ياء موحدة مفتوحة ، فذال معجمة - قيل : منسوبون إلى أسبد - بوزان أحمد - وهي بلدة بهجر بالبحرين أو قرية ، لأنهم نزلوها ، وقيل : الكلمة فارسية ، ومعناها عبدة الفرس ، وكانوا يعبدون فرساً ، والفرس في لغة الفرس « أسب » وقال أبو عبيد : هو اسم قائد من قواد كسرى على البحرين ، فارسي . وقد تكلمت به العرب .

٢٩٢٥ - وعن حرب بن عبيد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بمعناه قال : « خراج » مكان « العشور »

٢٩٢٦ - وعن رجل من بكر بن وائل ، عن خاله ، قال « قلت : يارسول الله ، أعشر قومي ؟ قال : إنما العشور على اليهود والنصارى » .

٢٩٢٧ - وعن حرب بن عبيد الله بن عمير الثقفي ، عن جده - رجل من بني تغلب - قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأسألت وعلمني الإسلام ، وعلمني كيف أخذ الصدقة من قومي ممن أسلم ، ثم رجعت إليه ، فقلت : يارسول الله ، كل ما علمتني قد حفظته إلا الصدقة أفأعشرهم ؟ قال : لا ، إنما العشور على النصارى واليهود » .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ، وساق اضطراب الرواة فيه . وقال : لا يتابع عليه ، وقد فرض النبي صلى الله عليه وسلم العشور فيما أخرجت الأرض في خمسة أوساق .

٢٩٢٨ - وعن العرباض بن سارية السلمي رضى الله عنه قال : « نزلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ، ومعه من معه من أصحابه ، وكان صاحب خيبر رجلاً مارداً منكراً ، فأقبل إلى النبي صلى الله عليه وسلم : فقال : يا محمد ، ألكم أن تدبحوا حمرنا ، وتأكلوا تمرنا ، وتضربوا نساءنا ؟ فغضب النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : يا ابن عوف ، اركب فرسك ، ثم ناد : إن الجنة لا تحل إلا لئوئين وأن : اجتمعوا للصلاة . قال : فاجتمعوا ، ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قام ، فقال : أيحسب أحدكم متكئاً على أريكته ، قد يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا مافى هذا القرآن ؟ ألا وإني والله قد أمرت ووعظت ، ونهييت عن أشياء ، إنها لمثل القرآن ، أو أكثر ، وإن الله عز وجل أم »

فإن لم يصالحوا عليه فلا عشور عليهم ، ولا يلزمهم شيء أكثر من الجزية . فأما عشور غلات أرضهم فلا تؤخذ منهم ، وهذا كله على مذهب الشافعي .

وقال أصحاب الرأي : إن أخذوا منا العشور في بلادهم إذا اخلف المسلمون إليهم في التجارات أخذناها منهم ، وإلا فلا .

مُحَلَّ لَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَلَا ضَرْبَ نِسَائِهِمْ ، وَلَا أَكْلَ ثَمَارِهِمْ إِذَا أُعْطُوا كَمَا الَّذِي عَلَيْهِمْ » .

في إسناده : أشعث بن شعبة المصيصي . وفيه مقال .

٢٩٢٩ - وعن رجل من ثقيف ، عن رجل من جهينة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » لَعَلَّكُمْ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا ، فَتَظْهَرُونَ عَلَيْهِمْ ، فَيَنْتَقُونَكُمْ بِأَمْوَالِهِمْ دُونَ أَنْفُسِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ - قال سعيد - وهو ابن منصور - في حديثه : فَيَصَالِحُونَكُمْ عَلَى صَلَاحٍ ، ثُمَّ اتَّفَقَا - يعني سعيدا ومُسَدِّدًا - فَلَا تُصِيبُوا مِنْهُمْ فَوْقَ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَكُمْ »
في إسناده رجلٌ مجهول .

٢٩٣٠ - وعن صفوان بن سليم ، عن عِدَّةٍ من أبناء أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، عن آبائهم ، دِنِيَّةٌ ^(١) ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أَلَا مَنْ ظَلَمَ مَعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ ، أَوْ كَفَّهْهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ ، فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .
فيه أيضاً مجهولون

بابٌ في الذَّمِّيِّ يَسْلَمُ فِي بَعْضِ السَّنَةِ عَلَيْهِ جَزِيَّةٌ ؟ [٣ : ١٣٦]

٢٩٣١ - عن قابوس - وهو ابن أبي ظبيان - عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال : قال

٢٩٣١ قلت : هذا يتناول على وجهين .

أحدهما : أن معنى الجزية : الخراج . فلأن يهودياً أسلم وكانت في يده أرض صولح عليها وضعت عن رقبته الجزية وعن أرضه الخراج . وهو قول سفيان والشافعي .
قال سفيان : وإن كانت الأرض مما أخذ عنوة ، ثم أسلم صاحبها ، وضعت عنه الجزية وأقر على أرضه الخراج .

والوجه الآخر : أن الذمي إذا أسلم ، وقد مرَّ بعض الحول ، لم يطالب بمحصة ما مضى من

(١) « دنية » بكسر الدال وسكون النون وفتح الباء الثناة التحتية - مصدر في موضع الحال - ومعناه : لاصق النسب .

رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَيْسَ عَلَى مُسْلِمٍ جَزِيَّةٌ »
وأخرجه الترمذى . وذكر أنه روى عن أبي ظبيان عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا
وذكر أبو داود : أن سفيان - يعنى الثورى - سئل عن تفسير هذا ؟ فقال : إذا
أسلم فلا جزية عليه .

بَابُ الْإِمَامِ يَقْبَلُ هَدَايَا الْمُشْرِكِينَ [٣ : ١٣٧]

٢٩٣٢ - عن عبد الله الهوزنى - وهو عبد الله بن حُتَيْ الحصى - قال : « لقيتُ بلالاً
مُؤَذِّنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلب ، فقلتُ : يا بلالُ ، حدثني : كيف كانت نفقةُ
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما كان له شيء ، كنتُ أنا الذى ألي ذاك منه ،
مُنْذُ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَنْ تُوفِيَ ، وكان إذا أتاه الإنسان مسلماً فراه عارياً يأمرنى ، فأستقرضُ
فأشتري له البردة ، فأكسوه وأطعمه ، حتى اعترضنى رجلٌ من المشركين . فقال : يا بلال ،
إنَّ عِنْدِي سَمَةً ، فلا تستقرض من أحدٍ إلّا منى ، ففعلتُ ، فلما كان ذات يومٍ تَوَضَّأْتُ
ثم قمت لأُؤَذِّنَ بِالصَّلَاةِ ، فإذا المشركُ قد أقبل فى عصابة من التجار ، فلما رآنى قال :

السنة ، كما لا يطالب المسلم بالصدقة إذا باع الماشية قبل مضي الحول . لأنها حق يجب
باستكمال الحول .

واختلفوا فيه إذا أسلم بعد استكمال الحول .

فقال أبو عبيد : لا يستأدى الجزية لما مضى . واحتج فيه بالأثر عن عمر بن الخطاب .
وقال أبو حنيفة : إذا مات أحد منهم وعليه شيء من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك
ورثته ، ولم يؤخذ ذلك من تركته . لأن ذلك ليس بدين عليه . وإن أسلم أحد منهم وقد
بقى عليه شيء منها سقط عنه ، ولم يؤخذ منه .

وعند الشافعى : يُطالَبُ به . ويراه كالدين لا يسقط عنه إلا بالأداء ، وقد علق القول
فيه أيضاً .

وقوله مع الجماعة أولى . والله أعلم .

٢٩٣٤ - وعن عياض بن حمار ، قال « أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةً ، فَقَالَ : أَسَلَّمْتَ ؟ قُلْتُ : لَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . إِنِّي نَهَيْتُ عَنْ زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ » .
وأخرجه الترمذى . وقال : حسنٌ صحيحٌ .

بابٌ فى إقطاع الأرضين [١٣٨ : ٣]

٢٩٣٥ - عن علقمة بن وائل ، عن أبيه رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع أرضاً بمخضرموت » .
وأخرجه الترمذى . وقال : حسنٌ صحيحٌ .

٢٩٣٦ - وزاد فى رواية « وبعث معه معاوية ليقطعها إياه »
٢٩٣٧ - وعن عمرو بن حريث رضى الله عنه قال « خَطَّ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ داراً بالمدينة ، يَقْوُسٌ وَقَالَ : أَزِيدُكَ ، أَزِيدُكَ ^(١) »

٢٩٣٨ - وعن ربيعة بن أبى عبد الرحمن ، عن غير واحدٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقطع بلال بن الحرث المُرَنَّى مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ ، وهى من ناحية الفرع ، فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم »
هذا مُرْسَلٌ .

٢٩٣٤ - « الزبد » العطاء ، وفى رده هديته وجهان .

أحدهما : أن يغنيه برد الهدية ، فيمتنع منه ، فيحمله ذلك على الإسلام .
والآخر : أن للهدية موضعاً من القلب ، وقد روى « تهادوا تحابوا » ولا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أن يعيل بقلبه إلى مشرك ، فرد الهدية قطعاً لسبب الميل .
وقد ثبت « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية النجاشى » وليس ذلك بخلاف لقوله « نهيت عن زبد المشركين » لأنه رجل من أهل الكتاب ليس بمشرك ، وقد أبيع لنا طعام أهل الكتاب ونكاحهم . وذلك خلاف حكم أهل الشرك .

(١) فى اللسان : زبدت فلانا أزبدته زبداً - من باب ضرب - : إذا أعطيته . فان أعطيته زبداً - بضم الزاى : خلاصة اللبن - ضمت الباء من المضارع ، أى كان من باب نصر . هذا وفى السنن بشرح عون المعبود « أزبدك ، أزبدك » من الزيادة وشرح عليها كذلك .

وهكذا رواه مالك في الموطأ مرسلًا . ولفظه : عن غير واحد من علمائهم .
وقال أبو عمر : هكذا في الموطأ عند جميع الرواة مُرْسَلًا ، ولم يختلف فيه عن مالك .
وذكر أن الدرّاوردي رواه عن ربيعة عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه .
وقال أيضا : وإسناد ربيعة فيه صالح حسن .

٢٩٣٩ - وعن كثير بن عبد الله بن عوف المزني ، عن أبيه ، عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبليّة : جلسيها ، وغوريها » - وقال غيره : جلسها وغورها - وحيث يصلح الزرع من قدس^(١) ، ولم يُقطع حق مسلم ، وكتب له

٢٩٣٩ - قلت يقال : إن معادن القبليّة من ناحية الفرع .
وقوله « جلسيها » يريد نجديها ، ويقال لنجد : جلس .
قال الأصمعي : وكل مرتفع جلس ، والغور : ما انخفض من الأرض ، يريد : أنه أقطعه وهادها ورباها .

قلت : إنما يقطعُ الناس من بلاد العنوة ما لم يحزّه ملك مسلم . فإذا أقطع الامام رجلاً بياض أرض ، فإنه يملكها بالعارة والإحياء . ويثبت ملكه عليها . فلا تنتزع من يده أبداً . فإذا أقطعه معدنا ، نظر . فإن كان المعدن شيئا ظاهرا . كالنفط والقيرونجوها ، فإنه مردود . لأن هذه الأشياء منافع حاصلّة ، وللناس فيها مرفق . وهي لمن سبق إليها . ليس لأحد أن يملكها ، فيستأثر بها على الناس .

وإن كان المعدن من معادن الذهب والفضة ، أو النحاس وسائر الجواهر المستكنّة في الأرض المختلطة بالتربة والحجارة التي لا تُستخرج إلا بمعاينة ، فإن العطية ماضية ، إلا أنه لا يملك رقبته حتى يحظرها على غيره ، إذا عطّلها وترك العمل فيها ، إنما له أن يعمل فيها ما بدا له أن يعمل . فإذا ترك العمل خلى بينها وبين الناس ، وهذا كله على معاني الشافعي .

وفي قوله « ولم يقطع حق مسلم » دليل على أن من ملك أرضاً مرة ثم عطّلها ، أو غاب عنها ، فإنها لا تملك عليه باقِطاع أو إحياء . وهي باقية على ملكه الأول .

(١) قدس - بضم القاف وسكون الدال المهملة - جبل معروف . وقيل : هو الموضع المرتفع الذي يصلح للزراعة . وقيل فيه : قدس . والمشهور الأول .

النبي صلى الله عليه وسلم : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أعطى محمد رسول الله ، بلال بن الحرث المزني ، أعطاه معادن القبليّة : جلسها وغورها ، وحيث يصلح الزرع من قدس ، ولم يعطه حق مسلم »

قال أبو أويس : وحدثني ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس مثله .

٢٩٤٠ - وعن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحرث المزني القبليّة : جلسيمها وغوريمها - وقال ابن النضر : وجرسها ، وذات النصب ، ثم اتفقا - وحيث يصلح الزرع من قدس ، ولم يعط بلال بن الحرث حق مسلم . وكتب له النبي صلى الله عليه وسلم : هذا ما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال ابن الحرث المزني ، أعطاه معادن القبليّة : جلسها وغورها ، وحيث يصلح الزرع من قدس ، ولم يعطه حق مسلم » .

قال أبو أويس : حدثني ثور بن زيد ، عن عكرمة عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مثله - زاد ابن النضر : وكتب ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس . قال أبو عمر : وهو غريب من حديث ابن عباس ، ليس يرويه غير أبي أويس عن ثور . هذا آخر كلامه .

وكثير بن عبد الله بن عمر بن عوف المزني لا يحتاج بحديثه ، وأبو أويس - عبد الله بن عبد الله - أخرج له مسلم في الشواهد ، وضعفه غير واحد .

٢٩٤١ - وعن أبي بصير بن حمّال رضى الله عنه « أنه وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقطعه الملح - قال ابن المتوكل : الذي بمأرب - فقطعه له ، فلما ولي قال رجل من المجلس : أتدري ما قطعت له ؟ إنما قطعت له الماء العذب . قال : فانتزع منه ، قال : وسألته عما يُحمى من الأراك ؟ قال : ما لم ينله خفاف - وقال ابن المتوكل : أخفاف - الإبل » .

٢٩٤١ - قلت : وهذا يبين ما قلنا من أن المعدن الظاهر الموجود خيره ونفعه لا يقطعه أحد و « الماء العذب » هو الماء الدائم الذي لا ينقطع .

وفيه من الفقه : أن الحاكم إذا تبين الخطأ في حكمه نقضه ، وصار إلى ما استبان من الصواب في الحكم الثاني .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن غريب . هذا آخر كلامه .

وفى إسناده : أبو عمر محمد بن يحيى بن قيس السبائى المأربى . قال ابن عدى : أحاديثه مظلمة منكورة .

وذكر أبو داود عن محمد بن الحسن الخزومى قال « ما لم تنله أخفاف الإبل » : يعنى أن الإبل تأكل منتهى رموسها ، ويحمى ما فوقه .

وذكر الخطابى وجها آخر : وهو أنه إنما يحمى من الأراك ما بعد عن حضرة العمارة . فلا تبلغه الإبل الرائحة إذا أرسلت فى الرعى .

٢٩٤٢ - وعنه رضى الله عنه « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حمى الأراك ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا حمى فى الأراك ، فقال : أراك من حمارى ، فقال النبى عليه السلام : لا حمى فى الأراك » .

قال فرج - وهو ابن سعيد السبائى للمأربى - يعنى « بحظارى » : الأرض التى فيها الزرع المحاط عليها .

وقوله « ما لم تنله أخفاف الإبل » ذكر أبو داود عن محمد بن الحسن الخزومى أنه قال معناه : أن الإبل تأكل منتهى رؤسها . ويحمى ما فوقه .

وفيه وجه آخر ، وهو : أنه إنما يحمى من الأراك ما بعد عن حضرة العمارة . فلا تبلغه الإبل الرائحة إذا أرسلت فى الرعى .

وفى هذا دليل على أن الكلاً والرعى لا يمنع من السارحة . وليس لأحد أن يستأثر به دون سائر الناس .

٢٩٤٣ - قلت : يشبه أن تكون هذه الأراك - يوم أحيا الأرض وحظر عليها - قاعة فيها فلك الأرض بالإحياء ، ولم يملك الأراك ، إذ كانت مرعى للسارحة ، فأما الأراك - إذا نبت فى ملك رجل - فإنه محمى لصاحبه ، غير محذور عليه تملكه والتصرف فيه . ولا فرق بينه وبين سائر الشجر الذى يتخذة الناس فى أراضيهم .

٢٩٤٣ - وعن عثمان بن أبي حازم عن أبيه عن جده صَخْر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا ثَقِيفاً ، فلما أن سَمِعَ ذلك صَخْرٌ رَكِبَ فِي خَيْلٍ مُمِدَّتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فوجد نبيَّ الله صلى الله عليه وسلم قد انصرف ولم يَفْتَحْ ، فجعل صَخْرٌ يَوْمِئِذٍ عَهْدَ اللَّهِ وَذِمَّتَهُ أَنْ لَا يَفَارِقَ هَذَا الْقَصْرَ ، حتى ينزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم [فلم يفارقهم حتى نزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١)] فكتب إليه صخر : أما بعد ، فإن ثَقِيفاً قد نزلت على حكمك يا رسول الله ، وأنا مُقْبِلٌ إِلَيْهِمْ ، وهم في خَيْلٍ ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة جامعة ، فدعا لأَحْمَسَ عَشْرَ دَعَوَاتٍ : اللهم بارك لأَحْمَسَ فِي خَيْلِهَا وَرَجَالِهَا ، وَأَتَاهُ الْقَوْمُ ، فتكلم الغيرة بن شعبة . فقال : يا نبي الله إني صَخْرٌ أَخَذَ عَمَّتِي ، وَدَخَلْتُ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ ، فدعاه فقال : يَا صَخْرُ ، إني القوم إذا أسلموا أحرزوا دماءهم وأموالهم ، فادفع إلى الغيرة عمته . فدفعها إليه . وسأل نبي الله صلى الله عليه وسلم : ماء لَبْنِي سَلِيمٍ ، قَدْ هَرَبُوا عَنِ الْإِسْلَامِ ، وتركوا ذلك الماء . فقال : يا نبي الله ، أَنْزِلْنِيهِ أَنَا وَقَوْمِي ، قَالَ : نَعَمْ ، فَأَنْزَلَهُ . وَأَسْلَمَ - يَعْنِي السَّالِمِينَ - فَأَتَوْا صَخْرًا ، فسألوه أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِمْ

٢٩٤٣ - قلت : يشبه أن يكون أمرُه إياه برد المال عليهم إنما هو على معنى استطابة النفس عنه ، ولذلك كان يظهر في وجهه أثر الحياء .

والأصل : أن الكافر إذا هرب عن مال له فإنه يكون فيئاً . فإذا صار فيئاً - وقد ملكه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم جعله لصخر - فإنه لا ينتقل عن ملكه إليهم باسلامهم فيما بعد ، ولكنه استطاب نفس صخر عنه ، ثم رده عليهم تأليفاً لهم على الإسلام ، وترغيباً لهم في الدين . والله أعلم .

وأما رده المرأة : فقد يحتمل أن يكون على هذا المعنى أيضاً . كما فعل ذلك في سبي هوازن ، بعد أن استطاب أنفس الغانمين عنها .

وقد يحتمل أن يكون ذلك الأمر فيها بخلاف ذلك . لأن القوم إنما نزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكان السبي والدماء والأموال موقوفة على ما يريه الله فيهم فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترد المرأة وأن لا تُسَبَى .

الماء ، فأبى ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا نبي الله ، أسلمنا ، وأتيننا صخرًا ليدفع إلينا ماءنا ، فأبى علينا ، فدعاه . فقال : يا صخر ، إن القوم إذا أسلموا أحرزوا أموالهم ودماءهم ، فادفع إلى القوم ماءهم . قال : نعم ، يا نبي الله ، فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير عند ذلك حُمْرَةً ، حياء من أخذه الجارية ، وأخذه الماء . » .

صخر - هذا - هو أبو حازم صخر بن العيلة الهذلي الأحمسي ، عداؤه في الكوفيين . له صحبة . والعيلة : اسم أمه . وهي بفتح العين المهملة وسكون الياء آخر الحروف ، وبعدها لام مفتوحة وتاء تانيث .

وقال أبو القاسم البغوي : وليس لصخر بن العيلة غير هذا الحديث فيما أعلم . هذا آخر كلامه .

وفي إسناده : أبان بن عبد الله بن أبي حازم . وقد وثقه يحيى بن معين . وقال الإمام أحمد : صدوق صالح الحديث . قال ابن عدي : وأرجو أنه لا بأس به . وقال أبو حاتم بن حبان البستي : وكان ممن فُحِّشَ خطؤه ، وانفرد بمناكير .

٢٩٤٤ - وعن سُبَيْرَةَ بن مَعْبُد الجهنى « أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل موضع المسجد ، تحت دَوْمَةٍ ، فأقام ثلاثاً ، ثم خرج إلى تَبُوكَ ، وإن جُهينة لحقوه بالرَّحْبَةِ ، فقال لهم : مَنْ أَهْلُ ذِي الْعُرْوَةِ ؟ فقالوا : بنو رفاعَةَ من جهينة ، فقال : قَدْ أَقْطَعْتُهَا لِابْنِي رِفَاعَةَ . فاقْتَسَمُوهَا . فمنهم من باع ، ومنهم من أمسك ، فعَمِلَ . » .

٢٩٤٥ - وعن أسماء بنت أبي بكر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ نَخْلًا »

٢٩٤٦ - وعن قَيْلَةَ بنتِ حُرْمَةَ ، قالت : « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

٢٩٤٥ - قلت : النخل مال ظاهر العين ، حاضر النفع كالمعادن الظاهرة . فيشبه أن يكون إنما أعطاه ذلك من الخمس الذي هو سهمه . وكان أبو إسحاق المروزي يتأول إقطاع النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين الدور على معنى العارية .

٢٩٤٦ - قوله « مقيد الجل » أى مرعى الجل ومسرحه . فهو لا يبرح منه . ولا يتجاوزه في طلب المرعى ، فكأنه مقيد هناك . كقول الشاعر :

قالت : تقدّم صاحبي - تعني حُرَيْثَ بنِ حسان ، وافدَ بكر بن وائل - فبايعه على الإسلام عليه وعلى قومه ، ثم قال : يارسول الله ، اكتب بيننا وبين بني تميم بالدهناء : لا يجاوزها إلينا منهم أحد إلا مسافر ، أو مجاوز ، فقال : اكتب له يا غلام بالدهناء . فلما رأته قد أمر له بها شخصَ بي ، وهَيَّ وَطَنِي وداری ، فقلت : يارسول الله ، إنه لم يسألك السّوية من الأرض إذ سألك ، إنما هذه الدهناء مُقَيَّدُ الجمل ، ومَرَعَى الغنم ، ونساء تميم وأبناؤها وراء ذلك ، فقال : أَمْسِكْ يا غلام ، صَدَقَتِ المسكينة ، المسلم أخو المسلم ، يَسْعُهُمَا الماء والشجر ، ويتعاونان على القتّان . »

وأخرجه الترمذی مختصراً . وقال : حديث قَبِيلَة ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله ابن حسان .

٢٩٤٧ - وعن أسمر بن مُضَرَّس ، قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته ، فقال : مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْهُ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ . قال : فخرج الناس يَتَعَادَوْنَ ، يَتَخَاطَبُونَ » غريب .

وقال أبو القاسم البغوي : ولا أعلم بهذا الإسناد حديثاً غير هذا .

٢٩٤٨ - وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حُضَرَ فَرَسِهِ ، فأجرى فرسه ، حتى قام ، ثم رمى سوطه ، فقال : أعطوه من حيث بلغ السَّوطُ » .
في إسناده عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وفيه مقال . وهو أخو عبيد الله بن عمر العمري .

خليلي بالموامة عوجا ، فلا أرى بها منزلاً إلا جريب المقيد
وفيه من الفقه : أن المرعى لا يجوز إقطاعه ، وأن الكلاً بمنزلة الماء لا يمنع .
وقوله « يسمعها الماء والشجر » يأمرها بحسن المجاورة ، وينهاها عن سوء المشاركة .
وقوله « يتعاونان على القتّان » يقال : معناه الشيطان الذي يفتن الناس عن دينهم ، ويضلهم .

ويروى « القتّان » بضم الفاء ، وهو جماعة القتّان . كما قالوا : كاهن وكهان .

والخضر - بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة وبعدها راء مهملة - هو العدو .
وقوله « قام » أى وقف

باب فى إحياء الموات [١٤٢ : ٣]

٢٩٤٩ - عن سعيد بن زيد ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ »

وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حديث حسن غريب . وذكر أن بعضهم رواه مرسلًا . وأخرجه النسائى أيضًا مرسلًا .

وأخرج الترمذى : من حديث وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من أحيا أرضا ميتة فهي له » وقال : حديث حسن صحيح .
وأخرجه النسائى بهذا الاسناد ، ولفظه « من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر . وما أكلت العوافى منها فهو صدقة » .

٢٩٤٩ - قلت : إحياء الموات إنما يكون بحفره وتجهيزه ، وبإجراء الماء اليه ، وبنحوها من وجوه العارة . فمن فعل ذلك فقد ملك به الأرض ، سواء كان ذلك بإذن السلطان أو بغير إذنه .

وذلك لأن هذا كلمة شرط وجزاء . فهو غير مقصور على عين دون عين ، ولا على زمان دون زمان .

وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم .

وقال أبو حنيفة : لا يملكها بالإحياء حتى يأذن له السلطان فى ذلك . وخالفه أصحابه فقالوا : كقول عامة العلماء .

وقوله « ليس لعرق ظالم حق » هو أن يغرس الرجل فى غير أرضه بغير إذن صاحبه فإنه يؤمر بقلعه إلا أن يرضى صاحب الأرض بتركه .

٢٩٥٠ - وعن يحيى بن عروة ، عن أبيه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا فِيهَا لَهُ - وذكر مثله - قال : فلقد حَدَّثَنِي الذي حَدَّثَنِي هذا الحديث : أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : غَرَسَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضِ الْآخَرِ فَقَضَى لِصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَرْضِهِ ، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا ، قَالَ : فَلَقَدْ رَأَيْتُهَا ، وَإِنِهَا لَتَضْرِبُ أَصُولُهَا بِالْفُؤُسِ ، وَإِنِهَا لَتَنْخُلُ عُمٌّ ، حَتَّى أُخْرِجَتْ مِنْهَا »

٢٩٥١ - وفي رواية عند قوله مكان « الذي حَدَّثَنِي هذا » : « فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - وأكبرَ ظَنِّي : أنه أبو سعيد الخدري - فأنا رأيت الرجل يضربُ في أصول النخل »

٢٩٥٢ - وعن عروة - وهو ابن الزبير - قال : « أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى : أن الأرضَ أرضُ الله ، والعبادُ عبادُ الله ، ومن أَحْيَا مَوَاتًا فهو أَحَقُّ بِهِ ، جَاءَنَا بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الذين جاءوا بالصَّلَواتِ عنه » .

٢٩٥٣ - وعن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَحَاطَ حَاطًا عَلَى أَرْضٍ فِيهَا لَهُ »

قد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة في سماع الحسن من سمرة .
قال هشام - وهو ابن عروة : - العرقُ الظالم : أَنْ يَغْرِسَ الرَّجُلُ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ فَيَسْتَحِقُّهَا بِذَلِكَ .

قال مالك : والعرقُ الظالم : كل ما أخذ واخْتَفَرِ وغُرِسَ بغير حق

٢٩٥٤ - وعن أبي حميد الساعدي ، قال « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تَبُوكَ فلما أتى وادي القُرَى إذا امرأة في حديقة لها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : أَخْرِصُوا . فَخَرَصَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عَشْرَةَ أَوْسُقٍ ، فقال للمرأة : أَحْصِي مَا يُخْرِجُ مِنْهَا . فَاتَيْنَا تَبُوكَ ، فَأَهْدَى مَلِكٌ أَيْلَةَ إِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَغْلَةً بَيْضَاءَ ، وَكَسَاهُ بُرْدَةً ، وَكَتَبَ لَهُ - يَعْنِي بَيْخَرَهُ - قَالَ : فَلَمَّا أَتَيْنَا وَادِي الْقُرَى ، قَالَ لِلْمَرْأَةِ :

٢٩٥٥ - قوله « نخل عم » أى طوال ، واحدها : عميم . ورجل عميم : إذا كان تام الخلق .

كم كان حديثك؟ قالت : عشرة أوسق ، خَرَصَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني متمجِّلٌ إلى المدينة ، فمن أراد منكم أن يتمجِّلَ معي فليتمجِّل .

وأخرجه البخارى ومسلم

٢٩٥٥ - وعن زينب - ولم تنسب ، ويظن أنها امرأة عبد الله بن مسعود - « أنها كانت تَفْئِي رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعنده امرأة عثمان بن عفان ونساء من المهاجرات ، وهنَّ يشتكين منازلهن : أنها تضيق عليهن ، ويُخَرَّجَنَّ منها ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تَوَرَّثَ دُورَ المهاجرين النساء ، فمات عبدُ الله بن مسعود فورثته امرأته داراً بالمدينة »

٢٩٥٥ - قلت : قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أقطع المهاجرين الدور بالمدينة » فتأولوها على وجهين .

أحدهما : أنه إنما كان أقطعهم العَرَصَةَ ليعتنوا فيها الدور .

فعلى هذا الوجه : يصح ملكهم في البناء الذى أحدثوه في العرصة .

والوجه الآخر : أنهم إنما أقطِعُوا الدور عارية ، وإليه ذهب أبو إسحاق المروذى .

وعلى هذا الوجه : لا يصح الملك فيها . وذلك أن الميراث لا يجرى إلا فيما كان المورث مالكا له . وقد وضعه أبو داود في باب إحياء الموات ، فقد يحتمل أن يكون إنما أحيا تلك البقاع بالبناء فيها ، إذ كانت غير مملوكة لأحد قبل . والله أعلم .

وقد يكون نوع من الإقطاع إرفاقاً من غير تمليك . وذلك كالمقاعد في الأسواق والمنازل في الأسفار ، إنما يرتفق بها ولا تملك .

فأما تورثه الدور نساء المهاجرين خصوصاً : فيشبه أن يكون ذلك على معنى القسمة بين الورثة .

وإنما خصصهن بالدور لأنهن بالمدينة غرائب ، لا عشيرة لهن بها . فحاز لهن الدور لما رأى من المصلحة في ذلك .

باب في الدخول في أرض الخراج [١٤٥ : ٣]

٢٩٥٦ - عن أبي عبد الله ، عن معاذ - وهو ابن جبل - أنه قال : « مَنْ عَقَدَ الْجَزِيَّةَ فِي عُنُقِهِ فَقَدْ بَرِيَءٌ مِمَّا عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »
أبو عبد الله - هذا - لم ينسب .

٢٩٥٧ - وعن أبي الدرداء ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِجَزْيَتِهَا فَقَدْ اسْتَقَالَ هِجْرَتَهُ ، وَمَنْ نَزَعَ صَغَارَ كَافِرٍ مِنْ عُنُقِهِ فَجَعَلَهُ فِي عُنُقِهِ فَقَدْ وَلَّى الْإِسْلَامَ ظَهْرَهُ »

في إسناده بقية بن الوليد ، وفيه مقال .

وقيل : معنى الجزية ههنا : الخراج .

وفيه وجه آخر ، وهو : أن تكون تلك الدور في أيديهن مدة حياتهن على سبيل الإرفاق بالسكنى ، دون الملك ، كما كانت دور النبي صلى الله عليه وسلم وحُجْرَتُهُ فِي أَيْدَى نِسَائِهِ بَعْدَهُ لِأَعْلَى سَبِيلِ الْمِيرَاثِ . فإنه صلى الله عليه وسلم قال « نَحْنُ لَا نَوْرَثُ ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً »
ويحكى عن سفيان بن عيينة أنه قال : كان نساء النبي صلى الله عليه وسلم في معنى المعتدات . لأنهن لا ينعكن . والمعتدة السكنى ، فجعل لهن سكنى البيوت ماعشن ، ولا يملكن رقابها .

٢٩٥٧ - قلت : معنى الجزية ههنا : الخراج .

ودلالة الحديث : أن المسلم إذا اشترى أرضاً خراجية من كافر فإن الخراج لا يسقط عنه .

وإلى هذا ذهب أصحاب الرأي ، إلا أنهم لم يروا فيما أخرجت من حَبِّ عَشْرًا . وقالوا : لا يجتمع الخراج مع العشر .

وقال عامة أهل العلم : العشر عليه واجب فيما أخرجته الأرض من حب إذا بلغ خمسة أوساق .

ودلالة الحديث : أن المسلم إذا اشترى أرضاً خراجية من كافر فإن الخراج لا يسقط عنه . وإلى هذا ذهب أصحاب الرأي ، إلا أنهم لم يروا فيما أخرجت من حَبِّ عشرة . وقالوا : لا يجمع الخراج والعشر

وقال عامة أهل العلم : العشر عليه واجب فيما أخرجته الأرض من الحب ، إذا بلغ خمسة أوسق .

والخراج عند الشافعي على وجهين :

أحدهما جزية ، والآخر كراء وأجرة . فإذا فتحت الأرض صلحاً على أن أرضها لأهلها فما وضع عليها من خراج فجزاء مجرى الجزية التي تؤخذ من رؤوسهم . فمن أسلم منهم سقط ماعليه من الخراج ، كما يسقط ما على رقبته من الجزية ، ولزمه العشر فيما أخرجته أرضه . وإن كان إنما وقع على أن الأرض للمسلمين ، ويؤدوا في كل سنة عنها شيئاً ، فالأرض للمسلمين ، وما يؤخذ منهم عنها فهو أجرة الأرض ، فسواء من أسلم منهم أو أقام على كفره : فعليه أداء ما اشترط عليه . ومن باع منهم شيئاً من تلك الأرضين فبيعه باطل . وهذا سبيل أرض السواء عنده

والخراج عند الشافعي على وجهين :

أحدهما : جزية . والآخر بمعنى الكراء والأجرة .

فإذا فتحت الأرض صلحاً على أن أرضها لأهلها ، فما وضع عليها من خراج فجزاء مجرى الجزية التي تؤخذ من رؤوسهم ، فمن أسلم منهم سقط ماعليه من الخراج ، كما يسقط ما على رقبته من الجزية ، ولزمه العشر فيما أخرجت أرضه . وإن كان الفتح إنما وقع على أن الأرض للمسلمين ويؤدوا في كل سنة عنها شيئاً ، فالأرض للمسلمين ، وما يؤخذ منهم عنها فهو أجرة الأرض ، فسواء من أسلم منهم أو أقام على كفره فعليه أداء ما اشترط عليه . ومن باع منهم شيئاً من تلك الأرضين فبيعه باطل ، لأنه باع ما لا يملك . وهذا سبيل أرض السواد عنده .

باب في الأرض يحميها الإمام أو الرجل [١٤٦ : ٣]

٢٩٥٨ - عن الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ »

قال ابن شهاب : وبلغني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حَمَى النَّقِيعَ »
وأخرجه البخاري ، وزاد بعد قول ابن شهاب : « وأن عمر حَمَى الشَّرَفَ والرَّبَذَةَ »
وقيده بعضهم بفتح السين وكسر الراء المهملتين

وقيده بعضهم « الشرف » بفتح الشين المعجمة وفتح الراء المهملة ، وهو الصواب
٢٩٥٩ - وعنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم حَمَى النَّقِيعَ » ، وقال : لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ
عز وجل .

وأخرجه النسائي ، ولم يذكر النقيع .

٢٩٥٨ - قلت قوله « لاحي إلا لله ولرسوله » يريد : لاحي إلا على معنى ما أباحه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الذي حماه .

وفيه إبطال ما كان أهل الجاهلية يفعلونه من ذلك .

وكان الرجل العزيز منهم إذا انتجع بلداً مُخَصَباً أوفى بكَلْبٍ على جبل ، أو على نَشْرِ من الأرض ، ثم اسْتَمَوَى الكلب ووقف له من يسمع منتهى صوته بالعواء ، فحيث انتهى صوته حماه من كل ناحية لنفسه ومنع الناس منه .

فأما ما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لمهازيل إبل الصدقة ولضعفى الخليل ، كالنقيع - وهو مكان معروف مستنقع للمياه ينبت فيه الكلال . وقد يقال : إنه مكان ليس بمجد واسع يضيق بمثله على المسلمين المرعى - فهو مباح . وللائمة أن يفعلوا ذلك على النظر ، ما لم يضق منه على العامة المرعى .

وهذا الكلام الذى سقته معنى كلام الشافعى فى بعض كتبه .

باب ماجاء في الركاز [٣ : ١٤٧]

٢٩٦٠ - عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الرِّكَّازِ الْخُمْسُ »

وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً

٢٩٦١ - وعن ضُبَاعَةَ بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم أنها أخبرتته قالت « ذهب المقداد لحاجة يبيع الخَبْخَبَةَ . فاذا جُرِّدَ يُخْرِجُ من جُحَرِ ديناراً ، ثم ديناراً ، ثم لم يزل يُخرج ديناراً ديناراً حتى أخرج سبعة عشر ديناراً ، ثم أخرج خِرْقَةً حمراء بقي فيها دينار ،

٢٩٦٠ - قلت « الركاز » على وجهين . فالمال الذي يوجد مدفوناً لا يعلم له مالك : ركاز ، لأن صاحبه قد كان ركزه في الأرض أى أثبتته فيها .

والوجه الثاني من الركاز : عروق الذهب والفضة ، فتستخرج بالعلاج ، ركزها الله في الأرض ركزاً ، والعرب تقول : أركز المعدن : إذا نال الركاز .
والحديث إنما جاء في النوع الأول منهما ، وهو الكنز الجاهلي ، على ما فسرته الحسن ، وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة نياله .

والأصل : أن ما خفت مؤنته كثر مقدار الواجب فيه ، وما كثرت مؤنته قلَّ مقدار الواجب فيه ، كالعشر فيما سقى بالأنهار ، ونصف العشر فيما سقى بالدواليب .
واختلفوا في مصرف الركاز .

فقال أبو حنيفة : يصرف مصرف النفي .

وقال الشافعي : يصرف مصرف الصدقات .

واحتجوا لأبي حنيفة بأنه مال مأخوذ من أيدي المشركين .

واحتجوا للشافعي بأنه مال مستفاد من الأرض كالزرع ، وبأن النفي يكون أربعة أخماسه للمقاتلة . وهذا المال يختص به الواجد له كمال الصدقة .

٢٩٦١ - قوله « هل أهويت للجحر » يدل على أنه لو أخذها من الجحر لكان ركازاً يجب فيه الخمس .

فكانت ثمانية عشر دينارا ، فذهب بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره ، وقال له :
خُذْ صَدَقَتَهَا ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : مَلْ هَوَيْتَ إِلَى الْجُحْرِ ؟ قال : لا ،
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا »
وأخرجه ابن ماجه .

وفى إسناده : موسى بن يعقوب الزَّمْعِي وثقه يحيى بن معين . وقال ابن عدى : وهو
عندى لا بأس به . وقال النسائي : ليس بالقوى .

باب فى نبش القبور العادية [١٤٨ : ٣]

٢٩٦٢ - عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - حين
خرجنا معه إلى الطائف ، فمررنا بقبر - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هَذَا قَبْرُ
أَبِي رِغَالٍ ، وَكَانَ بِهَذَا الْحَرَمِ يَدْفَعُ عَنْهُ . فَلَمَّا خَرَجَ أَصَابَتْهُ النَّقْمَةُ الَّتِي أَصَابَتْ قَوْمَهُ بِهَذَا
الْمَكَانِ ، فَدُفِنَ فِيهِ ، وَآيَةُ ذَلِكَ : أَنَّهُ دُفِنَ مَعَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهَبٍ ، إِنْ أَنْتُمْ نَبَشْتُمْ عَنْهُ
أَصَبْتُمُوهُ مَعَهُ . فَابْتَدَرَهُ النَّاسُ ، فَاسْتَخْرَجُوا الْغُصْنَ »

فى إسناده محمد بن اسحاق . وقد تقدم الكلام عليه

آخر كتاب الخراج والإمارة

وقوله « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا » لا يدل على أنه جعلها له فى الحال ، ولكنه محمول على
بيان الأمر فى اللقطة التى إذا عرفت سنة فلم تعرف كانت لآخذها .

٢٩٦٣ - قلت : هذا سبيله سبيل الركاز . لأنه مال من دَفِنَ الجاهلية لا يعلم مالكة ، وكان
أبو رغال من بقية قوم عاد أهلكهم الله ، فلم يبق لهم نَسْلٌ ولا عَقِبٌ ، فصار حكم ذلك المال
حكم الركاز .

وفيه دليل على جواز نبش قبور المشركين إذا كان فيه أرب أو نفع للمسلمين ، وأن
ليست حرمتهم فى ذلك كحرمة المسلمين .

أول كتاب الجنائز

باب الأمراض المكفرة للذنوب [٣ : ١٤٩]

٢٩٦٣ - عن عامر الزام. أخى الخضر - قال أبو داود : قال النفيلي : هو الخضر ، ولكن كذا قال - قال « إني لبيلاذنا إذا رُفَعَتْ لنا رايات وألوية ، فقلت : ما هذا ؟ قالوا : هذا لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتيته ، وهو تحت شجرة ، قد بسط له كساء ، وهو جالس عليه . وقد اجتمع إليه أصحابه ، فجلست إليهم ، فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسقام ، فقال : إن المؤمن إذا أصابه السقم ثم أغفاه الله منه : كان كفارة لما مضى من ذنوبه ، وموعظة له فيما يستقبل ، وإن المنافق إذا مرض ثم أعفى : كان كالبعير عقَّله أهله ثم أرسلوه ، فلم يذر : لم عقلوه ؟ ولم يدر : لم أرسلوه ؟ فقال رجل ممن حوله : يا رسول الله ، وما الأسقام ؟ والله ما مرضت قط ، قال : قم عَنَّا . فإست مِنَّا . فبينما نحن عنده إذ أقبل رجل عليه كساء ، وفي يده شيء قد التفَّ عليه ، فقال : يا رسول الله ، إني لما رأيتك أقبلتُ فررت بغيضة شجر ، فسمعت فيها أصوات فراخ طائر . فأخذتهن ، فوضعتهن في كسائي فجاءت أمهن ، فاستدارت على رأسي ، فكشفت لها عنهن ، فوقعت عليهن معهن ، فلففتهن بكسائي ، فهن أولاء معي ، قال : ضعهن عنك . فوضعهن ، وأبت أمهن إلا لزومهن ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : أتَعْجَبُونَ لِرُحْمِ أُمَّ الْأَفْرَاحِ فَرَاخَهَا ؟ قالوا : نعم ، يا رسول الله . قال : فَوَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ ، اللَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ أُمَّ الْأَفْرَاحِ بِفَرَاخِهَا ، ارجع بهن حتى تضعهن من حيث أخذتهن ، وأمهن معهن ، فارجع بهن . »

في إسناده محمد بن إسحق . وقد تقدم الكلام عليه ^(١) .

وعامر الزام ، ويقال له الراعي . والخضر - بضم الخاء وسكون الضاد المعجمين ، وراء

(١) قال المنذرى في الترغيب والترهيب : في إسناده راو لم يسم . وقال الحافظ المزى في الأطراف مسند عامر الزام أخى الخضر - قبيلته من محارب - عن النبي صلى الله عليه وسلم : حديث « إني لبيلاذنا - الحديث » أخرجه أبو داود في الجنائز . عن عبد الله بن محمد النفيلي عن محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق حدثني رجل من أهل الشام يقال له أبو منظور الشامى عن عمه قال : حدثني : عمي عن عامر الزام . ورواه محمد بن حميد الرازي عن سلمة بن الفضل عن بن إسحاق عن أبي منظور الشامى عن عمه عن عامر .

مهمة - حتى من محارب خَصْفة . قال ابن الكلبي : وإنما سماوا الخضر : لأنهم كانوا أذماً .

وقال أبو القاسم البغوي . عامر أخو الخضر - كان يسكن البادية . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً - وذكر له هذا الحديث .

٢٩٦٤ - وعن أبي موسى ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم - غير مرة ولا مرتين - يقول : « إِذَا كَانَ الْعَبْدُ يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا ، فَشَغَلَهُ عَنْهُ مَرَضٌ أَوْ سَفَرٌ ، كُتِبَ لَهُ كَصَالِحٍ مَا كَانَ يَعْمَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ » .
وأخرجه البخاري .

٢٩٦٥ - وعن أم العلاء - وهي عمة حُكيم بن حزام ، وكانت من المبايعات - قالت : « علّني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريضة ، فقال : يَا أُمَّ الْعَلَاءِ ، أَبْشِرِي ، فَإِنَّ مَرَضَ الْمُسْلِمِ يَذْهَبُ اللَّهُ بِهِ خَطَايَاهُ ، كَمَا تَذْهَبُ النَّارُ خَبَثَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ » .
حسن .

أم العلاء - هذه - أغفلها النمرى . وذكرها غيره .

٢٩٦٦ - وعن عائشة قالت « قلت : يا رسول الله ، إني لأعلم أشدَّ آية في القرآن [قال : آية آية يا عائشة ؟] قالت : قول الله تعالى (٤ : ١٢٣) مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) قال : أما علمت يا عائشة ، أَنَّ الْمُؤْمِنَ تُصِيبُهُ النَّكْبَةُ أَوْ الشَّوْكَةُ فَيُكْفَاؤُ بِأَسْوَأِ عَمَلِهِ ، وَمَنْ حُسِبَ عُذْبٌ ؟ قالت : أليس الله يقول (٨٤ : ٨) وَفَسُوفَ يَحْاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا) ؟ قال : ذَا كُمْ الْعَرَضُ . يا عائشة مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذْبٌ » .

وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما : « أليس يقول الله عز وجل - وما بعده - إلى آخر الحديث » .

قوله « عذب » قال الهروي : أى من استقصى عليه فيه . يقال : انتقشت منه جميع حقى ، أى استنظفته منه . ودمه أخذ نقش الشوكة . وهو استخراجها .

وقال غيره : لقوله « عذب » معنيان .

أحدهما : أن نقش مناقشة الحساب وعرض الذنوب . والتوقيف على قبيح ما سلف

له : تعذيب وتوبيخ .

والثاني : مفيض إلى استحقاق العذاب ، إذ لا حسنة للعبد يعملها إلا من عند الله وتفضله وإقداره له عليها ، وهدايته لها . وأن الخالص من الأعمال لوجه تعالى قليل .
ويؤيد هذا قوله في الرواية الأخرى « هلك » مكان « عذب » .

٢٩٦٧ - وعن أسامة بن زيد ، قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود عبد الله بن أبي في مرضه الذي مات فيه ، فلما دخل عليه عرّف فيه الموت . فقال : قد كنتُ أنهلك عن حبّ يهود . قال : قد أبغضهم أسعد بن زُرارة ، فمَهْ ؟ فلما مات أتاه ابنه . فقال : يا رسول الله ، إنَّ عبد الله بن أبي قد مات ، فأعطني قميصك أ كَفَنَهُ فيه ، فنزع رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصه ، فأعطاه إياه .

قد أخرج البخارى ومسلم في صحيحهما من حديث عبد الله بن عمر « أن ابنه عبد الله جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه فأعطاه » .
وأخرج البخارى ومسلم في صحيحهما من حديث جابر بن عبد الله قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم قبر عبد الله بن أبي ، فأخرجه من قبره ، فوضعه على ركبتيه ، ونفث عليه من ريقه ، وألبسه قميصه » والله أعلم .

٢٩٦٧ - قلت : كان أبو سعيد بن الأعرابي يتأول ما كان من تكدين النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي ، بقميصه على وجهين .

أحدهما : أن يكون أراد به تألف ابنه وإكرامه ، فقد كان مسلماً بريئاً من النفاق .
والوجه الآخر : أن عبد الله بن أبي كان قد كسا العباس بن عبد المطلب قميصاً . فأراد صلى الله عليه وسلم أن يكافئه على ذلك ، لئلا يكون لمنافق عنده يد لم يجازه عليها .
وحدثنا بهذه القصة ابن الأعرابي حدثنا سعدان بن نصر حدثنا سفيان بن عيينة عن

٢٩٦٧ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : - بعد ذكر الأقوال الأربعة التي ذكرها المنذرى - ولا تعارض بين هذين الحديثين بوجه ، فإن حديث أسامة صريح في أنه أعطاه القميص وقت موته ، فكفنه فيه ، وحديث عبد الله بن عمر لم يقل فيه : إنه ألبسه قميصه حين أخرجه من قبره ، وإنما فيه « أنه نفث عليه من ريقه ، وأجلسه على ركبتيه ، وألبسه قميصه » فأخبر بثلاث جمل متبانية ، الأولان منها يتعين أن يكونا بعد الإخراج من القبر ، والثالثة لا يتعين فيها ذلك ، ولعل ابن عمر لما رأى عليه القميص في تلك الحال ظن أنه ألبسه إياه حينئذ .

قيل : يجوز أن يكون جابر شاهد من ذلك ما لم يشاهده ابن عمر ، ويجوز أن يكون أعطاه قميصين ، قميصاً للكفن ، ثم أخرجه فألبسه آخر .

واختلفوا : لم أعطاه ذلك ؟ على أربعة أقوال .

أحدها : أن يكون أراد بذلك إكرام ولده . فقد كان مسلماً بريئاً من النفاق .

والثاني : أنه صلى الله عليه وسلم ما سئل شيئاً قط ، فقال : لا .

والثالث : أنه كان قد أعطى العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصاً لما أسر

يوم بدر ، ولم يكن على العباس ثياب يومئذ . فأراد أن يكافئه على ذلك لئلا يكون منافق عنده يد لم يجازه عليها .

والرابع : أنه يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك قبل أن ينزل

قوله عز وجل (٩ : ٨٤) ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره .

باب في عيادة الذي [٣ : ١٥١]

٢٩٦٨ - عن أنس « أن غلاماً من اليهود كان مريض ، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم

عمرو بن دينار ، سمع جابر بن عبد الله يقول « كان العباس بن عبد المطلب بالمدينة . فطلبت الأنصار له ثوباً يكسونه . فلم يجدوا قميصاً يصلح عليه ، إلا قميص عبد الله بن أبي فكسوه إياه » .

وكان أيضاً حدثنا بالحديث الأول الذي رواه أبو داود ، وزادنا فيه شيئاً لم يذكره

أبو داود . وقال : حدثنا سعدان بن نصر حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو سمع جابر بن

عبد الله قال « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر عبد الله بن أبي بعد ما أدخل حفرته ،

فأمر به فأخرج ، فوضعه على ركبتيه ، أو لخصه ، فنفت فيه من ريقة وألبسه قميصه » .

قلت : عبد الله بن أبي : منافق ظاهر النفاق . أنزل الله تعالى في كفره ونفاقه آيات من

القرآن تنلى . فاحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك قبل أن ينزل قوله تعالى

(٩ : ٨٤) ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره .

واحتمل أن يكون معناه : ما ذهب إليه ابن الأعرابي من التأويل . والله أعلم .

وفي الحديث : دليل على جواز التكفين بالقميص .

وفيه دليل على جواز إخراج الميت من القبر بعد الدفن . لعلة أو سبب .

يعوده ، فقعده عند رأسه . فقال له : أَسْلِمَ ، فنظر إلى أبيه ، وهو عند رأسه . فقال : أطلع أبا القاسم ، فأسلم ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يقول : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ بِي مِنَ النَّارِ .

وأخرجه البخارى والنسائى .

[باب المشى فى العيادة] [٣ : ١٥٢]

٢٩٦٩ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يعودنى ، ليس براكب بَغْلٍ ولا بِرِذْوَنٍ » .
وأخرجه البخارى والترمذى .

وقد عاد صلى الله عليه وسلم سعد بن عُبَادَةَ راكباً على حمار .
وقد جاء من حديث جابر أيضاً : قال « أتانى النبي صلى الله عليه وسلم ، يعودنى وأبو بكر ، وهما ماشيان » فعيادة المريض راكباً ومشياً : كل ذلك سنة .

باب فى فضل العيادة [٣ : ١٥٢]

٢٩٧٠ - عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَعَادَ أَحَاهُ الْمُسْلِمَ ، مُحْتَسِبًا : بُوعِدَ مِنْ جَهَنَّمَ مَسِيرَةَ سَبْعِينَ خَرِيفًا . قلت : يا أبا حمزة ، وما الخريف ؟ قال : العام » .

فى إسناده الفضل بن دَلْهَمٍ القصاب ، بصرى . وقيل : واسطى . قال يحيى بن معين : ضعيف الحديث . وقال مرة : حديثه صالح . وقال الإمام أحمد : لا يحفظ ، وذكر أشياء مما أخطأ فيها . وقال مرة : ليس به بأس ، وقال ابن حبان : كان ممن يخطئ ، فلم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ، ولا اقتفى أثر العدول ، فُسِّلِكَ به سُنَّتُهُمْ . فهو غير محتج به إذا انفرد .

٢٩٧١ - وعن عبد الله بن نافع ، عن على ، قال « ما مِنْ رَجُلٍ يَعُودُ مَرِيضًا مُسِيًّا إِلَّا خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يَصْبِحَ ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ ؛ وَمَنْ

٢٩٧١ - قال أبو داود : أَسَدٌ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ صَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلُهُ « كَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ » أَيْ مَخْرُوفٌ مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ ، فَعِيلٌ : بِمَعْنَى مَفْعُولٌ .

أَتَاهُ مُصْبِحًا خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يُمِيسَى ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ » .

هذا موقوف .

قال أبو داود : وأُسند هذا عن علي رضي الله عنه من غير وجه صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٩٧٢ - وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن علي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بمعناه لم يذكر الخريف .

وأخرجه ابن ماجه .

وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث رواه أبو معاوية عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ورواه شعبة عن الحكم عن عبد الله بن نافع . وهذا اللفظ لا يعلم رواه إلا علي . وقد روى عن علي رضي الله عنه من غير وجه .

باب في العيادة مرارا [١٥٣ : ٣]

٢٩٧٣ - عن عائشة ، قالت : « لما أصيب سعدُ بن معاذٍ ، يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، رَمَاهُ رَجُلٌ فِي الْأَكْحَلِ ^(٢) ، فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ » .

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

وهذا كحديثه الآخر « عائد المريض على مخارف الجنة » والمعنى - والله أعلم - أنه بسعيه إلى عيادة المريض يستوجب الجنة ومخارفها ^(١) .

(١) خرف الثمار خرفا ومخرفا وخرفا - يفتح الحاء والراء ، وتكسر الحاء - جناها . ومخرفة - بوزن مرحلة - البستان سكة . وبين صفتين من النخل يخترف المخترف من أيهما شاء . والحريقة . والحروفة : نخلة تلتقط أعلايها من الرطب . من القاموس

(٢) في النهاية : الأكحل : عرق وسط الذراع

باب العيادة في الرمد [١٥٣ : ٣]

٢٩٧٤ - عن زيد بن أرقم ، قال « عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان بعَيْنَيَّ » .

ذكر بعضهم عيادة المغمى عليه . وقال : فيه ردٌ ولما يعتقده عامة الناس : أنه لا يجوز عندهم عيادة من مرض من عينيه . وزعموا ذلك لأنهم يرون في بيته مالا يراه هو . قال : وحالة الإغماء أشد من حالة مرض العينين .

وقد جلس النبي صلى الله عليه وسلم في بيت جابر في حالة إغمائه حتى أفاق ، وهو صلى الله عليه وسلم الحجة . هذا آخر كلامه .
وحديث زيد بن أرقم - الذي ذكره أبو داود - حديث حسن .

باب الخروج من الطاعون [١٥٣ : ٣]

٢٩٧٥ - عن عبد الرحمن بن عوف قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

٢٩٧٥ - قلت : في قوله « لا تقدموا عليه » إثبات الحذر والنهي عن التعرض للتلف .

٢٩٧٤ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وفي هذا رد على من زعم أنه لا يعاد من الرمد .

وزعموا أن هذا لأن العواد يرون في بيته مالا يراه هو .

وهذا باطل من وجوه .

أحدها : هذا الحديث .

الثاني : جواز عيادة الأعمى .

الثالث : عيادة المغمى عليه ، وقد جلس النبي صلى الله عليه وسلم في بيت جابر في حال إغمائه حتى أفاق ، وهو صلى الله عليه وسلم الحجة .

وهذا القول في كراهة عيادة المريض بالرمد إنما هو مشهور بين العوام فتلقاه بعضهم عن بعض .

٢٩٧٥ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : والصواب في ذلك : ما دل عليه النص : أنه لا ينبغي

القدوم على الأرض التي هو بها ، فإن ذلك تعرض للبلاء ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تمنى لقاء العدو ، وإذا وقع في أرض هو فيها ، فإنه لا ينبغي له أن يفر منه بالخروج منها ،

« إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضِ وَأَنْتُمْ بِهَا ، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ » .

وأخرجه البخارى ومسلم مطولاً . واختلف السلف فى ذلك .

فمنهم من أخذ بظاهر الحديث . وهم الأكثر . روى عن عائشة قالت « هو كالفرار من الزحف » ومنهم من دخل إلى بلاد الطاعون وخرج عنها . وروى هذا المذهب عن عمر بن الخطاب ، وأنه ندم على رجوعه من سرغ^(١) . وروى عن أبى موسى الأشعرى ومسروق والأسود بن هلال : أنهم فروا من الطاعون . وروى عن عمرو بن العاص نحوه . وقال بعض أهل العلم : لم ينه عن دخول أرض الطاعون والخروج عنها مخافة أن يصيبه غير ما كتب عليه ، أو يهلك قبل أجله ، لكن حذار الفتنة على الحى من أن يظن أن هلاك من هلك من أجل قدومه ، ونجاة من نجا لفراره . وهذا نحو نهيه عن الطيرة والقرب من المجدوم ، مع قوله « لا عدوى ولا طيرة » .

وقد روى عن ابن مسعود أنه قال « الطاعون فتنة على المقيم وعلى الفار . أما الفار : فيقول : فررت فنجوت . وأما المقيم فيقول : أقت فمت »^(٢) .

باب الدعاء للمريض بالشفاء عند العيادة [٣ : ١٥٤]

٢٩٧٦ - عن عائشة بنت سعد : أن أباهما قال : « اشتكيت بمكة ، فجاءنى النبى صلى الله

وفى قوله « لا تخرجوا فراراً منه » إثبات للتوكل ، والتسليم لأمر الله وقضائه . فأحد الأمرين : تأديب وتعليم ، والآخر : تفويض وتسليم .

وإن ظن فى ذلك نجاة ، بل ينبغي له أن يصبر ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم فى العدو « وإذا لقيتموه فاصبروا » لاسيما والطاعون قد جاء « أنه وخز أعدائنا من الجن » فالطاعون كالطاعان ، فلا ينبغي الفرار منهما ولا تمتى لقاتمهما .

(١) موضع بالشام بين الميثة وتبولك .

(٢) الأنظر من معنى الحديث : أنه أراد المعنى المعروف اليوم بالجرى الصجى ، حتى يعصر المرض ويعنى انتشار الوباء . ويمكن تلاقى شره بسهولة ، والواجب على المسلمين تنفيذ هذا بدقة اتباعاً لوصية رسولهم صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم يعوذني ، ووضع يده على جبهتي ، ثم مسح صدري وبطني ، ثم قال : اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا وَأَتَمِّمْ لَهُ هِجْرَتَهُ .
وأخرجه البخاري أتم منه .

باب الدعاء للمريض عند العيادة [٣ : ١٥٥]

٢٩٧٧ - عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ عَادَ مَرِيضًا أَمْ يَحْضُرُ أَجَلُهُ ، فَقَالَ عِنْدَهُ سَبْعَ مَرَارٍ : أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيكَ ، إِلَّا عَافَاكَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ » .

وأخرجه الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث المنهال بن عمرو . هذا آخر كلامه .

وفي إسناده : يزيد بن عبد الرحمن ، أبو خالد المعروف بالذالاني . وقد وثقه أبو حاتم الرازي . وتكلم فيه غير واحد .

٢٩٧٨ - عن ابن عمرو - وهو عبد الله بن عمرو بن العاص - قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ يَعُودُ مَرِيضًا فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ ، يَنْسَكُ لَكَ عَدُوًّا ، أَوْ يَمْشِي لَكَ إِلَى جَنَازَةٍ » (١) .

باب كراهية تمنى الموت [٣ : ١٥٥]

٢٩٧٩ - عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا يَدْعُو أَحَدُكُمْ بِالْمَوْتِ إِضْرَ نَزَلَ بِهِ ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ : اللَّهُمَّ أَخْبِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي » .

٢٩٨٠ - وفي رواية قال « لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(١) سكت عنه الترمذي . قال في عون المعبود : وأخرجه ابن حبان والحاكم .

باب موت الفجأة [٣ : ١٥٦]

٢٩٨١ - عن عبيد بن خالد السلمي - رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - قال مرة :
عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال مرة : عن عبيد ، قال : « مَوْتُ الْفَجْأَةِ
أَخْذَةُ آسِيفٍ » .

وقد روى هذا الحديث من حديث عبد الله بن مسعود وأنس بن مالك وأبي هريرة
وعائشة ، وفي كل منها مقال .

وقال الأزدي : ولهذا الحديث طرق ، وليس فيها صحيح عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم . هذا آخر كلامه .

وحديث عبيد - هذا - الذي أخرجه أبو داود - رجال إسناده ثقات . والوقف فيه
لا يؤثر ، فإن مثله لا يؤخذ بالرأى ، فكيف ؟ وقد أسنده الراوى مرة . والله أعلم .

باب في فضل من مات في الطاعون [٣ : ١٥٦]

٢٩٨٢ - عن جابر بن عتيك « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله
ابن ثابت ، فوجده قد غُلِبَ ، فصاح به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يُجِبْهُ ،
فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : غُلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيع . فصاح النسوة
وبَكَينَ . فجعل ابن عتيك يُسَكِّتُهُنَّ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دَعْنِ ،

٢٩٨١ - « الأسف » الغضبان . ومن هذا قوله تعالى (٤٣ : ٥٥) فلما آسفونا انتقمنا منهم
ومعناه - والله أعلم - أنهم فعلوا ما أوجب الغضب عليهم ، والانتقام منهم .

٢٩٨٢ - قلت : أصلُ الوجوب ، في اللغة : السقوط قال الله تعالى (٢٢ : ٣٦) فَإِذَا وَجَبَتْ
جُنُوبُهَا فَاكْلُوا مِنْهَا) وهو أن تميل فتسقط ، وإنما يكون ذلك إذا زهقت نفسها ، ويقال
للشمس إذا غابت : قد وجبت الشمس .

وقوله « والمرأة تموت بجمع » فهو أن تموت وفي بطنها ولد .

فَإِذَا وَجَبَ فَلَا تَبْسِكِينَ بَاكِئَةً . قالوا : وما الوجوب يا رسول الله ؟ قال : الموت . قالت ابنته : والله إن كنت لأرجو أن تكون شهيداً ، فإنك كنت قد قضيت جهازك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله عز وجل قد أَوْفَعَ أَجْرَهُ عَلَى قَدَرِ نَيْتِهِ ، وَمَا تَعْدُونَ الشَّهَادَةَ ؟ قالوا : القتل في سبيل الله تعالى ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشَّهَادَةُ سَبْعٌ ، سوى القتل في سبيل الله : الْمَطْعُونُ شهيد ، وَالْفَرْقُ شهيد ، وصاحبُ ذاتِ الْجَنْبِ شهيد ، وَالْمَبْطُونُ شهيد ، وصاحبُ الحريقِ شهيد ، والذي يموت تحتِ الهدمِ شهيد ، والمرأةُ تموتُ بِمُجْمَعِ شَهِيدَةٍ^(١) . وأخرجه النسائي وابن ماجه .

وقال الترمي : رواه جماعة الرواة عن مالك فيما علمت ، لم يختلفوا في إسناده ومتمته . وقال غيره : صحيح من مسند حديث مالك .

وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الشهداء خمسة : المطعون ، والمبطون ، والفرق ، وصاحب الهدم . والشهيد في سبيل الله » .

وفي رواية له « من قتل في سبيل الله فهو شهيد . ومن مات في سبيل الله فهو شهيد » ،

باب المريض يتعاهد من أظفاره وعائته [٣ : ١٥٧]

٢٩٨٣ - عن أبي هريرة ، قال « ابتاع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خُيْبًا ، وكان خُيْبٌ هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر . فلبث خُيْبٌ عندهم أسيراً ، حتى أجمعوا لقتله ، فاستعار من ابنة الحارث موسى يَسْتَحِدُّ بها ، فأعارته ، فدرَجُ بُنَى لها وهى غافلة ، حتى أتته فوجدته مُخْلِياً ، وهو على قتحذه ، والموسى بيده ، ففَزَعَتْ فَرْعَةً عَرَفَهَا فيها ، فقال : أَنَحْشِينَ أَنْ أَقْتله ؟ ما كنت لأفعل ذلك » . وأخرجه البخارى والنسائي مطولاً .

(١) في هون العبود - بجمع - بضم الجيم ، وتكسر ، وسكون الميم - قاله القارى . والجمع : بمعنى المجموع . كالذخر بمعنى الذخور . قال الخطاى : معناه : أن تموت وفي بطنها ولد . وفي النهاية : التى تموت في بطنها ولد ، وقيل : التى تموت بكرا . اه والمعنى : أنها ماتت مع جنين يجموع خلقه في رحمها .

وخبيب : بضم الخاء المعجمة ، وبعدها باء بواحدة مفتوحة ، وباء آخر الحروف ساكنة وباء بواحدة .

باب حسن الظن بالله عند الموت [١٥٨ : ٣]

٢٩٨٤ - عن جابر بن عبد الله ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاث قال « لَا يَمُوتُ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ » . وأخرجه مسلم وابن ماجه .

قيل : إنما يحسن بالله الظن : من حسن عمله : فكأنه قال : أحسنوا أعمالكم يحسن ظنكم بالله . فإن من ساء عمله ساء ظنه .

وقد يكون أيضاً حسن الظن بالله من ناحية الرجاء وتأميل العفو . والله جواد كريم . لا وأخذنا الله بسوء أفعالنا . ولا وكلنا إلى حسن أعمالنا برحمته .

وذكر بعضهم أنه تحذير من القنوط المهلك . وحض على الرجاء عند الخاتمة ، لئلا يغلب الخوف حينئذ عليه ، فيخشى عليه غلبة اليأس والقنوط فيهلك .

وعبادة الله إنما هي بين أصلين : الخوف والرجاء ، فتستحب غلبة الخوف ما دام الإنسان في مهلة العمل . فإذا دنا الأجل وذهب المهل استحب حينئذ غلبة الرجاء ، ليلقى الله تعالى على حالة هي أحب الأحوال إليه جل اسمه . إذ هو الرحمن الرحيم ، ويجب الرجاء . وأثنى على نبيه بذلك .

ويؤيده : « يبعث كل أحد على ما مات عليه » .

وذكر أن هذا يدل على سعة معرفة الإمام مسلم ، إذ ذكر هذا بعقب حديث حسن الظن ، وأنه أورده على معنى التفسير له . والله أعلم .

٢٩٨٤ - قلت : إنما يحسن بالله الظن من حسن عمله ، فكأنه قال : أحسنوا أعمالكم يحسن ظنكم بالله . فإن من ساء عمله ساء ظنه .

وقد يكون أيضاً حسن الظن بالله من ناحية الرجاء ، وتأميل العفو ، والله جواد كريم لا وأخذنا الله بسوء أفعالنا . ولا وكلنا إلى حسن أعمالنا برحمته .

باب تطهير ثياب الميت عند الموت [١٥٨ : ٣]

٢٩٨٥ - عن أبي سعيد الخدرى « أنه لما حضره الموت دعا بثيابٍ جُدِّ فلبسها ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الْمَيِّتُ يُبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا »

٢٩٨٥ - قلت : أما أبو سعيد فقد استعمل الحديث على ظاهره ، وقد روى في تحسين الكفن أحاديث .

وقد تأوله بعض العلماء على خلاف ذلك : فقال : معنى الثياب العمل ، كنى بها عنه ، يريد أنه يبعث على مامات عليه من عمل صالح أو عمل سيء .

قال والعرب تقول فلان طاهر الثياب ، إذا وصفوه بطهارة النفس والبراءة من العيب ودَسُّ الثياب إذا كان بخلاف في ذلك .

واستدل في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم « تحشر الناس حفاة عراة » فدل ذلك على أن معنى الحديث ليس على الثياب التي هي الكفن .

وقال بعضهم : البعث غير الحشر ، فقد يجوز أن يكون البعث مع الثياب ، والحشر مع العرى والحفا . والله أعلم .

٢٩٨٥ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : استعمل أبو سعيد الحديث على ظاهره . وقد روى في تحسين الكفن أحاديث .

وقد تأوله بعضهم على أن معنى الثياب العمل ، كنى بها عنه ، يريد أنه يبعث على مامات عليه من عمل صالح أو سيء .

قال : والعرب تقول : فلان طاهر الثياب ، إذا وصفوه بطهارة النفس والبراءة من العيب والدنس ، وتقول : دس الثياب إذا كان بخلاف ذلك ، واستدل بقوله تعالى (٧٤ : ٤) وثيابك فطهر) وأكثر المفسرين على أن المعنى : وعملك فأصلح ، ونفسك فزك . قال الشاعر

ثياب بنى عوف طهارى نقيه

قال : وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يحشر الناس حفاة عراة » وقالت طائفة : البعث غير الحشر ، فقد يجوز أن يكون البعث مع الثياب ، والحشر مع العرى والحفا .

باب ما يستحب أن يحضر الميت من الكلام [١٥٨ : ٣]

٢٩٨٦ - عن أم سلمة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِذَا حَضَرْتُمْ الْمَيِّتَ ، فَقُولُوا خَيْرًا ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ . فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَقُولُ ؟ قَالَ : قُولِي : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَأَعْقِبْنَا عُقْبَى صَالِحَةٍ ، قَالَتْ : فَأَعْقَبَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وقيل : ذلك داخل في قوله (٤٣ : ٥) ويستغفرون لمن في الأرض) .

باب في التلقين [١٥٩ : ٣]

٢٩٨٧ - عن معاذ بن جبل ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

٢٩٨٨ - وعن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ قَوْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

باب تغميض الميت [١٥٩ : ٣]

٢٩٨٩ - عن أم سلمة ، قالت « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبى سلمة ، وقد شقَّ بصره ، فأغمضه ، فَصَيَّحَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقَالَ : لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ . فَإِنَّ

٢٩٨٨ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقد روى مسلم في صحيحه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله سواء ، وروى ضمام بن اسمعيل عن موسى بن وردان عن أبى هريرة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال « أَكْثَرُوا مِنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَبْلَ أَنْ يَحَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا ، وَلَقِّنُوهَا مَوْتَاكُمْ » ذكره أبو أحمد بن عدى .

وضمام هذا صدوق صالح الحديث . قاله عبد الحق الاشيبلى .

المَلَائِكَةُ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ . ثم قال : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ ، وارفع درجته في المَهِدِينَ ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقْبِهِ فِي الْغَابِرِينَ ، واغفر لنا وله رَبَّ الْعَالَمِينَ ، اللَّهُمَّ افْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ »

وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه

باب الاسترجاع [١٥٩ : ٣]

٢٩٩٠ - عن عمر بن أبي سلمة ، عن أم سلمة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِذَا أَصَابَتْ أَحَدَكُمْ مُصِيبَةٌ فَلْيَقُلْ (٢ : ١٥٦) إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) اللَّهُمَّ عِنْدَكَ أَحْتَسِبُ مُصِيبَتِي ، فَاجِرْنِي فِيهَا وَأَبْدِلْنِي بِهَا خَيْرًا مِنْهَا » ^(١) وأخرجه النسائي .

وعمر بن أبي سلمة - هذا - هو ابن أبي سلمة عبد الله بن الأسود الخزومي ، ربيب رسول الله صلى الله عليه وسلم . أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم في صَحْفَةٍ ، ورآه يصلي في ثوب واحد .

وقد أخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن سفيانة عن أم سلمة بنحوه أتم منه .

باب الميت يُسَجَّى [١٦٠ : ٣]

٢٩٩١ - عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم سُجِّيَ فِي ثَوْبِ حَبْرَةٍ » وأخرجه البخاري ومسلم

باب القراءة عند الميت [٢٦٠ : ٣]

٢٩٩٢ - عن أبي عثمان - وليس بالنهدي - عن أبيه ، عن مَعْقِل - وهو ابن يسار - قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « اقْرؤْا (يَسَّ) عَلَى مَوْتَاكُمْ » وأخرجه النسائي ^(٢) وابن ماجه . وأبو عثمان وأبو لهيه ليسا بالمشهورين .

(١) « آجَرْنِي » روى بالمد وكسر الجيم ، وبالقصر وضم الجيم . يقال : أجزه الله بأجره ، وآجزه : لفتان . وأنكر الأصمعي للمد . وكذلك من الإجارة . ومعنى أجزه الله : أى أثابه على عمله ووفاه أجره عليه . من هاشم النذري .

(٢) قال في عون المعبود : قال المزني : والمحدث أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة

ومعقل : بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف : وآخره لام

باب الجلوس عند المصيبة [١٦٠ : ٣]

٢٩٩٣ - عن عائشة ، قالت « لما قُتل زيدُ بن حارثة وجعفرُ وعبد الله بن رواحة جلس رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ، يُعرَفُ في وجهه الحزنُ - وذكر القصة » وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي . وبَوَّبَ عاينه البخاري « من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن »

باب التعزية [١٦٠ : ٣]

٢٩٩٤ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال « قَبَرْنَا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعنى ميتاً - فلما فرغنا انصرف رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، وانصرفنا معه ، فلما حاذى بابه وقف ، وإذا نحن بامرأة مقبلة ، قال : أظنُّه عرفها ، فلما ذهبت ، إذا هي فاطمة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ فقالت : أتيت يارسول الله أهلَ هذا البيت ، فرَحَّمْتُ إليهم مَيِّتَهُمْ أو عَزَّيْتُهُمْ به ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : فَلَمَّا لَكِ بَلَغْتَ معهم الكُدَى ؟ قالت : معاذ الله !! وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر ، قال : لو بَلَغْتَ مَعَهُم الكُدَى - فذكر تشديدا في ذلك ^(١) - فسألت ربيعة عن الكُدَى ، فقال : القبور فيما أحسب .

٢٩٩٤ - « الكدى » جمع الكُدْية ، وهى القطعة الصلبة من الأرض ، والقبور إنما تحفر فى المواضع الصلبة لئلا تنهار ، والعرب تقول : ماهو إلا ضَبُّ كُدْية ، إذا وصفوا الرجل بالدهاء والأرب .

ويقال : أ كدى الرجل : إذا حفر فأفضى إلى الصلابة .

ويضرب به المثل فيمن أخفق ، فلم ينجح فى طلبته .

(١) الذى حذفه أبو داود ، وكفى عنه بالتشديد : ما رواه النسائي مصرحا وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لو بَلَمْتُهُم معهم ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك » وصنيع النسائي خير من صنيع أبي داود . فإن عبد المطلب هو جد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تكلم الرسول بهذا أمام الناس ليعلمهم ، وفى كل كلمة من كلامه صلى الله عليه وسلم من الفوائد ما يظهر لبعض الناس ويخفى على غيره . فيبقى رواية الحديث كما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم بدون حذف ولا تغيير . وهذا هو الأدب اللائق مع رسالته صلى الله عليه وسلم .

وأخرجه النسائي . وربيعة - هذا - هو في إسناده هذا الحديث . وهو ربعة بن سيف الماعري ، من تابعي أهل مصر . وفيه مقال .

باب الصبر على المصيبة [١٦١ : ٣]

٢٩٩٥ - عن أنس ، قال « أتى نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم على امرأةٍ تبكي على صبيِّ لها : فقال لها : اتقي الله واصبري ، فقالت : وما تُبالي أنت بمصيبتي ؟ فقيل لها : هذا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتته . فلم تَجِدْ على بابهِ بَوَّابِينَ . فقالت : يارسول الله ، لم أعرفك ، فقال : إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى ، أَوْ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ . »
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

باب في البكاء على الميت [١٦٢ : ٣]

٢٩٩٦ - عن أسامة بن زيد « أن بنتاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلتُ إليه ، وأنا معه ، وسعدٌ - وأحسبُ أَيْباً - أنَّ ابني ، أو ابنتي ، قد حُضِرَ ، فاشْهَدْنَا ، فأرسل يقرأ السلام وقال : قُلْ : لِلَّهِ مَا أَخَذَ ، وما أعطى ، وكل شيء عنده إلى أجل . فأرسلت تُقَسِّمُ عليه ، فأتاها ، فوَضِعَ الصَّبِيُّ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، ونَفْسُهُ تَتَمَقَّقِعُ ، فقاضت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له سعد : ما هذا ؟ قال : إنها رَحْمَةٌ ، يضعها الله في قلوب من يشاء ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنِ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءُ »
وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

٢٩٩٧ - وعن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وَلَدٌ لِي اللَّيْلَةَ غُلَامٌ ، فسميته باسم أبي إبراهيم - فذكر الحديث - قال أنس : لقد رأيته يَكِيدُ بِنَفْسِهِ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فدمعت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : تَدْمَعُ الْعَيْنُ ، وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضِي رَبَّنَا ، إِنَّا بِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ . »

وأخرجه مسلم ، وأخرجه البخاري تعليقا .

باب في النوح [١٦٢ : ٣]

٢٩٩٨ - عن أم عطية . قالت « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن النِّياحة »
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

وأم عطية : اسمها نُسَيْبَةُ بنت كعب الأنصارية ، تُعَدُّ في أهل البصرة . وهى بضم
النون وفتح السين المهملة ، وياء آخر الحروف ساكنة ، وباء بواحدة ، وتاء تأنيث .
٢٩٩٩ - وعن أبى سعيد الخدرى ، قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم النائحة
والمستمعة » .

في إسناده : محمد بن الحسن بن عطية العوفي ، عن أبيه عن جده ، وثلاثهم ضعفاء
٣٠٠٠ - وعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ أَلَمَّيَّتَ كَيْعَدَبُ
بِكُكَّاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : وَهَلْ - تعنى ابن عمر - إنما مرَّ

٣٠٠٠ - قلت : قد يحتمل أن يكون الأمر في هذا على ما ذهبت إليه عائشة ، لأنها قد روت
« أن ذلك إنما كان في شأن يهودى » والخبر المفسر أولى من الجمل . ثم احتجبت له بالآية
وقد يحتمل أن يكون ما رواه ابن عمر صحيحاً من غير أن يكون فيه خلاف الآية .
وذلك أنهم كانوا يوصون أهلهم بالبكاء والنوح عليهم . وكان ذلك مشهوراً من مذاهبهم
وهو موجود في أشعارهم ، كقول القائل ، وهو طرفة :

إذا مُتُّ فأنعني بما أنا أهله وشقَّتْ على الجيب ، يا أم معبدٍ
وكقول كبيد :

فقوما ، فقولاً بالذى تعلمانه ولا تحمِشاً وجهاً ، ولا تحلقا الشعر

٣٠٠٠ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : هذا أحد الأحاديث التى ردتها عائشة واستدركتها ،
ووهمت فيه ابن عمر .

والصواب مع ابن عمر ، فإنه حفظه ولم يتهم فيه . وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أبوه عمر بن الخطاب ؛ وهو فى الصحيحين ، وقد وافقه من حضره من جماعة الصحابة ،
كما أخرجا فى الصحيحين عن ابن عمر قال « لما طعن عمر أغمى عليه ، فصيح عليه ، فلما أفاق

النبي صلى الله عليه وسلم على قبر ، فقال : إِنْ صَاحِبَ هَذَا كَيْعَذَبُ ، وأهله يبكون عليه -
ثم قرأت (ولا تزر وازرة وزرَة أخرى) »

وقولا : هو المرء الذي لا صديقه أضاع ، ولا خان الأمين ، ولا غدر
إلى الحول ، ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
ومثل هذا كثير في أشعارهم .

وإذا كان كذلك فالميت إنما تلزمه العقوبة في ذلك بما تقدم من أمره إياهم بذلك
وقت حياته ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر
من عمل بها . ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها »
وقولها « وهَلْ ابن عمر » معناه : ذهب وهله إلى ذلك . يقال : وهَل الرجل ووهم
بمعنى واحد . كل ذلك بفتح الهاء .

قال : أما علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إِنْ المِيتَ ليعذب بيبكاء الحى ؟
وأخرجنا أيضاً عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الميت يعذب بما نيح عليه »
وأخرجنا في الصحيحين أيضاً عن أبي موسى قال « لما أصيب عمر جعل صهيب يقول :
وا أخاه ، فقال له عمر : يا صهيب ، أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إِنْ المِيتَ
ليعذب بيبكاء الحى ؟ »

وفي لفظ لهما : قال عمر « والله لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من
يبك عليه يعذب » .

وفي الصحيحين عن أنس « أن عمر لما طعن أعولت عليه حفصة ، فقال : يا حفصة ، أما سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المعول عليه يعذب »
وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من
نيح عليه ، فانه يعذب بما نيح عليه »

فهؤلاء عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وابنته حفصة ، وصهيب ، والمغيرة بن شعبة كلهم
يروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم .
ومحال أن يكون هؤلاء كلهم وهموا في الحديث .

وفي رواية « على قبر يهودى »
وأخرجه مسلم والنسائى .

فإذا قلت : وهل - بكسر الهاء - كان معناه : فزع .
وفيه وجه آخر ، ذهب إليه بعض أهل العلم ، قال : وتأويله : أنه مخصوص فى بعض
الأموات الذين وجب عليهم بذنوب اقترفوها ، وجرى من قضاء الله سبحانه فيهم أن
يكون عذابهم وقت البكاء عليهم ، ويكون كقولهم : مطرنا بنوء كذا ، أى عند نوء كذا .
كذلك قوله « إن الميت يعذب ببكاء أهله » أى عند بكائهم عليه لاستحقاقه ذلك
بذنبه . ويكون ذلك حالاً ، لا سبباً . لأننا لو جعلناه سبباً لكان مخالفاً للقرآن . وهو قوله
تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) والله أعلم .

والمعارضة التى ظنتها أم المؤمنين رضى الله عنها بين روايتهم وبين قوله تعالى (لا تزر وازرة
وزر أخرى) غير لازمة أصلاً . ولو كانت لازمة لزم فى روايتها أيضاً : أن الكافر يزيده الله
ببكاء أهله عذاباً ، فإن الله سبحانه لا يعذب أحداً بذنب غيره الذى لا تسبب له فيه . فما تجيب
به أم المؤمنين عن قصة الكافر يجب به أبنائها عن الحديث الذى استدركته عليهم .
ثم سلكوا فى ذلك طرقاً .

أحدها : أن ذلك خاص بمن أوصى أن يناح عليه ، فيكون النوح بسبب فعله ، ويكون
هذا جارياً على المتعارف من عادة الجاهلية ، كما قال قائلهم :

إذا مت فانهين بما أنا أهله وشقى علي الجيب يا ابنة معبد

وهو كثير فى شعرهم .

وأما من لم يتسبب إلى ذلك بوصية ولا غيرها فلا يتناوله الحديث .

وهذا ضعيف من وجهين .

أحدهما : أن اللفظ عام .

الثانى : أن عمر والصحابه فهموا منه حصول ذلك ، وإن لم يوص به .

ومن وجه آخر : وهو أن الوصية بذلك حرام يستحق بها التعذيب ، نوح عليه أم لا .

والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علق التعذيب بالنيابة لا بالوصية .

المسالك الثانى : أن ذلك خاص بمن كان النوح من عادته وعادة قومه وأهله ، وهو يعلم أنهم

٣٠٠١ - وعن يزيد بن أوس ، قال « دخلت على أبي موسى ، وهو ثقیل ، فذهبت امرأته لتبكي ، أو تهنئ به ، فقال لها أبو موسى : أما سمعت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : بلى ، قال : فسكت ، فلما مات أبو موسى ، قال يزيد : لقيت المرأة ، فقلت لها : ما قول أبي موسى لك : أما سمعت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم سكت ؟ قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَيْسَ مِنَّا مَنْ سَلَقَ ، وَمَنْ حَلَقَ ، وَمَنْ خَرَّقَ . »

ينوحون عليه إذا مات . فإذا لم ينههم كان ذلك رضى منه بفعلهم ، وذلك سبب عذابه وهذا مسلك البخارى فى صحيحه ، فإنه ترجم عليه وقال « إذا كان النوح من سننه » وهو قريب من الأول المسلك الثالث : أن الباء ليست بآء السببية ، وإنما هى باء المصاحبة . والمعنى : يعذب مع بكاء أهله عليه ، أى يجتمع بكاء أهله وعذابه ، كقولك : خرج زيد بسلاحه . قال تعالى (٦١:٥) وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به)

وهذا المسلك باطل قطعاً ، فإنه ليس كل ميت يعذب ، ولأن هذا اللفظ لا يدل إلا على السببية ، كما فهمه أعظم الناس فهماً . ولهذا رده عائشة لما فهمت منه السببية ، ولأن اللفظ الآخر الصحيح الذى رواه المغيرة يبطل هذا التأويل ، ولأن الإخبار بمقارنة عذاب الميت المستحق للعذاب لبكاء أهله لافائدة فيه .

المسلك الرابع : أن المراد بالحديث : ما يتألم به الميت ، ويتعذب به ، من بكاء الحى عليه . وليس المراد : أن الله تعالى يعاقبه ببكاء الحى عليه ، فإن التعذيب هو من جنس الألم الذى يناله بمن يجاوره مما يتأذى به ونحوه . قال النبى صلى الله عليه وسلم « السفر قطعة من العذاب » وليس هذا عقاباً على ذنب ، وإنما هو تعذيب وتألم ، فإذا وُجِع الميت على ما ينال به عليه لحقه من ذلك تألم وتعذيب .

ويدل على ذلك : ما روى البخارى فى صحيحه عن النعمان بن بشير قال « أغمى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته عمرة تبكي : واجلاه ، واكذا ، واكذا ، تعدد عليه ، فقال ، حين أفاق : ما قلت شيئاً إلا قيل لى : أنت كذلك ؟ » وقد تقدم قول النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث عبد الله بن ثابت « فإذا وجب فلا تبكين باكية »

وهذا أصح ما قيل فى الحديث . ولا ريب أن الميت يسمع بكاء الحى ، ويسمع قرع نعالهم ، وتعرض عليه أعمال أقاربه الأحياء ، فإذا رأى ما يسوؤهم تألم له ، وهذا ونحوه مما يتعذب به الميت ويتألم ، ولا تعارض بين ذلك وبين قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) بوجه ما .

وأخرجه النسائي .

وامرأة أبي موسى : هي أم عبد الله .

وقد روى هذا الحديث عنها عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأخرجه النسائي أيضا

٣٠٠٢ - وعن امرأة من المبايعات ، قالت « كان فيما أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المعروف - الذي أخذ علينا : أن لا نعصيه فيه - أن لا نَحْمَشَ وجهًا ، ولا ندعو وَيلاً ، ولا نَشُقَّ جَيْبًا ، وأن لا ننشر شعراً »

باب صنعة الطعام لأهل الميت [١٦٤ : ٣]

٣٠٠٣ - عن عبد الله بن جعفر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اصنعوا لآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا . فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ يَشْغَلُهُمْ » .

وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح .

قال الشافعي : وأحبُّ لقراءة الميت أن يعملوا لأهل الميت في يومهم وليلتهم طعامًا يُشبعهم .

وقال غيره - بعد ذكر الحديث - : ولأن ذلك من البر والتقرب إلى الأهل والجيران . فكان مستحبًا .

باب في الشهيد يغسل [١٦٤ : ٣]

٣٠٠٤ - عن جابر - وهو ابن عبد الله - قال « رُمي رجلٌ بسهم في صدره ، أو في حلقه فمات ، فأُدْرِجَ في ثيابه كما هو ، قال : ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

٣٠٠٥ - وعن ابن عباس ، قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بِقَتْلِ أَحَدٍ : أن يُنزعَ عنهم الحديد والجلود ، وأن يُدْفَنُوا بدمائهم ، وثيابهم » .
وأخرجه ابن ماجه .

وفي إسناده : علي بن عاصم الواسطي ، وقد تكلم فيه جماعة . وعطاء بن السائب ، وفيه مقال .

٣٠٠٦ - وعن أنس بن مالك « أن شهداء أحد لم يُعَسَّلوا ، ودفنوا بدمائهم ، ولم يُصلَّ عليهم » .

٣٠٠٦ - قال ابن القيم رحمه الله : وهؤلاء رأوا أن الغسل لم يأت فيه شيء يعارض حديث جابر في قتل أحد ، وأما الصلاة عليه : فقد أخرجها في الصحيحين عن عقبة بن عامر « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوماً ، فصلى على أهل أحد صلواته على الميت »
وحديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة »
وحديث أبي مالك الغفاري قال « كان قتل أحد يؤتى منهم بتسعة وعاشرهم حمزة ، فيصلى عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يحملون ، ثم يؤتى بتسعة فيصلى عليهم وحمزة مكانه ، حتى صلى عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم » هذا مرسل صحيح . ذكره البيهقي ، وقال : هو أصح ما في الباب .

وروى أبو بكر بن عياش عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس « أنه صلى عليهم »
رواه البيهقي ، وقال : لا يحفظ إلا من حديثهما ، وكأنا غير حافظين - يعني : أبا بكر ، ويزيد ابن أبي زياد .

وقد روى ابن إسحاق عن رجل من أصحابه عن مقسم عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة ، فكبر سبع تكبيرات ، ولم يؤت بقتيل إلا صلى عليه معه ، حتى صلى عليه اثنتين وسبعين صلاة »
ولكن هذا الحديث له ثلاث علل .

إحداها : أن ابن إسحاق عنقه ، ولم يذكر فيه سماعاً .

الثانية : أنها رواه عن عمن لم يسمه .

الثالثة : أن هذا قد روى من حديث الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، والحسن لا يحتاج به ، وقد سئل الحكم : أصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتل أحد ؟ قال : لا . سأله شعبة . وقد روى أبو داود عن أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه « فصلى عليه ودفنه ، فقالوا : يا رسول الله ، أشهد هو ؟ قال : نعم ، وأنا له شهيد » وقد تقدم .

قالوا : وهذه آثار يقوى بعضها بعضاً ، ولم يختلف فيها ، وقد اختلف في شهداء أحد . فكيف يؤخذ بما اختلف فيه ، وترك هذه الآثار ؟
والصواب في المسألة : أنه غير بين الصلاة عليهم وتركها لحجاء الآثار بكل واحد من الأمرين وهذا إحدى الروايات عن الإمام أحمد ، وهي الأليق بأصوله ومذهبه .

٣٠٠٧ - وعنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ على حمزة ، وقد مُثِّلَ به ، فقال :
كُلَّوْا أَنْ تَجِدَ صَفِيَّةً فِي نَفْسِهَا لَتَرَكْتُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الْعَاقِيَةُ ، حَتَّى يُحْشَرَ مِنْ بَطُونِهَا .

٣٠٠٧ - « العاقية » السباع والطير التي تقع على الجيف فتأكلها ، وتُجمع على العوافي .

وفيه من الفقه : أن الشهيد لا يغسل . وهو قول عوام أهل العلم .

وفيه أنه لا يصلى عليه . وإليه ذهب أكثر العلماء .

وقال أبو حنيفة : لا يغسل ، ولكن يصلى عليه .

ويقال : إن المعنى في ترك غسله : ما جاء « أن الشهيد يأتي يوم القيامة وكلمه يدعى ،

الريح ريح المسك ، واللون لون الدم »

وقد يوجد الغسل في الأحياء مقرّوناً بالصلاة ، وكذلك الوضوء . فلا يجب التطهر

على أحد إلا من أجل صلاة يصلّيها ، إلا أن الميت لا فعل له ، فأمرنا أن نغسله ليصلى

عليه : فإذا سقط الغسل سقطت الصلاة . والله أعلم .

والحديث مستغنٍ بنفسه عن الاستشهاد له بدلائل الأصول .

وفيه جواز أن تدفن الجماعة في القبر الواحد ، وأن أفضلهم يقدم إلى القبلة . وإذا

ضاق الأكلان ، وكانت الضرورة ، جاز أن يكفن الجماعة منهم في الثوب الواحد .

والذي يظهر من أمر شهداء أحد : أنه لم يصل عليهم عند الدفن . وقد قتل معه بأحد

سبعون نفساً ، فلا يجوز أن تخفى الصلاة عليهم .

وحديث جابر بن عبد الله في ترك الصلاة عليهم صحيح صريح ، وأبو عبد الله أحد القتلى

يومئذ ، فله من الخبرة ما ليس لغيره .

وقد ذهب الحسن البصري وسعيد بن المسيب إلى أنهم يغسلون ويصلى عليهم .

وهذا ترده السنة المعروفة في ترك تغسيلهم .

فأصح الأقوال : أنهم لا يغسلون ، ويخير في الصلاة عليهم .

وبهذا تتفق جميع الأحاديث ، وبالله التوفيق .

وَقَلَّتِ الثِّيَابُ وَكَثُرَتِ الْقَتْلَى ، فَكَانَ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ يُكَفِّنُونَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ - زَادَ قَتِيْبَةُ : ثُمَّ يَدْفَنُونَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ - فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَأَلُ : أَيُّهُمْ أَكْثَرُ قَرَأْنَا ؟ فَيَقْدُمُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ » .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ : غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ . إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَفِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ « وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ » قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ : تَفَرَّدَ بِهِ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ . وَرَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ عَنْ أَسَامَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ ، وَزَادَ فِيهِ حَرْفًا ، لَمْ يَأْتِ بِهِ غَيْرُهُ ، فَقَالَ : « وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الشَّهْدَاءِ غَيْرِهِ » يَعْنِي حَمْزَةً . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : لَمْ يَنْقُلْ هَذِهِ اللَّفْظَةَ غَيْرَ عُثْمَانَ بْنِ عَمَرَ ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : وَحَدِيثُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ هُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ ، غَلَطَ فِيهِ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ . هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ .

فَأَمَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ : فَهُوَ اللَّيْثِيُّ ، مُوَلَّاهُ الْمَدَنِيُّ . وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ .

وَأَمَّا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ : فَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ بْنِ فَارَسٍ الْبَصْرِيُّ . وَقَدْ اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِحَدِيثِهِ . وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ - بِمَعْنَى الدُّعَاءِ - زِيَادَةً خُصُوصِيَّةً لَهُ ، وَتَفْضِيلًا لَهُ عَلَى سَائِرِ أَصْحَابِهِ .

٣٠٠٨ - وَعَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِحَمْزَةٍ ، وَقَدْ مُثِّلَ بِهِ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الشَّهْدَاءِ غَيْرِهِ » .

٣٠٠٨ - قُلْتُ : قَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ تَرَكَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ : عَلَى مَعْنَى اسْتِغْثَالِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عَنْهُمْ .

وَلَيْسَ هَذَا بِتَأْوِيلٍ صَحِيحٍ . لِأَنَّهُ قَدْ دَفَنَهُمْ مَعَ قِيَامِ الشَّغْلِ ، وَلَمْ يَتَرَكَهُمْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ : أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ .

٣٠٠٩ - وعن جابر بن عبد الله : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قَتَلَى أحد ، ويقول : أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ فإذا أُشِيرَ له إلى أحدهما قدمه في اللحد ، وقال : أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وأمر بدفنهم بدمائهم ، ولم يغسلهم » .

٢٠١٠ - وفي رواية « يجمع بين الرجلين من قَتَلَى أحد في الثوب الواحد » . وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وفي حديث البخارى والترمذى « ولم يصل عليهم » وقال الترمذى : حسن صحيح وقال النسائى : ما أعلم أحداً تابع الليث - يعنى ابن أسعد - من ثقات أصحاب الزهرى على هذا الإسناد ، واختُفِىَ على الزهرى فيه . هذا آخر كلامه . ولم يؤثر عند البخارى والترمذى تفرد الليث بهذا الإسناد ، بل احتج به البخارى فى صحيحه ، وصححه الترمذى ، كما ذكرناه .

باب فى ستر الميت عند غسله [١٦٥ : ٣]

٣٠١١ - عن عاصم بن ضمرة ، عن على ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تُنْبِرْ فِخْذَكَ ، وَلَا تَنْظُرَنَّ إِلَى فَخْذٍ حَتَّى وَلَا مِيت » . وأخرجه ابن ماجه .

وقال أبو داود : هذا الحديث فيه نكارة : هذا آخر كلامه .

وعاصم بن ضمرة : قد وثقه يحيى بن معين وغيره . وتكلم فيه غير واحد . وقد تقدم هذا الحديث فى كتاب الحمام فى الجزء الخامس . وذكر هناك أيضاً حديث جرهد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أما علمت أن الفخذ عورة ؟ » وتقدم الكلام عليه هناك .

وقد تناول بعضهم ما روى من صلواته على حمزة : فجعلها بمعنى الدعاء زيادة خصوصية له ، وتفضيلاً له على سائر أصحابه .

٣٠١٢ - وعن عائشة قالت « لما أرادوا غسلَ النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : والله ما ندرى أُنَجِّدُ رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابه ، كما نجرد موتانا ، أم نغسله وعليه ثيابه ؟ فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النومَ ، حتى ما منهم رجلٌ إلا ودَقْنُهُ في صدره ، ثم كلمهم مُكَلِّمٌ من ناحية البيت ، لا يدرون من هو : أن اغسلوا النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه ، فقاموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فغسلوه وعليه قميصه ، يصبون الماء فوق القميص ، ويدلكونه بالقميص دون أيديهم ، وكانت عائشة تقول : لو استقبلتُ من أمرى ما استدبرتُ ما غَسَلَهُ إلا نساؤه . »

وأخرج ابن ماجة منه قول عائشة : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسله إلا نساؤه . »

وأخرج ابن ماجة في سننه من حديث بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْب رضى الله عنه قال « لما أخذوا في غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناداهم مناد من الداخل : لا تنزعوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصه . »

قال الدارقطني : تفرد به عمرو بن يزيد عن علقمة . هذا آخر كلامه .

وعمر بن يزيد - هذا - هو أبو بردة التميمي ، ولا يحتج به .

وفي إسناده محمد بن إسحق بن يسار . وقد تقدم الكلام عليه .

باب كيف غسل الميت ؟ [٣ : ١٦٦]

٣٠١٣ - عن محمد بن سيرين ، عن أم عطية قالت « دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تُوِفِّيَتْ ابنته ، فقال : اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك ، إن رأيتهن

٣٠١٣ - « الحقو » الإزار .

وقوله « أشعرنها إياه » يريد : اجعلنه شعاراً لها . وهو الثوب الذى يلبى جسدها .

وفيه : أن عدد الغسلات وتر ، وأن من السنة : أن يكون في آخر الماء شيء من الكافور ، وأن يغسل الميت بالسدر ، أو بما في معناه من أشنان ونحوه ، إذا كان على بدنه شيء من الدرن ، أو الوسخ .

ذلك ، بماء وسِدْرٍ ، واجعلنَ في الآخرةِ كافوراً ، أو شيئاً من كافور ، فإذا فرغْتَنَّ فَأَذْنِي .
فلما فرغنا آذناه ، فأعطانا حَقَّوهُ . فقال : أشعِرْنَهَا إِيَّاه .

وفي رواية « يعنى إزاره » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجة .

وابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - هذه - هى زينب زوج أبى العاص بن الربيع .
وهى أكبر بناته صلى الله عليه وسلم . هذا هو أكثر المروى .

وذكر بعض أهل السير : أنها أم كلثوم . وقد ذكره أبو داود فيما بعد .

وفى إسناده مقال . والصحيح : الأول ، لأن أم كلثوم توفيت ورسول الله صلى الله

عليه وسلم غائب بيدر .

٣٠١٤ - وعن حفصة بنت سيرين ، عن أم عطية ، قالت « مَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

٣٠١٥ - وعن حفصة أيضاً عنها ، قالت « وَضَفَرْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، ثُمَّ أَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا
مُقَدِّمَ رَأْسِهَا وَقَرْنَيْهَا » .

وأخرجه مسلم ، ولفظه « فضفرنا شعرها ثلاثة قرون : قَرْنَيْهَا ، وناصيتها » .

٣٠١٦ - وعن حفصة أيضاً عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهن - فى غسل

ابنته - ابدَأْنَ بِمِائِمِنِهَا وَمَوَاضِعِ الوُضُوءِ مِنْهَا » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .

٣٠١٧ - وفى رواية : « أو سبعا ، أو أكثر من ذلك ، إن رَأَيْتَهُ » .

وأخرجها البخارى ومسلم والنسائى .

٣٠١٨ - وعن محمد بن سيرين « أنه كان يأخذ الغسلَ عن أم عطية : يغسل بالسِّدْرِ مرتين

والثالثة : بالماء والكافور » .

٣٠١٥ - تريد ثلاثة قرون « والضفر » أصله القَتْلُ .

وفيه دليل : على أن تسريح لحية الميت مستحب .

قال بعضهم : ليس في غسل الميت حديث سوى حديث أم عطية ، غير أنها سنة ماضية في الشرع .

باب في الكفن [٣ : ١٦٨]

٣٠١٩ - عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه خطب يوماً . فذكر رجلاً من أصحابه قبض ، فكفن في كفن غير طائل ، وقبر ليلاً ، فزجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبر الرجل بالليل ، حتى يصلى عليه ، إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه » وأخرجه مسلم والنسائي

وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي قتادة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه » .

٣٠٢٠ - وعن عائشة ، قالت « أدرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب حبرة ، ثم أخر عنه » .

وسياتي في حديث عائشة بعد هذا ما يوضحه .

٣٠٢١ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا تُوفّي أحدكم ، فوجد شيئاً ، فليكن في ثوب حبرة »

٣٠٢٢ - وعن عائشة ، قالت « كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب يمانية بيض ، ليس فيها قميص ولا عمامة » .

٣٠٢٣ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : وقد حمل الشافعي قولها « ليس فيها قميص ولا عمامة » على أن ذلك ليس في الكفن بموجود ، وأن عدد الكفن ثلاثة أثواب . وحمله مالك على أنه ليس بمعدود من الكفن ، بل يحتمل أن يكون الثلاثة الأثواب زيادة على القميص والعمامة .

وقال ابن القصار : لا يستحب القميص ولا العمامة عند مالك في الكفن ، ونحوه عن أبي القاسم قال : وهذا خلاف ما حكى متقدمو أصحابنا - يعني : عن مالك

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه
٣٠٢٣ - وعنهما ، مثله ، زاد « من كَرُسُفٍ » ، قال : فذُكر لعائشة قولهم : فى ثوبين
وَبُرْدِ حَبْرَةٍ ، فقالت : قد أتى بالبرد ، ولكنهم رَدَّوه ، ولم يكفنوه فيه » .
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى : صحيح .

٣٠٢٤ - وعن مِقْسَم ، عن ابن عباس ، قال : « كَفَّنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم فى
ثلاث أثواب نَجْرَانِيَّةٍ : الحُلَّةُ ثوبان . وقبصه الذى مات فيه »
وفى رواية « فى ثلاثة أثواب : حُلَّةٌ حمراء ، وقبصه الذى مات فيه »
وأخرجه ابن ماجه

وفى إسناده يزيد بن أبى زياد ، وقد أخرج له مسلم فى المتابعات . وقد قال غير واحد
من الأئمة : إنه لا يحتج بحديثه .

وقال أبو عبد الله بن أبى صُفْرَةَ : قولها « ليس فيه قبص ولا عمامة » يدل على أن
القميص الذى غسل فيه النبى صلى الله عليه وسلم نَزَعَ عنه حين كفن . لأنه إنما قيل
« لا تنزعوا القميص » لسترته ، ولا يكشف جسده . فلما ستر بالكفن استغنى عن القميص ،
ولو لم ينزع القميص - حين كفن - لخرج عن حد الوتر الذى أمر به النبى صلى الله عليه وسلم
واستحسنه فى غير ما شئ ، إشعاراً للتوحيد ، وكانت تكون أربعة أثواب المبلول ،
ويُستَبَشع أن يكفن على قميص مبلول

فان قيل : فقد روى يزيد بن أبى زياد عن مقسم عن ابن عباس . قال « كفن
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب : قبصه الذى مات فيه وحلة نجرانية » ؟
قيل : هذا حديث تفرد به يزيد بن أبى زياد . ولا يحتج به لضعفه . وحديث عائشة
- الذى نفت عنه القميص - أصح . هذا آخر كلامه .

وقولها « ليس فيها قبص ولا عمامة » حملة الشافعى على أن ذلك ليس فى الكفن
بموجود ، وأن عدد الكفن ثلاثة أثواب
وحمله مالك على أنه ليس بمعدود ، بل يحتمل أن تكون الثلاثة الأثواب زيادة على
القميص والعمامة .

وحكى بعضهم عن ابن القصار : أن القميص والعمامة غير مستحب عند مالك . ونحوه عن ابن القاسم . لقول الشافعي ، وقال : وهذا خلاف ما حكى متقدمو أصحابنا ، يعنى عن مالكا ٣٠٢٥ - وعن عامر - وهو الشعبي - عن علي بن أبي طالب ، قال « لَا تُقَالُ لِي فِي كَفْنٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا تَقَالُوا فِي الْكَفْنِ ، فَإِنَّهُ يَسْلُبُ سَلْبًا سَرِيعًا »

في إسناده : أبو مالك ، عمر بن هاشم الجنبى ، وفيه مقال .

وذكر ابن أبي حاتم وأبو أحمد الكرايسى : أن الشعبي رأى علي بن أبي طالب . وذكر أبو بكر الخطيب : أنه سمع منه . وقد روى عنه عدة أحاديث .

٣٠٢٦ - وعن خَبَّاب - وهو ابن الأَرْت - قال : « مصعب بن عمير قُتِلَ يَوْمَ أَحَدٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا نَمْرَةٌ . كُنَّا إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجْنَا رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : غَطُّوا بِهَا رَأْسَهُ ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ » وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى

٣٠٢٧ - وعن عبادة بن الصامت ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « خَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ ، وَخَيْرُ الْأُصْحِيَةِ : الْكَبِشَ الْأَقْرَن » وأخرجه ابن ماجه ، مقتصرًا منه على ذكر الكفن .

باب في كفن المرأة [١٧١ : ٣]

٣٠٢٨ - عن ليلي بنت قانف الثقفية قالت « كنت فيمن غَسَلَتْ أُمَّ كَثُومَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ وَفَاتِهَا ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا أَعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَقِيقَ ،

٣٠٢٦ - « النمرة » ضرب من الأكسية .

وفيه من الفقه : أن الكفن من رأس المال ، وأن الميت إذا استغرق كفنه جميع تركته كان أحق به من الورثة .

ثم الدرع ، ثم الحمار ، ثم الملحفة ، ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر ، قالت : ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند الباب ، معه كفنها يناولناها ثوبا ثوبا »

في إسناده : محمد بن إسحاق بن يسار . وقد تقدم الكلام عليه

وفيه أيضا من ليس بمشهور . والصحيح : أن هذه القصة إنما كانت لزَيْنَب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم الكلام على ذلك . وهذا وقع في الرواية الحقة : بكسر الحاء مقصور . ولعلها أن تكون لغة في الحقور .

باب المسك للميت [١٧١ : ٣]

٣٠٢٩ - عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه « أَطِيبُ طَبِيعِكُمُ الْمَسْكُ » .

وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

باب التعجيل بالجنائزة [١٧٢ : ٣]

٣٠٣٠ - عن الحصين بن وَحُوح « أَنَّ طَلْحَةَ بْنَ الْبَرَاءِ مَرِضٌ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ ، فَقَالَ : إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَّثَ فِيهِ الْمَوْتُ ، فَأَذْنُونِي بِهِ ، وَعَجَّلُوا ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَجِيْفَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَيَّ أَهْلِهِ »

قال أبو القاسم البغوي : ولا أعلم روى هذا الحديث غير سعيد بن عثمان البَلَوِيِّ . وهو غريب . هذا آخر كلامه .

والحصين بن وحوح : أنصاري له صحبة

ووحوح : بفتح الواو وسكون الحاء المهملة ، وبعدها واو مفتوحة وحاء مهملة أيضا .

وطلحة بن البراء : أنصاري له صحبة

باب في الغسل من غسل الميت [١٧٣ : ٣]

٣٠٣١ - عن عائشة ، أنها حدثت « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع : من الجنابة ، ويوم الجمعة ، ومن الحجامة ، وغسل الميت »

٣٠٣١ - قلت : لا أعلم أحداً من الفقهاء يوجب الاغتسال من غسل الميت ، ولا الوضوء من حملة .

ويشبه أن يكون الأمر في ذلك على الاستحباب .

وقد يحتمل أن يكون المعنى فيه : أن غاسل الميت لا يكاد يأمن أن يصيبه نَضْحٌ من رشاش الغسول ، وربما كان على بدن الميت نجاسة . فإذا أصابه نَضْحُهُ - وهو لا يعلم مكانه - كان عليه غسل جميع البدن ، ليكون الماء قد أتى على الموضع الذي أصابه النجس من بدنه .

٣٠٣١ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : وقال الإمام أحمد ، في رواية أبي داود : حديث مصعب هذا ضعيف ، يعني حديث عائشة ، وقال الترمذی : قال البخاری : حديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك ، وقال ابن المنذر : ليس في هذا حديث يثبت ، وقال الإمام أحمد : وحديث أبي هريرة موقوف ، وسيأتي .

وقال الشافعي في رواية البويطي : إن صح الحديث قلت بوجوبه .

وقال في رواية الربيع : وأولى الغسل عندي أن يجب - بعد غسل الجنابة - الغسل من غسل الميت ، ولا أحب تركه بحال - ثم ساق الكلام إلى أن قال : وإنما منعي من إيجاب الغسل من غسل الميت : أن في إسناده رجلا لم أقع من معرفة تثبت حديثه إلى يومى هذا على ما يقنعني ، فإن وجدت من يقنعني من معرفة تثبت حديثه أوجبه ، وأوجب الوضوء من مس الميت مفضيا إليه ، فانهما في حديث واحد .

وقال في غير هذه الرواية : وإنما لم يقو عندي : أنه يروى عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، ويدخل بعض الحفاظ بين أبي صالح وبين أبي هريرة : اسحق مولى زائدة . وقيل : إن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة ، وليست معرفتي بإسحق - مولى زائدة - مثل معرفتي بأبي صالح ، ولعله أن يكون ثقة ، وقد رواه صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة .

قال أبو داود : حديث مصعب - يعني هذا الحديث - فيه خصال ليس العمل عليه وقال الخطابي : وفي إسناد الحديث مقال .

وقد قيل : معنى قوله « فليتوضأ » أى ليكنْ على وضوء ، ليتهيأ له الصلاة على الميت ، والله أعلم .
وفي إسناد الحديث مقال .

وقال الإمام أحمد في رواية أبي داود : يجرئه الوضوء ، قال أبو داود : أدخل أبو صالح بينه وبين أبي هريرة فيه : إسحق مولى زائدة ، قال : وحديث مصعب ضعيف . هذا آخر كلامه . وهذا الحديث له عدة طرق .

أحدها : سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .
الثاني : سهيل عن أبيه عن إسحق مولى زائدة عن أبي هريرة .
الثالث : عن يحيى بن أبي كثير عن إسحق عن أبي هريرة .
الرابع : عن يحيى عن أبي إسحق عن أبي هريرة .
الخامس : عن يحيى عن رجل من بني ليث عن أبي إسحق عن أبي هريرة .
السادس : عن معمر عن أبي إسحق عن أبيه عن حذيفة .
السابع : عن أبي صالح عن أبي سعيد .
الثامن : عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، مرفوعاً وموقوفاً . قال البيهقي . رحمه الله : والموقوف أصح .

التاسع : زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .
العاشر : عمرو بن عمير عن أبي هريرة مرفوعاً .
الحادي عشر : صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً ، ذكرها البيهقي . وقال : إنما يصح هذا الحديث عن أبي هريرة موقوفاً .
وهذه الطرق تدل على أن الحديث محفوظ .

وقد روى أبو داود عن علي بن أبي طالب أنه اغتسل من تجهيزه أباه ومواراته .
قال البيهقي : وروينا ترك إيجاب الغسل منه عن ابن عباس في أصح الروايتين عنه ، وعن ابن عمر ، وعائشة ، وروينا أيضاً عن سعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن مسعود ، وأنس بن مالك . هذا آخر كلامه .
وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب .

أحدها : أن الغسل لا يجب على غاسل الميت ، وهذا قول الأكثرين .

٣٠٣٢ - وعن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ غَسَلَ المِيتَ فليغتسل ، ومن حمله فليتوضأ »

وأخرجه من حديث اسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة بمعناه .

وقال : هذا منسوخ ، سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل عن الغسل من غسل الميت ؟ فقال : يجزيه الوضوء . هذا آخر كلامه .

وقد أخرجه الترمذى وابن ماجه من حديث سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ غَسَلَ ميتاً فليغتسل » ولفظ الترمذى « مِنْ غَسَلَهُ الغُسلُ . ومن حمله الوضوء » يعنى الميت . وقال الترمذى : حديث حسن . وقد روى عن أبى هريرة موقوفا . هذا آخر كلامه .

وقد رواه أيضا من حديث حذيفة بن اليمان . وفى إسناده من لا يُحتج به .

وقد اختلف فى اسناد هذا الحديث اختلافا كثيرا . وقال أحمد بن حنبل وعلى بن المدبني : لا يصح فى هذا الباب شيء . وقال محمد بن يحيى : لا أعلم فى « من غسل ميتاً فليغتسل » حديثاً ثابتاً . ولو ثبت لزمنا استعماله .

وقال الشافعى فى البويطى : إن صح الحديث قلت بوجوبه .

باب فى تقبيل الميت [١٧٣ : ٣]

٣٠٣٣ - عن عائشة ، قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُ عثمان بن مظعون وهو ميت ، حتى رأيت الدموع تسيل » .

الثانى : أنه يجب . وهذا اختيار الجوزجاني ، ويروى عن ابن المسيب وابن سيرين والزهري ، وهو قول أبى هريرة ، ويروى عن على .

الثالث : وجوبه من غسل الميت الكافر دون المسلم . وهو رواية عن الإمام أحمد لحديث على « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالغسل » وليس فيه أنه غسل أباً طالب ، مع أنه من رواية ناجية بن كعب عنه ، وناجية لا يعرف أحد روى عنه غير أبى إسحق ، قاله ابن المدبني وغيره ٣٠٣٣ - قال ابن القيم رحمه الله : وابن حبان يصحح لعاصم ، ومن طريقه صحيح حديث « سبق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحيل ، وجعل بينهما محلا » وذكره فى الضعفاء .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وفي حديث ابن ماجه « على خديه » وقال الترمذى : حسن صحيح . هذا آخر كلامه .
وفي إسناده : عاصم بن عبد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب . وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة .

باب الدفن بالليل [٣ : ١٧٤]

٣٠٣ - عن جابر بن عبد الله ، قال « رأى ناس ناراً في المقبرة ، فأتوها ، فإذا رسول الله

٣٠٣٤ - قال ابن القيم رحمه الله : هذه النار كانت للإضاءة ، ولهذا ترجم عليه أبو داود الدفن بالليل .

قال الإمام أحمد : لا بأس بذلك ، وقال : أبو بكر دفن ليلاً ، وعلى دفن فاطمة ليلاً . وحديث عائشة « سمعنا صوت المساحي من آخر الليل في دفن النبي صلى الله عليه وسلم »

ومن دفن ليلاً : عثمان ، وعائشة ، وابن مسعود . ورخص فيه عقبة بن عامر ، وابن المسيب ، وعطاء ، والثوري ، والشافعي ، وإسحق . وكرهه الحسن وأحمد في إحدى الروايتين وقد روى مسلم في صحيحه « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوماً ، فذكر رجلاً من أصحابه قبض ، فكفن في كفن غير طائل ، ودفن ليلاً ، فزجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبر الرجل بالليل إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك »
والآثار في جواز الدفن بالليل أكثر .

وفي الترمذى ، من حديث الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلاً ؛ فأسرج له بسراج ، فأخذه من قبل القبلة ، وقال : رحمك الله ، إن كنت لأوهاماً تلاءم للقرآن ، وكبر عليه أربعاً » قال : وفي الباب عن جابر ، ويزيد بن ثابت وهو أخو زيد أكبر منه ، قال : وحديث ابن عباس : حديث حسن . قال : ورخص أكثر أهل العلم في الدفن بالليل ، وقد نزل النبي صلى الله عليه وسلم في قبر ذى البجادين ليلاً .

وفي صحيح البخارى : أن النبي « سأل عن قبر رجل ، فقال : من هذا ؟ قالوا : فلان ، دفن البارحة فصلى عليه »

وهذه الآثار أكثر وأشهر من حديث مسلم .

وفي الصحيحين عن ابن عباس قال « مات إنسان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوده

صلى الله عليه وسلم فى القبر ، وإذا هو يقول : ناولونى صاحبكم . وإذا هو الرجل الذى كان يرفع صوته بالذكر » .

باب فى الميت يحمل من أرض إلى أرض [١٧٤ : ٣]

٣٠٣٥ - عن جابر بن عبد الله ، قال « كُنَّا حَمَلْنَا الْقَتْلَى يَوْمَ أُحُدٍ ، لِنُدْفَنَهُمْ ، فَجَاءَ مُنَادٍ النَّبِىَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكُمْ : أَنْ تَدْفِنُوا الْقَتْلَى فِي مَضَاجِعِهِمْ ، فَرَدَدْنَاهُمْ » .
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه : وقال الترمذى . حسن صحيح .

باب فى الصفوف على الجنائز [١٧٤ : ٣]

٣٠٣٦ - عن مالك بن هُبيرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أُوجِبَ » - قال : فكان مالك إذا استقل أهل الجنائز جرأهم ثلاثة صفوف ، للحديث » .
وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح .

باب اتباع النساء الجنائز [١٧٥ : ٣]

٣٠٣٧ - عن أم عطية ، قالت « نُهَيْنَا أَنْ نَتَّبِعَ الْجَنَائِزَ ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا » .
وأخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه .

فات بالليل ، فدفنوه ليلاً ، فلما أصبح أخبروه . فقال : ما منعكم أن تعلمونى ؟ فقالوا : كان الليل ؛ وكرهنا - وكانت ظلمة - أن نشق عليك ، فأتى قبره ، فصلى عليه »
قيل : وحديث النهى محمول على الكراهة والتأديب .

والذى ينبغى أن يقال فى ذلك - والله أعلم - : أنه متى كان الدفن ليلاً لا يفوت به شيء من حقوق الميت والصلاة عليه ، فلا بأس به ، وعليه تدل أحاديث الجواز ، وإن كان يفوت بذلك حقوقه والصلاة عليه ، وتتمام القيام عليه ، نهى عن ذلك ، وعليه يدل الزجر ، وبالله التوفيق

باب فضل الصلاة على الجنائز وتشيعها [١٧٥ : ٣]

٣٠٣٨ - عن أبي هريرة - يرويه - قال « مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ ، وَمَنْ تَبِعَهَا حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا فَلَهُ قِيرَاطَان ، أَصْغَرُهَا : مِثْلُ أَحَدٍ ، أَوْ أَحَدُهُمَا : مِثْلُ أَحَدٍ » .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة بنحوه .

٣٠٣٩ - وعن عامر بن سعد بن أبى وقاص « أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ ، إِذْ طَلَعَ خَبَابٌ صَاحِبُ الْمَقْصُورَةِ ، فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ؟ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْتِهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا - فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ سَفِيَّانٍ - فَأَرْسَلَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : صَدَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ » .
وأخرجه مسلم بمعناه أتم منه .

٣٠٤٠ - وعن ابن عباس ، قال : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا ، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا ، إِلَّا شَفَّعُوا فِيهِ » .
وأخرجه مسلم أتم منه . وأخرجه ابن ماجة بنحوه .

وقد أخرج مسلم فى صحيحه من حديث عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال .
« مَا مِنْ مَيِّتٍ يَصَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً ، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شَفَّعُوا فِيهِ » .
وأخرجه الترمذى والنسائى .
وفى لفظ الترمذى « مِائَةٌ فَمَا فَوْقَهَا » .

وقد تقدم حديث مالك بن هبيرة ، وفيه « فَيَصَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ » .
قال بعضهم : وجه اختلاف هذا العدد : أَنَّهَا أَجُوبَةٌ لِسَائِلٍ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ . وَلَعَلَّهُ لَوْ سُئِلَ عَنْ أَقْلٍ لَأُجَابَ بِمِثْلِهِ . وَقَدْ يَكُونُ الثَّلَاثَةُ الصُّفُوفُ أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعِينَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَرَادِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

باب فى النار يتبع بها الميت [١٧٦ : ٣]

٣٠٤١ - عن رجل من أهل المدينة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال « لَا تُتَّبَعُ الْجَنَازَةُ بِصَوْتٍ وَلَا نَارٍ » .

٣٠٤٢ - وفي رواية « ولا يُنْمِشِي بين يديها » .
في إسناده : رجلان مجهولان .

باب القيام للجنائزة [١٧٦ : ٣]

٣٠٤٣ - عن عامر بن ربيعة - يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم - قال : « إذا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ ، أَوْ تُوَضَّعَ » .
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٣٠٤٤ - وعن ابن أبى سعيد الخدرى - وهو عبد الرحمن - عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِذَا تَبِعْتُمُ الْجَنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوَضَّعَ » .
وقد أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى من حديث أبى سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبى سعيد بنحوه .

وأخرجه مسلم من حديث أبى صالح السمان عن أبى سعيد .
قال أبو داود : روى هذا الحديث الثورى عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة قال فيه « حتى توضع بالأرض » ورواه أبو معاوية عن سهيل قال « حتى توضع فى اللحد » وسفيان أحفظ من أبى معاوية .

٢٠٤٥ - وعن جابر - وهو ابن عبد الله - قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ مَرَّتْ بِنَا جَنَازَةٌ ، فقام لها ، فلما ذهبنا لنحمل إذا هى جنازة يهودى ، فقلنا : يا رسول الله ، إنما هى جنازة يهودى ، فقال : إِنَّ الْمَوْتَ فَرَعٌ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ جَنَازَةَ فَقُومُوا » .

٣٠٤٣ - قال ابن القيم رحمه الله : وحديث أبى معاوية رواه ابن حبان فى صحيحه ، ولفظه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان مع الجنائزة لم يجلس حتى توضع فى اللحد ، أو تدفن » شك أبو معاوية .

ويدل على أن المراد بالوضع : الوضع بالأرض عن الأعناق حديث البراء بن عازب . « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة رجل من الأنصار ، فأنهينا إلى القبر ، ولما يلحد بعد ، جلس النبي صلى الله عليه وسلم ، وجلسنا معه » وهو حديث صحيح ، وسيأتى إن شاء الله تعالى

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . وليس فى حديثهم « فلما ذهبنا لنحمل » .

٣٠٤٦ - وعن على بن أبى طالب « أن النبى صلى الله عليه وسلم قام فى الجنائزة ، ثم قعد بعد » .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه .

٣٠٤٧ - وعن عبادة بن الصامت ، قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم فى الجنائزة ، حتى توضع فى اللحد ، فمرَّ حَبْرٌ من اليهود ، فقال : هكذا نفعل ، فجلس النبى صلى الله عليه وسلم ، وقال : اجلسوا ، خالفوهم » .

وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث غريب . وبشر بن رافع ليس بالقوى فى الحديث . هذا آخر كلامه .

٣٠٤٧ - قال ابن القيم رحمه الله : وهذا هو الذى نجاه الشافعى . قال : وقد روى حديث عامر بن ربيعة ، وهذا لا يعدو أن يكون منسوخاً ، أو يكون النبى صلى الله عليه وسلم قام لها لعامة قد رواها بعض المحدثين : من « أن جنازة يهودى مر بها على النبى صلى الله عليه وسلم ، فقام لها كراهية أن تطوله »

وأيهما كان ، فقد جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم تركه بعد فعله ، والحجة فى الآخر من أمره : إن كان الأول واجباً فالآخر من أمره ناسخ ، وإن كان استحباباً فالآخر هو الاستحباب ، وإن كان مباحاً فلا بأس فى القيام ، والقيود أحب إلى ، لأنه الآخر من فعله .

قال ابن القيم رحمه الله : وقد اختلف أهل العلم فى القيام للجنازة وعلى القبر على أربعة أقوال . أحدها : أن ذلك كله منسوخ : قيام تابعها ، وقيام من مرت عليه ، وقيام المشيع على القبر قال هؤلاء : وما جاء من القعود : نسخ هذا كله ، وهذا المذهب ضعيف من ثلاثة أوجه . أحدها : أن شرط النسخ : المعارضة والتأخر ، وكلاهما منتف فى القيام على القبر بعد الدفن وفى استمرار قيام المشيعين حتى توضع ، وإنما يمكن دعوى النسخ فى قيام القاعد الذى تمر به الجنازة على ما فيه .

الثانى : أن أحاديث القيام كثيرة صحيحة صريحة فى معناها .

فمنها : حديث عامر بن ربيعة ، وهو فى الصحيحين ، وفى بعض طرقه « إذا رأى أحدكم الجنازة فان لم يكن ماشياً معها فليقم حتى تخلفه ، أو توضع من قبل أن تخلفه » وفى لفظ « إذا رأى أحدكم الجنازة فليقم حين يراها حتى تخلفه »

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : غريب . هذا آخر كلامه .
وفى إسناده : عبد الأعلى بن عامر الثعلبى ، ولا يحتج بحديثه . وأخرجه ابن ماجة أيضاً
من حديث جرير بن عبد الله البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وفى إسناده : أبو اليقظان عثمان بن عمير البجلي الكوفى ، ولا يحتج بحديثه . وذكر
ابن عدى : أنه لا يتابعه عليه أحد .

باب كم يدخل القبر ؟ [٢٠٥ : ٣]

٣٠٨٠ - عن عامر - وهو الشعبى - قال : « غَسَلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم على
والفضل وأسامة بن زيد ، وهم أدخلوه قبره - قال : وحدثني مُرَحَّبٌ ، أو ابن مُرَحَّب :
أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف - فلما فرغ على قال : إنما يلى الرجل أهله » .
٣٠٨١ - وعن الشعبى ، عن أبى مُرَحَّب « أن عبد الرحمن بن عوف نزل فى قبر النبي
صلى الله عليه وسلم ، قال : كَأَنى أنظر إليهم أربعة » .
أبو مرحب : قيل اسمه سويد بن قيس .

باب فى الميت يُدْخَل من قبل رجله القبر [٢٠٥ : ٣]

٣٠٨٢ - عن أبى إسحق ، قال « أوصانى الحرث أن يُصَلَّى عليه عبدُ الله بن يزيد ، فصلّى
عليه ، ثم أدخله القبر من قبل رِجْلَى القبر ، وقال : هذا من السنة » .
أبو إسحق : هو السبيعى ، وعبد الله بن يزيد : هو الخطمي .
قال البيهقى : هذا إسناده صحيح . وقد قال « هذا من السنة » فصار كالمسند .
وقد روينا هذا القول عن ابن عمر وأنس بن مالك .

قال الشافعى : أخبرنا بعض أصحابنا عن أبى الزناد وربيعة وأبى النضر - لا اختلاف
بينهم فى ذلك - « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُلَّ من قِبَل رأسه ، وأبو بكر وعمر
رضى الله عنهما » قال البيهقى : هذا المشهور فيما بين أهل الحجاز .

باب الجلوس عند القبر [٢٠٦ : ٣]

٣٠٨٣ - عن البراء بن عازب ، قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة رجل من الأنصار ، فاتَّهينَا إلى القبر ، ولم يُلْحَدْ بعدُ ، فجلس النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة ، وجلسنا معه .
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره [٢٠٦ : ٣]

٣٠٨٤ - عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا وُضِعَ الميت في القبر قال : بِسْمِ اللَّهِ ، وعلى سنة رسول الله ، صلى الله عليه وسلم .
وأخرجه النسائي مسنداً وموقوفاً .

باب الرجل يموت له القرابة المشرك [٢٠٦ : ٣]

٣٠٨٥ - عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال « قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : إن عمَّكَ الشيخَ الضَّالَّ قد مات ، قال : اذْهَبْ فَوَارِ أَبَاكَ ، ثُمَّ لَا تُحْدِثَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي قال : فذهبت ، فواريتُه ، وجئته ، فأمرني فاغتسلتُ ، فدعاني .
وأخرجه النسائي .

٣٠٨٣ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وأخرجه الإمام أحمد والحاكم في صحيحه .
وقد أعله أبو حاتم بن حبان بأن قال : زاذان لم يسمعه من البراء ، قال : ولذلك لم أخرجه .
وهذه العلة فاسدة ، فان زاذان قال : سمعت البراء بن عازب يقول - فذكره - ذكره أبو عوانة الإسفرائيني في صحيحه .

وأعله ابن حزم أيضاً بضعف المنهال بن عمرو .

وهى علة فاسدة ، فان المنهال ثقة صدوق ، وقد صححه أبو نعيم وغيره .

باب ما يقول إذا أتى المقابر ، أو مر بها [٣ : ٢١٢]

٣١٠٧ - عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المقبرة . فقال :
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ »
وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجة

٣١٠٧ - قلت : فيه من العلم : أن السلام على الموتي كهو على الأحياء في تقديم الدعاء على الاسم . ولا يقدم الاسم على الدعاء ، كما تفعله العامة ، وكذلك هو في كل دعاء الخبر .
كقوله تعالى (١١ : ٧٣ رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) وكقوله عز وجل (٣٦ : ١٣٠ سلام على إل ياسين) وقال في خلاف ذلك (٣٨ : ٧٨ وإن عليك لعنتى إلى يوم الدين)
فقدم الاسم على الدعاء .

وفيه : أنه سمي المقابر داراً ، فدل على أن اسم الدار قد يقع من جهة اللغة على الرّبع
العامر المسكون وعلى الخراب غير المأهول ، كقول الشاعر :
يادار ميةً بالعلياء فالسند
ثم قال : أقوت وطال عليها سالف الأمد

وأما قوله : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » فقد قيل : إن ذلك ليس على معنى
الاستثناء الذى يدخل الكلام لشكّ وارتياب ، ولكنه عادة المتكلم يُحَسِّنُ بذلك كلامه
ويزينه ، كما يقول الرجل لصاحبه : إنك إن أحسنت إلىّ شكرتك إن شاء الله . وإن
اثتمنتنى لم أخُنك إن شاء الله ، فى نحو ذلك من الكلام ، وهو لا يريد به الشك
فى كلامه .

وقد قيل : إنه دخل المقبرة ومعه قوم مؤمنون متحققون بالإيمان . والآخرون يُظَنُّ
بهم النفاق . فكان استثناءه منصرفاً إليهم دون المؤمنين . فمعناه : الاحق بهم فى الإيمان
وقيل : إن الاستثناء إنما وقع فى استصحاب الإيمان إلى الموت ، لا فى نفس الموت .

باب في المحرم يموت : كيف يصنع به ؟ [٣ : ٢١٣]

٣١٠٨ - عن ابن عباس ، قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل وقصته راحلته ، فمات وهو محرم . فقال : كفنوه في ثوبين ، واغسلوه بماء وسدر ، ولا تخمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة يلبى »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٣١٠٩ - وفي رواية « في ثوبين »

٣١١٠ - وفي رواية « ولا تُحَنِّطوه »

قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : في هذا الحديث خمس سنن « كفنوه في ثوبيه » أى : يكفن الميت في ثوبين « واغسلوه بماء وسدر » أى : في الغسلات كلها سِدرًا ، « ولا تخمروا رأسه ، ولا تقربوه طيبًا » وكان الكفن من جميع المال^(*) .

(*) قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وفتح الإمام أحمد لمن بعده خمس سنن أخرى .

إحداها : أن المحرم لا يمنع من الغسل بالسدر .

الثانية : أن الإحرام لا يقطع بالموت ، خلافا لمن قال : يبطل إحرامه ، فاستغنى الإمام أحمد عن ذكرها بقوله « ولا تخمروا رأسه ، ولا تقربوه طيبًا » فإن هذا يدل على أمرين .

أحدهما : منع المحرم من ذلك .

والثاني : أن المحرم الميت يجب ما يجنبه المحرم الحي .

الثالثة : أن المحرم ممنوع من تغطية وجهه ، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد .

الرابعة : أن الماء المتغير بالطاهرات لا تزول طهوريته ، لأنه أمر بغسله بماء وسدر ، ولم

يخص غسلة من غسلة .

الخامسة : أنه كما يدل على أن الكفن من جميع المال ، لامن الثلث لعدم استفصاله ، فهو دال

على أنه مقدم على الدين أيضاً ، لعدم الاستفصال ، وهذا كما يقدم ما يستره في حياته على حق الغرماء ، كذلك ما يستره في مماته ، والله أعلم .

٣١١١- وعنه قال « وَقَصَّتْ بِرَجُلٍ مُخْرِمٍ نَاقَتَهُ ، فَقَتَلَتْهُ ، فَأَتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : اغْسِلُوهُ ، وَكَفِّنُوهُ ، وَلَا تُنْظَرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تُقَرَّبُوهُ طَبِيبًا ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَهْلُ »

وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

« آخر كتاب الجنائز »

٣١١٢- قوله « وقصت به ناقته » يريد : أنها صرعت ، فذقت عنقه .
وأصل الوقص : الدق أو الكسر .

وفيه من الفقه : أن إحرام الرجل في رأسه ، وأن الحرم إذا مات سنُّ به سنة الأحياء في اجتناب الطيب .

أول كتاب الإيمان والنذور

باب التغليظ في اليمين الفاجرة [٣ : ٢١٣]

٣١١٢ - عن عبد الله - وهو ابن مسعود - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ أُمْرِيءٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ ، فقال الأشعث : في والله كان ذلك ، كان بيني وبين رجل من اليهود أرض ، فحجّدتني ، فقدمته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : أَلَاكَ بَيِّنَةٌ ؟ قلت : لا ، قال لليهودي : احلف . قلت : يارسول الله ، إذا يحلف ، ويذهبُ بمالي فأنزل الله تعالى (٣ : ٧٧) إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا - إلى آخر الآية) » وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه

٣١١٢ - قال الشيخ : في هذا الحديث دليل على أن ما يجري بين المتخاصمين من كلام تشاجرٍ وتنازع ، وإن خرج بهما الأمر في ذلك إلى أن ينسب كل واحد منهما صاحبه فيما يدعيه قبله إلى خيانة وفجور ، واستحلال في نحو ذلك من الأمور ، فإنه لا حكومة بينهما في ذلك .

وفيه دليل على أن الصالح المظنون به الصدق ، والطالح الموهوم منه الكذب : في الحكم سواء ، وأنه لا يحكم لهما ولا عليهما إلا بالبينّة العادلة .

وفي قوله « فانطلق ليحلف له » وقوله « فلما أدبر » دليل على أن اليمين إنما كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المنبر ، ولولا ذلك لم يكن لا نطقه في مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وإدباره عنه معنى .

ويشهد لذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف عند منبري ، ولو على سواك أخضر ، تبوأ مقعده من النار »

وفي قول الكندي « هي أرضي وفي يدي أزرعها » دليل على أن اليد تثبت على الأرض بالزراعة ، وعلى الدار بالسكنى ، وبعدد الاجارة عليهما ، وبما أشبهها من وجوه التصرف والتدبير .

٣١١٣ - وعن كُرْدُوسٍ، عن الأشعث بن قيس « أَنَّ رجلاً من كِنْدَةَ وَرجلاً من حَضْرَمَوْتَ اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أرضٍ من اليمن ، فقال الحضرمي : يا رسول الله ، إن أرضي اغتصبنيها | أبو هذا وهي في يده ، قال : هَلْ لَكَ بَيْنَهُ ؟ قال : لا ، ولكن أَخْلَفَهُ اللهُ ما يعلم أنها أرضي اغتصبنيها ^(١) [أبوه ، فَتَهَيَّأَ الكندي لليمن ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا يَقْتَطِعُ أَحَدٌ مَالاً بَيْنَيْنِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ أَجْذَمٌ . فقال الكندي : هي أرضه »

وهذا قد ذكر في أثناء حديث عبد الله بن مسعود المتقدم .

٣١١٤ - وعن علقمة بن وائل بن حُجْر الحضرمي عن أبيه ، قال « جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال الحضرمي : يا رسول الله ، إن هذا غلبني على أرضٍ كانت لأبي ، فقال الكندي : هي أرضي في يدي ، أزرعها ، ليس له فيها حق ، قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي : أَلَمْ يَبْنِ ؟ قال : لا ، قال : فَلَكَ يَمِينُهُ . قال : يا رسول الله ، إنه فاجر ، لا يبالي ما حلف ، ليس يَتَوَرَّعَ من شيء ، قال : لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَاكَ . فانطلق ليحلف له ، فلما أذْبَرَ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَمَا لَنْ حَلَفَ عَلَى مَالٍ لِيَا كُلَّهُ ظُلماً لِيَلْقِيَنَّ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ » . وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

٣١١٥ - وعن عمران بن حصين ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَصْبُورَةٍ كَاذِبًا فَلْيَتَّبِعُوا بِوَجْهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

٣١١٥ - قال الشيخ « اليمين المصبورة » هي اللازمة لصاحبها من جهة الحكم ، فيُصْبَرُ من أجلها ، أى يحبس ، وهي يمين الصبر ، وأصل الصبر : الحبس ، ومن هذا قولهم : قتل فلان صبراً ، أى حبساً على القتل وقهراً عليه .

وقال هدبة بن خُشْرَم - وكان قتل رجلاً ، فطلب أولياء القتيل القصاص ، وقدموه إلى معاوية رضي الله عنه - فسأله عما ادَّعى عليه ، فأنشأ يقول :

باب في تعظيم اليمين على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم [٣ : ٢١٦]

٣١١٦ - عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا يَخْلِفُ أَحَدٌ عِنْدَ مَنْبَرِي هَذَا عَلَى يَمِينِ آئِمَّةٍ ، وَلَوْ عَلَى سِوَاكَ أَخْضَرَ ، إِلَّا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ - أَوْ - وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ »
وأخرجه النسائي وابن ماجه .

باب الحلف بالأنداد [٣ : ٢١٦]

٣١١٧ - عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ حَلَفَ ، فَقَالَ فِي

رُمِينَا فَرَامِينَا ، فَصَادَفَ رَمِينَا مَنِيَّةً نَفْسٍ فِي كِتَابٍ وَفِي قَدَرٍ
وَأَنْتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ، فَهَلْنَا وَرَاءَكَ مِنْ مَعْدَى ، وَلَا عَنكَ مِنْ قَصَرٍ
فَإِنْ يَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَمْ نَضُقْ بِهَا ذِرَاعًا ، وَإِنْ صَبْرًا فَنَصْبِرُ لِلدَّهْرِ
يُرِيدُ بِالصَّبْرِ : الْقَصَاصَ .

وقيل لليمين : مصبورة ، وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور . لأنه إنما صبر من أجلها . فأضيف الصبر إلى اليمين مجازاً واتساعاً .

٣١١٧ - قال الشيخ : فيه دليل على أن الحالف باللات لا يلزمه كفارة اليمين . وإنما يلزمه الإنابة والاستغفار^(١) ، وفي معناها : إذا قال : أنا يهودى ، أو نصرانى ، أو برىء من الاسلام إن فعلت كذا وكذا وهو قول مالك والشافعى وأبى عبيد .
وقال النخعي وأبو حنيفة وأصحابه : إذا قال : هو يهودى إن فعل كذا فحش كان عليه الكفارة .

وكذلك قال الأوزاعى وسفيان الثورى .

وقول أحمد بن حنبل واسحق بن راهوية نحوه من ذلك .

(١) وفي معنى ذلك : الحلف اليوم بمن يعظمهم الدهماء من الموتى أو الأحياء المقدسين عندهم ، على مثل ما كانت قريش تعظم اللات وتقدسها : بالحلف به والنذر له ودعائه . فقد كان رجلاً صالحاً عندهم ، كما أن أولياء العامة اليوم رجال صالحون عبدوهم من دون الله ، كما عبد اللات والعزى .

حَلَفَهُ : وَاللَّات ، فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ : تَعَالَ أَقَامِرُكَ .
فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وليس فى حديث أحد منهم
« بشيء » سوى مسلم وحده .

باب فى كراهية الحلف بالآباء [٣ : ٢١٧]

٣١١٨ - عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحلفوا بآبائكم
ولا بأمهاتكم ، ولا بالأنداد ، ولا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون ^(١) »

٣١١٩ - وعن عمر بن الخطاب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدركه وهو فى ركب ،
وهو يحلف بأبيه ، فقال : إِنَّ اللَّهَ يَنْهَى كُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ . فَمَنْ كَانَ خَالِفاً
فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لَيْسَ كُنْتُ »

٣١٢٠ - وفى رواية : نحو معناه ، إلى آبائكم ، زاد : قال عمر « فوالله ما حلفت بهذا
ذاكراً ولا أنثراً » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه

٣١٢١ - وعن سعد بن عبيدة ، قال « سمع ابن عمر رجلاً يحلف : لا والكعبة ، فقال
له ابن عمر : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ
أَشْرَكَ ^(٢) » .

٣١٢٢ - وعن أبى سهيل نافع بن مالك بن أبى عامر ، عن أبيه ، أنه سمع طلحة بن عبيد الله

وقوله « مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ » معناه : فليصدق بقدر ما جعله
خطراً فى القمار .

٣١٢٠ - قال الشيخ : قوله « أنثراً » يريد مخبراً به ، من قولك : أنثرت الحديث أنثراً :
إذا رويته . يقول : ما حلفت ذاكراً عن نفسى ، ولا مخبراً به عن غيرى .

٣١٢٢ - قال الشيخ : قد ذكرنا هذا الحديث فى كتاب الصلاة وأشبعنا بيانه هناك . وليس

(١) (٢) لم يذكرهما النذرى لأنهما ليسا فى رواية أبى القاسم اللؤلؤى . قال الحافظ المزى فى الاطراف :
حديث عبيد الله بن معاذ وحديث محمد بن العلاء : فى رواية أبى الحسن بن العبد وأبى بكر بن داسة .
ولم يذكره أبو القاسم

- في حديث قصة الأعرابي - قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « أفلح وأبيه إن صدق ، دخل الجنة وأبيه إن صدق ^(١) » .

باب في كراهية الحلف بالأمانة [٢١٨ : ٣]

٣١٢٣ - عن ابن بريدة - وهو عبد الله - عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا » .
وروى أيضاً من حديث سليمان بن بريدة .

باب في الحلف بالبراءة ، وبعملة غير الاسلام [٢١٩ : ٣]

٣١٢٤ - عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف ، فقال . إني بريء من الإسلام ، فإن كان كاذباً فهو كما قال . وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً » ^(٢) .

بين هذا وبين حديث عمر خلاف على الوجه الذي تأولناه عليه . فأغنى ذلك عن إعادته هنا . والله أعلم .

٣١٢٣ - قال الشيخ : هذا يشبه أن تكون الكراهة فيها من أجل : أنه إنما أمر أن يحلف بالله وبصفاته . وليست الأمانة من صفاته ، وإنما هي أمر من أمره ، وفرض من فروضه ، ففهموا عنه ، لما في ذلك من التسوية بينها وبين أسماء الله عز وجل وصفاته .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا قال : وأمانة الله كان يميناً ، ولزمته الكفارة فيها .

وقال الشافعي : لا يكون ذلك يميناً ، ولا يكون فيها كفارة .

٣١٢٤ - قال الشيخ : فيه دليل على أن من حلف بالبراءة من الإسلام : فإنه يأثم ولا يلزمه الكفارة . وذلك : لأنه إنما جعل عقوبتها في دينه ، ولم يجعل في ماله شيئاً .

(١) قال المزى في الأطراف : أخرجه أبو داود في الصلاة والایمان والنذور . قال في عون المعبود : وليس هذا الحديث في نسخة للذري .

(٢) ليس من رواية اللؤلؤي . ولذا لم يذكره المنذري . قال المزى في الأطراف : أخرجه البخاري في الجنائز والأدب والنذور ، ومسلم والترمذي والنسائي في الإيمان ، وابن ماجه في الكفارات . وهو في رواية أبي الحسن بن المبرد لأبي داود .

باب لغو اليمين [٢٤١ : ٣]

٣١٢٥ - عن عطاء - وهو ابن أبي رباح - اللغو في اليمين - قال : قالت عائشة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « هو كلام الرجل في بيته : كلاً والله ، وبلى الله » . وذكر أن غير واحد رواه عن عطاء عن عائشة موقوفاً .

باب المعارض في اليمين [٢١٨ : ٣]

٣١٢٦ - عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهَا صَاحِبُكَ » .

وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه .

٣١٢٧ - وعن سويد بن حنظلة ، قال « خرجنا نريد رسول الله ، ومعنا وائل بن حُجْر ، فأخذه عدو له ، فتَحَرَّجَ القومُ أن يَحْلِفُوا ، وحلفت : أنه أخى ، فحَلَّى سبيله ، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته أن القوم تَحَرَّجُوا أن يَحْلِفُوا ، وحلفت أنه أخى ، فقال : صَدَقْتَ ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ » .
وأخرجه ابن ماجه .

سويد بن حنظلة : لم ينسب . ولا يعرف له غير هذا الحديث

باب من حلف أن لا يتأدم [٢٢٠ : ٣]

٣١٢٨ - عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع تمره على كِسْرَةٍ ، فقال : هَذِهِ إِدَامٌ هَذِهِ » .
وأخرجه الترمذي .

ويوسف : قال البخارى وغيره : إن له صحبة . وقال غيرهم : ليست له صحبة ، له رؤية .
ومنهم من عدّه فيمن ولد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم يسمع منه .

٣١٢٥ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : الصواب في هذا : أنه قول عائشة ، كذلك رواه الناس . وهو في صحيح البخارى عن عائشة قولها ، ورواه ابن حبان في صحيحه عن عائشة مرفوعاً .

باب الاستثناء في اليمين [٢٢٠ : ٣]

٣١٢٩ - عن نافع ، عن ابن عمر - يَبْلُغُ به النبي صلى الله عليه وسلم - قال «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَقَدْ اسْتَنَى » .

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجة . وقال الترمذى : حديث حسن . وذكر أنه روى عن نافع موقوفاً ، وأنه روى عن سالم عن ابن عمر موقوفاً ، وذكر عن أيوب السخيتانى أنه كان أحياناً يرفعه ، يعنى نافعاً ، وأحياناً لا يرفعه . وقال : ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتانى .

٣١٣٠ - وعن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ حَلَفَ فَاسْتَنَى فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ غَيْرَ حِنْثٍ ^(١) » .

٣١٣٠ - قال الشيخ : معنى قوله « فاستثنى » هو أن يستثنى بلسانه نطقاً ، دون الاستثناء بقلبه . لأن فى هذا الحديث من غير رواية أبى داود « من حلف فقال : إِنْ شَاءَ اللَّهُ » . معلقة بالقول . وقد دخل بهذا كل يمين كانت : بطلاق ، أو عتاق ، أو غيرها . لأنه صلى الله عليه وسلم عمٌ ولم يخص .

٣١٢٩ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : ولفظ النسائى « فله ثياه » وفى لفظ له « فهو بالخيار : إِنْ شَاءَ مَضَى ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ » ولفظ الترمذى « فلا حنث عليه » ولفظ ابن ماجة « إِنْ شَاءَ رَجَعَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ غَيْرَ حَانِثٍ »

قال الترمذى : وقد رواه عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر موقوفاً . وهكذا روى مسلم عن ابن عمر موقوفاً ، ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتانى . وقال اسمعيل بن إبراهيم : كان أيوب أحياناً يرفعه ، وأحياناً كان لا يرفعه . وروى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من حلف على يمين ، فقال : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لم يحنث » رواه الترمذى . وهذا الإسناد متفق على الاحتجاج به ، إلا أن الحديث معلول .

(١) ليس فى رواية اللؤلؤى . ولذا لم يذكره النذرى . وقال المزى فى الأطراف : هذا الحديث فى رواية ابن العبد وابن داسة ، ولم يذكره أبو القاسم .

باب ما جاء في يمين النبي صلى الله عليه وسلم : ما كانت ؟ [٣ : ٢٢١]

٣١٣١ - عن ابن عمر ، قال « أكثر ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلف بهذه اليمين : لا ، ومُقلَّب القلوب » .

٣١٣٢ - وعن أبي سعيد الخدري ، قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتهد في اليمين قال : والذي نفس أبي القاسم بيده » .

٣١٣٣ - وعن أبي هريرة قال « كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلف يقول : لا ، وأستغفر الله ^(١) » .

ولم يختلف الناس في أنه إذا حلف بالله ليفعلن كذا ، أو لا يفعل كذا ، واستثنى : أن الحنث عنه ساقط .

فأما إذا حلف بطلاق أو عتاق واستثنى ، فإن مالك بن أنس والأوزاعي ذهبوا إلى أن الاستثناء لا يغني عنه شيئاً ، والعتق والطلاق واقعان .

وعلة أصحاب مالك في هذا : أن كل يمين تدخلها الكفارة فإن الاستثناء يعمل فيها . وما لا مدخل للكفارة فيه فالاستثناء فيه باطل .

وقال مالك : إذا حلف بالمشي إلى بيت الله واستثنى ، فإن الاستثناء ساقط والحنث له لازم

قال الترمذي : سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث ؟ فقال : هذا حديث خطأ ، أخطأ فيه عبد الرزاق ، اختصره من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن سليمان بن داود قال : لأطوفن الليلة على تسعين امرأة — الحديث — وفيه : لو قال : إن شاء الله كان كما قال »

(١) لم يذكر المنذرى هذا الباب بأحاديثه الأربعة ، لأنها ليست في رواية اللؤلؤي ، وهي في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة . قال المزني في الأطراف : حديث ابن عمر (٣١٣١) في رواية ابن داسة وابن العبد . وقال في ترجمة موسى بن عقبة المدني عن سالم عن ابن عمر (حديث خ ت س ق) « كثيراً ما كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يحلف : لا ومقلَّب القلوب » أخرجه البخاري في القدر وفي التوحيد وفي الإيمان والنذور ، والترمذي في الإيمان والنذور ، والنسائي فيه ، وابن ماجه في الكفارات وقال في المزني : في حديث (٣١٣٢) وأخرجه ابن ماجه في الكفارات اهـ من عون المعبود ..

٣١٣٤- وعن عاصم بن لقيط « أن لقيط بن عامر : خرج وافداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قال لقيط : قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر حديثاً فيه : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كَعَمْرُ إِلَهِكَ ^(١) » .

باب الحنث إذا كان خيراً [٢٢٣ : ٣]

٣١٣٥- عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إني والله ، إن شاء الله ، لا أحلف على يمين ، فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت يميني ، وأتيت الذي هو خير - أو قال : إلا أتيت الذي هو خير ، وكفرت عن يميني » .

٣١٣٦- وعن عبد الرحمن بن سمرة قال : قال لي النبي صلى الله عليه وسلم « يا عبد الرحمن ابن سمرة ، إذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيراً منها ، فأتيت الذي هو خير ، وكفرت يمينك » .

قال أبو داود : سمعت أحمد يرخص فيها الكفارة قبل الحنث .

٣١٣٧- وعن عبد الرحمن بن سمرة نحوه ، قال « فكفر عن يمينك ، ثم اتت الذي هو خير » .

قال أبو داود : أحاديث أبي موسى الأشعري ، وعدى بن حاتم ، وأبي هريرة في هذا الحديث : روى عن كل واحد منهم في بعض الرواية : الحنث قبل الكفارة ، وفي بعض الرواية : الكفارة قبل الحنث ^(٢) .

(١) لم يذكره المنذرى لأنه ليس في رواية اللؤلؤي . وقال المزى في الأطراف : حديث لقيط وجدته في باب لغو اليمين في نسخة ابن كردوس بخطه من رواية ابن الأعرابي : وفي أوله : حدثنا أبو داود حدثنا الحسن بن علي . وأخشي أن يكون من زيادات ابن الأعرابي . فإني لم أجده في باقي الروايات . وقد وقع فيه وهم في غير موضع - ثم ساقه في عون المعبود - ثم قال : وفي النسختين من السنن وجدت هذه العبارة : حدثنا الحسن بن علي حدثنا إبراهيم - ثم ساق السند إلى دهم بن الأسود - فذكر نحوه .

(٢) حديث أبي موسى قال المزى : وأخرجه البخاري في النذور وفي كفارة الأيمان ومسلم في الأيمان والنذور ، وأبو داود في الأيمان ، والنسائي في الأيمان والنذور ، وابن ماجه في الكفارات ، وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة ، فقال المزى : أخرجه البخاري في النذور والأحكام وفي الكفارات ، ومسلم في الأيمان والنذور ، وأبو داود في الحجاج عن محمد بن الصباح . وأخرجه الترمذي في الأيمان والنذور ، والنسائي في القضاء وفي السير . قال في عون المعبود : فالذي يظهر من كلام المزى : أن أبا داود ما أخرج هذا الحديث في كتاب الأيمان - إلى أن قال - : ولكن في نسخة أبي داود التي بأيدينا وقعت القستان بالسند الواحد مفراً : قصة الامارة في الحجاج ، وقصة اليمين في الأيمان .

باب في القسم : هل يكون يمينا [٢٢٤ : ٣]

٣١٣٨ - عن ابن عباس « أن أبا بكر أقسم عند النبي صلى الله عليه وسلم . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لا تقسم » .
وهو طرف من الذي بعده .

٣١٣٩ - وعن ابن عباس ، قال كان أبو هريرة يحدث أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني أرى الليلة - فذكر رؤيا ، فعبّرها أبو بكر - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أصبتَ بعضاً وأخطأت بعضاً . فقال : أقسمتُ عليك يا رسول الله - بأبي أنت - لَتَحَدَّثَنِي : ما الذي أخطأت ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لا تقسم » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه .

ومنهم من يذكر فيه أبا هريرة . ومنهم من لا يذكره .

٣١٤٠ - وعن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم - بهذا - لم يذكر القسم ، زاد فيه « ولم يخبره » .

باب فيمن حلف على طعام لا يأكله [٢٤٢ : ٣]

٣١٤١ - عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، قال « نزل بنا أضياف لنا ، قال : فكان أبو بكر يتحدث عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ، فقال : لا أرجعنَّ إليك حتى تفرُغ من

٣١٣٨ - قال الشيخ : فيه مستدل لمن ذهب إلى أن القسم لا يكون يمينا بمجردة حتى يقول : أقسمت بالله ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بإبرار القسم . فلو كان قوله : أقسمت يمينا : لأشبه أن يبره .

وإلى هذا ذهب مالك والشافعي .

وقد استدلل من يرى القسم يمينا على وجه آخر ، فيقول : لولا أنه يمين ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لا تقسم » .
وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه .

ضيافة هؤلاء ومن قِراهم ، فأتاهم بقرام ، فقالوا : لا نَطْعَمه حتى يأتى أبو بكر ، فجاء ، فقال : ما فعل أضيافكم ؟ أفرغتم من قِراهم ؟ قالوا : لا ، قلت : قد أتيتهم بقرام ، فأبوا ، قالوا : والله لا نَطْعَمه حتى يجيء ، فقالوا : صدق ، قد أتانا به ، فأبينا حتى يجيء ، قال : فما منعكم ؟ قالوا : مكانك ، قال : فوالله لا أطعمه الليلة ، قال : فقالوا : ونحن والله لا نطعمه ، قال : ما رأيت في الشرِّ كالليلة قطُّ ، قال : قرَّبوا طعامكم ، قال : فقرَّب طعامهم . فقال : بسم الله ، فطعم وطعموا ، فأخبرت أنه أصبح فقدا على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بالذى صنع وصنعوا ، قال : بل أنت أبرُّهم وأصدقهم .

وأخرجه البخارى ومسلم بنحوه أتم منه .

٣١٤٢ - وفي رواية قال « ولم تبلغنى كفارة » .

باب اليمين فى قطيعة الرحم [٢٤٣ : ٣]

٣١٤٣ - عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب « أن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث ، فسأل أحدهما صاحبه القسمة ، فقال : إن عُدْتَ بسألنى القسمة فكلُّ مال لى فى رِتاَج الكعبة ، فقال له عمر : إن الكعبة غنيَّة عن مالك ، كفرَّ عن يمينك ،

٣١٤٣ - قال الشيخ : قوله « رِتاَج الكعبة » أصل الرِتاَج : الباب . وليس يراد به الباب نفسه ، وإنما المعنى : أن يكون ماله هدياً إلى الكعبة ، أو فى كسوة الكعبة والنفقة عليها أو نحو ذلك من أمرها .

٣١٤٢ - قال الشيخ ابن القيم رحمه الله : وقال الإمام أحمد وغيره من الأئمة : سعيد بن المسيب عن عمر عندنا حجة . قال أحمد : إذا لم تقبل سعيداً عن عمر ، فمن تقبل ؟ قد رآه وسمع منه ، ذكره ابن أبى حاتم ، فليس روايته عنه منقطعة على ما ذكره أحمد . ولو كانت منقطعة فهذا الانقطاع غير مؤثر عند الأئمة . فان سعيداً أعلم الخلق بأقضية عمر ، وكان ابنه عبد الله بن عمر يسأل سعيداً عنها ، وسعيد بن المسيب إذا أرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مرسله ، فكيف إذا روى عن عمر ؟

٣١٤٣ - قال ابن القيم رحمه الله : وأخرج ابن ماجة منه « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليتركها ، فان تركها كفراتها » وترجم عليه : من قال : تركها كفراتها .

وَكَلَّمَ أَخَاكَ ، سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَمِينَ عَلَيْكَ ، وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ ، وَلَا فِي قِطِيعَةِ الرَّحِمِ ، وَلَا فِيمَا لَا تَمْلِكُ .

سعيد بن المسيب : لم يصح سماعه من عمر . فهو منقطع .

وعمر بن شعيب : قد تقدم الكلام عليه .

٣١٤٤ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا نَذَرَ إِلَّا فِيمَا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ ، وَلَا يَمِينَ فِي قِطِيعَةِ رَحِمٍ »

٣١٤٥ - وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا نَذَرَ وَلَا يَمِينَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ، وَلَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِي قِطِيعَةِ رَحِمٍ ،

وفيه من الفقه : أن النذر إذا خرج مخرج اليمين كان بمنزلة اليمين في أن الكفارة تجزى عنه . وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل واسحق .

وعن عائشة رضي الله عنها والحسن وطاوس : أنهم قالوا : فيما هذا معناه كفارة يمين .

وقال الشعبي والحكم وحماد ، فيمن حلف بصدقة ماله : لا شيء عليه .

وقال مالك : إذا حلف بصدقة ماله يخرج ثلث ماله .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : ينصرف ذلك إلى ما فيه الزكاة من المال ، دون مالا زكاة فيه من العقار وأُخْرِثِيَّ والدواب .

وفيه بيان أن النذر إذا كان في معصية لم يلزم .

٣١٤٤ - قال الشيخ : قد نطقت الأخبار الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

بأن الكفارة لازمة لمن حنث في يمينه . وهو حديث عبد الرحمن بن سمرة ، وحديث

أبي موسى الأشعري ، وحديث أبي هريرة ، وقال أبو داود : وكذلك جاءت الأحاديث

بذكر الكفارة إلا مالا يعاب به .

وقد روى عن بعضهم : أنه رأى هذا من لغو اليمين ، وقال : لا كفارة فيه إذا

كان معصية .

وحكى معنى ذلك عن مسروق بن الأجدع وسعيد بن جبير .

ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليدّعها ، وليأتِ الذى هو خير ، فإنَّ تركها كفارتها »

وأخرجه النسائي . وقد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة فى الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب . وذكر أبو بكر البيهقي : أن حديث عمرو - هذا - لم يثبت .
وحديث أبي هريرة « فليأتِ الذى هو خير ، فهو كفارة » لم يثبت .
قال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم « وليكفر عن يمينه » إلا ما لا يُعْبَأُ به .

باب فيمن يحلف كاذباً متعمداً [٣ : ٢٢٥]

٣١٤٦ - عن ابن عباس « أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم الطالبَ البيّنة ، فلم تكن له بيّنة ، فاستحلفَ المطلوب . خلف بالله الذى لا إله إلا هو ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بلى ، قد فعلتَ ، ولكن غُفِرَ لك باخلاص قول : لا إله إلا الله »

قال أبو داود : يراد من هذا الحديث : أنه لم يأمره بالكفارة .

وأخرجه النسائي . وفى أسناده : عطاء بن السائب . وقد تكلم فيه غير واحد . وأخرج البخارى حديثاً مقروناً بأبى بشر .

باب الرجل يكفر قبل أن يحنث [٣ : ١٨١]

٣١٤٧ - عن أبي بردة ، عن أبيه - وهو أبو موسى الأشعري - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إني والله إن شاء الله لا أخلفُ على يمينٍ فرأى غيرها خيراً منها ، إلا كفرت عن يميني وأتيتُ الذى خير - أو قال - إلا أتيت الذى هو خير ، وكفرت يميني » .

وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه . ولم يذكر مسلم والنسائي سوى اللفظ الأول من غير شك .

٣١٤٨ - وعن عبد الرحمن بن سُمرة قال : قال لى النبي صلى الله عليه وسلم « يا عَبْدَ الرحمن ابنُ سُمرة ، إذا حلفتَ على يمينٍ فرأيتَ غيرها خيراً منها فأتت الذى هو خير ، وكفرت يمينك » قال أبو داود : سمعتُ أحمد يرخص فيها الكفارة قبل الحنث .

٣١٤٩ - وفي رواية « فكفر عن يمينك ، ثم انت الذي هو خير » .

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

ولفظ البخارى ومسلم : تقديم الكفارة .

وفي لفظ للبخارى « فانت الذي هو خير وكفر » وكذلك لفظ الترمذى . وذكر

النسائى الروایتين .

قال أبو داود : أحاديث أبى موسى الأشعرى ، وعدى بن حاتم وأبى هريرة فى هذا

الحديث ، روى عن كل واحد منهم فى بعض الرواية الحث قبل الكفارة ، وفى بعض

الرواية الكفارة قبل الحث .

هذا آخر كلامه . وقد ذكرنا عن عبد الرحمن بن سمرة أيضاً اللفظين .

باب كم الصاع فى الكفارة ؟ [٢٢٥ : ٣]

٣١٥٠ - عن عبد الرحمن بن حرمة ، عن أم حبيب بنت ذؤيب بن قيس المزنية

- وكانت تحت رجل منهم من أسلم ، ثم كانت تحت ابن أخ لصفية زوج النبى صلى الله

عليه وسلم - قال ابن حرمة « فوهبت لنا أم حبيب صاعاً ، حدثتنا عن ابن أخى صفية ،

عن صفية : أنه صاع النبى صلى الله عليه وسلم ، قال أنس - وهو ابن عياض - فخرته ،

فوجدته مدين ونصفاً بمد هشام »

باب فى الرقبة المؤمنة [٢٢٦ : ٣]

٣١٥١ - عن معاوية بن الحكم السلمي ، قال « قلت : يارسول الله ، جارية لى

٣١٥٠ - قال الشيخ : فيه دليل على جواز تقديم الكفارة على الحث . وهو قول أكثر

أهل العلم .

وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم .

وهو مذهب الحسن البصرى وابن سيرين .

وإليه ذهب مالك والأوزاعى والشافعى وأحمد بن حنبل واسحق ، إلا أن الشافعى

قال : إن كفر بالصوم قبل الحث لم يحجزه ، وإن كفر بالطعام أجزأه .

حَكَّكْتُهَا صَكَّةً ، فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : أَفَلَا أَعْتَقَهَا ؟
قال : ائْتَنِي بِهَا . قال : فَجِئْتُ بِهَا ، قال : أَيْنَ اللَّهُ ؟ قالت : فِي السَّمَاءِ ، قال : مَنْ أَنَا ؟
قالت : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، قال : أَعْتَقَهَا . فَانْهَاهَا مُؤْمِنَةٌ .
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ أَتَمَّ مِنْهُ .

٣١٥٢ - وعن الشريد - وهو ابن سويد الثقفي - « أَنَّ أُمَّهُ أَوْصَتْهُ أَنْ يَعْتِقَ عَنْهَا رَقَبَةً
مُؤْمِنَةً ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أُمِّي أَوْصَتْ أَنْ أَعْتِقَ عَنْهَا
رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، وَعِنْدِي جَارِيَةٌ سُودَاءُ نُؤْيِيَّةٌ - فَذَكَرَ نَحْوَهُ . »
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ

قال أبو داود : خالد بن عبد الله : أرسله ، لم يذكر الشريد .

واحتج أصحابه في ذلك بأن الصيام مرتب على الاطعام . فلا يجوز الا مع عدم
الأصل كالتيميم ، لما كان مرتباً على الماء ، لم يجز الا مع عدم الماء .
وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا تجزيه الكفارة قبل الحنث على وجه من الوجوه ، لأنها
لا تجب عليه بنفس اليمين ، وإنما يكون وجوبها بالحنث .
وأجازوا تقديم الزكاة قبل الحول ، لم يجوز مالك تقديمها قبل الحول ، كما جوز تقديم
الكفارة قبل الحنث . وأجازهما الشافعي معاً على الوجه الذي ذكرته لك .

٣١٥٣ - قال الشيخ : قوله « أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ » خرج مخرج التعليل في كون الرقبة مجزية
في الكفارات بشرط الإيمان . لأن معقولاً أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما أمره بعقوبتها
على سبيل الكفارة عن ضربها ، ثم اشترط أن تكون مؤمنة . فكذلك في كل كفارة .
وقد اختلف في هذا .

فقال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد : لا يجزيه إلا رقبة مؤمنة في شيء
من الكفارات .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجزيه غير المؤمنة ، إلا في كفارة القتل ، وحكى ذلك عن
عطاء أيضاً .

باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت [٢٢٠ : ٣]

- ٣١٥٣ - عن عكرمة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، ثم قال : إن شاء الله » .
وذكر أبو داود : أنه أسنده غير واحد من الأئمة عن عكرمة عن ابن عباس .
- ٣١٥٤ - وعن عكرمة - يرفعه - قال : « والله لأغزون قريشاً . ثم قال : إن شاء الله . ثم قال : والله لأغزون قريشاً إن شاء الله . ثم قال : والله لأغزون قريشاً . ثم سكت ، ثم قال : إن شاء الله »
- ٣١٥٥ - وفي رواية : قال « ثم لم يغزهم »

٣١٥٤ - قال الشيخ : في هذا دليل على أن الاستثناء للمعقب به الفصول المتصلة من الكلام راجعة إلى جميع ما تقدم منها .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا حلف بالله وبالحج والعمرة ، ثم استثنى كان الاستثناء عاماً فيها كلها ، فأما إذا قال : عبدى حر إن كلمت فلاناً ، وعبدى الآخر حر إن كلمت فلاناً ، إن شاء الله ، ثم كلمه : فإن عبده في اليمين الأولى حر في القضاء ، ولا يُدَيَّن في ذلك ، إلا فيما بينه وبين الله تعالى ، وكذلك لو قال لامرأته : إن كلمت فلاناً فأنت طالق ، إن كلمت فلاناً فأنت طالق ، إن شاء الله ، ثم كلمت فلاناً : كانت التطليقة الأولى واقعة عليها في القضاء ، إذا كلمت فلاناً . فأما فيما بينه وبين الله فلا يقع عليها .

٣١٥٥ - قال الشيخ : لم يختلف العلماء في أن استثناءه إذا كان متصلاً بيمينه فإنه لا يلزمه كفارة .

وقال بعضهم : له أن يستثنى مادام في مجلسه . روى ذلك عن طاوس والحسن البصرى وقال قتادة : إذا استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم فله ثنياء .

وقال أحمد بن حنبل : يكون له الاستثناء مادام في ذلك الأمر .

وعن ابن عباس أنه قال : له استثنائوه بعد حين .

وعن مجاهد : له أن يستثنى بعد سنين .

وعن سعيد بن جبير : بعد أربعة أشهر .

باب النهي عن النذر [٢٢٧ : ٣]

٣١٥٦ - عن عبد الله بن عمر ، قال « أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يَنْهَى عن النذر ، ويقول : لَا يَرُدُّ شَيْئًا . إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ »
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

قلت : وعامة أهل العلم على خلاف قول ابن عباس وأصحابه ، ولو كان الأمر على ما ذهبوا إليه لكان للحالف الخرج من يمينه حتى لا يلزمه كفارة بجماله ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير ، وليكفر عن يمينه » .

٣١٥٦ - قال الشيخ : معنى نهيه عن النذر : إنما هو تأكيد لأمره ، وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه ، حتى لا يفعل ، لكان فى ذلك إبطال حكمه ، وإسقاط الوفاء به . إذ كان بالنهى عنه قد صار معصية . فلا يلزم الوفاء به .

وإنما وجه الحديث : أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجلب لهم فى العاجل نفعاً ، ولا يصرف عنهم ضرراً ، ولا يرد شيئاً قضاؤه الله .

يقول : فلا تندروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله لكم ، أو تصرفون عن أنفسكم شيئاً جرى القضاء به عليكم ، إذا فعلتم ذلك : فاخرجوا عنه بالوفاء ، فإن الذى نذرتموه لازم لكم ، هذا معنى الحديث ووجهه .

وقد أجمع المسلمون على لزوم النذر إذا لم يكن معصية ، ويؤكداه قوله : « إنه يستخرج به من البخيل » فثبت بذلك وجوب استخراجه منه ، ولو كان غير لازم لم يجز أن يكره عليه . والله أعلم .

وفى قوله « إنه لا يرد شيئاً » دليل على أن النذر إنما يصح إذا كان معلقاً بشيء ، كما تقول : إن شفى الله مريضى فله على أن أتصدق بألف درهم ، أو إن يقدم غائبى ، أو يسلم مالى ، أو نحو ذلك من الأمور .

٣١٥٧ - وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يأتي ابن آدم النذرُ القدرَ بشيء ، لم أكن قدرته له ، ولكن يلقيه النذرُ ، القدرُ قدرته يستخرج من البخيل يؤتى من قبل^(١) »

فأما إذا قال : لله على أن أتصدق بألف درهم ، فليس هذا بنذر .
وإلى هذا ذهب الشافعي في أحد قوليهِ . وهو غالب مذهبه .
وحكى أبو عمر عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال : النذر وعد بشرط .
وقال أبو حنيفة : النذر لازم ، وإن لم يعلق بشرط .

(١) قال في عون المعبود : وجد هذا الحديث في بعض النسخ الصحيحة . وليس من رواية اللؤلؤى ، ولذا لم يذكره المنذرى . وإنما هو من رواية أبي الحسن بن العبد . والعجب من الحافظ المزى أنه لم يذكره أصلا . وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ، في باب الوفاء بالنذر تحت قوله في رواية شبيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة « لم أكن قدرته » هذا من الأحاديث القدسية . لكن سقط منه التصريح بنسبته إلى الله عز وجل . وقد أخرجه أبو داود في رواية ابن العبد عنه من رواية مالك . والنسائي وابن ماجه من رواية سفيان الثوري ، كلاهما عن أبي الزناد . وأخرجه مسلم من رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج . وعند البخاري في أواخر كتاب القدر من طريق همام عن أبي هريرة ، ولفظه « لم يكن قدرته » وفي رواية للنسائي « لم أقدره عليه » وفي رواية ابن ماجه « الا ما قدر له ، ولكن يغلبه النذر ، فأقدر له » وفي رواية مالك « بشيء لم يكن قدر له ، ولكن يلقيه النذر إلى القدر قدرته » وفي رواية مسلم « لم يكن الله قدره له » وكذا وقع الاختلاف في قوله « فيستخرج الله به من البخيل » ففي رواية مالك « فيستخرج به » على البناء لما لم يسم فاعله . وكذا في رواية ابن ماجه والنسائي وعبد « ولكنه شيء يستخرج به من البخيل » وفي رواية همام « ولكن يلقيه النذر ، وقد قدرته له ، أستخرج به من البخيل » وفي رواية مسلم « ولكن النذر وافق القدر ، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج » انتهى كلام الحافظ

باب ما جاء في النذر في المعصية [٣ : ٢٢٨]

٣١٥٨ - عن القاسم ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » .
وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٣١٥٩ - وعن الزهري ، عن أبي سلمة - وهو ابن عبد الرحمن - عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »
وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث لا يصح ، لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة . وقال غيره : لم يسمعه الزهري من أبي سلمة ، إنما سمعه من سليمان بن أرقم . وسليمان بن أرقم متروك .

٣١٥٨ - قال الشيخ : في هذا بيان أن النذر في المعصية غير لازم ، وأن صاحبه منهى عن الوفاء به ، وإذا كان كذلك لم تجب فيه كفارة ، ولو كان فيه كفارة لأشبه أن يجري ذكرها في الحديث ، وأن يوجد بيانها مقروناً به ، وهذا على مذهب مالك والشافعى .
وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري : إذا نذر في معصية فكفارته كفارة يمين .
واحتجوا في ذلك بحديث الزهري . وقد رواه أبو داود في هذا الباب . وهو :

٣١٥٩ - قال الشيخ : فلو صح هذا الحديث لكان القول به واجباً ، والمصير إليه لازماً إلا أن أهل المعرفة بالحديث زعموا أنه حديث مقلوب ، وهم فيه سليمان بن أرقم ، فرواه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة ، فحمله عن الزهري وأرسله عن أبي سلمة ، ولم يذكر فيه سليمان بن أرقم ، ولا يحيى بن أبي كثير .

وبيان ذلك : مارواه أبو داود حدثنا أحمد بن محمد المروزي حدثنا أيوب بن سليمان عن أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن أبي عتيق وموسى بن عقبة عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم أن يحيى بن أبي كثير أخبره عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله .

٣١٦٠ - وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عنها عليها السلام قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » وأخرجه الترمذى .

قال أبو داود : قال أحمد : وإنما الحديث حديث ابن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير عن أبيه عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فوهم فيه سليمان بن أرقم .

قلت : وقالوا : إن محمد بن الزبير هو الحنظلي ، وأبوه مجهول لا يعرف . والحديث من طريق الزهري مقلوب ، ومن هذا الطريق : فيه رجل مجهول ، فالاحتجاج به ساقط . والله أعلم

٣١٦٠ - قال الشيخ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : هذا حديث لم يسمعه الزهري من أبي سلمة . وإنما سمعه من سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، كذلك رواه محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة عن الزهري ، وسليمان بن أرقم متروك ، والحديث عند غيره : عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كذلك رواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير ، وبمعناه رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، إلا أن في حديث الأوزاعي « لَا نَذَرَ فِي غَضَبٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » وكذلك رواه حماد بن زيد عن محمد بن الزبير ، ورواه ابن أبي عروبة عن محمد بن الزبير ، وقال « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ » .

ورواه عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن الزبير عن أبيه أن رجلاً حدثه « أنه سأل عمران بن حصين عن رجل حلف : أنه لا يصلي في مسجد قومه . فقال عمران : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » . وفي هذا دلالة على أن أباه لم يسمعه من عمران .

ورواه محمد بن اسحق عن محمد بن الزبير عن رجل صحبه عن عمران .

ورواه الثوري عن محمد بن الزبير عن الحسن عن عمران ، إلا أنه قال « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ فِي غَضَبٍ » .

قال : فهذا حديث مختلف في إسناده ومتمه ، كما ذكرنا . ولا تقوم الحجة بأمثال ذلك . وقد روينا عن محمد بن اسمعيل البخاري أنه قال : محمد بن الزبير الحنظلي منكر الحديث . وفيه نظر .

وفي إسناده ، سليمان بن أرقم . وقد تقدم الكلام عليه .
وقال الامام أحمد : ليس بشيء ، لا يروى عنه الحديث .
وقال ابن معين : ليس بشيء ، لا يساوى فلان .
وقال البخاري : تركوه . وتكلم فيه أيضا عمرو بن علي السعدي وأبو داود ، وأبو زرعة
والنسائي وابن حبان ، والدارقطني .

قال البيهقي : وإنما الحديث فيه عن الحسن بن هياج بن عمران البرجمي « أن غلاماً لابنه
أبى ، جعل لله عليه : لئن قدر عليه ليقطعن يده ، فلما قدر عليه بعثني إلى عمران بن حصين
فسألته ؟ فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحد في خطبته على الصدقة ، وينهى
عن المثلة . فقل لابنك : فليكفر عن يمينه ، وليتجاوز عن غلامه . قال : وبعثني إلى سمرة ،
فقال مثل ذلك » وهذا أصح ما روى فيه عن عمران .

واختلف في اسم الذي رواه عن الحسن ، فقيل : هكذا . وقيل : حبان بن عمران
البرجمي .

والأمر بالتكفير فيه موقوف على عمران وسمرة .

والذي روى عن ابن عباس مرفوعاً « من نذر نذراً في معصية الله فكفارته كفارة يمين
ومن نذر نذراً لم يطقه ، فكفارته كفارة يمين » لم يثبت رفعه - والله أعلم .
قال الموجبون للكفارة في نذر المعصية - وهم أحمد وإسحق والثوري وأبو حنيفة وأصحابه :-
هذه الآثار قد تعددت طرقها . ورواها ثقات . وحديث عائشة احتج به الإمام أحمد وإسحق
ابن راهوية ، وإن كان الزهري لم يسمعه من أبي سلمة ، فإن له شواهد تقويه رواه عن النبي
صلى الله عليه وسلم سوى عائشة : جابر ، وعمران بن حصين ، وعبد الله بن عمر ، قاله الترمذي .
وفيه حديث ابن عباس رفعه « من نذر نذراً في معصية ، فكفارته كفارة يمين » رواه
أبو داود ، ورواه ابن الجارود في مسنده ، ولفظه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
« انذر نذران : فما كان لله فكفارته الوفاء به ، وما كان للشيطان فلا وفاء فيه . وعليه
كفارة يمين »

وروى أبو إسحق الجوزجاني حديث عمران بن حصين في كتابه للترجم ، وقال : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « النذر نذران . فما كان من نذر في طاعة الله فذلك لله ،
وفيه الوفاء ، وما كان من نذر في معصية الله ، فلا وفاء فيه ، ويكفره ما يكفر اليمين »
وروى الطحاوي بإسناد صحيح عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من نذر أن

وذكر بعضهم : ان اسم أبي اسرائيل - هذا - قَيْصَرُ العامري ، وأن ليس في الصحابة من يشاركه في اسمه ، ولا في كنيته ، ولا له ذكر إلا في هذا الحديث .
وقد ذكره أبو القاسم البغوي ، وسماه قُشيرا .

وأخرج هذا الحديث ابن ماجة من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ، وقال فيه « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ برجل بمكة ، وهو قائم في الشمس - الحديث » غير أن إسناده ليس بالقوى .

٣١٦٧ - وعن حميد الطويل ، عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يهادي بين ابنيه ، فسأل عنه؟ فقالوا : نذر أن يمشی ، فقال : إِنَّ اللَّهَ لَفَنِي عَنْ تَعَذِّيبِ هَذَا نَفْسُهُ ، وأمره أن يركب » .
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

وأخرجه الترمذي والنسائي من حديث حميد الطويل عن أنس ، لم يذكر ثابتاً .
٣١٦٨ - وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ - وهو يطوف بالكعبة - بانسان يقوده بخزامة في أنفه ، فقطعها النبي صلى الله عليه وسلم بيده ، وأمره أن يقوده بيده ^(١) » .

من نذر أن يصلي في بيت المقدس [٣ : ٢٣٣]

٣١٦٩ - عن جابر بن عبد الله « أن رجلاً قام يوم الفتح ، فقال : يا رسول الله ، إني نذرت لله ، إن فتح الله عليك مكة ، أن أصلي في بيت المقدس ركعتين ، قال : صَلِّ هُنَا . ثم أعاد عليه ، فقال : صل ههنا . ثم أعاد عليه ، فقال : شأنك إذن » .

٣١٧٠ - وعن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ، عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - بهذا الخبر - زاد : فقال النبي صلى الله عليه وسلم « والذي بعث محمداً بالحق لو صليت ههنا لأجزأ عنك صلاة في بيت المقدس »

وذكر أنه روى عن عبد الرحمن بن عوف ، وعن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) لم يذكره المنذري ، لانه ليس في رواية اللؤلؤي . وقد أخرجه البخاري في الحج والندور . وأخرجه النسائي . وقال الحافظ المنذري : هو في رواية أبي الحسن بن العبد ، ولم يذكره أبو القاسم .

ما يؤمر من الوفاء به من النذور [٢٣٥ : ٣]

٣١٧٢ - عن ثابت بن الضحاك ، قال « نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يَنْحَرَ إبلاً ببؤآنة^(١) ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني نذرت أن أنحر إبلاً ببؤآنة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يُعْبَدُ ؟ قالوا : لا ، قال : هل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوفِ بِنَذْرِكَ ، وإنه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم »

٣١٧٣ - عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده « أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إني نذرتُ أن أضرب على رأسك بالذِّفِّ ، قال : أوفِ بنذرك . قالت : إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا ، مكانٍ كان يذبح فيه أهل الجاهلية قال : لصنم ؟ قالت : لا ، قال : لوثن ؟ قالت : لا ، قال : أوفِ بنذرك »

قد تقدم الكلام على حديث عمرو بن شعيب^(٢) .

وفي الحديث دليل على أن النهي عن أن تسافر المرأة إلا مع ذى محرم إنما جاء في الأسفار المباحة ، دون السفر الواجب اللازم لها بحق الدين .

٣١٧٣ - قال الشيخ : ضربُ الذِّفِّ ليس مما يعد في باب الطاعات التي يتعلق بها النذور وأحسن حاله : أن يكون من باب المباح ، غير أنه لما اتصل بإظهار الفرح بسلامة مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة من بعض غزواته ، وكانت فيه مساءة الكفار وإرغام المنافقين - صار فعله كـ بعض القرب التي هي من نوافل الطاعات . ولهذا أبيح ضرب

(١) هي هضبة من وراء ينبع قريبة من ساحل البحر . وقيل : لأنها بفتح الباء

(٢) قال في عون المعبود : ورواه الترمذی في المساقب من حديث علي بن حسين بن واقد ، وقال : حسن صحيح غريب . ورواه ابن حبان في صحيحه . قال ابن القطان : وهو ضعيف لضعف علي بن حسين بن واقد ، قال أبو حاتم : ضعيف . وقال العقيلي . كان مرجحاً . ولكن رواه ابن أبي شعبة عن زيد بن الحباب عن حسين بن واقد ، وقال : هذا حديث صحيح . قاله الزيلعي . اهـ

٣١٨٠ - وعن عبد الله بن بُرَيْدَةَ ، عن أبيه بريدة « أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : كنت تصدقت على أمي بوليدة ، وإنها ماتت ، وتركت تلك الوليدة قال : قد وجب أجرك ، ورجعت إليك في الميراث . قالت : وإنها ماتت وعليها صوم شهر » فذكر نحو حديث عمرو - يعنى الحديث الذى قبله .

وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وفى بعض طرق مسلم عن سليمان بن بريدة .

وفى بعض طرق النسائى : عن ابن بريدة ، ولم يُسمه . وقال النسائى : والصواب : حديث عبد الله بن بريدة .

النذر لا يسمى ^(١) [٣ : ٢٤٦]

٣١٨١ - عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من نذر نذراً لم يسمه : فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً فى معصية : فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً لا يطيقه : فكفارته كفارة يمين »

وذكر أنه روى موقوفاً على ابن عباس

وأخرجه ابن ماجه . وفى إسناد حديث ابن ماجه : من لا يمتد عليه . وليس فيه « ومن نذر نذراً فى معصية »

٣١٨٢ - وعن أبي الخير - وهو مرثد بن عبد الله اليزنى - عن عقبة بن عامر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كفارة النذر كفارة اليمين »

وأخرجه مسلم والترمذى . وأخرجه النسائى من حديث عبد الرحمن بن شماس عن عقبة

(١) وهو فى عون المعبود بعنوان : باب من نذر نذراً لا يطيقه .

٣١٨٣ - وعن عمر - وهو ابن الخطاب - رضى الله عنه ، أنه قال « يارسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام ليلة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أَوْفِ بِنَذْرِكَ »

وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة .
وقد وقع في الصحيح أيضا « أن أعتكف يوما »

« آخر كتاب الأيمان والنذور »

٣١٨٣ - قال الشيخ : إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمره بالوفاء فيما نذره في الجاهلية فقد دل على تعلق ذمته به .

وفيه دليل : على أنه مؤاخذ بموانع الأحكام التي كانت مبادئها في حال الكفر . فلو حلف في الجاهلية وحنث في الإسلام لزمته الكفارة ، وهذا على أصل الشافعي ومذهبه .
وعند أبي حنيفة : لا تلزمه الكفارة بالحنث .

وفيه دلالة : على أن الكفار مخاطبون بالفرائض مأمورون بالطاعات .

وفيه دليل : على أن الاعتكاف جائز بغير صوم . لأنه إذا كان نذر اعتكاف ليلة فالليل ليس بمحل للصوم .

تم الجزء الرابع بتوفيق الله تعالى

ويتلوه إن شاء الله الجزء الخامس وأوله : كتاب البيوع

والله الموفق والمعين على الإتمام

والحمد لله وحده . وصلى الله وسلم على خير عباده وصفوة رسله محمد وآله

- ١٣٢ باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره
 ١٣٤ » في الصيد
 ١٤٠ » في صيد قطع منه قطعة
 ١٤١ » في اتباع الصيد
 ١٤٢ أول كتاب الوصايا
 ١٤٢ » ما يؤمر به من الوصية
 ١٤٤ » مالا يجوز للموصى في ماله
 ١٤٨ » في كراهية الاضرار في الوصية
 ١٤٩ » ما جاء في الدخول في الوصايا
 ١٤٩ » في نسخ الوصية للوالدين
 والأقربين
 ١٥٠ » في الوصية للوارث
 ١٥١ » مخالطة اليتيم في الطعام
 ١٥١ » مالولى اليتيم أن ينال من
 مال اليتيم
 ١٥٢ » متى ينقطع اليتيم
 ١٥٣ » التشديد في أكل مال اليتيم
 ١٥٥ » الدليل على أن الكفن من
 رأس المال
 ١٥٥ » الرجل يهب الهبة ثم يوصى
 له بها أو يرثها
 ١٥٦ » في الرجل يوقف الوقف
 ١٥٦ » ما جاء في الصدقة عن الميت
 ١٥٧ » فيمن مات عن غير وصية
 يتصدق عنه

- ٩١ باب في الإقامة بأرض الشرك
 ٩٢ أول كتاب الضحايا
 ٩٢ » ما جاء في إيجاب الأضاحي
 ٩٥ » الأنحية عن الميت
 ٩٦ » الرجل يأخذ من شعره في
 العشر وهو يريد أن يضحي
 ٩٩ » ما يستحب من الضحايا
 ١٠٣ » ما يجوز من السن في الضحايا
 ١٠٦ » ما يكره من الضحايا
 ١٠٩ » في البقرة والجزور عن كم تجزى؟
 ١٠٩ » في الشاة يضحي بها عن جماعة
 ١٠٩ » الإمام يذبح بالمصلى
 ١١٠ » في حبس لحوم الأضاحي
 ١١١ » في الرفق بالذبيحة
 ١١٢ » في المسافر يضحي
 ١١٣ » في ذبائح أهل الكتاب
 ١١٣ » ما جاء في أكل معاقره الأعراب
 ١١٤ » في الذبيحة بالمروة
 ١١٧ » ما جاء في ذبيحة المتردية
 ١١٧ » في المبالغة في الذبح
 ١١٨ » ما جاء في ذكاة الجنين
 ١٢٢ » ما جاء في أكل اللحم لا يدرى :
 أذكر اسم الله عليه أم لا ؟
 ١٢٢ » في العتيرة
 ١٢٣ » في العقيقة

- ٢٧٢ باب في نبش القبور العادية
 ٢٧٣ أول كتاب الجنائز
 ٢٧٣ باب الأمراض المكفرة للذنوب
 ٢٧٦ » في عيادة الذمي
 ٢٧٧ » المشي في العيادة
 ٢٧٧ » في فضل العيادة
 ٢٧٨ » في العيادة مراراً
 ٢٧٩ » العيادة في الرمد
 ٢٧٩ » الخروج من الطاعون
 ٢٨٠ » الداء للمريض بالشفاء عند
 العيادة
 ٢٨١ » الداء للمريض عند العيادة
 ٢٨١ » كراهية تمنى الموت
 ٢٨٢ » موت الفجأة
 ٢٨٢ » فضل من مات في الطاعون
 ٢٨٣ » المريض يتعاهد من أظفاره
 وعاته
 ٢٨٤ » حسن الظن بالله عند الموت
 ٢٨٥ » تطهير ثياب الميت عند الموت
 ٢٨٦ » ما يستحب أن يحضر الميت
 من الكلام
 ٢٨٦ » في التلقين
 ٢٨٦ » تغميض الميت
 ٢٨٧ » الاسترجاع
 ٢٨٧ » الميت يسجد

- ٢٣١ باب كيف كان إخراج اليهود من
 المدينة
 ٢٣٤ » في خبر النضير
 ٢٣٥ » في حكم أرض خيبر
 ٢٤٠ » ما جاء في خبر مكة
 ٢٤٣ » في خبر الطائف
 ٢٤٤ » في حكم أرض اليمن
 ٢٤٦ » إخراج اليهود من جزيرة
 العرب
 ٢٤٨ » في إيقاف أرض السواد وأرض
 العنوة
 ٢٤٩ » في أخذ الجزية
 ٢٥١ » في أخذ الجزية من الجوس
 ٢٥٣ » التشديد في جباية الجزية
 ٢٥٣ » في تمشير أهل الذمة إذا اختلفوا
 بالتجارات
 ٢٥٥ » في الذمي يسلم في بعض السنة
 عليه جزية ؟
 ٢٥٦ » الإمام يقبل هدايا المشركين
 ٢٥٨ » في إقطاع الأرضين
 ٢٦٥ » في إحياء الموات
 ٢٦٨ » في الدخول في أرض الخراج
 ٢٧٠ » في الأرض يحميها الإمام أو
 الرجل
 ٢٧١ » ما جاء في الركاز

- ٣١٩ باب الإمام يصلى على من قتل نفسه
- ٣١٩ » الصلاة على من قتلته الحدود
- ٣٢٢ » الصلاة على الطفل
- ٣٢٤ » الصلاة على الجنازة في المسجد
- ٣٢٦ » الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها
- ٣٢٧ » إذا حضر جنازة رجال ونساء : من يقدم ؟
- ٣٢٧ » أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ؟
- ٣٢٩ » ما يقرأ على الجنازة
- ٣٣٠ » الدعاء للميت
- ٣٣١ » الصلاة على القبر
- ٣٣٢ » الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك في بلد آخر
- ٣٣٥ » الرجل يجمع موتاه في مقبرة والقبر يعلم
- ٣٣٥ » الحفار يحمد العظم ، يتنكب ذلك المكان
- ٣٣٥ » في اللحد
- ٣٣٦ » كم يدخل القبر ؟
- ٣٣٩ » باب في الميت يدخل من قبل رجله القبر
- ٣٣٧ » الجلوس عند القبر
- ٣٣٧ » في الدعاء للميت إذا وضع في قبره

- ٢٨٧ باب القراءة عند الميت
- ٢٨٨ » الجلوس عند المصيبة
- ٢٨٨ » التمزية
- ٢٨٩ » الصبر على المصيبة
- ٢٨٩ » في البكاء على الميت
- ٢٩٠ » في النوح
- ٢٩٤ » صنعة الطعام لأهل الميت
- ٢٩٤ » في الشهيد يغسل
- ٢٩٨ » في ستر الميت عند غسله
- ٢٩٩ » كيف غسل الميت
- ٣٠١ » في الكفن
- ٣٠٣ » في كفن المرأة
- ٣٠٤ » المسك للميت
- ٣٠٤ » التعجيل بالجنازة
- ٣٠٥ » في الغسل من غسل الميت
- ٣٠٧ » في تقبيل الميت
- ٣٠٨ » الدفن بالليل
- ٣٠٩ » في الميت يحمل من أرض إلى أرض
- ٣٠٩ » في الصفوف على الجنازة
- ٣٠٩ » اتباع النساء الجنازة
- ٣١٠ » فضل الصلاة على الجنازة وتشيعها
- ٣١٠ » في النار يتبع بها الميت
- ٣١١ » القيام للجنازة
- ٢١٤ » الركوب في الجنازة
- ٣١٥ » المشي أمام الجنازة
- ٣١٧ » الإسراع بالجنازة

- ٣٥٩ باب لغو اليمين
- ٣٥٩ » المعاريض في الأيمان
- ٣٥٩ » من حلف أن لا يتأدم
- ٣٦٠ » الاستثناء في اليمين
- ٣٦١ » ما جاء في يمين النبي صلى الله عليه وسلم : ما كانت ؟
- ٣٦٢ » الحنث إذا كان خيراً
- ٣٦٣ » في القسم : هل يكون يميناً ؟
- ٣٦٣ » فيمن حلف على طعام لا يأكله
- ٣٦٤ » اليمين في قطيعة الرحم
- ٣٦٦ » فيمن يحلف كاذباً متعمداً
- ٣٦٦ » الرجل يكفر قبل أن يحنث
- ٣٦٧ » كم الصاع في الكفارة ؟
- ٣٦٧ » في الرقبة المؤمنة
- ٣٦٩ » الاستثناء في اليمين بعد السكوت
- ٣٧٠ » النهي عن النذر
- ٣٧٢ » ما جاء في النذر في المعصية
- ٣٧٩ » من نذر أن يصلي في بيت المقدس
- ٣٨٠ باب النذر فيما لا يملك
- ٣٨٢ » ما يؤمر من الوفاء به من النذور
- ٣٨٤ » باب فيمن نذر أن يتصدق بماله
- ٣٨٥ » في قضاء النذر عن الميت
- ٣٨٦ » النذر لا يسمى

- ٣٣٧ باب الرجل يموت له القرابة المشرك
- ٣٣٨ » في تعميق القبر
- ٣٣٨ » في تسوية القبر
- ٣٣٩ » الاستغفار عند القبر للميت
- ٣٣٩ » كراهية الذبح عند القبر
- ٣٤٠ » الميت يصلي على قبره بعد حين
- ٣٤٠ » البناء على القبر
- ٣٤٢ » كراهية القعود على القبر
- ٣٤٣ » المشي في الخداء بين القبور
- ٣٤٦ » الميت يحول من موضعه للأمر يحدث
- ٣٤٦ » في الثناء على الميت
- ٣٤٦ » في زيارة القبور
- ٣٤٧ » في زيارة النساء للقبور
- ٣٥١ » ما يقول إذا أتى المقابر ، أو مر بها
- ٣٥٢ » في المحرم : يموت كيف يصنع به ؟
- ٣٥٤ أول كتاب الأيمان والنذور
- ٣٥٤ باب التغليظ في اليمين الفاجرة
- ٣٥٦ » في تعظيم اليمين على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٣٥٦ » الحلف بالأنداد
- ٣٥٧ » في كراهية الحلف بالآباء
- ٣٥٨ » في كراهية الحلف بالأمانة
- ٣٥٨ » في الحلف بالبراءة وبجملة غير الإسلام

